هذه حواشي أبكار الأفكار على شرح الضوء للشيخ تاج الدين محمد الأسعرائني على المصباح للإمام ناجي بن عبد السيد

للشيخ عبد اللطيف بن جلال الرينى محمد الغنى

٨ . . الخطبة والكلام على اسانيده
١٩ . مبادئ النحو
٢٠ . **الباب الاول** في الاصطلاحات النحوية
٢٠ . تعريف الكلمة
٢٦ . تقسيم الكلمة
٢٧ . تعريف الاسم
٣٥ . تعريف الفعل

صوحاسم

٣٧ . تقسيم الفعل
٣٩ . تعريف الحرف
٤٥ . الكلام والجملة
٤٧ . تقسيم الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وانشائية
٤٩ . الجمل الخالية عن العوامل

ورد دعاء وغير شاير اعلامهم وافهام اولدرك اولنورسه دعا بكوزكوزيني كماح باكز عقيب ه لكل نجم روحم وبنم سلطانم

٥٧ . تعريف الاعراب
٥٩ . العدول عن الاعراب الى الحروف بثلاثة
. . مواضع فيه الاسماء الستة
٦٣ . التثنية والجمع المصحح
٦٦ . كذا
٦٨ . ما يشتبه فيه الواو والنون والالف
٧٨ . الافعال الخمسة
٧٩ . التقسيم للاسم الى معرب ومبني
. . الى المنصرف وغيره وذكر موانع الصرف
٨٢ . باب حذام
٨٥ . تقسيم المبني الى عارض ولازم
٨٨ . تقسيم انواع الكلمة باعتبار
. . حصول العلم بها
٨٩ . توقيفية علم بناء الجامع على ان
٨٩ . تعريف العامل
٩٠ . **الباب الثاني** في العوامل اللفظية القياسية
٩٢ . محل الرفع مما يرفع الافعال
٩٢ . وجه وجوب تقديم الفعل على ما عمله ووجوبه
٩٢ . تقسيم الفاعل الى ظاهر ومضمر
٩٣ . تقسيم الفعل الى متعد ولازم
٩٤ . قبل المفعول فعل الفاعل
٩٥ . تقسيم شعوب الفعل الموما يتعلق بالمتعدي ومالا
٩٧ . في العلم المحذور
٩٨ . والمفعول فيه

ايكو بوجاكز طرفندن سؤال

١٠١ . والمفعول له
١٠٢ . والمفعول معه
١٠٣ . والحال
١٠٧ . تعريف اسم الفاعل
١٠٨ . تعريف اسم المفعول
١٠٩ . تعريف الصفة المشبهة
١٠٩ . تعريف المصدر
١١٠ . تعريف الضاف وتقسيم الاضافة
١١١ . وجه كون بناء الضاف مع تخفيف الثاني
١١٨ . تعريف الاسماء الستة

٧٦ رد النحد
٤١٥

هذه حواشي ابكار الافكار وفاضيحق للشيخ عبد اللطيف بن جلال
الدين محمد الفني وبني خطيب دمشق على شرح الضوء للشيخ تاج
الدين محمد الاسعردني على المصباح للامام ناصر بن عبد السيد
المطرزي وقد بلغ بي تلك الحواشي الى اخر الباب الثاني وهو الموجود
للناظر وقد اتمه كاتبه الى اخر الكتاب كراها لكتب الظنون

هذا الكتاب وقفه حرم سوكبد صفره المدنية المخدرة عن محمد العزيز
العزيز حسب البيان بالحجة المعروضة عن [illegible]

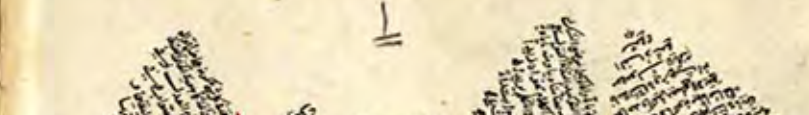

بسم الله الرحمن الرحيم

إن من الحروف المشبهة بالفعل الناصبة للاسم والرافعة للخبر فاسمها حقّ تفضيل لحق من حق الأمر إذا ثبت أو من حققته إذا أثبته أو من حق الفعل إذا وجب أو لتحقيق بعض الجدير وكلّ وجه مضاف إلى ما سوى بعض الذي أو موصوفة بمعنى شيء وصلة أو صفته بين شيئين بتزين مطاوع زين يقال وكحلها فتزينت أصله من الزوج والشاج وهو شوك ينبت أزرق عريضًا ويصنع بالجواهر وتشتد المرأة بين عانقها وكشيحها مع ما بعدها إلخ قوله بكر هو صدر وجمع صدر بعض أدلة وفي المصباح صدر كل شيء أوله أي أوائل الكتب جمع كتاب وهو معروف والدفاتر وهي الكراريس ويتوفرا أي يكثر قولهم هم متوافرون وتوفر وتوافر جميعًا أي بمعنى أو يتم من الوفور بمعنى التمام ويجوز أن يكون من توفر على كذا إذا أكبّ مصروفًا همه إليه وداعيًا جرّه إلى نشر بسط من نشر الميت يسط السنة جولة إذا ذكر بعض العقوبة وإذا انتشر بعض الجماعة همه السفر إلى البادية والحاضر وبعض الغائب بالمصالح المبدلة من خلاف الحضر والحاضر أي السنة جمع الأنام أي الأمة والملك عليه السلام أو الجن والإنس والأنعام وغيرها قوله حمدًا الله توطئة وأداة توطئة وجوز أن يكون من زيت التاء وهو أضاءت أيامه جمع يد فيه جمع بجمع كأعناق وفيه نظر لأن القلة للأدنى المخصوصة والغرة والقرة والمراد هنا الوسطى أو على أيام الهيئة التي اشرأنت من اشرأن وهو أضاء وتلألأ لأن هذا يظلم جوانبه بكون الشمس وفي خلاف النور والغم فيه لغة الدنيا جمع دنيوي وهو القليل الظلم في المصباح الدنيء الظلام وليلة ديجور وظلماء فأجوج يأتي تفسيره الأزهري الديجور ظلام الليل الظلمات ويجوز الحمل على المبالغة في الاشراق إذا بالاضداد تعرف الأشياء بأشباهها أو أيامها يقال بأشر الفجر لأوائله وكذا أوائل كل شيء وأصلها بفتحتين الهمزة جمع مهجة وإذا كسرت قصرت يقال بهجت كذا بالكسر وأبهجت واستنارت على صيغة الأيام جوابها في المصباح ضحى كل شيء جانبه غرة كل شيء وجهه غرة وجبين بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم وأبيض أجود وخير منتخب الشيء ولده فيه بحث كذا الجد هنا البياض تخيل للأيادي صورًا وهيئة مشابهة بصور حقيقية بهذه المذكورات فاستعارة بالكناية التصريحية دعاء الله تعالى على كل أحد كيف يرى أي كل ذي بين وبيرة لا يفيته كما لا يفيت الطالب والأوضاع في صفحات الأيام جمعًا نصب بفعل محذوف

أو يجعل مفعولًا به ليجوز نصب الظرف المفعول المطلق بربط بشبه نظائر يربط كذا وله سائر الأدوات أضاف جمع صنف المقيد الحاضر الحيّا نرسوا بقيا بياذا الإضافة المقيد فعال نهايته على النفس وعيونه أي يجلب يستدر أخلاف المريد جمع خلف بالكسر وهو حلمة ضرع الناقة الغادة والأغر أبرز بعض آلة هداية تتوجل ما أوتي من الفهم صانها من الزلق وزادها بالكم وضاعف ترسيم من أرقام السبع مثل قوله الجعفري وهو يطبع الأشهاد بجوامع نقطه ويقرئ الأصاغر بزواجر وعظه ثم تمّ كما له أجل نعم الواصلة إلى عباده دين الإسلام وبيّن التوصل إلى النعيم الدائم بدار السلام وكمل ينوط رسوله عليه السلام صادر الدعاء لم تزل الثناء على الله الملك العلام من الواجبات فلذلك تعالى ثم الصلوة على المستقل أي الطريق من استقل الشيء إذا نهض قليلًا فكأن الطريق عاد الشيء الكثير قليلًا بأتباه الرسالة أي انتقالها جوعيا بالكسر الحمل الثقيل معناه انه علية على شاق الرسالة وأتباعها من غير انقطاع مكث أو نبي آخر معه بخلاف غيره من الأنبياء فإنه كان لكل نبي إسرائيل معين أو مقيد بزمان أو مكان أو نبي كان لموسى أخوه هرون ويوشع بن نون من حواريه جالوت وطالوت وشمعون عليه السلام المتوشح بردائها لمجد والسيادة فيه استعارة تصريحية حيث شبه ما خص الأنبياء عند المجد والسيادة من بعض الأوصاف بالرداء لاشتمالها المرتدي مثل إياس الجدي محمد جور وتحيلات عطف بيان المستقل المبعوث من سرة البطحاء الوسط البطحاء مثل الأبطح سيل فيه رقاق الحصا يريد انه مبعوث من أشرف النازلين فيه بطحاء مكة يقال لهم قريش لأنهم وهم بنو فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان بن عبد الدار وبنو عبد مناف وبنو عبد العزى وغيرهم ويقال لهم الأبطحيون أيضًا وإنما سموا بذلك لأن قصيًا لما جمع بني فهر وهم الذين يسكنون في خارج بطحاء مكة لعدم سعتها وهم صنفان بنو الحارث بن فهر وبنو تيم بن غالب بن فهر وبنو محارب والحارث بن فهر والد الأنجم بطحاؤها خير مرسطها خير حيزوم فإذا كان محمد مبعوثًا من وسطها كان من خير بيوتهم الجزء بروز صفة أخرى له بفصاحة مصاقع للخطباء المصاقع جمع مصقع بمعنى بليغ يقال خطيب مصقع أي بليغ والجيد الجزء بفصاحة بلغاء الخطباء ثم كان يقال ما فعل النبي؟ لم تقل إلا بالفتح غيره وهم كل بليغ أثاثا والمتاع وفيه وهو كناية عن سعته لأن من زاد أثاثه أتاح المتاع وفيه وجد المبتغى أتاحه جمع شقشقة بالكسر شيء كالرية يخرجه البعير من فيه إذا هاج وهدر لما شبه النبي ﷺ

بالفعل الباء شبه لساة شفقته فيما استعارة بالكناية واستعارة تخييلية الهادية
من هديه الهيئة هديا اذا زادة وصوتية خيرة تشيخ لها ضرب بهذا مثله الخطيب والمتكلم اذا اراد
بيد القائل لا تفاجي صوبه تزيد كلام وقت في عضد جوانات عد من الرفق الى الكتف وجمعه اعضاد
لغات عضد بالضم والكسر كهذا وبالسكون وبضم العين وسكون الضاد مثل عضد كما يطلق
مبالغة ناطق وبلبغي الفتى وكسر تورة وغلبة يقال فتى بين اعضاده اذا افرق عضا اعوانه حقا
جمع حقيقة خلاف الجاز وباي قبيل الرجل اذ يجيء والرابة قال ابن الانباري للحاجة حقيقة جعفر
وكل من الاخيرين سبيل الارادة الثانية من قولهم الشيء حذه من ذا اذا شذ فيه العقاج وهو الزوال
اي انقيل وجوه اد على آكد عهده اجلاء الآة الاقبال لا يبتعل الاتيد الاشرف نحلاف كان واخواتها
مصابيح مصابيح الظلم المصابيح جمع مصباح بفتح الآلة التي تضيء من ركبها والمراد هنا الجواهر
النهار والقدح الذي يطبخ به والراجح وجه المراد هنا وجاء بجمع الكم مصادر يقال جاء يجاء
السماء لانها بالنسبة الى الاكاة تخطئ وهي ثلثة كواكب والنبيان بجاء بمعنى ياء الا ان اشبعت كسرة
ما بعد فاة نوجع الادب الادب ادبا من باب نصر وادب الدرس والمراد هنا بالعلم الدرس
ينه على تكوشجوة جمع شجن بالكسر والسكون وبمعنى الوادي ومنه الحديث ذو شجون وتخلف
فتورة اي تتفرق اذا عه عنه اي قل وجوده لانكاد يعهد على الطلبة جمع طالب سكرة مطلب مفعل
من رمت الشيء اروم اذا طلبته واستعمل مشب زماما بقوده يقطوس بالنفيث بجي بالاضافة
ويجوز التعريف من شجي الرجل بالفتح اذا مكث من الماء اي زاجله وهو كناية عن صعوبة هذا الفن
وينوء من باب جعل اذا باعد وجلف بعطف جاجي اليعلف بكسر العين وسكون الطاء المهملة
من الاناء جانبه من الراس اي الوعاء الجاجي من جوف الفرس جوفا وجاما اذا غلب فارسه
من الاستعماء اي الاجلاء ويقال ايضا بانبطه اذا عرض اي يباعد عنه ويجاء من عنده هذا
النوع الذي ميقتا على ان اي هذا النوع عنيد زمانا مطموس مندرس من طمس الاثر
العالم جمع سلم الاثر الذي يستدل به على الطريق مخفوض موضوع قاله واضح يخفض من شاء
ويرفع اي يضع الدراهم جمع دعامة عماد البيت عفت اندرست وقد يجيء تعدية كقوله
عفاه كل حناء رسوم انواع من رسم الدار اثرا واندرست صفوة الاعلام من الحجارة للزينة

جمع صقع كقرد لغة في الحديث اة الاسلام صوقي وبنا ذكنا ما الطريق وانكث انتقفت
من نكث الحبل فانكث اي انتقفت فانتقض كل نوع جمع مرية من الجبال المكث وطال واشتد
قتله واشتقت قواه وتزعزعت بنيانه اي تحركت من زعزعته فتزعزع غيري اي حركته فتحرك
وتقعقعته فتقعقع يقال تقعقعت اي هدمته حتى الاعضاء اكان جمع ركن وهو الجانب القوي
من الجبل واشتد من اشرفت عليه اذا اشرفت عليه من فوق على الدرس والطمس اقبل عليه
درس من درست الكتاب درسا ودراسة لان من الحافظ على الشيء اقبل عليه واشتغى من اشتغى
على الشيء اذا اشرف ولم يبق من رجزة اصحاب الاقدم ببلده يجيء تاء بيت الاجف الموضع له
اي لم يبق من اهل الفضل الا نزر يسير من اصحاب قليلة ولهذا مثل يضرب عند حقه واصله ان بيهسا
كان له سبعة اخوة يدعون ابناء فاغار عليهم ناس من اشجع فقتلوا بنيهم عداوة فقتلوا
بيهسا ولم يقتلوا لهما قتله وقالوا لا فاية في قتله فقال اذهب بكم اليالي خوفا من
السابع فذهب بهم فلما جاء الغد نزلوا فغزوا واجزوا فيه شديدا لحر فقالوا اظلوا
لهم حتى لا يجدوا فقال بيهس كلا بل الاثلاث لهم لا يظلل يريد لهم اخوتهم القتلى فذلك
الموضع وظلوا يشوون من لحم الجزور وباكلون فقال بعضهم ما اطيب بوناوا اخصبه
فقال بيهس كذا على بلدة قوم عجمي يريد والدته واقادته وبلدة اسم موضعهم فنقله
من بلدة الرجل اذا وقد ولم يكن يشير اة جدتهم يشبه هذا الخصب الذي هو فيه كما لم
يكن بين الحجون بفتح الحاء جبل بمكة وهو المقبرة الى الصفا الا يسير هو الموانس وبنا نخل الدار
انيس لا احد ولم يسر بمكة سامر من السمر وهو الحديث بالليل من سرى يسري هنا وسامر الجميع
اة اهل الفضل انقرضوا باسرهم وصار الحال كما لم يكن لاحد منهم على وجه الارض وقد
كنت ايام الحداثة يقال لي فعل ذلك الا ترجد انه اي يجد انه وطراوة وغنواة الصبا
اوله وقد التف على اجتمع سواد جماعة من طالبيه طالبي علم الادب واحتفنه لفوه
جمع غفير كالحثاة يستعمل في موضع الشمول والاحاطة الجم الكثير من الجموم وهو كثرة
والتغير النفور وهو التنبلة من تخليم تنا وليم من نقل فلان شر عزيز اذا اعداه لنقه
فاذا اعداه فقد تناوله جمع قلة بضاعة جمع قلة قطعة من المال كبرت بها التجارة في البضاعة

اذا اراد سفرا بعيدا عقد الله فمن ثم السيد حي ايا العشر ولفظها ظهرا الاخاس لاجل الاسكان كقوله
تعالى الله يعلم لولا التي ترى لا يوم لما كانت ابن يذر اسم في موعد قال الله تعالى اخلفني غدا
غدا ضرب اخماس لاسداس * وقوله الكيت التم يتقطا لاتعلم افيدة واضرب الشيب اخماسا
لاسداس علما في ايجابي منصوب على انه مفعول له اعتذر بان دونه ما هم عند مطلوبهم
خرك من خرمات العين اخرطه واخرطه بالكسر خرطا اذا قشرته وخرمات الوبر اذا صفيته وهو
ان يقتطع على الملاء ثم يمر عليه يده الى اسفل وفي المثل دون خرط القتاد وهو شجر له شوك
كالابر يضرب للامر الذي دونه مانع وحجتم تكلف من عجمته اذا كلفته على مشقة عرق الدهية
قال الاصمعي لغيت من فلان عرق الدهية ومعناه الشدة والداهية ما اصلا وقال غيره الدهية
انما هو للرجل لا للقرية واصله اذا اريد انما يحمل الاماء الزواني ومن الاصمعي لم ويحا احاطه كلم
لا حلما بنفسا فتقرفا لما يحصل من الشدة والبأساء والضراء من الناس فيقال جشمت كذا مشقة
منه بالرماد وهو طريق واسع يضرب لمن يأتي شدة من الامر فالمعنى لعلك ان عندهم ما
يغمه وشدة يزجر عنه فلا لم يرتدعوا من قولهم ولم احد بدا اي فراقا ومنه قولهم لا بد
مركذا كانه قيل لا فراق منه من تحقيق اما لهم جموا امل وجهت وكاني هي الا بالمالي بيا
عليه والمراد بها هنا قواه المدركة شطر مطالبهم كفى بها قال قصدت شطرا اي نحوه قال الاعشى
لابن ذي يزن الحي قد صدرن العيس شطر بني يزن ومنه قوله تو فولحا وجهك شطره وتوجه
تلقاء مدين وهو قرية شعيب مأربهم جمع مأربة وفي الغات ارب وارية وارب مأربة
ومأربة بتاء خفيفة من قوله لم تقض ولما توجه تلقاء مدين فالمعنى هنا توجهت جزاء مطالبهم
ومآربهم خايفا كموسى عم وكتب في شرح المصابيح كتابا جعت فيه من القواعد
جمع قاعدة هي والقانون ايضا امر كلي ينطبق على جميع جزئياته وبالتفصيل متقدمة
كلية يصلح ان يكون كبرى لصغرى سهلة المتصل ليخرج ما هو بالقوة الى الفعل ما يعتني
النطق بتحتي للام الفلاق وهو ما يتلقى به الباب وضبطت حفوظت بالجزم لان ضبط الشيء
حفظه بالجزم من الشعاد من الخواص من شجة البعير يشجه شجا وشرا اذا ضربه فاسيتي
من الاساءة يقال اساء اليه عفيفة امعاني ولا تجاني للشرف الشجاعة والقصة وفي

المعاد شراب بكلوا ماندة فالمعنى ما يسهل المائدة ويقذه في الطبق من الرطب يتخذ كلاء
الموضعين مع مجرور في محل النصب على الحال من الموصول لجواز تقديمها اذا كانت صاحبها معرفة
وهو اي الموصول في كليهما في محل النصب على المفعولية الآلات الموانع الحوائج عاقتني
عن كذا منعني عن قصده اصلاحه من فتح الباب صلحته واصلحت عليه وتشديد من شددت
الشجر تشديدا اذا قطعت شدبه وهو ما يقطع مما تفرق من اغصان الشجر الرياش
جمع ريش وهي الامر الذي يعيشك من ريشته عن حاجة ارشته بالضم حبسته ومنه الحديث
لذا كان يوم القيمة بعث ابليس جنوده يا ابليس خذوه عليهم بالوثائق اي يذكرونهم
بالمعاصي التي ترشهم تخلفني عن شيء تظلم عن امر تبطا شغله عن شيء وتوذيه فلم انتفع
المعاد وهو ما يكتب اقلام الرصاص والقلم لم اقف لم اسق منه ما الحاد اي انعطف
واعوج وقد تقدم واحدة وامرسنت الكتبي حدة لانتاهم صوابهم اطلاقهم
جمع صارم وهي السيف القاطع شبه الاقلام بالسيف في القاطعة وسلوا انزعوا
من غلافهم من سللت السيف اذا اخرجته واستجلوا قدرهم وهو اللحم المطبوخ في
القدر فاكلوا القوا اللحم في الماء وهي الرياة للماء مثل خوفة من المثل والحظ
استحملت قدرها فاتلت فكان الصنف جعل من استحمه قبلاه يثقف اوده
عنزلة من استعجل القدر فاتلت وطارت الاجله فيما بينهم بعوا وما قوادم الطير
مقاديم ريشه وهي عشر في كل جناح واحدة قادمة وخوافيها قال الاصمعي الخوافي ما
دون الريشات العشر من مقدم الجناح شبه الاوراق بالطير وانتشارها بالطيارة
فاتت لها من لوانح الطيور وتناعت عن نعق الشيم والاعتلال فيها في تلك الاثناء
والمراد هنا ما عرفها من التعريفات والتحريفات بينه قوله يعرفونه العلم من مواضعه في
يتفحصون كمن تفحصت اثره اذا انظرت في صفاتي في مباديه ومقاطعه المراد من المبادي
التصورات ومن المقاطع التصديقات المتعلقة فيه اي التعريفات والمسائل فتستعرف
فيه بالزيادة والنقصان نقصا وهو ضد اي نقصا القاطع وهو ضد المبادي ومن تفوق
فيه بمرة من فوقه جعلت له فوقا وهو موضع الوتر من السهم سهم الفدح والحظ اكثر

متاق مبركة اي نهاية تركي ورود بيطة مدين الفضايل ماء خوف من قولهم والموردة ماء
مدين وقد ذكرت من وفد فلاة على الاجرة او رد عليه رسولا على خطر من رحلها ادارت
رحاله جمع رحل البعير وهو جلد اصغر من القتب الاناث جمع الافضل حمرة بالجر على ان
عطف بياه مدين ويحكم مولانا الشيخ الامام الذي يقتدي به بالجاء الامام كاشفا سرائر
الحقايق منشئ اللطايف والدقايق واحيها من قولهم ينشئ الاحاديث يضعها
عامرا بيته الفروع والاصل ناشرا دينه المنقول والمنقول بهذا القواعد العقلية وسبين
الاحكام الدينية برهانا الحق والملة والدين حجة الاسلام والمسلمين قدوة العلماء المحققين
فخر الهدى يستانا هل الدنيا لازالت ربانى جمع ربيع وهو العالم بمبتدا حيث كانت
اي ديار العلوم بلطايف تلتة ماء حولة معجزة وارحام جمع رحم الحلم بموالحقاء
مبلولة موصولة من قولهم برحم وحمكما وفي الحديث بلوا ارحامكم ولو بالسلام اي
صلوا وعيت استفيت وفي بعض النسخ غيت اي عجزت ذهل ناقته جمع زهرة وهي
نور البيت المناقب جمع منقبة وهي بالفارسية هنر مرد وسيم علامة التعريف وكبير
عظيم غرماء تزع عن طوق التعنيب والتوصيف هذا ماء خوف من قال انا الجذيمة الابرش
في حق ابن اختيه عمرو بن عدي لقظم كبر عمرو على الطوق وذكرت ان الجذيمة خادما من ابناء
الملوك يقال له عدي نفثت اليه اخت جذيمة رقاش فقالت اذا سكر جذيمة فاغلبني
ففعل فاعطاها المفتاح فقالت رقاش الاخرى عند الافاقة فقالت لعدي ادخل على اهلك فدخل
بها وليس ثيابها فقال جذيمة ما هذا فقال انكحتني اختك رقاش البارحة
فانكر فعل بضرب بالتراب وجهه وراءه ثم اقبل على رقاش وقال لكذبتني وانت
غير كذوب ايجوز ذلك ام بعيد وانت اهل لعبدام بدون وانت اهل لدون
قالت بل زوجتني كفؤا كريما من ابناء الملوك فاطرق جذيمة فلما راى عدي فعله ذكر
خاف على نفسه فهرب منه ولحق بقومه وبات هناك ثم ولدت رقاش منه غلاما فسماه
جذيمة عمرا وتبناه واحبه حبا شديدا فاذا بلغ غلامه عشر سنة استهوته الجن ثم رجع
ملكا وعقيلا فاتيا به لجذيمة فاد خلته اتم الحمام وألبسته ثيابه وطوقته طوقه ثم ذهب

جرف امر الهاء للخدم يقال هاد والجرف بضم الجيم وسكون الراء وهو ترابها وحوله ومنه جرف هارٍ يريد انه اشرف
على القلب خلت كما وتضليل لهم بالاثلاث لهم موضع فيه الهواجر جمع هاجرة وهي نصف النهار
عند اشتداد الحر لقطا النمل كمن بالاثلاث لهم لا يظل قاله تهكم وقد رقصته فصار مثلا
يضرب في الشيء الذي يتركه ضايعا لا يهتم به احد والمراد هنا اصلاح الفاسد وقد ضيعت
اللبن في الصيف هذا مثل لحفظ ضيعت اللبن في الصيف بتاء مكسورة لان الخاطب
بها امراة وهي دختنوس بنت لقيط كانت تحت عمرو وكان شيخا كبيرا فنشزت
عليه وطلقها ثم تزوجها فقالت جميل الوجه فاجذبت فبعثت رسولا الى عمرو تطلبه
حلوبة فقال عمرو ضيعت اللبن في الصيف خص الصيف لانه سوا لها كان فيه فصار
مثلا يضرب لمن يطلب شيئا قد فوته على نفسه فلما رجع الرسول واخبرها بما قال قرت
يدا على ثكلت زوجها فقالت هذا مع عدم لبنه خير فصار مثلا يضرب لمن يقنع
باليسير اذا لم يجد الخطير وقد يبعث توارع بالنصب على المفعول جمع قارعة وهي شديدة
من شدايد الدهر والعوذة اللاءات مضارع بالرفع على الفاعل السيف هذا مثل قالته
عجوز اسمها عوذة لابنها خوفا عليه لما بلغها خروجه مع ابيه الى طلب الابل
فوجدها احدهما وهي الاخرى في طلبها فلقيه الحارث بن كعب فساله بردين ولم يعطه فقتله
ثم اخذهما فلقيه عجوز وعليه بردا ابنه فقال ما هذان البردان فاخبرها الواقعة فقالت ضبة بسكون
هذا قارخ قال عليه انظر اليه فاتى اهله فاعطاه الحارث ثم قتله فقيل له يا ضبة
اتى الشر لزام تقال سبق السيف العذل فصار مثلا يضرب للمتندم حيث لا ينفعه فتركته
يعتذر بفناء وعبيد وملويته على غرز على كسر وقيل مرملويت الثوب على غرزه اي
على كسر الاوله وروي ان رويدي اذ قال اطوه على كسر بعد ما عرض عليه ثوب فقال البسه
وقلبه يريد توكيده على ما كان عليه من غير اقامة اود ولا تسوية اعوجاج زنا فزوا فاما ويلم
تقال والويل حثك كما يسهل عليكم وترا نصب على المصدر اي جرة واحدة ذكر من الحق
في السوق وهو ان يترك الابل ترعى في سيرها واول من تكلم به عايذ بن يزيد الشكري حين
غاب غراضته فقاله واه جاءت سقوة رمت فيها اخرى كتلك اهلم جرا الى اه وردت

يا ذا الجلال ادر قدحي نظر بعين ذكر الكتاب وانقل استقبلت من انحاء ايمنه استقبلت
افضلكم ما فيه اي بمذكر الكتاب وانتضمن اي لاجل استواب الحنين لاتي انتضى سلاحي نحته
اي اخذ زبدة سابقه اي خلاصتها والتقط اخذ دوابي لكنها اي نكتة الرابية المجتمعة وبيوض
مختارة واتبذ اخذ الاناسي جمع انسان يعني اناسا يؤانسونه بالدين من عيونه جمع عين وهي الجارحة
المخصوصة واسما استمر على الشيء رفيعا على الشيء اجيل يعلو وتيرة اي طريقتها الايجاز والاختصار
صادفا موجبا بدر جوم الاجلالية والاكتاف من صدف يوجهه عرض اذا اعرض مصرحا منعصا
عن الحق الباب نحو المثل ضرح للحق فرحه اكشف الامر بدا خفاياه سوغا من التسويغ تالين
من سألها الكتاب تلقيت اشارته بالامتثال والانقياد اي استقبلت اشارة الامام المذكور
بما وقد الحديث بني عليه من باب اكرمته وجوده يستعمل ليتعاطى نهم قيل اراد بعرفوا الاسماء
واستشرفت من رنوق ساء البئر واستشرفه اي نزحه كله مطا وعنه علا الجد والاجتهاد
اي بقيته ما يقال على الكل شيء لبقيته والمنهى مباهته وعلا الاه اي اوجره واخزه وتقدمت
لتسويد بهذه الابواب قصيرة عن طويلة تلبية اجابة لدعوة نصب على المفعول له تلقيت اي
تلقيت تلبية لدعوته واوفدتها اي ارسلت الابيات القصيرة من اوفد ذا بها الابعد ارسلته لبلوغ
قرة وفناء تلقيبه اي تلقاء الخاء منه ما موجع بضمة خلاف عيسرة او من رجات بين تبوأ
غمة الاتبال اليمنة بالفم البوء من برء وهي اليمين وترتدي من رماحي نظم جمع ملحمة نيلي
اي اخلست النظم اليه اقتطاع لحمه والحمه والتحمه اذا ابصره بنظر حنيف بردا من الغرد
الجلال الله ولي التوفيق وهو حسبنا الله نعم عبد مولى نعم النصير ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم حسبي جدير وهو حسبيه كافيه وهو الوكيل معطف اما على وجه حسبي فكونه
من عطف الجملة الانشائية على الجملة الاخبارية والخصوص بالمدح محذوف واما على حسبي فكونه
من عطف الجملة على المفرد قال الشارح الفاضل المحقق الامام الاجل الكبير الفهم الغريب البارع
علامة العصر استاذ فضلاء الدهر محمد بن محمد بن الحسين بن احمد بن السيف الاحسائي المعروف بالفاضل
اثابه الله رقمه ويغفر له تقدم بعد فراغه عن ديباجة كتابه فيما شرع قوله اما بعد اي بعد
اما بعد حمد الله اما حرف تفصيل اي يريد مفهوم ما مضى للشرط اذ هو مهما يكن من شيء وقد

وارأه جذعة فاكتبهم وعن الطوق نصابه شلاه يشلوه بالمثل استقل شيئا استغنى عنه جل
الاوصاف تنضمنا لان من جملة تضامنا اي بمشيء ضعيف اي تتجاهر وتتصعد ودة جنابه بالفتح
القاف وما قرب من رحلة القوم والاقاب تترين وتحلي ماء اذا مرحت عجلا بمقالتي يجد لحظ
نظر الى بين الاصام والاجلاف ودفرق عطف عاني جناحي الاكرام والاشباه من اشل
عليه عطف من قولهم رفرف الطائر اذا حرك جناحيه حوله اي يريد يقع عليه
وتواترت ليالي استوارد جمع شاردة وقدمت تقيم امر يدع ونادرت يطلب فرايد الدرر
كبار فلا يدع جمع فلادة وهي القلادة العنق فكلت اهتدي يا نوار واعتر من نار يجار
التيار الموج قال عدي بن الرقاع يقذف بالتيار تيارا واستشرف معناه لغة ارتفع رأسه
انظر من استشرفت الشيء اذا رفعت بصرك ينظر اليه وسطت كذا حاميك كالمتلي
من الحسين ومنه قولهم فيا عجبا للناس يستشرهون كما لم يرد بعدي عجبا والاقيلا مرخم
الحديث أرنا ان يستشرك العين والاذن اي ينظر سلامتها من آفة كالعور والصمم وتنقد بيته
بالنون قول الفرزدق وبابه اذا اعجمه فقرة جمع فقرة وهي كلام حسن ويقال لا اخص
بيت من القصيدة فقرة وتقول احسن فقرة كلام اي كلمة ويعني بالاصل جملة من كلام
فقرة الظهر يعني وجه التضمين فالمراد هنا النظر بالمبالغة فوذي بالي واستفلي طلع لي بعد
ذكر اي اطلب الاطلاع عليه وانشد بالعلم اطلب مفقودي من ربد اربي حكمه والمنشور
بخلاف من جوامع كلمه اي كلمة لها معان كثيرة واحكام مختلفة مع الفاظ قليلة موجزة
اوابد من ابدت الدابة اي توحشت وشردت كانها الجن من اشرد في الافاق اذا ذهب او انسى
قلايد الاولى هنا قلايد مجازا لانها معان كثيرة لاشتمال الجامع لمتاكيب مختلفة يجمعها
يجمع معاني الخطباء تنيك كنور الاوابد اشتقاق الجامع معاه لطيفة رقيقة وبالتعلق بالملتبس
المستغلقة حقيقة تتسانى بها الطماحي وتلاياه بعد الوقوف عليه كما تتسانى الاوابد وانها
في الذاهبين قلايد وفيه الحقيقة فرايد ولم اذكره اتقنته اتاوله بحرة من لفظه ما جوالدر
المنشور بالاركي العسل الكثير من شربت العسل واشتريته اي جنيته والتمر للغلاة وهو
كلي ما لطف ودق ما خذه والمام الذهاب الى العنب الى اداة الشرط التي متعلق جوابها كنت اهتدي

اختلط الفاء بعد اتفاقهم على انها حرف جيء به موضوعة للشرط او قايمة مقام ما وضع له قد
ابن الحاجب وغيره بما الاول حيث قال شرط كاينة وحروف الشرط إذ وكلو ولما ومهما
كاشف بالثاني حيث قال شرط منفصل ومزاحمها فالحروف حرفا الشرط وهما اذا ولو ثم وكم
بعدة نصوا انها كلمات فيها معنى الشرط فتابعه الشارح والحلافية انها اسم وحرف ليش امور
والتوفيق بينهما ان اعتبر كما هو خالصا للشرط وابن الحاجب بينه معنى الشرط يؤدي الى الجمع
بين الحقيقة والمجاز والمراد منها عند الكوفية يشعر به قوله كلمة فيها كونية او كلمة برأسها وهي
المقصودة بالتظر فيها هنا فلذكر اي لكون كلمة فيها معنى الشرط كانت الفاء الجزائية لازمة لها
اي لجوابها وليس المراد من اللزوم الوجوب بل الثبوت الاكثري بكثرة حمله على البيتين الآتيين
المثبت للزوم الفاء فيقول الدنجيء اذا الفاء لازمة لجوابها الا متضمنة معنى الشرط وكل
متضمن لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من اول الكل الاول اذا الفاء لازمة لجوابها
هذا استدلال بالمثبت على الاثبات فهو اولى من الاستدلال بالدوام الفاء على التضمن بناء على
ظهوره كما اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول وانما انتج فيما لا يعطي اليقين
على اذ لزوم الفاء بناء على شيوعه في جميع موارد استعماله في محل المنع ويكون حمله على
البيتين للاشارة الى المثبت المتضمن فيقول الدنجيء انها متضمنة معنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة
لمعنى الشرط لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة فيكون متضمنة وهذا كما يقال ليس في
الارض والسماء الهة غير الله ولذكك لم يفسد معناه لو كانت فيهما الهة غيره اذ قد اخذ
كذا اليقيني منتف فكذا المتقدم وهو ظن لم قدم في موقعه (اسلوب الحكيم) وهذا كما تري
استدلال بالاثر على المؤثر فكذا هذا ولا يكفي هذا الآن ليسلم ذوق • والى معرفة المقصد
شوق • ولا يرد اذ في ذلك فحيطة فيحطي قال سيبويه وكرر قول تحقيقا وتبيانا اذ
فيها معنى الشرط اذ هو في هذا الفن مشار اليه بالبناء • وموثوق بقوله في التحقيق والبناء
وما قيل انه دليلي يقبل للزوم الفاء كما في قوله فاذكك مع ليل يقبل لذكك بعيد فتوهم متناه
انا زيد فمنطلق مقول قولهم معناه بتداء ثاه جزء مهما يكن من شيء فزيد منطلق والجملة
جزء المبتدأ الاقل مهما اسم تضمن معنى الشرط ويكن مجزوم بما تضمنه يجيء وقع ويحدث

وفاعله داجيء الى هما ومن شيء بيان له الابهام فزيد منطلق جزاء له والجموع جملة شرطية
متعلقة بما مهما وخبر المبتدأ الجزائية او يجيء الشرطية وستعرف الاختلاف فيه وكون معناه
مهما يقع او يحدث كاينا من شيء فزيد منطلق ولهذا قطع بوقوعه لانه ما يعقب الدنيا
لا بد من وقوع شيء فيها بالفور ثم حذف مهما يكن من شيء وكثر استعمالهما حتى كادتا موضوعة
للتفصيل المحتمل للتاكيد المقتضي للاشتمال للوجوب للحذف وهذا يشعر بكونا في تقدير
المفرد والتنبيه على اذ المقصود بالاحكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل فاقيم مقامه ثم دخلت
الفاء الجزاء فصار ما يريد فمنطلق وانما دخلت ووقعت الفاء في الخبر كراهة اذ يولي
بين حرفي الشرط والجزاء لتظاهرهما متصوب على المفعولية لزحلقت وهي ضافة الى
المفعول والفاعل محذوف والتقدير وانما زحلقوا الفاء في الخبر كراهتهم اذ يولي بين هذين
فعل بجهول والقايم مقام الفاعل مصدر اي ان يقع الموالاة والايجوز اذ يكون نصبا لانه
لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم اذ يكون منصوبا ومرفوعا
معا وانه محال هكذا قالوا اقول لو لزم لما جاز ووقع كم من ايديهم وما رفع ووقع كقول
ابي الطيب لايه كلما فارقت طرفي بعيد بين جفني والتقاهما ولم يسلم فالتقاء عند
انعقاد الجفنين وانعدام كونه زايدا كعوذ وانتصاله تقابلا على اذ فارق يولي اي يتبين قيده اذ لما
في المتن قبيلا اذ قول بين حرفي الشرط والجزاء يعني قوله كلمة فيها معنى الشرط اقول لا لانهم
كما يقال قد حرفيته اذا شارع الى المذهب المذكور ههنا وانما كرهوا ذلك لان اذ متوسط
بين المفردين او بين الجملتين لا وضعه الاجتماعي شيئين فاخرت الى الخبر وجعل جزءي
الجملة عوضا عن الفعل المحذوف وهذا معنى ما قال بعض المحققين وتعقض بانها وبين جزءيها
جزء تابع جزء على ما ذهب اليه غير المعرض اما كتم وبيا وعند الشارح والمتشابهة الابتا
لم يلا مستقبلا فعل فلا يلي الا اسم يريد بيا ه انه لا يقع بعد الا الاسم فحسب فعلم مما ذكر
المصنف تقييد اما بمتضمنة معنى الابتداء وكل ما هو متضمن لمعناه لم يلا مستقبلا فعل ولا حرف
ولم يكن للظهور اما التعريض فظاهر واما الكبري فلانه لما وقع موقعها اسم هو المبتدأ
لزم الموقع الحكم اللازم للمبتدأ فتضاء بحق ما كان ولما لم يقتدر الاكان ولا المبتدأ

يقل

وان لا فاعراب اللاحق بحسب العامل المحذوف عند وجوده وارتفاعه بالابتداء وانتصابه بما
يصلح بعد الفاء ناصبا عند ارتفاعه يرتفع عليه اذ قد يجيء بمعنى القوم ثابت في جميع الشواذ
الفاء واذ في المتن فتصميم للجواز بالمعنى يكتم فاذا بطل المذهبان تبين ان فاذ قلت كما
هذا المذهب لكنه هقابع وجه المانع قلت لوجوه العرض التقوي الموجب لعدم اعتداده
قال ابن الحاجب وضح آما للتفصيل وأذكر بعد أعد الاولى المرادة وذكره باعتبار ما تقدم
بمنزلة الواقعة وانما قصد واتقديم تنبيها على انه هو النوع المراد تفصيل منه وكاه
القيس الترفع بالابتداء ولكن كاه الرفع وليس فوكك اما زيد فقد ضربته مرتبة من النصب
ولولاه كاه الأولى اياه وكتبهم خالفوه في بعض المواضع ايذانا من اول الامر باه ينبغي له
باعتبار صفته التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء فخذا هو الرفع مرتبة من الاعراب بعد
على حسب معناه واعرابها الذي كانت عليه اقول بهذا انما يستقيم في القسم الاول واما
في القسم الثاني فلانهم لو كاه الغرض الاعلام اولا باداة المقصود هو لكم بعده المتعلق به على
الوصف الذي كان عليه قبل فقدم ذكر كاه شاملا لهما واذا عرفت هذا فاعلم ان قولي
آه ما قاله مذهب ابي علي خلافا للعامل على المذهب الاول والثالث المثل المحذوف وعلى المذهب
الثاني الفعل الواقع بعده ولا لزم من كلامه سهوه وهو انه متابع على انه عند وجود اردت او اللهم
لا اندراج اذ التضعيف عند وجود القوي كالشمع مع الشمس فلو عمل انما يلزم ترجيح الضعيف
على القوي وانما بط اشار اليه جوابه بقوله ولا يكون انما يعمل فيه اي في بعد اردت بناء على
معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ولا يكون ايضا انما يعمل فيه المظنة بانما فهمنا من اردت انما المراد
بعد الفراغ من حمد الله لانما نفتقر فيما قبلها لافتقارها صدر الكلام كونه
للابتداء والثاني بعيد فلو جاز العمل لبطل فلا يقال يوم الجمعة آه زيدا منطلق وعلم فوكك
من تضمينها تم حتى نفتقر بعلة ذكر التعليق سيبويه فلم يجز فيه بعض النحاة فلم يجز
وكلاهما بينهم في انما اليوم فانه خارج آه يعمل في الظرف بعض اليوم خارج وجملة محذوفا
بانما وذكك اي عدم جواز اذا عمال خارج في الظرف لانهم اذا كانوا قد منعوا تقديم معمول الا
عليها فهم بتداء والتقديم معمول معمولها متعلق بخرج والمكاه مفرغا انقطاع الا التي في

والمالس بظرف وكذا الحال لزلة الظرف فيه الاتساع حتى على فيه كل عامل ضعيف او قوي
لاستوجي عملا فيما ظن لانه يؤدي الى احتلاط العامل بمعمول العامل فيما وهو ممتنع فاذا قلت
بجوزان يكون منصوبا على الظرفية وقد قال الجوهري معناه اقول شيخ فلا يقوم وعلى تقدير
الظرفية كذلك لانه ليس بمفعول به والكلام فيه قلت الاحتمال وقوعه لا ينافيا ذاة التقوية
واتفاذكك لوكان بدانع وكيف جوازه فقط وليس كذلك والكلام فيه امتناع المسئلة
التي فيها الاسم المنصوب المميز الجايز نصبه بانا ولا بفعل واقع بعدة مطلقا والتمثيل بانا زيدا
فانيا ضارب لا يستلزم ان يكون الكلام في المفعول به والشيخ في عدم الجزم بالتقوية بهذا القائم
ولا محال للظن فيه بعد تابع آخر وهو وقوعه في صلة اة الموصولة وانما ستيت موصولة
لانها جايز ان يشئ واحد حيث جعلت في تاويل المصدر فيكون من عنزلة الجزء من الشئ لا
يتقدم عليه فكذا معموله وبهذا بعض قوله وشيء مما فيه حيزا لا يتقدم بها قوله جاعل الضمير كالكلام
كما مالح في الطعام قال الرابث مع وجه التشبيه بين النحو والملح ظهر بواي وجه التشبيه
بينهما هو انصلاح بالتهما والفساد باهمالهما فاة الملح اة استعمل في الطعام صلح بنفي للتم
يقال صلح صلوحا مثل دخل دخولا وقال الفراء حكي اصحابنا بفتح الضم ايضا والاكثر
واة لم يستعمل الملح في الطعام فسد اي الطعام كذا جزم به النحويون بدلة وذا ارادة بالملح
والكاة اما اسم جنس للملح او حرف سناه كالملح والما قطع كونه جملة ستانفة وقولهم اة الملح
في الكلام كعمرو زيد عمرو ابرفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتظما بانه في
تفهيم المراد مصدر من تفهم الكلام اذا فهم شيئا بعد شئ مضافا الى المفعول والفاعل محذوف
اي تفهيم المخاطب مراد المتكلم والمراد من الكلام على هذا التقدير ايضا جملة مستانفة فلذا قلت
ويحتمل اة يكون سناه كاستعمال الملح فيعلم هذا يكون من العطف بتداء بجملة ما بعدة وكذا صفة لمصدر
محذوف اي تفهيما مثل الفهم الذي استعمال الملح ويكون من جملة المشبوهة واحدة فيما فيه
واذا الم يستعمل العطف والكلام فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول بل يذكرا واباه ينصب
الفاعل ويرفع المفعول واباه يرفعا وينصب فسد اي الكلام لخروجه من الاستقامة بالفساد
في قوله فلم يرفع اما عاطفة اة لا احتمال اة علم اة التشبيه هو الذي اشار اليه بقوله الا ترى ان

شارح المصباح كصاحب الايضاح اشار الى جوابه والا يجوز ان يكون اي جاعل ومضاف فيكون من اضافة
الكون وصفة لكون الاضافة اي اضافة جاعل الى الكون غير محضة كذا في اللفظ فقط لانه اي
هذه الاضافة اضافة اسم الفاعل الى مفعوله قوله على معنى انه يحصل التصديق بالكلام كما في الطعام
اشار الى علة كون اضافته اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانه في حكم الانفصال كونه على ذكر ما
مضى الحال والاستقبال وتمريضها للموصوف بالصفة اذ يصح بقاء تمريض وتكبير لا تتاتى كون الشيء
الواحد شائعا ومختصا بخلاف البدل والمبدل منه اي الجملة والموصوف بخلاف البدل والمبدل
حيث لا يشترط المطابقة بينهما الا ان لا يتبدل الشائع مرفوعا اذ يكون الشائع موصوفة ليخفض
وكما ان البدل مستقل بنفسه كذلك ليس في التوابع الا مرجوعة اللفظ وليس هو مع البدل منه بمنزلة
شيء واحد خلافا لبعضهم فانه قال به تمريضا وتكبيرا والمرجوع عن هذه النسبة ولزوم الاضافة بالقدم
كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة وتمام البحث سيجيء في بحث التوابع ان شاء الله تعالى
اعلم انه حاصل كلام ابن دقيق العيد الدال على عدم جواز كون جاعل وصفا محضا قوله بمقتضى المثل
الاول صفوا ما دل عليه قوله كذا في الايضاح وكبراه ما دل عليه قوله وشرط الموصوف ان تحقق
مطوية فملاك الاعتبار وانما شرحت اللفظ فقوله وشرط عطف على كون الاضافة غير محضة
الخ وقوله بخلاف خبر بتلك محذوف وقدره تغييرا ونظرا لما ذكره صاحب الكشاف وفي
بعض النسخ ما ذكر في الكشاف ضيد قوله تتعلق بذكره وعلى النسخ الثانية بدل اشتمال والعقاب
قوله وبه يتعلق قوله بعد قوله من اتقه العزيز العليم وعلى كليتها يجوز ان يكون الباء بمعنى قوله باذ بعلة
من اتقه وقد الصفة بمعنى من البيانية وتتعلق بذكر وانما خص الشارح اللام بالاستشهاد قوله شديد
العقاب بين ما يقع بد لا من ايضا بمعنى غافر الذنب وقابل التوب بحيث جاء بمعنى الاستقبال بشهادة
قوله تواة الله يغفر الذنوب جميعا وقوله ثم هو الذي يقبل التوبة عن عباده لان صاحب الكشاف
ذكر انها يجوز ان يكون ارصفين لان ما اخبر انه تواب عند الزناة الآية كانه واتبع الغابر او
في الزناة المستمرة ان صادق القول حقا واما الصفة المشبهة فانها اضافتها ابدا لفظية لانها تعمل
دائما وفيه ما فيه ولهذا خطأ جزما ما قال ابن الحاجب في الامالي مراده لا يكون وصفين
على ما ذكرنا فاورده مع انه يجيء ايرادا بادة التعريض فيه حاصل في هذه الاضافة اصلا كون ذاكر

في تقدير الانفصال لانه التقدير شديد عقابه بعض لوجود الانفصال لفظا لا يقال ازة جاعل
ههنا ذاكرا قوله كون اضافة غير محضة قلنا ذكر اذكاه مضافا الى مفعوله وهو على الايجوز ان يراد به
معنى المضي والزناة المستمرة غاية لما في البال بلى يكون مضافا الى مفعوله وذا يستلزم اضافته
الى معموله وبهذا يعني قوله اضافة اسم الفاعل انما يكون غير محضة اذا اريد به اي بهاسم الفاعل
المضاف الحال والاستقبال وتمريضها للموصوف بالصفة اذ يصح بقاء تمريض وتكبير لا تتاتى كون الشيء
الواحد شائعا ومختصا بخلاف البدل والمبدل منه اي الجملة والموصوف بخلاف البدل والمبدل
حيث لا يشترط المطابقة بينهما الا ان لا يتبدل الشائع مرفوعا اذ يكون الشائع موصوفة ليخفض
وكما ان البدل مستقل بنفسه كذلك ليس في التوابع الا مرجوعة اللفظ وليس هو مع البدل منه بمنزلة
شيء واحد خلافا لبعضهم فانه قال به تمريضا وتكبيرا والمرجوع عن هذه النسبة ولزوم الاضافة بالقدم
كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة وتمام البحث سيجيء في بحث التوابع ان شاء الله تعالى
اعلم انه حاصل كلام ابن دقيق العيد الدال على عدم جواز كون جاعل وصفا محضا قوله بمقتضى المثل
الاول صفوا ما دل عليه قوله كذا في الايضاح وكبراه ما دل عليه قوله وشرط الموصوف ان تحقق
مطوية فملاك الاعتبار وانما شرحت اللفظ فقوله وشرط عطف على كون الاضافة غير محضة
الخ وقوله بخلاف خبر بتلك محذوف وقدره تغييرا ونظرا لما ذكره صاحب الكشاف وفي
بعض النسخ ما ذكر في الكشاف ضيد قوله تتعلق بذكره وعلى النسخ الثانية بدل اشتمال والعقاب
قوله وبه يتعلق قوله بعد قوله من اتقه العزيز العليم وعلى كليتها يجوز ان يكون الباء بمعنى قوله باذ بعلة
من اتقه وقد الصفة بمعنى من البيانية وتتعلق بذكره وانما خص الشارح اللام بالاستشهاد قوله شديد
العقاب بين ما يقع بد لا من ايضا بمعنى غافر الذنب وقابل التوب بحيث جاء بمعنى الاستقبال بشهادة
قوله تواة الله يغفر الذنوب جميعا وقوله ثم هو الذي يقبل التوبة عن عباده لان صاحب الكشاف
ذكر انها يجوز ان يكون ارصفين لان ما اخبر انه تواب عند الزناة الآية كانه واتبع الغابر او
في الزناة المستمرة ان صادق القول حقا واما الصفة المشبهة فانها اضافتها ابدا لفظية لانها تعمل
دائما وفيه ما فيه ولهذا خطأ جزما ما قال ابن الحاجب في الامالي مراده لا يكون وصفين
على ما ذكرنا فاورده مع انه يجيء ايرادا بادة التعريض فيه حاصل في هذه الاضافة اصلا كون ذاكر

مستقيم على جوابه اذا وجبت التوبة الى التوبة لا كما مر اذ كانه الامر كما ذكر فليجز وقوع جاعل
صفة له والمعنى اي والعادة التي هي مستلزمة جاعل الغوي على الحق لان جعله الغوي في الحكم كالمخبر
بشيء قد وجد قديما وكل شيء قد وجد قديما يجب المضي فجعله هكذا يجب المضي فاذا قلت لا يجوز ان
جاعل مرادا به زماني الاستقبال لكونه فصلا له قلت كونه يجب زمانا بالنسبة الينا لا الاخبار
ونظيره اي نظير جاعل اذا قصد به زمان مستمر كما قاله والحق بناءها على الفتح او على الاستمرار ثم قال
ونظيره قوله تعالى لله الملك يوم الدين حيث اضاف وقبح مالك صفة لله تعالى حيث بنا التعليل فاذا قلت
كيف يتجه ان يكون مالك يوم الدين مقصودا به زمان مستمر ويوم الدين آت قلت المالك
يجب القادر فضاء قادر يوم الدين بانه يوجد بحيث شاء وكيف يشاء لانا نقول ويوما
اي كون يوم الفاعل في المضي او في الزمان المستمر لا يستقيم فيما نحن بصدده اي يقرب
وذلك لان اسم الفاعل بمعنى الحال لو لم يكن بمعنى الحال والاستقبال لما عمل فعله والتالي باطل لانه
وقد عمل فيكون بمعنى الحال او الاستقبال لان استناد نقيض التالي يستلزم نقيض المقدم فلم
يبق الا نقيض المقدمة الاخيرة وهي كونه لا يكون بمعنى الحال والاستقبال فيكون اضافته الى الماضي
لتنتج قولك فيكون من اضافة عام الى خاص وكل اضافة يكون هكذا يكون اضافة تفيد حكم الانفصال
لتنتج قولك فيكون من اضافة تفيد حكم الاتصال وكل اضافة تفيد حكم الانفصال يكون اضافة غير
محضة وكل اضافة غير محضة يكون نكرة وكل ما يكون نكرة لا يكون موصوفة بالمعرفة فجاعل
لا يكون صفة لها وهو المطلوب ولقائل ان يقول انا نختار ان جاعل قد عمل عمل فعله شرط في بناء استناد
بعض التالي وذلك لان جاعل عندنا اي يجيء جاعل الغوي من الجعل بمعنى التصيير اما حال من الجعل او ممتد
على تقدير والمرفوع به موصوف محذوف هو اي فجعل بمعنى التصيير زمانا يقع فيه المغلوب واذا لم يكن من بعض
الذي ذكرناه فلا بناء على ما ذكرت دخول على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه وذكر هم السبعة لا ينافي
الحاق الغير بها استدعية للمفعولين المتضمنة الاقتصار على احدهما قوله المتضمنة الاقتصار
صفة سببية لان المغلوب لان المضي امتنع اقتصار فتاء ينشه بنقل الضربة الى بعد الفتح
كما يذهب اليه جماعة الوشاح ووجه الاتباع سيجيء بيانها ان شاء الله تعالى وبهذا اندفع قولك الا
جاعل الجعل اقترابي صيرناه قوله لان جاعل منا من الجعل الخ وكيف قوله وجواز اضافة المغلوب
ونتيجته مطوية وهي قولنا فجاعل من اضافة المغلوب ستعلم كذا وكذا وقد عمل فيه الان وهو

إذ ما ظاهر وحدة نصب على الحال وإذا كان من الظاهر خبر لكنه منه مفعولا به وتقديرا إياه
أما إذا جعل ومدة في قوله كما لي الحياة جعلناه اسما والظاهر والجر ورب المتعلق المحذوف
اه جعلناه حرف جر فقوله بشهادة نحوي الكلام وهو متعلق قوله كما لي بقوله جاعل
النحو ونحوي الكلام معناه يقال عرفته بتقييد نحوي كلامه متعلق بجعل بقوله وهو قول الا
الى قوله حرف جر جملة معترضة واذا عمل في المفعول الاول وهذه جملة
فعلية في صورة جملة شرطية معطوفة على جملة فعلية سابقة فاذا ظرف متعلق بقوله
عمل وقدم لدلالة جاعل على الشرط فحسناه وقد عمل في الاول وقت عمله في الثاني
اياه والحق ما ثبت مطلوبه بما تقدم لان جاعل منا من اضافة المغلوب وكل ما هو
اضافة المغلوب اذا عمل في الاول فجاعل منا اذا عمل في الاول وبيان الملازمة
بما ذكر في قولنا الكلام وكبراه بقوله والا اي وان لم يعمل في الاول اذا عمل في الثاني لزم الا
على احد المفعولين قيل فيه بحث اذ لا يلزم من امتناعه على الاول امتناعه على الثاني
لجواز عدم ذكر لاعدم العمل فيه والاحسن ان يقال على انه لا يستلزم ما يعمل في الاول
شيء يقتصر عليه ولا يتجاوزه اذ لا يقال والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين
اقول هذا من سوء الظن وعدم الفهم مراد الناس ما ذكرناه هذا الفول اذ لم يكن
للرجل عين صحيحة فلا عبرة بارتياب والصحيح مستغن عن الرد والعلم عند الله تعالى
العمل لا اقتصار الذكر فالمنع والا يلزم اقتصار العمل على احد المفعولين وهو ممتنع
فاه قلت هذا اذا عمل في الثاني وهو ممنوع لجواز ان لا يكون مفعولا لفعل مقدر قلت لا يكون
والا يلزم اقتصار الذكر على احد المفعولين فاه قلت يحذف اذا قامت قرينة كما ذهب
اليه ابن الحاجب قلت بشهادة نحوي الكلام توجب ذكر المفعول فكيف يقدر مع ذلك سليم
مستقيم فوجب ان يكون عاملا في الاول واذا يكون الاضافة فيه اضافة غير محضة
وبهذا اي جاعل المغلوب في الكلام كما لي الحياة في الكمام مثل قولك زيد وجاعل القيل يكذبه اذ
كل منهما عامل في مفعولين فبهذا الوجه اعلم اي بين الاقتصار والاقتصار فرقا بان الاقتصار
حذف المفعول شيئا ما شيئا والاختصار حذف المفعول على نية واراده وبان الحذف

لدليل اختصار ولغيره ليدل اقتصار فحذف اضافة الاسم الى الاقتصار دون الاختصار اشارة
بانه يجوز حذفه اذا كان دليل يدل عليه فان قلت اجعل جاعل هينا من الفعل فحين الحق هذا مع
الحذف من الاولى وما قبلها هذا السؤال غير متوجه لانه على هذا التقدير لم يكن عاملا لا يحصل بتنوين
ولا نون فكيف يقال انه فيه ما ذكرنا من زوال انتفاء العوامل لا يستلزم انتفاء المعمولية لجواز
مثل جعله من الخلق في قولك وجعل الظلمات والنور اي خلقها وفي بعض النسخ بين قوسين
بالابتداء ولعل النسخة الاولى وجه وانما ذكر النور استئناف عند لجواز الخلق كما في قوله تعالى
خلق السموات والارض ولا الظلمة اسم والنور مصدر فجمعت هي لا هو واجعل الجملة
منصوبا بالعطف على الحال من المفعول فتأمل فيما لك جعل اضافة اي اضافة
تحشية
جاعل المفعول معرفة قلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا اي يحمل ما ذكرتم من زوال الاعراب
وبناء الاسم اذا كان التزام اي التزام هذا التوجيه كما يؤيد نفسا منصوبا لكن
ليعد قرينة الجنس صفة نفسا وهو احد الوجهين على هذا الطريق وذلك لان انتفاء
القيد مستلزم لانتفاء المقيد كما جاء في زيد راكبا فاذا بحيي زيد مقيدا بالركوب
منتف بانتفائه لان المنطوق العين المصرح به مقتضى الوضع كالمصرح فيكون مقصودا
بالذات فلا يمكن مخالفته في مهنا يشفي الخلق بانتفاء المشبه كفه ثابت مطلقا
ولنظيكاد يشعر بانه ليس في الحقيقة ونفس الامر خلقه مقيدا كيف وزوال الحال
المخلوقات مالا يقبل التقييد نحو حققت الانسان قائما فخلق الخالق اولى فيكون
ذكر الحال هينا للاشعار باذ الخلق عند الخلق وهذا يندفع ما قيل من ان قوله
الشارح ولانتفاعه عطف على انه جزء مبتداء محذوف وجه مبتداء قدم جزءه وهو قوله
لانتصابه عليه كونه ذاك قوله تحويد بكسر اللام اي متوسط من الاجادة اذا قواه جمع
يجوز حذف نون الاضافة والياء ايضا لكن الاقتصار الاتقاء الساكنين دون الخط للاتباع
وفي كسر الياء لتوالي الكسرات بخلاف التثنية لعدم كسرة ما قبلها فيها قال الرضي مجرور
على الوصفية لاصابه وانما جر على انه مضاف اسم الفاعل مهنا اي يجيد يؤدي الكلام

تقترن بالاضافة كقولهم يجيء الماضي اذا تقترن بهم اللام شيء قد وجد قديما قوله لا زال
كاسمه مسعودا قال ذلك مع هذه الجملة مع ما قبلها غايتها وشوقها يقال ساق طيشي
اي شوقها جملة معترضة بين اسم لا وهو الولد وخبرها وهو لا زال وجاز دخول واو الدعاء
للولد الاعرابي كما في قولك الثاني بلغتها فاذا خرجت سعيي الى تزوجك وهي الجملة تقرن
في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولا محل لها من الاعراب اما عطف على الجملة
مقدرة او صفة لها على تقدير زيادة الواو والمعنى كيد لصوغ الصفة بالموصوف كقولهم
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وذكر لعدم ما يقتضي اعرابها اعلم انه يجوز في
كاسمه مسعودا وجهان احدهما ان يجعل مسعودا خبرا للازال فكاسمه اما متعلقا به لدوام
من العوامل التي منه وقدم على كلا التقديرين للتشجيع والثاني وهو الاوجه ان يجعل كاسمه
خبرا للازال ومسعودا بدلا منه لعدم تقييد الدعاء والتقدم والتأخر اي لازال كائنا
كاسمه اذ كان كاسمه حرف جر ومثل اسمه اذ كان اسما لازال مسعودا وانما كرره لان
البدل في حكم تكرير العامل ويمكن ان يجعل كاسمه لم لازال مسعودا اخبرا فيكون من غير هذا
الدعاء على طريقة الكناية والاول ابلغ لما مر يوجب الانتفاء لا الامتناع قوله فاظهر
قال الشارح اي حفظ وقرأ عن ظهر القلب كذا في الصحاح وذكر ايضا الاكلا من ما قد
يوجد بدون الآخر وهنا هذه قال منه لان لما على اتمام فعل وبعض الانحاء كل نفسها لما
عليها حافظا اي الا توقع بعد اداة النافية قال الجوهري اداة كلا لما ليوفيهم بالتشديد
فقد قال الفراء اصله لما فلما كثرت الميمات حذفت واحدة منها وقرأ الزهري لما بالتنوين
اي جميعا وقول سيبويه قال السلمي يعني الاخفش بعد فيه اللغتين وجازمة اذا دخلت على
المضارع وظرف بمعنى حين اذا دخل على الماضي وهي بهذه حيث شاركت لما الجازمة وهي
مضافة اضافة لازمة الى الجملة الفعلية بعدها وعملها نصب على الظرفية والعامل فيها اتت
ضمير يعود على الكلام او ردت للاستظهار للاضافة لان اصالة العامل فيها جوابها كما اذا وكما
في شركة في كون العامل فيها جوابها كقولهم اذا استجمرا استجمر ايها شوذب عما اجيته حمدت سلوته
او ذممت التقاعس او كقولك شيئت تأتيت ذا يجيء اذا ردت تأتيه فظهر وقت أستظهار وجملة

اعني اردت ضمنا كثرة الحمل بعد ما فهي لعنزا من لدفع التوهم بيع ما عليه اي بيع الذي على الدابة
فيه وهو اي بيع ما حال من الضمير المستكن في قوله مرفوعة الحمل على الغيبة لاة اي فاة الولد الاخر
مرة مني تليظه او مرورا ما تليظه وقت استظهاره وانما اضفت باحد هذين الوجهين
لبياة اة اصل الخبر لاخاله واة الجملة بعدة محل للفرد وما يقال انه اي كله مني تليظه
لا يجوز اة يكون مفسرا للقول اردت اة المظم لعدم التطابق بينهما لاة اردت بدل
بعض اخذ على الريد للحيلة المراد فيه وارد لجواز تفسير الشيء بلا ومة واضافة المختصر
الي الاقناعي في قوله مختصر الاقناعي تشبيه اة يكون من قبيل اضافة المسمى الي اسم
حوانه من سمى ولده بقاله اضافة المختصر الي الاقناعي لا يجوز لما بينهما من الاتحاد
فيكون اضافة الشيء الي نفسه الجواب اة مثل هذه الاضافة جايزا ذا كانة الاولة من المضاف
المسمى ومن المضاف اليه الاسم مثل سعيد كرز ولا يجوز ذا كان لا من لا قناعي تعالى الكلام بحيث
التقطه واة لم يلتزم بذلك الاحتمال اة يكون من قبيل اضافة العام الي الخاص كحمل الدراهم
ومن اضافة الصفة الي الموصوف كاخلاق ثياب اي كلما استظهر المختصر المخصوص
بهذا الاسم اي الاقناعي كما في قولنا سرنا ذات مرة اي سرنا مدة ذات مرة فحين حذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه اخذ حكمه فيلزمه ما يلزم التغيير اة الخارج عن الوصفية و
زوال الظرفية وفيه بحث اي سرنا مدة مختصة بهذا الوصف والمختص هو الذات والاسم
هو المدة والضمير المجرور المتصل في بحفظه في قوله وكشف بحفظه فضلة القناعي وهو كما
ذكر المفتاح وهي ما تقع بعد المادة ذاتا وفضلة هي الجاية بعد الجملة على وجه ما ومن
عادة سناة العرب اذ يسرد وجوه من فضلة القناعي عند الخروج واذ يكشف
عن وجوه من عند العوم فشبه للصنف الاقناعي بالمراة وصنعته في بوجوه ما وجعل
الولد الاخر بفضلة القناعي وحفظ بيدة الكاشفة جاذا يعود الي الولد فيكون من
باب اضافة المصدر الي الفاعل وذكر المفعول مقدرا كاي يحفظه اياه اي بحفظ الولد الاخر
مختصر الاقناعي ويحتمل اة يعود ذكر المضمير المجرور المتصل الي المختصر فيكون من اضافة اليه من قبيل
اضافة المصدر الي المفعول فكون الفاعل متروكا اي بحفظ المختصر الولد الاخر اعلم

اعلم اة كلا منهما يحوط له يرجح على الاخر بوجه اما الاول فلانة اذا اعيد الي المختصر يلزم حذف
الفاعل واذا اعيد الي الولد يلزم حذف المفعول ولا شك اة حذف المفعول اولي من حذف
الفاعل واما الثاني فلان القريب للضمير هو المختصر والولد بعيد منه واعادة الضمير الي القريب
اولي فيه نسا وياة كما مر لما كان مرجح الاول قويا قال في الاول جاذ وفي الثاني يحتمل
لما في اكثر النسخ وفي بعضها وجاز في مقام ويحتمل وليس فيها مؤنة الفرق فان قلت
لانهما نسا وياة لانة لا يجوز اة يعود الي المختصر لانة حينئذ يلزم حذف الفاعل وهو محذور
قلت ذكر في المفصل وفي المصدر فاة قلت اعادة الضمير المختصر اولي من قوله يلزم من
حذف الفاعل قلنا لانم لجواز اضماره في المصدر كما ذهب اليه قوم متمسكين على الصفة المشبهة
قلت ذكر غير جار في هذا المصدر وستقف عليه وما ذهب اليه قوم ضعيف والتمسك
على الصفة المشبهة بط قوله وحاط بفرجاة اي احاط وكره بفرجاة بكاليا لاة الاحاطة ادراك
الشيء بكاله ومفعوله محذوف اي احاط الولد الاخر مختصر الاقناعي بجميع ما فيه والمراد بالفرج
والباء زايدة قال الشارح انتصا حفظا على اة تمييز لاة يرفع الابهام المستقر عن الذات المقدر
اي احاط حفظ بفرجاة فعلم منه اة هذا التمييز محول عن الفاعل كما في الاحاطة به علما واحاطه
علما وفيه كلام شاهد لهذا المعنى للاستقلال بكون من مفعولا لكما ظن صاحب المصباح
وكذا اي كما ناب حفظا انتصا حفظا في قوله واتقن ما فيه ومعنى ولفظا الالة
الفرق بين اة التمييز ثم فاعل وههنا مفعول في المعنى اي اتقن معنى ما فيه ولفظ ما فيه
اتقاة الامر احكامه وما معرفته مع علمه وضبط قواعده الكلية مع جزئياته او بمعرفته
باستقامة الشك عنه ولهذا اي التمييز في قوله واتقن ما فيه من الضمير لفظا كقوله اي كما التمييز
في قولهم اوتوله واتقن ما فيه الخ كقوله تعالى وفجرنا الارض اي شققنا عيونا لانها
اوالجار راضية كون بعض المفعول به وجها اذ بانتصابه على المفعول به او على الظرفية
لحافظا وبانه تمييز بعض الفاعل وهي قيل وهو بالبناء للمفعول من فجرنا عيون الارض لاة معناه
جعلنا الارض كلها كانها عيون تنفجر كما تفجر الراس شيبا بالنسبة الي استغراق شيب الكل
وفي قوله واتقن ما فيه اي موصول بمعنى الذي والجملة الظرفية اعني فيه صلته لكذا

واتفاقها جيئا فيكون الحاد والجر وبعد الجر كما يجيء كما سيأتي للمتعلق الحال من الضمير المستتر في يكون وفي
الحال وبالجملة لكن من اتفاق أحدهما لاعلى التعيين واتفاقه لفتة واتفاق تركيبه واتفاقه بمعنى لفظ
وبمعنى معناه او كليهما واتفاقه بمعنى معناه وبمعنى لفظ او كليهما وأخاه زيد بمعنى الشخص فاخذا بالقفاء
اخذا صفة وانفكاك رفع الابهام وبين الاداة انهما ملتقيتين بعض فاده الجملة وبعاد كونها من الحامل
بتدبع ما قيل لايكن هنا قسم رابع فكيف قال الا بعزيمة كون من الحامل قوله اذ المظم قال الدماميني
اي اطعمه واذ يضيف الاسل تشبع الى تبتت اي تشبعت اليتمة اي طلبت متعالة فقوله
بقيته بالنصب مفعول لاعيني وبقيته باق من الطعام وهو ما يؤكل ودقايحتى بالبول ويقال
بقي من الشيء بقيته وربما يتعلق بيده الفم بعد الاكل من لحاظ بالفم لحظا اذا التقط بلسانه بقيته
الطعام في الفم او اخراج لسانه فمسح به شفته وكذا التلفظ بقوله تتبع الداة ليس على ما ينبغي
والا ناسبه وقد يكنى به عن الكلام كما كنى به عنه اللحظ والتلفظ لانه مرادفهما وقوله فاطلقه
والحاله المذكوف وقد يكنى من كناية الطرف بالتفتة دون التلفظ لانه لايكنى به عن الكلام الا كما
ولوارديده كذلك وهو بعيد لان يرفع الاجر ثم هو مستعار لما فهم وشبيه بقد يستعار في فعل
عباده اي اكرم القوم والمعلى ذي المكاني فاستعارة بالكناية واثباتا لاطعام استعارة
تخييلية فمن الداخل على المشبهة اعني كلام الامام المحقق زايدة او التبعيض وبعد التلفظ والحاد
على ما لايخفى كما اشار الى المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام الامام المحقق فعلى هذا المعنى
يكون صفة لموصوف محذوف مفعول وقيل بمعنى الاعطاء يتعالى فلان لحظ فلانا من حقه
اي اعطاه بعض حقه فمن للتبعيض وقيل بمعنى التعويل لانه مرادفه التلفظ فاستعير للتعليل
ومن للسببية اي اعلى شيئا من كلام الامام المحقق وفيه بحث واذا كشفت الغطاء عن
عينيك واخذت الانصاف بين يديك وجدت قولك دع اقوى القرائن فلا وجه
في البين قوله والحبر المدقق قالك دع الجنيد الاسل واحدا الاخبار لانه اما على ضرار فعل يجيء
على افعال وبقال الرجل العالم بتشديد اللام اي بترديده وتحسينه جبر قال الاصمعي يقال للخليل
النحوي يذهب لها بالية صحبر لانه كماء يجتن الشعر ويزينه وقيل مقلوب بحر كما ان البحر يجمع الماء
كذلك العالم يجمع العلم وهما سببان للجمع فذلك بتشبيه البحر العالم واحسن بقول من صار علما

حتى مات ابدا والفتق والكسر لشاة فيه كذا ذكره الجوهري في الصحاح فعلى هذا يكون الفتق اعم من
يجيء على افعال وقوله وقال الفراء وهو جبر بالكسر وقال الاصمعي الادري وقال ابو عبيدة
والذي عندي بالفتح كما تراه في الحدود كلهم بالفتق قوله حتى يعلق منصوب باداة المقدرة
لاداة حتى جرة او عطف على اللفظ لاداة حتى يكون للعلف وعلى كلا التقديرين العلق والمراد كونه
جزء تماما لها الا ترى بلا فتق لانه من لوازم التلبيط والفتق مفاد لاداة العلق بالطبع اعني
من التلبيط فالمعنى اردت اداة اللفظ كلام الامام شيئا فشيئا يوما فيوما الى ان يصل بالتدريج
العلق بالطبع لاداة حتى من التدريج كما في قولك وكنت فقيرا من عندنا بليس فاذا يجيء الحال حتى
صار بليس من جندي بطبعه اي بطبع الولد الاخر وهو قوة النفس وتكلم الاكبار من عرف ذكر
ونظر والاصل السجية التي جبل عليها الانسان من لفظ الملوق قال الله دع من لفظ ظرف مستقر
منصوب بالحمل على الحال من فاعل يعلق وهو اسم الموصول على ما يجيء واحتراز كونه حالا
من الضمير المجرور بالاضافة اعني من عادته الحامل بطله بقوله ولا يكون لانه يكون ذكر الظرف المستقر
حال من الضمير المجرور بالاضافة من غير فصل بين لاداة شيئا مما يجيء بينهما لفصلة لا يتقدم على الموصول
يعني لفظ
من شيء مما يجيء بين الصلة وهو لا يتقدم على الموصول لاداة بمنزلة الجزء من الموصول فاذا وقع
الحال منه يكون هو ايضا بين الصلة اذ هو تابع الجزء وهو لا يتقدم فلا تقدم على العامل الذي
ليس هو الا من وفيه خلاف ابن كيسان وبحثي فيكون اداة محمل على الصلة والموصول الا ترى
ان الصلة من الموصول الضمير المجرور ولا يلزم من هذا على تقديم اداة يكون من الحال على لاداة حتى الحال الذي
عزى الحال يكون من تمة الصلة لاداة اذا تمت هو حينئذ كما من تمة الصلة والحال المجرور
وتلا يجيء دونه فافترقا فاندفع بهذا ورود ذكر قوله فوجدت قيل يجيء صادفت وقيل
بمعنى اعلمت اكثر ما ياتي اكثر كذلك تعاور بين الاداة والجملة والتفتة يريد اداة تداول بها الكتب
الدالة اكثر تداول الصابة من مختصرة قال الله دع القاموس التداول والتعاور المناولة والتناوب
وتناوبوه اي تداولوه بينهم اي بينهم فارايت وفي الوجه الذي يفهم فما موصولة
والتداول هو الاخذ مرة من هذا مرة من ذا وانتصابه على التمييز من اسناد اكثر لان تعلق
الضمير سواء كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت الا ان اذا كان بمعنى الاول فظاهر ظني

أي بالمفاداة المجيء المتقدم ذكره واللام فيه للعهد او كل ما يفيده عنه واللام للبنى
وتظرفوا خطرت لذكره يا ايها خطن بالقلب يجلب عين الشاق واكحله بحق الذي
كان بينهما فرق فرجيء انه لا يفيد التعريف قبل يجيء الصلة بخلاف اللام على اداة كما لا يخفى
ممكن في الموصول وكونه بمعنى والجنس الاعم لا يفهم قوله غير مذعر فالك هو اعتقاد
غير مجد اي حال من الضمير المستتر في يستعيد وهو صفة في الاصل فسناه الغابرة اي
مغاير المذعر اي يذعر حال كونه مغايرا ويستوي فيه الاحوال كما لا يخفى فيه معنى النفي يجري مجرى
حرف في عدم التصرف وجاز بيته ثلاثة اوجه الاول مذعر بالذال اي بادغام الذال المعجمة
في الذال الغير المعجمة بعد الانقلاب والثاني مذعر مع الذال المعجمة اي بادغام في الذال
المعجمة بعد الانقلاب والثالث مذعر بالباء لقرب المخرج في الذات والذال المدغم
فيه منقلب من تاء الافتعال والاصل مذتعر من الذعر اذكاه ذا لازاء تقلب الافتعال
دالا ويجري الادغام اذا امكن والفك لعدم الاتحاد كما عرفت في موضعه وسلم اي
سلم مذعر اذكر بالذال واذكر بالذال المعجمة وقد حكم الباه اي ذلك الادغام ايضا لما
ذكر نحو اذكر قوله الا ماندر قال الكافي اسم الموصول ههنا وفي بعض النسخ هنا
انا منصوب على الاستثناء المنقطع لانه المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو كل ما
على البدلية من ذكرت بدل البعض من الكل اي كل الموجود كل شيء الا ذكر ما ندر بحذف المضاف
متعلق بمنصوب المقدر بينه وبين على اي انصب على البدلية من ذكر كل شيء بسبب حذف
المضاف لانه لو ذكر كما هو لكان واجب النصب على الاستثناء وانما قدر قبل ذكر للتعلق
للتنبيه عليه قبل تمام الكلام ويجوز ان يكون متعلقا بهذا التقدير بوجه الجواز ايضا
مجرور على البدلية من شيء بدل البعض من الكل قيل لم هذا سهو لان البدل في غير الموجب
وشبهه وسائلا موجب لكن الموجب انما هو الذكر المتعلق بشيء هو من الحاسبة في جميع البيع
فالاستهزاء ثقالته لابن اخت خالته وجر وعلى البدلية من سائلها عطف على شيء
لا على عليه والمعنى على الاول الا ذكر ما ندر كل من ذكر من الذكور الذي هو ذكر وعلى
الثاني الا الموجود كل شيء ما ندر وكلاهما ههنا اعرابا لكل منهما يحتمل الوجهين ابتداء تفضيلا او اباما

الا منصوبا او احدا وهو كالاول والثاني وسطوفا بدل من واو كادوا حي لا منصوبا الا ذكر او منصوبا
الثانية وسطوفا الا لفادرا والثانية وابدا بدلا كما مر قوله كرا بتشاديا فالك تابع انتشا
كرا عند على انها منصوبا لها وهو مصدر مضاف الى المفعول وفاعل منزوكه اي كل من تاركيها
في متحقق شرط انتفاء المنصوب له قوله ونيت عزكل منها قالك تابع اي عزكل واحد منها
ما ذكر والتنوين عوض عن المضاف اليه الاولي ايتاد الفاء مكان الواو كما في قوله وكلا
آتينا حكما وعلما اي كل واحد منا ذكر مصدر بية والضمير المتكون بصدر اي يذكر ضمير كل اي
نيت عزكل ذكرين وما كاد احتمالا كونه موصولا فاعلا ورده بقوله وليس اذ يكون ما موصولة
اي واد سلم جواز كونه كذلك لان كاد يقل الحذف لانه لا يستلزم فيما جواز نظيره
ليزيك اجرا ستيت لنا لانه الاجر الاعظم الذي لانه المنفي هو الذكر دون المذكور ولا كاد نفس
المسئلة منفية قيل ولقائل ان يقول ينتفاء المجموع يكفي انتفاء واحد من افراده وانتفاء
الصفة متعين اقول نعم الا انها اذا كانت موصولة فالمتوهم ان يتوهم ان يذهب بادي الرأي الى ان الذي
هو الذكر تلويحا الذي عليه كان مؤخرا بخلاف ما اذا كانت مصدرية فلما كانت الاقل مخلصة
التوهم دون الاكثر هو حسنا ودفع الاول ولو كاد هجاز ان اراد لا يتحقق عدم جوازه
بل عدم حسنه قوله مستقلا للمفاد واستقلالا للمفاد قالك تابع انصبا واستقلا انتصابا
على انهما مفعول لهما نيت في قوله ونيت عزكل منهما ما ذكر ولا انتصابهما على الحال الغير
المتصل بنيت بمعنى مستقلا او مستقلا اي حال كونهما بمعنى مهما فهو حال من ضمير المصدر لا من نفسه
معنى ايضا من الفاعيل المخلفة التي حذف عاملها واجب اي كما ايضا يجيء رجوعا وقوله
وارده بالمفاد الذكر دون هو يعني المصدر الاولي الفاء مكان الواو وهو اسم المفعول المثال
تقدم فيما ذكر من زادة المستقل هو الذكر دون المذكور وانما قال كذلك لانه تقدم لانه الاصلة بهما
تغاير بالذات لكن تشابهما والمفاد ليس مفعولا لانه قيل لا يجوز ان يكون المفاد لهم مفعولا
لانه لا انتقال بعد الشيء قليلا وذا لا يتصور في المفاد فالمعنى واجاز بجعل المعاد اجيب
بانه هذا انما يرد اذا لوحظ كونه مفعولا للاستقلال في الحقيقة هو المفاد وليس لانه مفعول
محذوف تقديره استقلالا لافادة المفاد وفيه تامل والمراد من المعاد في بعض النسخ والمراد

وأو وتاء ايضا إما واو ولما كان احتمال كونه البدل من الحرف المجرور بمن مسألها ابطله بقوله وهو
بجوازه بكون مجرورها بالبدلية من الحرف المجرور بالمتصل بالسائل فالمراد كونه مأخوذا بالسؤال
مسائل وليس كذلك وعلى حمل سجد للهامع حمله على غير وجهه وقيل لزم الاكتفاء بالتسمية بين المضاف
والمضاف اليه اقول بعد التسليم يرد بهذا على الوجه الاول ولم يبين تقديريا استغناء بذكره
تقديرا لكن يرد القسم الاول المعتاد ايضا فهم المتكلم وكذا الى مثل محل ما في قوله الا ما ندم محل ما في قولهم
الا كاه بالزيادة مرفوع سنوبه جمع محل وكذا حال الواو صفة سنديد محذوف او كذا خبر لمحل
ومنصوب بجعل مبتدأ محذوف وخبره استيناكاه تمثيل لما يجيء تشبيه فاجيبا ان منصوب
بإضمار على الاستئناف او على البدلية من شاء بدل البعض من الكل او ايما الا زائدة فيه كما مر بالزيادة مرفوعا
وهو منصوب على التبعية كما مر في الزيادة متعلق به قدم للتسجيع قوله وستفهم بفتح التاء
قال الامام رضي الله عنه والمراد بالمفهوم ما يفتقر الولد والمفاهم بجمع الفتايم وطاء فاعلة التي الاتا والهاء فيه بدل من الالف مراتب
خاتم فضة اي مفاهم زائدة وهو كدلالة المفاهم على الاتا مدلالة الخاتم على الفضة فيصح كسر الفاء
بمعنى ان الاتا خاتمها جواز كسر الفاء لان يحمل على المضاف ويستغنى على ان كسر يجتث الاصل
انشاء الله تعالى اي القرات الحاصلة مضاف اليه الدر الاتا والقرات الحاصلة من المختصر قوله وكسرة
قال الله تعالى اي طوبته طيبا وهو فتحة النشر على كسر جدا لقاء ولا حالة اياب المفوضة اذا اشرت
طوبت على كسر المعتاد كما في الحديث شبه هذا المختصر بالثوب المطوي وجملته شتملا حالا او
مفعولا ثانيا على ما ستعرف حين قوله وكسرة مكسر الطاء بريحنا حيها اذا هزها الياء اي نفس الروح
وانفتق يتعالا انفتق الجدار اذا سقط عطف على فتحها قيل على وقوع وهو ليس بمجدد يدل
عليه نفس الجو بتجديد التصاعد حيث قال كسر الطاء اذا خرج جنا حية جيز انفتق الاية بنية
معنى الفتح والفعال فالاستاذ بتبعية قرينتها الفاعل قد يجوز اذا يكون استعارة بالكناية والتبعية
الكسر تخييلية فالمعنى شبه نفس الطاير اذا خرج جنا حيها بالطاير ثم اثبت ما هو من لوازم ما يحيى كاه المضاف طاير فوق
العلم قبل هذا يجيء حين يكون من الطاير بجيء جنا حيه ثم شرح شرح للظيه حامدا
لله ومصليا على رسوله واقول قبل الشروع في المقصود ولا بد بصيرة من تقدم فيها
بيان الموضوع والمبادي والمسائل وما هيتها لغويا كون الشروع على بصيرة فاعلم ان موضوع

كل علم ما يبحث فيه عن العوارض الذاتية في مبادي التصورات المتعلقة او التصديقات المتوقف عليها الباقي
المسائل المتعلقة فيه التصور من كل علم ما تصور في الفنون الخاصة كالكلام حيث يبحث عن العوارض
الذاتية فيه ومبادي التصورات المتعلقة فيه مثل تعريف الفاعل والمفعول وغيرهما وموضوع مسائل التصور
كل علم كتصور ذات الفاعل من نوعي والمفعول خصوصي واما تعريفه فهو الة قانونية تقرر بها الامور
القارية على الكلية حالة التركيب حيث انها اعرابية او بنائية وعلى الكلام حيث ان جملته فعلية
او اسمية او فعلية او انشائية وغيرها كما مر في خاتمة التصور ستعينا بالله المعبود
قال المصنف الباب ما يتوصل به الى غيره فيما بعده شمولا للابعاض الجاورة عنه كالابعاض في
البيت الابعاض الجاورة عن بابه اصله بوب بدليل ابواب اقول يتعين الاعم اصله او هو لي يحمل جاورة
اصل على رأي مهموزا لو سلمت ثبت واي اولوله قلت بدليل الاول منك وجمع على ابواب والباب او
وزن على وزن فعل فقلبت الواو الاولى همزة فلم يحمل على اواول للاستثقال ثم هو منوع من
الجر والتنوين الحكم بمعرفة بالام صفة وشرعا يقول لغيته تعالى اواقا ونائبه
الاول في جمعا الاول خلا الاخرى والاخرى الاصطلاحات جمعا مطلقا وهو بمعنى اللغة معروف وفي
العرف عبارة عن اتفاق طايفة على اخذ شيء باسم منقول عن موضعه الاول المفوض المسوغ
بالفتح وهو بمعنى الاصل المقصد والطريق وفي الاصطلاح مر تذكره وافرده باعتبار جمع الموصوف فلجواز
كلا الوجهين جمع كما مر الاختصار وقدم هذا الباب لما مر قوله كل النقلة ونسبة على معنى مفرغ بالوضع على
كما في الاصطلاح وانما يذم الاصل فيما خوض من الجر والخلاف بين الفقهاء في ان الذم عند حصول
معنا ما فيما عند الملا قاما وتحيلا سميت بها وفيها ثلاث لغات كما في الفرايد فعلة بفتح الفاء وكسر
العين مثل بِعَة وهي لغة الحجاز وفِعلة بكسر الفاء وسكون العين كسدرة وهي لغة تميم وفَعلة
بفتح الفاء وسكون العين مثل جفنة ثم قيد اطلاقا على ثلثة اقسام حقيقي لا يذم الشرع فيه لذلك
لم يهمله احد مجازي ستعرف عرفه الخفاء لاطلاقا على احد جزئي العلم الضاف قدرية من بكاتوفي
بن مالك بقوله تعديا وقدرية كنهم المعن ومجازي بهما في عرفهم لا يتعرض فيذلك تركه
كلامه واقا قدرنا اما على الكلام فكون ناجزة منه وشرقدم عليها متعلق تمام شرح الكلام فيها من حيث
ان الانتقال من حال الى حال انما هو بسبب التركيب واما على جزء فلم توقف عليها وقدم تعريفها

بالحلي باللام والحال كقوله تعالى وأما الذين سعدوا ففي الجنة فالذين فيها خبر المبتدأ وفي الخبر التعريف
وليس بجار اصطلاحا فيكون جمعا بينهما وقيل ابن مالك في تعريف الكلمة ونحوي بنا على اصطلاح
آخر وعرفت بأداة فيدخل الاستقلال مراد وقد صرح ابن مالك بخلافه وليس سلم فليس لفظ
دال بالوضع بل الدال المجموع فهو مريد سواء انتفاء الوضع عنها القيد الثاني من القيود
الاربعة كونها أي كونه اللفظ دالة على معنى بأن نزل وقت على بعض فالدلالة وهي كون
الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وعرفوها البعض فإنها قسم المطلق من اللفظ عند العلم
بالوضع والاولى أن يقسم إلى غير انتقلية إما عقلية او وضعية وانتقلية إما طبيعية او عقلية
او وضعية أما مطابقة او تضمن والتزام والمعنى في الاصل مصدر عنيت أي قصدت بحي
المفعول للمفعول الا كأداة مشتقة ونحو الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ لفظا كاداة او من
لفظ وقد احترز به أي بهذا القيد عن الالفاظ المهملات جمع المهملة وهي التي لم يسمعت
من الحروف غير موضوعة بإزاء معنى مثل ديز فكلمة ليست بكونها لفظا فكذا نحو مهب ومحب
وجشة مثلا مضاف على المصدر أي اخل مثلا وشلم يذكر اذا قصد التقويم وله هاجا إلى
وغيرة كمن من الالفاظ المهملة لا معنى لها مثل ديز وبيز وكمن داة امثال هذه المذكورات
وأداة كاداة الفاظ الاجتماع من الحروف لكن لا دلالة لها على معنى اداة عدم دلالتها على
معنى اصلا نحو من وما واداة بالوضع فلا يستثنى منهم اداة كل واحد من القيدين اعني اللفظ
والدلالة ينبغي لم يلزم قطعا لاعتزامن من قال اللام انها جنسا او فصلا او اشارة إلى
انها ليست جنسا ولا فصلا حقيقيا لان الكلمة ماهية باعتبار تجردها لا يكون الا
بالاعتبار اداة يكون كل منها أي من القيدين هذا خروج وضع الظاهر ووضع المضمر جعلت الكلمة
بالنسبة إلى ما يشاركها فيه أي يجيء كل واحد منهما وفصلا لها ايضا بالنسبة إلى ما لا يشاركها
فيها فاندفع ما قيل اداة الجنس لا يذكر لان احتراز بل الدلالة على كل الجزء المشترك وكذا الفصل
لا يذكر لان الدلالة بل الدلالة على الذاتي المميز خاصا يكون جنسا او فصلا لا يكون فصلا او قيد
وذكر لان كلا من الشيئين الماخوذين في التعريف اخاه اخذ في الآخر وجب يجوز
ذكره والدلالة والاحتراز حيث الامتياز يحصل بهما كذا بهما لان اداة اللفظ لا يلزم أن يكون

دالا وبالكسر ويجوز اجتماعهما ذكر اللفظ جنسا بالنسبة إلى المهملات وفصلا لها
بالنسبة إلى الدوال الاربع وكذا الدلالة جنسا لها بالنسبة إلى الدوال الاربع وفصلا بالنسبة
إلى المهملات القيد الثالث من القيود الاربعة كونه ذكر لفظ الخ الدلالة من متعلقاتها جارية على
فيخرج علما لا اعتماد على الموصوف أي كونه ذكر لفظ الخ الذي وقعت اللفظية عليه مفردا وهو ما
لا يستعمل في اللفظ المفرد الذي لا يقصد بجزء الدلالة على جزء معناه لا يكون في جزء اول جزء
لا يعني له اول يعني ليس جزء الخ المتسع او جزء الخ المقصود ولا يكون جزء الدلالة عليه مقصودة
بهذا ما ذهب اليه المنطقيون ويلزمهم أن يخصصوا ويخرجوا مسكراه ما لا يقصد كجزء
وأما بعض النحاة فليسوا بقائلين بهكذا ويستقيد عليه والي هذا القيد اشار بقوله على معنى
مفرد وقد احترز به عن مثل الرجل فانه يرد على معنيين احدهما التعريف الدال عليه الالف
واللام وثانيهما المذكورة مع الاداة الدال عليها لفظ رجل وهي كناية عن الكمرة يجيء بمعنا
هذا الموضع فاندفع قول من قال فيه ما لا معنى لقولهم جاء زيد عن عمرو بمعنى
وذكر عند البلوغ والصواب أنه يقيد بهذا القيد واذا كان الاذن والمأذون فيه الرجل والا
على التعريف ورجل على المذكورة مع الاداة فهو كما داة واحدة لكونه دالة جزء لفظ
على جزء معناه مقصودة هكذا ذكر الرتحسر ويجيء بمعنى الشيء جاء الله ونيء بعضها مما
الكتن والكل بمعنى في خواشي كتاب وكاه اسم فاعل من أنيس قد خرج عن التعريف
أسال هذا أي الرجل بالاقراد الموذه بالتاء بالرفع على الفاعلية للموذه لاعتماده على
الموصوف فيه لفظ والمتزام نحو البيت إنما للاكاداة والمتقدم على قد خرج اشارة كهذا
ذكر افراد اللفظ يستلزم افراد المعنى لاداة اكسوة الواحدة لا يكسوة الا الواحد ذكر المفرد
في قوله على معنى مفرد كما قلنا اداة ذكره انما يكون مفردا كما لا يكون مركبا احتراز ولكن لا
اداة مثل الرجل لشدة اختراع الحرف فيه بالاسم والفعل ونحو اداة ما على اداة أي
من الحروف اليائية الاسم قد تنوّن لا أي الاسم والحروف وهو جزاء وهو لاداة شدة متعلقة
وقد قدرنا فيه فيه الراجع ضميره إلى مثل ويجوز اداه بتقدير بعده أي تنوّن لا فيه متزلة
لفظة واحدة عرفا بحيث يجيء اخلاقا للفظة الواحدة عليها فلا يرد ما مثل هذا بقوله

الكلام زيادة عليه وكذا النقص ينقسم بحسب احدهما الحدوث وثانيهما الزيادة لدلالة على الحدوث بمادة وعلى الزيادة بصيغة غير وارد جزء قوله وقولهم مرة الآية مدلول اللفظ الذي هو الامر فهم منه فهو المستفاد منه بطريق المطابقة وكشط الضمير وعرف الخبر المقصود ايصاله الى السامع بالمدلول الحقيقي اما بطريق المطابقة او بطريق قصر قصر تعيين والمفاد مدلول اللفظ هو الذي استفيد من اللفظ بطريق المطابقة لا بطريق التضمن او الالتزام والمستفاد منه بطريق المطابقة لا التقدير مدلول اللفظ لا التقدير فيه بل التقدير لوكان اي لو ثبت فيه ذكر المدلول كان اي ثبت كائنا في اجزائه اي اجزاء اللفظ لكن لا تقدير فيه فلا علاقة فيه مدلول مركب شيء منه مدلول وكونه مركبا بالنظر الى نفسه لا بالنظر الى فاذ فهم التضمن بالكلام والخبر والتعيين والجملة الموضوع كالمثل زيد قائم وقد اجتمعا البعض بالمعنى موضوع لذكر بالمفهوم مبتدأ على سائل زيد قائم وهو مركب غير مستقل لعدم الصدق والكذب هو بهذا المفهوم ليس مركب وقيل الضمير في اجزائه راجع الى المستفاد منه بطريق المطابقة فحينئذ معناه بل التقدير لوكان فيه المستفاد منه بطريق المطابقة كان في اجزاء المستفاد منه بطريق المطابقة لكن التقدير فيه لا المستفاد منه بطريق المطابقة خرج هو لكن لا التقدير فيه فانه كان في اجزائه متقدما اذ لا يتقدم المفهوم الطابق براسلم تقدم اجزائه وبهذا الوجه والكان قريبا من الاول لكنه يبعد فانه اعتبر التقدم في اجزاء المفرد ايضا لزوم اجتماع الشرط والجزاء وبجر كذا من الغاية وقيل اليه اللفظ كذا من ضمن الباء لاضافته اليه على الوجه الذي تقدم ذكره والذي يفهم منه من اللوازم البراطة والطابقة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع ولا كلام فيه اعلم ان مدلول اللفظ الوضعي ينقسم اقسام الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقة والتضمنية والالتزامية فالمدلول اما مطابقي او تضمني او التزامي فان كان الاول فهو اما على الترتيب مختارا منها لما قبله دون الباقي فان قلت فعلى ما ذكرت يكون قوله فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع قلت اليس اذا الحقة ينصرف الى كلام فالوضع ههنا هو الوضع بلا واسطة هذا هو اللائق بالقبول فلا يلتفت الى ما يقال ان من اللوازم الذاهنة والخارجية التعريف والتنكير والصفات الباطنة والظاهرة للتخصيص المركب وعموم اللوازم الخارجة والذي وعامهم ليكون الاحتراز عن اطلاق اللازم على الجزء الكل

فحفظ الشيء وغايتهم اشياء عجالة الملازمة اللازم جليه لغة شاملي لوازم ضمائرهم وانا الفعل والكلمة احدهما جزئي والآخر كلي والاشهر على الاكثر كسر السين لاجراء الاجراء المترتبة السموية والبيت بمعنى المادة ليست كذلك فانك قلت ألست البنية يحصل عند ذكر المفرد بالتكلم العالم اي الثابت يدعى منه يحصل اذ هو اسم فاعل من تكبر والتكبر ينافي العلم الواحد يقتضي الافراد فالتكبر فيه يقتضي الافراد فانه اذا قيل جاءني علم فانه ذكر المعنى لا يفهم الا واحدا ثبت اي ذكر الموضوع مستند ذكه قلت تم اعلم ان فهم تقدير الكلام السابق وتقديره موجبا كانه كان خبرا مرفوعا فيجب وابطاله كذا مرفوع صورة الكلام المنفي المصدر بفتح الياء الكلام المقدر هو الحال عند ولهذا قالوا اذا قيل زيد في جواب قولك أقائم ابوك نعم يكون كذبا واما بلى فلنفي النفي المتقدم لفظا كانه او معنى مع حرف الاستفهام او الجحد قولك للمتقدمين من البصريين وتقديره بمعنى المتأخرين لما انه يجوز وقوعي نعم مكانا يقع فيه بلى وبهذا خالف لما نفي سيبويه والذي يحسه انه يحمل عليه كلام المتأخرين انه نعم لغا وقعت بعد النفي الداخل عليه حرف الاستفهام كانت بمنزلة بلى بعد النفي فتفيد الاثبات وفك لانه اذا دخل عليه حرف النفي لانكار والتقدير ينقلب اثباتا اذا عرفت هذا فاعلم انه قد اختلف في جواب المتقدمين فيقدر قوله اذا قيل على ما في علمه انه ذكر المعنى لا يكون الا واحدا ويكون ذلك حملا على قول المتأخرين فيقدر انه لا يجاب لما تقلب النفي فيه ليست البنية خالص نعم اذا قيل على ما في علمه انه ذكر المعنى الا واحد كان لا بد من ذكر المفرد لعدم الحكم اذ الكلام وهذه المعنى اذا اوتم البنية حاصلة على تقدير ذكر المفرد والواحد منتف دون الآية كلتها ليس كذلك فان قيل انه المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ على جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على ما فيه واحد حيث كانه لفظ واحد الا انه ذكر المعنى الواحد ضربت مركب غير مفرد لكونه مدلول اللفظ مركب غير مفرد فذكر المفرد اختر اذا عنه ايه ضربت وعرشك مثل ضربنا وسيضرب وبهذا التحقيق ظهر الجواب عما قيل بين قولك نعم وقعاد الا سابقا الا الا قد يتفي عدم حصول البنية وانما حصولها تقدير بانا لانا نقدير ليست البنية يحصل الجواب اذ يكون التقدير قولك اذا قيل

أربعين الف دينار عشرة الاف في الدينار وعشرة الاف في الدينار وعشرة في العشرة
اخبر عنها فوقعت في جملة فاتم لم يحكم الاربعة وما هم فتصدق بها جملة فلم اجبرهم عندهم بجملة
في محل الرفع على الخبرية للابتداء وقد دخل عليها الفاء وقد تبع اسم موصول يحكم فيه
وهو موصولية صلته في محل الرفع على الابتدائية مرتجة بياء لما وجزم فعل الشرط ودخلت الفاء لعلم
انه للجزاء لا بد ولا يكون جملة فالسبب اما مفقود بها او الخطاب بها فالاية الاولى على الاول والثانية
على الثاني وكذا الاية الثالثة يجيء بها الاخبار فيريد ان يقرن عليهم فلم يجدوا سبيلا فاشكوا فيه
فاستقر رايهم على ان شكوكه بسبب الاخبار كجعلها من جملة فاشكوا والشرط على ايهما فاذفو
الاشكال باداة الشرط وما يشبهه كمن لا اقدر سببا الكتاب في الاية الاخيرة على الكسر او يكون كان
موصوفة باحدهما اي بالفعل او بالظرف نحو كل رجل يأتيني فله درهم في التوصيف بالفعل
او كل رجل في الدار فله درهم في التوصيف بالظرف وكل مبتدأ نكرة موصوفة بالفعل او بالظرف
فله درهم جزم على الفاء وفي قوله كل لفظة دلت على معنى فرق بين الاسم والحرف
باحدهما فاذا قوله كل لفظة نكرة وقعت مبتدأ وقوله دلت على معنى فاء فعل ماض
الامر كذلك لقائل ان يقول ما التذكير لاحدهما للعين على الذكر فاجاب بقوله وانت الضمير المستكن في دلت
واما كلمة لفظة كل مذكر باعتبار المعنى اعلم ان لفظة كل له اعتباران اعتبار اللفظ واعتبار
المعنى وباحد الاعتبارين مذكر وبالآخر مؤنث يجوز اجراء الحكم على حسب كل من الاعتبارين كل
تمالى اعتباره لفظ ومعناه مذكر بالاقل مؤنث بالثاني كما انت ضمير غيبة في الوصف باعتبار المعنى
لانه بايا خذ حكم المضاف اليه اما كانه مذكر ايذكر واما كانه مؤنث ايؤنث وشتى بتثنية وجمعا
بجميع واما اضيف اليه كل هنا وبعلقة مؤنث فاخذ حكمه وبهذا ايضا توجه وفوكل الى ما كلام
وتقديم البين لبيانه شرط تضمن الابتداء معنى الشرط فجوابه فدخل الفاء في الخبر ليتصل بقوله
لانه وقوله قوله جاز فيه فعول الفاء مبنية جزم لتجعله وايذانا بغايرة قال ايذانا باذ استحقاق
اللفظة ان يكون تابعا انما هو بسبب ما لها على معنى بالوضع كالاداة استحقاق الرجل الذي
في قولك كل رجل يأتيني فله درهم انما هو بسبب الاتيان حتى لو اتى ما استحق ذلك الرجل
الدرهم قطعا جزما وفي بعض النسخ لما علم استحقاقه قطعا لان يأتي تجيء سببية ولو ذكرها لكان

فيها افاد الكلام لهذا المعنى وهو العلم بالاستحقاق قطعا ما صله انتقاله من الفاء علم قطعا لانه
الاول لسبب للثاني لانه انضم القرينة العقلية الى القرينة المعنوية وهي ترتب الحكم على الوصف
والا يحمل الا يكون واه لا يكون للكاهة الفعلية هو القرينة المعنوية فعلم ان الفاء حجة قاطعة
وهو الاصح طعة على حصول ذلك المعنى في الفاء من غير التسبب وتقدير دخول الفاء على جزء
مضافا الى جزء موصوف نحو ايجاء من يأتيني فله درهم فجزء من الاسم كل نحو قوله
الى موصوف بغير هما نحو قوله كل ما يسرها حلو مر ما حذف مرآة نحو بحكم المثالي قوله وجمع كلمات بكم
اعلم ان الكلام قد يكون بذاته مجموعا واحدا يتعلق عليه انه جمع كثرة أو جمع قلة ينقول اختلفوا
فقال بعضهم ان جمع كثرة وقال بعضهم ليس بجمع بل تكثير ضربي وصفه ورد بجواز زيد بجواز
بينهما وبين واحده الفاء وحسن ايراده وانه لم يكن غير مضايف لهذا لفن وقالوا توهم ان الكلام
والكلم والكلمات غير جنس واحد بل اصل واحد اتاح تغير قول بعضهم الكلام غير الكلم وبعضهم كلم الكلم
وبعضهم الكلمات اسم وفعل وحرف وتصديقا لقوله جنس تحت فصل النحو ولكاهة الكلم
والقائلين الجميع كلم الكلام وهو غير صحيح فقالوا الكلام جمع كثرة بنا والما عود العشرة بالاية
والكلمات اصله كلمات فحذفت تاء المفرد وغيرها للاضافة والزمهم ابطال الاعراب المتبقي
جمع قلة بنا والعشرة فما دونها بالاضافة بلا قرينة وهي ذكر كون كل تمامها واذا ه
القلة والجمع السالم مذكرة ومؤنثة وانما كاه وكون خروج القلة لوجوه صيغة المفرد منها
قوله وهي رابعها لانه كلمة باعتبار انها حقيقة ولها باعتبار انها اسم فالحق كلمة جنس تحته ثلاثة
انواع كما ثبت بنده ضمنها فاذ قولك انها كلمة اعم من واحد انواعها فكيف يكون زيد اعم من الاسم وهي
اخص منه لانها اسم فيكون زيد اعم واخص من واحد وهذا تقييم الى هذا الاخير تقسيم انه الجنس
الى غيره وانما ثبت بنده ضمنها فاذ ليس واحدا منها بل انما هي الجنس غير النوع ولا يرد
انه هذا الثابت مغاير لها اذ الجنس باعتبار الامر المتعقل لا باعتبار الامر الموجود فهو امر متعقل
قابل للمقارنة فصول متعددة يكون باعتبار كل فصل تحقيق غير آخر وذا اشتركنا في الامر
الجلي فالما صلاة المغايرة بحسب الذهن منوعة ولها بحسب الذهن فلا استحالة وقد عرفت
معنى الجنس وانما النوع فهو امر كلي تحتها اشخاص كلهم هو لغة يطلق على الكلمة كرجل وضرب

وهو غير فلا يلزم من الاول ثلاثة وما قيل فيه ان الافعال ليست بمحض المصدر مطلقا بل المصدر مع الزيادة
معنى الفعل فلا يكون الحدث من المصدر بحرف خارج عن معنى الفعل ليست بشيء لان الورود المتوجه على تعريف
المثال هو معترض فيه فكيف يكون جهة الورود وجهة الجواب عنه فافهم واعلم ان التحقيق في
هذا التعريف ان يقال معناه ما يجاز ان يحدث عن معناه المعتبر بلفظه او بلفظ آخر شرط ان يحنه
غير ذاتي لان معنى او كان فيه معنى ما عهدته عنه او كان فيه معنى نطلع وهو ما يعتبه عنه بلفظه
قد تبين فان هذا المقام لائق بالتدبر جدا لا يزول قد ذكرنا في شرحنا التحقيق **قوله** كزيد والعلم
والجهل فان قلت هو في ايراد الامثلة الثلثة فهي يكتفى باحدها ايراد هذه الامثلة ايذان اعلام
مناسب من الحس بان الاسم ينقسم الى عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته صفة كراكب او غير صفة
كزيد والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته صفة كان او غير صفة سواء كان معناه وجوديا او هو
ما لا يكون في مفهومه نفي وهذا مفهوم اصطلاحي لا مفهوم لغوي والمقصود انتفاء خفيه النفي
الاول كالعلم والمفهوم او عدميا وهو ما يكون في مفهومه نفي وهذا مثال الاول كالجهل والعدم
قوله ومن علاماته المتعلقة اي بعض علامات الاسم المتعلقة دخول الالف واللام ذكره دخول
حرف التعريف او الالف واللام اما الاول فكلمن [illegible] على انها احد هو عليها قوله علم ليس
حرفا احيانا في [illegible] وهو بالنسبة اليه قليل [illegible] والثالث فلان الاقوال مع
لهما [illegible] الثلاثة ويحتمل كلام ان [illegible] لانهما يفيدان التعريف
على المذهب الاخرين على ان الكلم بسيط [illegible] عنه ولو قال دخول
حرف التعريف كان احسن فان ذلك [illegible] اختص دخولها بالاسم ذكر الدخول ولم يقل لانها
اختصا الوجود للمفردات قبل التركيب عند الجمهور فلو قال لانما اختصا الاسم ما كان وجه
خاصة للاسم وليس كذلك اذ هي يجب ان يكون مطردة وهذا لا يطرد لوجود بها بلا
لانهما يفيدان التعريف على ما سيجيء في بحث المعارف ان شاء الله تعالى والتعريف يختص في
الاسم اي لا يوجد في الفعل والحرف لان الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف
ورد صيغة الجمع لانه لو افرد ربما سبق الى الفهم ان المعنى الاصطلاحي هو المراد وهو ليس كذلك
بل المقصود المعنى اللغوي بخلاف صيغة الجمع [illegible] الجزئيات فعلم

من ان المطابقة معان لغوية وهو المقصود وان ذهب جمع الافعال الى الحروف فيقتضي ذلك عدم جمع الكلمات
في وعدم تصور التعريف فيها مسلم بالوجدان غير محتاج الى البيان وقد يتوهم ان الفعل
يدل على معنى عرضي والتعريف معنى عرضي ايضا والعرض لا يقوم بالعرض فالحرف يدل بهذا ونحو
وانا ذكرنا ان المراد بالقيام التبعية في التحقق لم يكن ذا وهو بمعنى الاختصاص الذات
ولو قيل في الحرف لو قبل التعريف يكون في جزء ان معناه في جزء لقلنا لا يبعد فيه كالابعد في
سعوية وبان الفعل والحرف لا يدلان على الذات بالمطابقة وهي موضوعة لتعيين الذات
الا ان عليه التعين بنفسه بالمطابقة وان اريد بالذات ما يقابل المعنى فلا نسلم انهما موضوعان
لتعيينه وان اريد انه لم يكن من نوع الدلالة مع الدلالة القطعية عليه بالمطابقة فكم من لفظ يدل على الذات
مجازا وانها منزلة منزلة الصفة حتى ان قولك الرجل عندك رجل معهود الذي [illegible] بينك
وبين مخاطبك [illegible] قولك الرجل [illegible] والصفة لا يكون الا [illegible] وهذا في [illegible]
ابن الحاجب لم ذكر بحثه والدليل عليه يحتمل على اختصاصه اللام بالاسم ويحتمل على اختصاص
الصفة بالاسماء لان العرب وضعت الاسماء وضعا عاما وهو كونها عزيا وعندنا فيها وهو في
الاختصاص باحدهما لاختص وما لا اذ الافعال وضعت وضعا خاصا فلم يحتج اليه على الاحتمال
الاول واما اذا اخبر عنها وهي متكلمة تحتاج الى الصفة والفعل فلم يبق عنها عنها لم يحتج على الاحتمال
الا في تولية [illegible] انها بحث اما الاول فلان المختص صفة كان او تعريفا لا يعرف الجنار عنده
آن فلان الجزء قد يحتاج الى الصفة انكار القصد بقرينة الغاية وبان الفعل [illegible] لكنه
كان فلا يتصور فيها التعريف وفيه نظر لانه انما يريد بالحق الواجب منعنا ان الجزئية يفيده وان
لا وضعت الاسماء معرفة اخبارا وان اريد [illegible] لمن يفيد عدم تصور التعريف فيها وبان
حرف التعريف يعرف وفيه تخصيص فيكون تخصيصا ولن يدخل التخصيص الا على ما هو قابل له
والتعميم ومن الكلام ليس الا في الجملة لا اشتع التعريف الا في الاسم اشتع دخول الا لعدم
الالف واللام لا في المرة من الموضوع له بلا علة فان قلت نحن نجدها داخلين على الفعل
والحرف فان كانا دالين على التعريف نعقله والتعريف مشتع الا في الاسم في يكون [illegible]
بالنسبة اليه ومنا قضة بالنسبة الى دليله وان قلتم انما يفيدان التعريف فيكون [illegible]

ويحتمل ان يكون نقضا لجواب بقوله وانا اقول الخ وهو بعيد جدا اليا ويوجه بالتنزيل منزلة المتغايرين
لاختلاف احدى جهتي اليوم كما مر ويظهر بما ذكرنا وجه ترتيب فاذا الخ على ما قبله لا ما
ذهب اليه بعض الشارحين من ان ترتيبه على قوله وهو واحد للجزء والاجتماع والمراد منه التلازم
بين ولادة وضعه بالبتة اي بسببها وواسطتها وجوبا اليتقضي اي الذي يدخل عليه اداة التعريف
يدخل عليه اليوم من صفة جزء فلا يعتد به جواب انا بعد في الفاء وفي بعض النسخ لفظة
وبذكره فالذي الباب شاذ كما لم يفرق وليس كذلك اذ اطلق النادر واراد به الشاذ
او يحمل هنا على انه ما قل وان لم يثبت على ما قد شرحه بعض من تصدى لشرحه
بوجه فوق بينه وبين الماقل وانما ويدل عليه قوله والذي شجعها اي جعلها شاعرة
مقدما بالحركة على ادخالها يقتضي وهو فعل مضارع جملة حالية والموصول مع صلته في
محل الرفع على البدلية من قوله انه اذ عرفها الالف واللام فيد التشفيع بمعنى الذي نحو الفضل
غلامه بالنصب زيدا اة التعريف غلاما مميزا جيء به الالف واللام استعلما على هذا الخ اي بعين
الذي يفيد هذا الفعل الذي بين الفعل والصفة مشابة ظاهرة فيكونا فيه للحقيقة اسما لا حرفا والكلام
فيه كون ال فيها مما مر صورة الفعل حفظ الشاكل القطبي ومثل قوله يقول الخنى وابدلت الميم
الهمزة من اللهم يا الله اصلها يا الله امنا بخير اراد الذي يجذع فانتدا الهك يا ذا الذي اسم وجلالة
شاذ حد قوله وحرف الجر قال الخ واما اختص دخول حرف الجر اورده بالدخول الا ان
ان مطلوب الالف واللام اة حرف الجر انما ورد دخول الكلام غير زايد لجر الاضافة التي لا يتعدى بنفسها
الا بالاسماء اي مماثلة الاضافة سواء كانت مستفادة من الفاظها او من القاظ ما يشابهها او ما بين
معاني الاجتماع لانها انما وضعت بريد الاة حرف الجر ولعدم امن ايراده انما دخل في الكلام المشتمل
على اركانه ليقرر ذلك المسند الذي لا يتعدى بنفسه بعد تعلقه بالظرف المسند اليه الا بالحرف فالكلام
المجموع اذا كان له باعتبار المعقولية التي لا يخرج الذي اسم حقيقة او تقديرا باعتبار اقتضاء
خصوصية بعض المسند به بعض ذلك الحرف نحو هو يرغب بزيد واهلت منه وغيرك يرغب
ذهبت اليه الاشارة الفصل في الكلام الاول الذي قصد اتصافه بزيد يقتضي بانه وفي الكلام

الثاني الذي قصد ابتداؤه منه يقتضي في الابتدائية وفي الكلام الثالث الذي قصد اتصافه اليه
يقتضي الى الانتهائية لان الفعل والحرف من شانهما ترتيب اداة ما قبلها حرف الجر الزايد الجر
واة بهذا الاستدلال الذي بسديد الاة التي جعل سببا لدخول حرف الجر في الاسم ودخول الفعل
يقتضي الكسر الاة ذلك تغيير يقتضي لحوقه الفعل ودخول الحرف فيه لانتعلقه بالاسم
اذا تعلقه بالفعل اقوى فهو اة لم يقتضي اتباع دخولها الا على الفعل فلا اقل من اداة يجعله وغوا
فيه اولى وجايز فان له اة يمنع دخولها على الاسم الا بريد اة احوالها النهوة والتضعيف
كيف يختلفا بالفعل ليا جاعلا له ما لا يتعدى اليه شيء متعديا اليه كحرف الجر ام تفرقة بينهما
وبينه بانه يجري الاتصال الاجتماع دونهما عند دفع لا يخفى على المحصل والى هذه الدقيقة اشار
ان دخول بقوله اتاد خلا اللام دون الكلمة فاة قلت فما الوجه في الزايد قلت الحاقا بها
وهو في جايز بينما بينهم فامتنع دخولها اي فظهر مما تقرر اة دخولها تقتضي الاعلى
الاجتماع بعد مجيئ فعل لتقا او تقديرا قيدا كليهما لا مجيئ فعل فقط كما توهم شا الا تقديره
قصدت اليه اة يقوم وزيد يد الدار فاة الجر وتبعيته الاول ليس بتمام لفظا والفعل
في الثاني محذوف وانما علت حرف الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على اسم علت الحركة
التي لا يكون الا في الاسم وهو الجر اذ لم يعارضه مشابهة الفعل فلا تنقض بالحروف المشبهة
بالفعل لان اة اختصا حرف الجر بالاسم من الدليل وبحسب الوضع دون استدلالا بعلها
في الاجناد الجلية كما توهم اذ الفعل ليس في حقيقته بل في الاسم المفرغ المسبوك منها على ما تقدم
فيما بينهم وهذا الاستدلال الذي لا ينكس الاستدلال بالعكس واة بنا وبيانه القصة لانتم
استدلال الذي المؤثر على الاثر وليس باة الجر تقديد دخل على غير الاسم كما توهم لان اة الجر الداخل
على غير الاسم داخل عليه في الحقيقة وانما لانه غير معتبر كما سيذكر ان شا الله تعالى هذا ما
وارد على قوله اة حرف الجر هو الحركة التي لا تنفعل الا على الاسم تقديرا ايراد مطلقا صورة
وعلى التقديرين فلا اختصاص له بالاسم اذ لي الاول بتولد اة الجر تقديد دخل الفعل
لوقوعه مضافا اليه للاجتماء الزاة كقولهم يعجبني يقوم زيد فيفهم فعل في محل الجر واي الله
بتوله واة اردت صورة الجر فهو ايضا تما يدخل الفعل لخعلم يكن الذين كفروا انا نقول

في الفعل بالحركة المحلية بل هو اولى بعدم الاعتداد الاصلي في الاعراب الاسم والفعل
فيه عليه والتحقيق كما اشرنا اليه شيء مبتدا ما بحثا ان الجر مطلقا لا يدخل شيئا الفعل فجعل
الذي هو على طريق التسليم بالتنزيل الرفع وسيشير اليه فيما بعد فاذا قلت اذكاة الجر لا يوجد
الا في الاسم فلم وجد حرف الجر في جزء وهل هذا الا وجود المشروط بدون الشرط نحو على بن ابي طالب
قلت انه اسم ولئن سلم فمحمول على غيره بقولك فيه ذكر فالدخول فيه في الحقيقة الموضوع
بقولك لا بس فورد وه عليه على طريق الكناية وهو ليس بمنوع نحو زيد مرفوع بقام
لانه يجوز ان يكون داخلا على الاسم تقديرا قوله والتنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلت
التنوين وفي الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا للتاكيد وضعوها بها غنة على ما ذكر
بعض القراة نبهم الثاني الاول والدال على الكناية اي على ما دخلت عليه لم يشابه الفعل با
الوجوه الذكورة في منع الصرف او على انه لم يشابهه والحرف تمثيلا على الاول والاسم
الكين وقيل بهواه لا شبه الحرف فقط والاكينة اه لا شبههما والاول اعم واختصاصي
بهذا التنوين بالاسم باعتبار دلالته عليها وذكر قال الثاني وانما اختص لحاق التنوين
بالاسم لانه انما يدخل الكلمة لما فرق بين المنصرف وغير المنصرف وستعرف ممنوعا ما اشار اليه
اشارة الى الضرب الاول ولن يتاتي هذا الا ذا كانه دالا على الاكينة المعبر عنها بالحرف
والتمييز اصطلاحيته للاقوية نحو زيد وهو علم وتنوينه يعلم انه منصرف ورجل
وهو نكرة تنوينه للتمكن اللتنكير كما ذكر والاسقط هذا العلامة وستعلم عند اللام
للتاني في كاني حسن بقلة على وذوالاسرة فانه دل على انه منصرف مطلقا والتنزيل
في نوعي الاسم الذي كر قولهم من افراده بدليل قوله وذكر اي دخول التنوين الفارق بينهما
لا يتصور الا في الاسم لانه الفرق امر نسبي لا يتصور الا بين شيئين وهذا لا يتصور الا في
الاسم اذ الحرف ومنعه لا يكون الا في الاسم والحرف اما دال على ما دخل عليه نكرة وسمي
تنوين التمكن اشارة اليه بقوله واما فرق بين المعرفة والنكرة وستعرف مفهومها اه
شاء الله تم وذكر مثل التنوين الداخل على اسم الفعل في نحو صه ومه والتنزيل في الحرف
بهذا ممكن لانه من الالفاظ لفظا يستعمل تارة منونا واخرى غير منون فاذا دخل التنوين

كلا ما في الجر انه هو نوع من انواع الاعراب فلا يرد عليه ان الذين كسروا الاسماء كانوا يجرونها
واما لم يجر به كما في كلا ما اشار اليه بقوله واما الاعراب فهو مطلقا الاعراب فيفهم
ان الاعراب له اعتبارات ثلاث اعتبار انه يظهر صورة وتقديرا نحو مررت بزيد وفي بعض النسخ
صورة ليس مرادا وتقديرا فقط اي على النسخة الاخيرة نقصة ظاهرا وما على النسخة الاولى فتقدير
انما ذكر الاعراب في الجامع حيث اخرجت الصورة يعني تقدير وجوده وهذا قريب مما قالوا التطفيل
في التطفل وتجد ظ الكفة على الحمل وعند ذكر ان المراد من الاعراب ما هو مقابل البناء بقرينة ان
المتكلم فيه وله اعتبارات ايضا المراد انه يظهر الاعراب في بعض الاحوال صورة وفي بعضها
تقديرا مثل المقصور وثانيا انه يظهر تقديرا وما يظهر صورة لكراهة في حال من الاحوال الاتباع
حرف الاعراب عنه مثل المقصور فانه قلت في بعض النحو مررت بقاضي وهذا في ما ذكرتم
قلت على تقدير لا يبالي لانا قوله اتباع حرف الاعراب عندي ليس علة للقسم الاول بل هو علة
للتقدير حتى يشمل ويشمل التقديري من القسم الاول فهو ليس مثالا للقسم الاول بل هو مثال
لاتباع حرف الاعراب عنه والصورة هذا جملة على ارتكابه ذكر الوجه البعيد والله اعلم بالصواب
وسلم بطريق السداد وذكر فضل الله توبته من شدة وثانيها انه يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا
ايكاد في محل لوكان فيه حتى من المعربات لظهر بالحركة كقولك مررت بمن عرفته فانه مرفوع المحل
مجرور المحل لانه وقع في محل لو وقع فيه زيد مثلا نحو مررت بزيد يظهر فيه حركة الجر واما تقدير
هذا الاصل فنقول الجر المستفاد من العامل متنع على الوجه الاول اي الوجه الصوري و
التقديري والوجه التقديري دون الوجه الثالث وهو الوجه الجيد حاصله كلا ما في الجر
على الاعتبارين الاوليين لانه مطلق الجر فلا يرد الجر على الاعتبار الثالث ولئن قلت لم خصت
كلا منهما في الصورة الاولى بالاعراب بالاولية دون الثالث ثم يوضحه بقوله لانهما اتما حملا
على شاربن وما والذي وغيرها مثل هذا وسائر المبنيات المكتسبة الاعراب المحلية فانه مبني مع كونه
الضمير راجعا الى شاربن البنة مرفوعا محلا اما على الفاعلية او على الابتدائية او على الخبرية اذ
منصوبا بنزع على المفعولية او على البدلية او مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فلم يعتد اي لم يعتبر
بالحركة المحلية اذ لو اعتبروها لحكموا بانه معرب فكذلك اي فكما لم يعتدوا بها في هؤلاء لم يعتد

قالوا نه للتنكير وحكموا بانه كناية واظنهم يدخلون حكموا التنوين موضوعة فانك اذا قلت مثلا بغير التنوين فمعناه
اما السكوت الآن واذا انوثت ايضا ادخلت عليه التنوين وقلت صه كناية الضا عن اسكت سكتة
والتنوين الداخل على الصوت تكون سببا في وقف تام والتنوين الداخل على العلم المنكر نحو عمرو
وحمد يكون معرفة نحو حيث وكان زيد فلا تنافيه وذكر (اي الفرق بين المعرفة والنكرة
لا يتصور ايضا (اي كما يتصور الفرق بين التعريف وعدمه الا في الاعلام اذ المعرفة والنكرة لا
يتصور الا في الاعلام والضرب الثالث الداخل على الكلمة بعد انقطاعها عن الاضافة عوضا عنها
وستي بتنوين العوض اشارة اليه بقوله واما عوض عن المضاف اليه فنحو اذ وحينئذ اي
اذ كناية عن حين اذا كناية عنه قوله تعالى وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعض وغير
والاضافة لا يتصور الا في الاعلام كذا ما عوض منها والضرب الرابع التنوين النائب مناب
حرف الاطلاق وهو كل تنوين جعل كناية حرف المد واللين في القوافي المطلقة واما قوله
انا التنوين للاحق فانه قافية الشعر التالية بيت آخر هو قفا نبك الخ والساكن الذي يلي حرف الحركة
الذي قبله وعند الاخفش آخر كل بيت كالسابا وتابينه والشعر كلام موزون
مقفى صادر عن قصد وارادة بدلا عن حرف الاطلاق الالف والياء والواو وستي تنوين
الترنم لانه انما هو للترنم واستعمله الشعراء انما هو للمتكلم بدليل نحو قول جرير يخاطب
خطاب لشيء تقدم ذكره اعني الاتلال بعد والديار يعني القوم الذلا لانه على كناية الدولة ولوعادا ياي
من نحو قفا نبك حذف حرف ندائه العاقل وهي لا يتجه لانه لا العذل هو القوم وانما عطف
على القوم مخاطبة الاذلال بعد مذاكرة الموجدة من عاتبته عتابا وعاتبه قال وبيقين لم
يقطعن الغيات فقولي اذا صبت اي وجدت الصبابة اذا قلت الصبابة نتيجة الخطاب عطف على
اقلي لعذالي بان مفعول قولي والام للتاكيد وجواب اذا على حذف الفاء من قوله الشرط الثاني
محذوف يدل عليه قولي المتقدم الجملة بالكلية اتركه القوم والا تزجرني ودع التعاتب وتذكري
حجة تبين كون صواب امري فقولي لما نقوليا على ظرف وتنوين والتعريف بالقوم في الموضعين يحتمل
التعريف والعهد والاستغراق فقوله الي المقام فالاصل عتابا وقد يسمع الشيخ ذاة الاصل واصلا
لحذف حرف الاطلاق وهو الالف منها وناب التنوين منابه وقوله انت ارويي والدين

يتبعي وانا ذليل الضرب الثاني بقوله واما التنوين الغالي وهو الذي يلحق القافية المقيدة اي
الساكنة بعد حركة بلا حد عن قوله زيادته على نهاية البيت وليدخل ما يدخل التضمين نحو قول
دويبة وقائلة الاجاد خاوي الحصى الخ المغني الاعماق التواجي الخالي والخالي من خوت المرأة
وخويت ايضا اي خلوت اي خلا جوفا عن الولادة ومنه تولد فكك خاوية بينهم اي حالية
المعترق بفتح الفاء فتحتها وكسر الراء حركة الكاف اسم موضع من احتراق الديار وعرورى
ايضا الحرمان مشبه الاعلام التي الحقق مشبهة اسم فاعل من اشتبه على اذا التبس الاعلام
جمع علم وهو العلامة والجبل العالي مبالغة لاجل من الجبوة وهو ما علا وكمل اي اضاء المحقق الذي
ستر من الاضطراب الحوادث موضع نظم الاطلاق بكثرة العباد خلاف الطريق من اكمة يكمة (اي
لما ذكرت القافية ذاة الاصل المحترق ساكنا لحقه التنوين للترنم ولهذا جعلوهما بعضهم تنوين
الترنم حتى يتبع الغنة واغاثة الاخفش من اصابا ودوغير فلا اختصاص لهما بالاسم
جواب انا لا نسلم فيلما يقتضي الاختصاص بل ما يقتضي التعميم لان حرف الاطلاق في آخر
ليت يختص به آخر الاسم وكذا الحوق اكرمن ولان القافية ليس بواجب ان يكون من الاسم
بل يجوز ان يكون منه ومن غيره ولهذا ذكرنا مع تنوين العوض عن الحركة او عن الجملة لانه
من تنوين الكسر على التعميم واما تنوين المقابلة فانه لم يذكر كما ذكر بعضهم لان حذف ذلك
في غير تنوين الترنم ظرفي لا يستقيم دخوله فيه والا لوجب ان لا يصرف جمع المؤنث بالالف
والتاء اذا سمي به مؤنث لان فيه العلمية والتانيث فلم كان تنوين التمكن لم يمنع بناء الاعلى
بعض بحذف التنوين مع بقاء الكسرة ولا مع بقاء بناء على ان التمكن فضل ان يراعى ذكره
قال صاحب اكثر عرفات علم الوقف كان زيدا انصرف لان الالف اشبه فيه لان السبيل الى
التانيث بالتاء التي لا تاء علامة لجمع ولا بالتاء المقدرة يمنع حذف التاء لاختصاصها
بالمؤنث تقديرا كما في بنت وفيه بحث لان يقال نعم سلمنا لان لوكانة لكنك عما انت بصدده
تتزل لبيان عرفات مباركه فيها ويكون ادعى لقبول التنوين التمكن ولم يمنع لم لا يؤدي الى خلاف
وضع جمع المؤنث بالالف والتاء وقولهم التنوين يجتمع بالام والاضافة عاتا ناولي الجمع التي
كذا اراده عليه الملة الاولى وفيه تنوين الانصراف وتنوين التنكير وتنوين العوض وذكر الاخرين

بعد التنوين التمام والتنوين الغالي لما ذكرنا من الدليل على اختصاصه الأول والآخرين والتقليل العام
يجيء في موضع تخليص الكلام عليه ولو فرضنا كما تريد في غلام زيد والتخليص الصحيح لا يستقيم الا
على الاسم الذي تعلق بنا عليه ظاهراً وهما وكذا الحذف لأنه تتوجه إلى الفعل على الاسم قوله
والفعل داخلة قد والسين عوض لتعين الاستقبال لأنه كما سيجيء ليس يجيء لمعنى الا الفعل
والطلب وسوف لم يتعرض لأنه لا يجيء الا للاستقبال فصار عدم تعرضه لأنه يعرف وظاهر يقال
السوف أي يجيء بالأناني ليس يوارد لأنه ليس حرف هذا لأنه ليس يعلم لسوف الدال على الاستقبال
لا يتوجه الجزم في خبرها وكلاهما اسم وحكي التوفوف وحكاه كما أي عند بعض الحجازيين ش
وحكي صاحب الكتاب سوف وهي أعرابي ونون الذئبة متنوعة على سوف أنثاناً وقيل التنوين أيضاً
زعاة هذا التعلق ودعوى مجردة عن الدليل ولا يستدل لكثرة استعمال الأنواع في تدوينه
كثير واقع ولا يتناول من التسويف لأنه التماطل وكذا التواني يرده بجيئه على خلافه فيقع
سوف يقوم الله المؤمنين أجراً عظيماً وسوف يتم أجره وقوله وما حالته الا سيعرف حالها أي
حالة أخرى وسوف يزول وليتها بالتلبيس فالمستقبل فلا يتقيد بما الا مطلق الاستقبال كما لا يتقيد
بالمضي الا مطلقه عن قولهم تقرن لقرب وبعد وعندي أنه هذا ليس بكلفت وادعوى مجردة وما
أوردوه من التماطل والتواني لا يدل عليها أنها بعض تقديرية تعلقه وأنه كثرة استعمال الدين والله
ظاهر على اصالته وكثرة استعمال التنويع في بعض التصرف أنما تدل عليها احتمالاً فلا يمنع أصلاً لا
يمكنه النظر بالمحتمل وقد تقرر ضابط المضي لقربه وبعده حتى وضعوا قد لتقريبه من الحال فهذا الضابط
يدل على أنه يكون في مدة التسويف تفاوت كما في مدة المضي فتوضع السين للاستقبال القريب من الحال
وهذا التعريف ليس بتعريف حدي بل هو تعريف العلامة فلذلك قالوا هي أعلم للمستقبل
وهو قولهم لأنها علامات للشيء حقيقية أو اختيارية وعلامات جمع علامة والدال منها الخاصة
وحدها على ما ذكره ابن الحاجب ما دل على معنى مقترن باحد الأزمنة الثلاثة وكذا حده
ان مع بينه لبابه وكذا صاحب الكتاب مع زيادة نقرة تدفع بها الأولوية الواردة عليه وعلى
ما ذكره الرضي بما دل على قولنا حدث بزمان أي كلمة دلت بجنس يشتمل أنواعها وقولنا أقترانه
حدث بزمان يخرج الاسم والحرف وأطلق الحدث ليدخل الأفعال الناقصة والزمان ليدخل خلقة الدراج

وما أورده عليه بعض الأفاضل بأن الحدث والزمان خارجان عن ماهية الاقتران فيرد عليه
لأنه تعلقكم بالمعاد في ماهية الصانع والمقصود التمييز والاقتران ليس مداراً بل مداره
لأن الدال على الحدث والزمان دلالة مطابقة وأيان سلم فالتمييز ليس بغاية والتمييز الذي لا يحصل
الا بهما خارج عن أفراد التوجيه لأنه تشكيك لجريان الزمان بهذا البيان على حالة هذا اصطلاح منه حاصله
أن يخرج الأفعال الناقصة عن الحد اصطلاحية فيخرج عنه هذا فاضل لا يدفع لما ذكرنا من الدلالة إياه
ذلياتاً ولما الطلبية بالمختصة بالفعل فنهاي بسيط دخل عليه قد فصار مختصاً به
وهو من حيث يدخل على نوعيه الماضي والمضارع بجزئه السين وسوف وقد هو من كلام الأكثر
دائماً محققاً حرفاً الا فاصلاً استحالة اذ علامته التشديد مثل لولا الا ما في آخره الف تخلو
فانه حرف آخره وأما قد وكذا فواسم أصيلاً وأما مختصة دخوله بالأفعال وهي لدخوله كما مر
على نوعيه ويدل عليه قوله لأنه وضع ليقرب الماضي من الحال كقولك قد ركب الأمير فيجاب
لمن يتظاهر زعم الخيلاء هذا من يتظاهر الخيل مثل لعلك قد ركبت قدمات فلانة والأغلب ومنه
قولهم المؤذن قد قامت الصلاة أي قرب قيامها ولما كان هذا المنتظر من المتكلمين
لم توقع ما يكون وهو متيقن لأنه يكون لتقريب المستقبل من الحال دخل على الماضي الدال على الوقوع جداً
فقيل أنه لتقريب الماضي من الحال على أنه لو قيل يوضع قد لاحتمل أنه يكون قد ما مضى وبعيداً عنه
هكذا في الكشاف وفيه بحث في زيادة كلام فيه أو تقليل عطف على تقريب الماضي أي لأنه وضع أيضاً
لتقليل الفعل في المستقبل مثل القاعد قد يكون يجيء قليلاً كما قد تراه القرد مصدراً لأنه
كاد أو ثانياً بحيث يقتضيه وبراده لتقليل الفعل المستقبل كأنه الكرد يجب قد يصدقه خيبة
الموضوع أو خصوصية المحل تدل على ذلك ولأن الأداة قد يفيد جزئية لكم قالوا أيضاً يجيء
للتحقيق كقوله سبحانه الله وقد يعلم الله وأخباره وضعه لما ذكرنا من الزمان المعاني الثلاثة فيتنافى
وضعها الأعم الذي ناظر إليه بين التقريب والتحقيق أما الفعل المضارع فبالجزء ناظر إليه
بين التقليل والتحقيق والا لم يكن موضوعاً لما قلنا أنه موضوع له ومنها أي بعض علاماته
دخول السين وسوف وأنما اختص دخولها بالفعل أي بجنس الفعل ولهذا أفرده على خلاف
أن يقول لأنها وضعا للاستقبال الآتي فلا لغة قال الرضي لخلاصة الفعل للاستقبال الخالص

انها موضوعة له والا لما خلصاه فلا يجوز حذفه على الاسم وله كاه مستقبلا والمستقبل
فتح الآخر الفعل لانه من الزيادة الذي له فذهولها فتحي الذي الفعل والا لانقلعا عن الوضع له
مرفوع اي نحو يضرب وسوف يضرب وفي سوف زيادة تنفيس وتاء عليها تم لانا دولا
على الدين غير لما جعلت الزيادة دليلا على زيادة الهمزة لانهم يستغنون عن زيادة الحرف مزيادة
القفط مرفوع موضع وقد سبق الاول له عليه والجواب عنه وهنا اي بعضا دخول الجوازم يدخل
تحته كل جازم اسما كان نحو من يضرب اضرب كاه او حرفا نحو لم يجر ولما يضرب واداة يضرب زيدا
اضربه لانه كل جازم لا ينفك عنه معنى الاستقبال ذاتا كاه او عرضا وذلك كما عرفت
لا يوجد الا فيه والا لانفك وتكاه يجزمه فك غلت وهذا استدلالي فلعلم الشيء
به لخفائه لا لبرهان الصحيح فهم المتكلم المراد بواسطة فاختار الاستدلال الآتي فقال ولما اختص
دخولها بالفعل وهو علامة لاختصاص الجزم به اي بالفعل اختصاص ايجاد اختصاص شيء
الجزم بالاسم على ما سيجيء بعد ويلزم منه اختصاص مايجزم والا لزم اما هذا اللازم بين الجزم وبين ذلك
عدم اختصاص الجزم بالفعل وانما يختص الاثر على المشترك والاجماع منعقد على خلافه فيكفي
بهذا الاستدلال السديد والقول بانه غير سديد ومنها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو
اكرمت اكرما اكرمها لم يكتفوا بما مر ذكره في مسئلة حروف آية وجها مغايرة الاواخر بالفاعلة
الضمائر واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تكون في الصفات
ايضا نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما يستكن في الافعال نحو زيد يضرب اي يضرب هو
واما البارزة فلا يتصل الا بالفعل الا الصيغة البارزة فاعل ولا يكون مبتدأ ولا فضلة حقيقية
بدله فخاب اه يحترز عما ذكر من الامتزاج ويفتقاد وحرفي بها اعتاق الالف واللام ولاة مبنية
الاسم وجميع سلانته بالالف والياء اواواو والياء ولهن الضمائر منها الواو هو منها واو وهنا
يا مفعول لحقا هذه الضمائر لا يجتمع المرفوع المتكاه فاه منه احمد ها الذم الاتيان واما الآخر
الاشتغال فحمل البليغ على ظاهر الباب ولم يتعرض الحق لذكر البارزة وتكاه اعترض عليه وجها
منه الجواب عنه فقال متوجيها والعلمي لاجل المعنى اراد بالاتصال في قوله واتصال الضمير
المرفوع الاتصال اللغوي وهو الاتصال اللغوي النحوي وهو اي حيوه اذا اريد بالاتصال

الذكور الاتصال اللغوي لا يات وله بهذا الاتصال لانه الضمير المرفوع البارز الاسم كانك اذا قلت
ضربت وضربنا مما يدل على ان الفعل الاتي بعد البصرة بالياء والنون اتصل بهذا
الفعل بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يصح ان يقال ان الفعل بعد الفعل شيء باطلا وحتما الا بامعة
القوي لانه المحل البصري يشهد بانه ما اتصل به ضمير وانا المرفوع عنه فقدا حتنهما الصح لها
عن الضمائر المجرورة عن الضمائر المنصوبة فانه المجرورة لا يتصل بالفعل اصلا لانه لا يضاف ابدا
وانما يتصل المجرورة بالاسم اذا اضيف والحرف الجار نحو غلامك في بجرور الاسم ومررت بك
في مجرور الحرف واما الضمائر المنصوبة فلما اختصاصها لها بنوع من الاخبار فقد تتصل بالحرف
نحو اني وانك وكذا الحوالة نحو اياي واياك ولعلك وليتك ولكنك وقد تتصل بالاسم ايضا
عند الشيخ عبد القاهر فانه لما قالت الضاربك والضارب به الغير هنا ضمير المنصوب يحتاج
على ما سيجيء ان شاء الله تعالى بيانه باب كان لا يتصل الا ما ذكر في جميع متقدما ته عن صيغ اواخر فتح لما
دخل بالفعل وليس كذلك لانه اسماء الافعال قد تتصل بها الضمير المرفوع البارز اذا اراد
قد جزئية الحكم اولي اتصال بكلا سم فعل بل بمعنى نحو قوله تعالى قالت هيت لك اي تهيأت لك
او اتيان وتين وهذا اولي لقيد كلامه آخرا لانا نقول للامام انه اتصل به ضمير صورة النقض
اسم بمعنى بل بمعنى فعل كما تراه فقيل آمين في الهاء بدل من الهمزة وتب بل الخليل اعجاب فعلية؟
غالب كما نقول به بيني فهم كهلوا فلا يكون بها اتصل به ضمير متصلا الا بالفعل ولنبرهن ان وكن
كمن لانه اتصل اي بالصورة المذكورة من الحروف ضمائر بارزة مستقلة
هي اليها بالجر حروف لا محل لها من الاعراب كما في نحو اياه وفيه اختلافا كثيرة والقليل منها
على مذهب الاخفش وسيأتي بيانه الذاهب وان الحق منها مذهب الاخفش ويحث
الفرق اه شامل تم وكاه بمعنى حدكه كاة الخافية حدكه ليس بضمير فكذلك الكاف نحو
وذاينك زيدا ما تضع بفتح التاء فاه منه احمد ها حرف لا محل لها من الاعراب بل الجر الخطاب
وهو بعضا خبر به لا يخفى الرؤية قلبية او عينية كما قال الرابع قول لم ير آرايتك هذا الذي كرمت
علي وقوله تعالى ارايتم اه اخبروني والمعنى اخبروني عن حالي اي هل تقدرون على دفع
نحو ارايت زيدا فاي اخبرني اي انبه له فاي اخبه والتاء في انت فاه بمعنى وكاف الضمائر

وقد يجي في الخطاب والحكم بالامر الاعراب بالحاصلات هذه الحروف بحيث تارة حرفا وتارة اسما فاذا جوزان
لا يكون هذه الحروف خارجة عن صورة النقص كما جاء في هذه الامثلة والى اسند الى الظاهر الساكن فيها
لا بد لان الحركات [illegible] لا يوجب ان يعمر اسناد [illegible] اليه كما في الافعال واذا كان [illegible]
بالحركة [illegible] ونحو ذلك لاشك ان اسند الى الا ساكن فيها كما ذكر وانما اسند الى الضمير
ساكن فلانه قبل الفا لكن الواو [illegible] بسبب التقاء الواو والياء [illegible] والتقى الواو والياء اكثر
[illegible] بان الساكن فيها [illegible] الواحد [illegible] الفاعل [illegible] الفاعل
[illegible] والفاعل على توجيهه المذكور في انه ساكن [illegible] في آخر الاسم
علامة لا شارة [illegible] العبارة [illegible] لم [illegible] العبارة [illegible] كبعض
وحقه [illegible] للاعقبة [illegible] بعضهم [illegible] القافات [illegible] الثالثة [illegible]
كما [illegible] والتاء في [illegible] واسم البصري الذين [illegible] الحفص والجمع [illegible]
في خفايا معناه بالمعقد في اخفايا [illegible] بحيث لا ينطق له [illegible] تتابع [illegible]
انا جمع الذي [illegible] على الرفع اما على الابتدائية او على [illegible] او على الفاعل
على زعم بعضهم [illegible] على القرويات [illegible] في [illegible]
فالاصل [illegible] البصري [illegible] الذي [illegible] على فعلهم بانه [illegible]
عن النصب على [illegible] على الوصف [illegible] فنقول على احد [illegible]
[illegible] الاصل [illegible] المذكورة [illegible] او على [illegible]
في الرفع لان [illegible] في الوضع [illegible] على فاعل [illegible] العلامات [illegible]
[illegible] الاصل الوضع [illegible] بالساكنة عن الحركة
فانه يختص بالاسم [illegible] فلا يكون [illegible] الفعل [illegible] ضربت [illegible] فعل
[illegible] وضربت [illegible] على مذهب البصريين [illegible]
[illegible] الحركة بالاسم والساكنة بالفعل [illegible] لثقل الفعل فناسب السكون
[illegible] فناسب الحركة [illegible] التعادل بينهما [illegible]
كيلا [illegible] الاعراب الاسم **قوله** وله ثلثة امثلة المفتوح الآخر والمضارع والموقوف

الآخر [illegible] او [illegible] الاول الموقوف الآخر [illegible] المفتوح الآخر [illegible]
المضارع والاولى [illegible] اما [illegible] ليس له مشابهة تامة بالاسم اولا [illegible]
المفتوح الآخر الماضي قال [illegible] الماضي هو الدال [illegible] الجنس يتناوله وغيره على اقترانه حدث بزمان
فصل بعيد يخرج به الاسم [illegible] فصل قريب يخرج به الموقوف الآخر والمضارع ومن قال بزمان ماض
[illegible] تعريف [illegible] وهو مبني على الفتح [illegible] البناء والبناء على
الحركة والبناء على الفتح [illegible] منها سببا [illegible] بانه [illegible]
ظهوره [illegible] التعدد [illegible] التشبيه [illegible] والاصل
في الافعال البناء لان العلة الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة
[illegible] الافعال [illegible] فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه [illegible]
[illegible] والاعراب [illegible] على الحركة ولا [illegible] البناء السكون [illegible]
[illegible] الاعراب والاصل [illegible] بالحركات [illegible] الاسم [illegible] الاعراب [illegible]
في الافعال البناء [illegible] الزيادة مشابهة بالاسم [illegible] وقع [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] مررت برجل قائم [illegible] كما تقول مررت برجل قائم
[illegible] صفة رجل [illegible] المضارع [illegible] الماضي واحد في الوقوع صفة [illegible]
[illegible] ضربت [illegible] وليس لفعل الامر مشابهة بالاسم بوجه [illegible]
[illegible] بالحركة على [illegible] الاسم [illegible] جملة الكلام في اعراب
المضارع وبناء الماضي على الحركة والامر على السكون لان المضارع [illegible] مضارعة تامة
[illegible] كثيرة [illegible] قريب [illegible] مضارعته بالاسم [illegible] والماضي
[illegible] البناء [illegible] السكون [illegible] الحركة لان [illegible] على [illegible] الاعراب [illegible] مضارعته
[illegible] البناء الذي هو السكون [illegible] الاعراب وعلى [illegible]
الماضي بالمضارع بالوجوه المذكورة [illegible] وعرفت الموجب له بناءه على السكون [illegible]
[illegible] وقلنا بانه بني على الحركة [illegible] الاعراب على السكون [illegible]
[illegible] على الاصل [illegible] شبه المضارع [illegible] الاعراب

يكون فيه على قلق واضطراب فكيف يكون في ذوات البناء وانما اختيرت الفتحة من بين الحركات الثلاث لخفتها لانها جزء ما هو لام الكلمة وهو الالف من فعل الفعل لانه على الحد والالف المجتلبة المتعرض للسقوط بينهما واذا اقتضاه وهو ثابت دايما فهو ممنوع ابدا الا لعارض آخر ما يوجب سكونه او ضرورة اما السكون فعند عروض الاعلال عند ملاقي الراء ويجيء اليا وي والاصل فيهما دعو ورمي وقد بينت في اصول التصريف انه الواو واليا اذا تحركتا وانفتح ما قبلها انقلبت الواو واليا وعند ضيق المخرج من ضم الفاء والعين لا يثقل الضمة وكذا الكسرة واجب عند الحرف بمعنى الضمير وهي الضمائر التسعة المتحركة المرفوعة اعني ضمير التاء الغايب وضمائر المواجهة وضمير الجماعة وانما اسكن آخره عند لحوق هذه الضمائر فرارا عن توالي الحركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل والفاعل اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيء انشاء الله بدليل وقوع الف الضمير وواوه وياءه بين الفعل واعرابه كضرب زيد ولهذا لا يكون اذا كان الفاعل غير ساكن او كان تحته مفعولا ولذا يلتبس الفاعل بالمفعول نحو ضربنا وانما الفتح مجيء واو الضمير كضربوا لانه اذا كانت منه فاتيا بها مضمومة لان الضمة من الواو والالف اذا كانا منهما اشد الامتزاج جعل الفتح دليلا عليه قوله وانما يتعاقب على اوله الزوايد الاربع اي والمثال الذي من مثلة الفعل فعل كما انه اصل الحروف التي سيجيء الاصطلاح الزوايد الاربع وهي التي تجمعها اليتموني ويسمى ايضا حروف المضارعة لحصول المشابهة بينه وبين الاسم بها وليست مطلقة بدليل ما ذكره المصنف بعده وهي الياء التي ابي الياء للغايب والتاء التي للمخاطب والهمزة التي للمتكلم وحده والنون التي للمتكلم المشرك المعظم نفسه اختلفوا في علة زيادة الشين في يشكر فقيل زيدت لان الشكر يكون باليد واللسان وهو الخفاء وقيل زيادة تكثير لان الشكر من مزيد الكرم ومن مزيد الزوايد اذا جعلوا فيه نرجح اعلم انه لابد من بيان علة الفرق بالياء دون التاء وبيان علة الزيادة من الحروف ومن اي الحروف وبيد الاول فنقول ان يوما اعتقبت هذه الزوايد على اول المضارع بلفظ محتملا لاحد كل واحد بقوله لانه اي لان الاتيان بها وجب المخالفة بين لفظي الماضي والمضارع لاختلافهما والاصل في وضع كل واحد لفظ خاص خصوصا في الافعال اذ كثيرا يقع الخاطب في

بياء الاحوال وتحقيق الامثال ولهذا اختلف العلماء في وقوع المتكلم واورد كل على مدعاه حجا كثيرة ولو لا الاصل الذي ذكرنا لما وقع فيه الاختلاف وكانه النوايب الحدث اما صادرا عن المتكلم وحده او صادرا عنه اي عن المتكلم مع غيره او صادرا عن الغايب او صادرا عن الحاضر لم يذكر المؤنثات لانه ليس لها صيغ غير صيغ المذكرين وانما لانه غلب المذكر على المؤنث على الانفصال الشقيقي طلبوا جواب لما اذ يزيد في الاول حرفا كلمات آخر تدل على النفي اشارة الى علة الزيادة تميز الاول عن الزيادة من الحروف بيانا انه لو كان الفرق بالنقص او بزيادة غير الحروف او بزيادة الحروف في غير الآخر لما بقي اثر المضارعة في الوجوه الآتية ولا يخفى الى الرسوم الآتية من تراكم الزيادات وركاكة العبارة فافرد واحرفا لتدل على المضارعة وعلى هذه المعاني اعني وقوع النون في المتكلم وحده او مع غيره او من الغايب او من الحاضر للمخاطب لتدل على هذه الثلث جريا على ستهم الماء لعز فيها بينهم في طلب الايجاز لعلة الكثرة والهمزة لتطويل المحل لانه يرغب فيه الطبايع ويشتاق اليه وكان التماع بخلاف التطويل اذ هو شيء لكثرة عنه لانه في كثرة الحروف كثيرة فلا بد في تخصيص بعضها بالزيادة دون بعض من مخصص لانه اما لحكم فوجدوا في الحروف بالزيادة لدلالة على المقصود هروف الحلق واللين الواو والياء والالف كثيرة دورها على الستهم في الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها اي عن تحرك الحروف او عن بعضها اعني الحركات اذ لا نطق بمتحرك خالية عنها او عن بعضها فيكون من باعتبار جريانها مجرى النفس الساجي وليتاسى السامع بها ستاذ الحقة الجايزة للثقل الناشيء عن الزيادة مقدورا اي مقدورا بها يليق اولا يليق زيادة الالف لانها اخف الجميع فوجدوا ساكنة يتعذر الابتداء بها فجعلوا لها الابتداء بها علامة ما ينهما من فرق الخروج ولهذا لا بد لكل منها بالآخر والهاء واي كانه شاذا في ذلك لان الالف بين الهاء والهمزة الآتي بيانها الى الهمزة كون ما في الكثرة التي اجد لمقاصده من سمة الى علو بناء على الحروف البسولة من نفاس ينصاعد من الرية الى الحلق وضعفا بالحلق وهو لما اولا لانها اي الالف في الاصل اي بالنسبة الاصل اي ساكنة اخف فاستوفوا المتكلم بالاخف لانه ابتداء الكلام منه وكذلك ابتداء الخايع فزاحم عمدوا الى زيادة الواو لانها طرف من الالف فوجدوا

الله ما يشاء واسم الغايب لا يطلق على الله وقيد نظر لان الياء لغة موضوعة لما يطلق عليه وهم الغا
في منع التوفيق لانه ثبت لانا بطلان كلا منا ليس في الدلالة الشرعية على ان المتكلم يقول في
باب اثبات الصفات يثبت المتبع ما ثبت للغايب على ان بعد فقد الطلقوه عليه كذا والا بعد
فيثبت اذ قدير لما الغايب عن حواسنا ومن قال انه يثبت موجودا بالغيب على وجه وانا بانه ما قام
من جنس الطلق لفظ الغير عليه ثم طلبوا المتكلم مع غيره موضع تغليبا كقولهم وزيد اذهبوا
او سار كنحو انا وزيد نفعل او انا حقيقة كالمثال الاول او اعتبارا لان هذه القيمة اعم تعلما
المعلم نصيحة الغايب لانا لما ثبتنا عما يذهبون الى مذهبه وقد يستعمل ايضا وهذه تنزيلا للمنزل
منزلة الحاضر مجازا وهو ما لم يعلم اوله فعل فوجد الى الفعل فوجد اليس للموجود بكذا الموضوع للنوع لان العلم
المتكلمين في المايضي نحو ضربنا فعل ماض مبني على الفتح لاتصاله بنا الفاعلين وهو ضمير
على التجريد من حروف المد واللين متعلق باذهب تعلق التعدية بافعل التفضيل اما كونها غنية
في الميشوم وهو ما يقتضي الانف واللين فيخرج معين بدليل الالة الماسك اذا امسك انفه
لم يكن النطق بها فاذا ابدلها غنة تبقى الميشوم واليها القيل بالحرف الاغن وهو الذي يعلم
من قبل فاعل وانا لانها يكون منه نحو ضربنا كما يعلم من هذه الحروف كما انها اي حروف المد واللين
متعددة للفاعل فيكون تشبيها بها حيث الخفاء والمد والغنة وايضا انها اقرب الحروف من حروف
المد واللين نحو جاء وليذا يدغم بالواو والياء نحو من يدق ومن ربك بعد قلبها واوا او ياء وتقلب
زيا الالف نحو ضربت نيا ونسفتا وتقلب الواو نحو يوجل اصله يوجل وعلامات هذه
اخر جنته عن ايرا الافعال والجري على سنن في الحاة علامات التثنية والجمع في الآخر فاذا
علم الموضع الحاق هذه الحروف الفرق بين الماضي والمضارع فاذا كان كذلك فلم لم يكن
حتى اختصوا المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي لانه ذكر ما صار به قلنا انما اختصوا
المضارع بالحاق الزيادة لان الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة هو هو والزيادة للخاص
والمستقبل الدال عليها المضارع بعد الزيادة الماضي الدال على الفعل الماضي فجعلوا الصيغة التي هو
وهي الصيغة المجردة اعني صيغة الفعل الماضي للزيادة التي هو وهو الزيادة الماضي وجعلوا
الصيغة اللاحقة وهي الصيغة المزيد عليها اعني صيغة المضارع للاحق اي الزيادة اللاحق وهو

زيادة ما او لا يقتضي الاشتباه من اشتبه الشيء اذا اعتدى بشيء هو كمية الفم يا خذ بالحاق
فاستعمل في معنى الاستعلاء لمناسبة بينهما كما في الكلب لان الفاء ربما يقع واوا كما يقع وجل فاوجل زيت عليها
واوا خرج العلامة ثم دخلت الواو العاطفة وليذه ليس بلازم بل يردون بحسب الاشتباه في نوع
بياء بدون الاشتباه في تاء تنيد بعض المواضع الآتي لئلا يدخلا الا بحيث اجتماع الاشباه الذي الزوال
المذكور الى حصول الالتباس وكاد الصعب الحاصل من اجتماع ثلاثة اشباه نحو الكلب نحو الكلب
بنبي بالفتح والكسر نبحا ونباحا بالفتح والكسر اي صوته صوته في حسن الاستقبال
فعوضوا عنها اي عن الواو الماء اي وعدا بذا الى تعويضها الماء عن الواو الذاهبة لهذا الاشتباه
لانها اي الماء كمثل تاء تذكر منها اي من الواو نحو تراث بمعنى الميراث وتجاه تقول لقد تجاهك
لفح للقائك والاصل فيها وجاه وورادت كذا كره للجمع وتجيء في الصحاح وجعلوا اي الماء
المقلوبة عن الواو علامة للخطاب والتاء بمعنى الخطاب والتاء بمعنى المايضي
نحو ضربت وضربت فعل الفاعل علامة واين لم يفرقا بينهما كما يفرقا في المايضي لجاب بانه
لم يفرقا بينهما لانهم يكتفون في الفرق بهذا القدر في المضارع باسكانا اي باسكاد انا ويزاد الوصل
الذي للخطاب اعني الياء نحو قومي اولا لابتداء بالساكن لا يبدأ بالكسر زاد علة
البعض على بطلان المايضي لانه يكتفي الفرق فيه باسكاد انا دون قومي آخرا وابين قيل سواد الفرق
بالاسكاد لا يكفي لكثرة الفرق بالحركة زنا بالفتح او باسكانه كما في ضرب فلم يفرق لجاب بقوله فرقوا
فيها ايضا للايتباس الفعل البنية للفاعل بالفعل البنية للمفعول فانه لو لم تحرك المضارعة
يعلم مثلا لم يعلم انه مجهول او معلوم فعل مضارع نحو عينه او كسر عليه ليظهر الباب
ولا يكفي كسر الا يضا لانه فعل يلتبس بلغة تميم بكسر حرف المضارعة فتقول انعلم ولتقوم
بلغة تعلم تميم بالفتح ايضا للالتباس كذلك فلم اكتفوا بها هنا بالفرق التقديري بالياء يكفي التاء
في الخاطب تدل على الواحد دون المؤنث كما اكتفوا بها في الاسم كفلك مفردا ومعما بها
في الحالتين مفتوحة والحقت مطلوبة فلا سبيل الا الفتح والا الكسر تحرك بالياء الا يلتبس
بينهما ووسط الالف فلم يجدوا ما تحرك به زيادتها الا والفا زادوا ونفيت الغايب لانه في
غير المتكلم والمخاطب لانه ذكر ما بينهما فيكون وسطا قبلا الاولى لغير المتكلم والمخاطب لتحرك ما قبل

الزمان الحاضر والمستقبل بالمناسب ودونك كلمة قوله ويسمى المضارع اي يسمى ما يعتقب
على قوله الرؤى ايذا الربع مضارعا لانه يضارع الاسم اي يشابهه واستحقاره الفرق انما لانه يتبين
اذا شابهه انما قد ضارع مضارع واحد ولما ابين الفرق بين ان يسمه وذكر اي مضارعته
للاسم من جهات ثلاث من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ومن جهة استحقاقا ما مضارعته للاسم من جهة
فلانه وافق نفسه الفاعل في حركاته وسكناته ونقدله حروفه كضارب ويضرب في الدلالة على الذات
والحدث ويدحرج وفي المضارعة من جهة المعنى من وجوه احدها ان الذات ابهم فيتضمن اي يتضمن
انه صالح للحال الحاضر والمستقبل اي صالح لان يراد به احدهما لا على التعيين ثم يختص باحدهما
على التعيين اي بالحال بدخول اللام عندكوفيين فلتعرية امر المضارع عن خذ بقولهم او لان
بدخول السين كما انه اسم ليس شائعا في امثاله اي في جماعته كرجل يقع على آحاد متعددة كما يدل
البدل ثم يختص ذلك باحدهما بعينه اي بعين ما قصد مما يطلق عليه بنفسه بدخول لام التوكيد
على البدل في بعض النسخ لهم العود ايضا فتعين انه امر المضارع انما يتعرى بذكر اللام الا ترى
لم يكن ما صح ان تدخل عليه اللام للحال وحده من مدلوليه الا ان ذلك التعيين يحتمل الآن بحرف من
والتعيين لاحد مدلوليه دون الآخر وليس كذلك تفعل جاز بضم الا ان واللام عند فيتفق
عن لام الحال الا ان بهذا انما وضعت في شائع ويختص لا نفس احد مدلوليه فتوفر
مزيد فائدة وفائدة انما المضارع بذلك اي كونه صالحا لاحد الزمانين المذكورين لا على التعيين
واختصاصها باحدهما على التعيين تدنى بسهم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والالتفات
يريد كونه واحد واحد واختصاصه باسم بواحد منها اي في الفاعلية والمفعولية والاضافة
عند دخول احد العوامل اي بالفاعلية عند دخول عامل يقتضيها كقولك زيد ويضرب زيد كما
انه المضارع صالح للزمان الحاضر والمستقبل اي لاحدهما لا على التعيين ثم يختص باحدهما المتعين
اذا دخل عليه ما يقتضيه كلام السوف وانما كان اي المضارع بالشبه قد شابه الاسم الحكمي
كالعين ونحوه من الفاء والشين والاستواء وبهذا الوجه ظاهر الاشتراك ولبيت شعري لم ذكر
الاختصاص وهو متصف بمنه المشترك عند وجود قرينة التعيين فانه العين مثلا مشترك بين الباصرة
والذهب والجاسوس والشمس وذلك يخص الى اجازة ذلك ثم يتعين لاحدها ارادة عند القرينة

وبها انه شبه اسم الفاعل من حيث مبادرة الفهم اي مسارعته في كل منهما لعين في اسم الفاعل
والفعل المضارع له الحال متعلق بمبادرة عند الاطلاق كضرب زيد بعطف وزيد يضرب فانه فيهما
الزمن الآتي فانه زيدا ملتبس بالضرب في هذه الحالة الحاضرة واما مضارعته للاسم من حيث
فمن وجهين احدهما وقوعهما موقعهما اي وقوع المضارع موقع الاسم كضرب زيد قائم وزيد يضرب
فانه يتم وانتم موقع قائم لانه هذا الموقع موقع الخبر وموقعه موقع المخبر والفعل مع فاعله
جملة فلا يكون واقعا موقع نفس وان دخول لام الابتداء على كل واحد منهما اي من المضارع واسم
نحو انه زيدا لقائم وانه زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل وهذا المضارع اللام سوى
هذا الوجه المذكور اعني مبنيا بوجه ما واستوا لا بوجه ما واعطاه حق مضارعا ولا
يلزم تسمية الماضي مضارعا بوجوه هذا الوجه لانه اعتبار التناسب فيه التسمية لزم
الاسم على غير حال الوضع فلا يصح نقيض لوجوه في غير الحي على انه المضارعة من هذا الوجه
انما تشارك من حروف المضارعة فيلاحظ فيها التسمية كما الواضع لما لم حظ وتفوق بين
تلك امثلة مختلفة للفعل ما يبنى وما يستقبل وما يشتركان فيه يسمى كل واحد اسم الاول بالماضي
والثاني بالمضارع والثالث بالموقوف اراد وهذا وضع الالفاظ المختلفة كل لفظ بازاء كل معنى
فوضع اولا لفظ الماضي لسبقه على العينة المجردة لحقها ثم زيد عليها مع هذه المضارعة فجاءت
لفظا زيدا على لفظ الماضي دالا بالزيادة على المضارع المعنوية تتبعا للمضارع اللفظية والاعمال
فلم يوجد الدال على المضارعة انما جوهر وفرعا فما هذا الذي المضارع ولهذا الذي لهذا المضارع
سر اللام الاعراب واعرب بوجوه اعراب الاسم لانه لا تغير الكلمة لفظا ومعنى بخلاف غيره يريد
انه يتغير هذه المضارعة اذا يعرب بجميع وجوه اعراب الاسم الرفع والنصب والجر كما كان
الاخير علم الاضافة منع من الفعل وعوض الجزم مكانه الجر على ما سنذكره في موضعه استكمل
وبهم آمن هذا الباب كما اخذهم من العمل وعلل ذلك بمعناه قوله واذا دخلت عليه اي
على المضارع لام الابتداء خلص للحال يعني اللام من خلص الشيء بالفتح خلوصا اي صار خالصا
قال الشاعر يصف ناقة انه لتعرف ذا زيدا ليفعل فخلصت الحال اي خلصت المضارع للحال سمي
اياه لها بتضعيف اللام من خلصت صه الدين لا بتشديد اما من خلص يخلص بخلوصا عتبار المعنى القيمة

الشرط زيدت الهمزة لامتناع دخولهم على البدء بالساكن واختصاصها بالمبتدأ من الخمسة مفتوحة اذا كانت
فتحة اصلية بعد الاستفهام المحذوف منه كثيرا لغلبته والا فمكسورة لانها التي تتصل بها في الابتداء باكثر
من يعني النفس فزيدت الهمزة المكسورة مناسبة للام الطبيعي ليكون اسهل واحسن زيادة غيرها
والكثرة في المضارع تفرقة بينه وبين الماضي الذي تركت المضارع على حالة علية فحينئذ حق زوائد
صيغة المضارع بحيث لا تخالف بين صيغتيهما الا في نحو الزوائد ولم يذكر سيبويه الا الهمزة
وذكر في اباه الاختلاف بين البصريين والكوفيين فتقول من ضرب انا اضرب ونحن نضرب
ومن علم انا اعلم ومن تعلم انا اتعلم ومن دحرج انا ادحرج ومن استخرج انا استخرج فالهمزة
ومن على الزائد على الاصل الذي ترد عليه فوله اي نحو المصنف المتن وكذا كل ما ماثله في طريقة
اصله ومن في كذا اشارة الى ان ضرب ايضا كما مثل به مما يشتق منه المضارع لطلب الفعل من الفاعل
المخاطب كما شتقاق افعل من فعل وانما قدرته لاحتمال ان يعتد آخر وهو ان يكون المراد من
افعل والامر بجود زادته والا يخرج كيف يرد الى واحد واحتج به بقوله شتقاق من حد ومن وبقوله
على طريقة افعل من عور لان الفاء في الاصل في بناء كيفية اخذ الامر منه وقولي
بامر مزيد الثلاثي الرباعي من باب الافعال فاء ما بعد حرف المضارع ساكن وبعده كسرة
وهمزة مفتوحة تقطع في الجواب بقوله واما قولهم من ايكم اكرم بقطع الهمزة فاء الاصل في
تكرم تاكرم بالهمز لكون ما عينه على الكرم لان حرف المضارعة سوى حروف المضارعة
من حرف وخالفها في دليل جميع الافعال فوجب ان يكون الاصل كما ذكرنا خلافا بالامر على الاصل
المرفوض تفاديا ايجاد اذا وجد اذا ما تفاديا من تفاديه فلان عن كذا اذا اخذته عنه وتقاماه
بذلك اي يجيء الامر على الاصل المرفوض عن وضع الا يبتدأ بساكن يجيء الامر من الجرد الملاء وبيد
اي يجيء الامر من الجريد فيه مثل الوجوب في نحو ضرب بكسر الهمزة لم يعلم انه امر من ضرب الرباعي
او من ضرب الثلاثي فاء قلت فلم حذفوا ما بعد حرف المضارعة اجاب بقوله ولما حذفوا
الهمزة من المضارع في باب الافعال فرارا عن اجتماع الهمزة في نحو المتكلم وهو نقيل جدا فلما
اجتماع الهمزتين كما في نحو المتكلم وحده فقط لانه لا يحذف في غير الدرج اجتماعهما
فيه فلم حذفوا في غير اجاب بقوله وقد حذفوا الهمزة من اجل الباب على ما تبين الاطراد

وهو ان بين سكونه فيما بينهم اذ لا شك ان اتحاد الباب اولى من اختلافه بل نوعي الا ترى ان
عندهم تعلم الامر موقوف عند البصريين اي بنيته على السكون لانه الاصل في الافعال البناء على السكون
اليس ان الحق في بحث المفتوح الآخر والاصل في البناء السكون لان الاحتياج الى همزة يدل على شيء
ولا يدل في المبني على شيء يقتضي كونه اصلا لا سيما اذا خفي كونه ينبغي ان لا يعد لخفي هذين
الاصلين الا ان يكون مقتضى انا مثلا بهمزة كما في المتن والمضارع وانا التقاء الساكنين اكثر من الحركة
على حرف او غيره ولذلك قالوا تابع وانا اتبع وانا اعرب منهما اعرب منهما راجع الى الافعال وانا من
نحو المضارع وانما بنيت على الفتحة منهما ما بني على الفتحة وهو الماضي لحصول المناسبة بين
ما اعرب وبين الفعل وجب الاعتماد كما سبقت اليه الاشارة ولا شابهة بوجه فعل الامر واللام
بوجه من الوجوه فما المعربة اه يكون الامر باقيا على اصله انما المراد الذي هو ان يكون الياء تبقى
الورود عنه بينة كما ذكرنا ولا يخرج عن الزال وتركه مبنيا لقيامه مقام الامر اجماعا فلو الا تبقى
لما بقي ما ناب منابه والا كون فيه على اذا اي الامر جزوم لانه الاصل في افعل التفعل وهو مرتب
كتوهمهم في امر الغائب ليفعل وهو مرتب جعله مقيسا عليه كونه مرتبا بالاتفاق وعلى كون
الاصل قراءة البيت عم بذلك فلم فعلوا وبذا دليل على ان الاصل فيه ما ذكرنا اذ لو لا ان اصله
ذلك لما كان الامر واردا في قراءة البيت عم على هذه الصيغة فالقياس فافهموا انما جاء
على الاصل في قراءة البيت عم لانه عليه يبعث اي الغائب والحاضر فجيء في امر ما يدل عليهما
كذا قيل وانا اخترت بالبيت عم هذه القراءة مجاة جميع القراءات كذلك لانه اراد بهذه قراءة
يعقوب واسند روايته الى البيت عم ولم يقله من اختياره نفسه لانه على خلاف قياس اللغة
في العربية وبلغة الفاعة يقرئ من اختياره انفسهم بالياء لانه على قياس العربية فخذ فوق العلم
جريا على استعمالهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله وامر الحاضر مما يكثر استعماله لما بينا
ولهذا لم يحذف في امر الغائب والمتكلم معلوما ومجهولا الآتي موضع المفعول كما في قوله تحذف نفسه
تلك كل نفس خلافا للفراء حيث عم حذفه كقولهم قولا لهما ديك الذين استوا يقيموا الصلوة
لان الاصل ليقيموا الا جوابي للامر استعمالا كثيرا يكون القول سبب الاقامة وفيه ما فيه
اذ يكفي في الشرط ترتب الجزاء عليه وان شاركه غيره في الوقوع فيه كما في نوفه تنوء بكلكل

ثم حذفا حرف المضارعة تخفيفا يذكر الحذف ثم وضع النون بدلهما يجيء الامر وبين المضارع ولا
يحصل الفرق بسكون الآخر اذ كثيرا ما يكون المضارع ساكن الآخر بلا جازم كقولك ليعلم اشرب غير مخفف
انما مزيد فيه واغنى فيه الفاء ساكنة وأجلبت همزة الوصل وابتدئ بها فثبت مع هذا انه متحد
مع المضارع في الدلالة على المعنى المخصوص وفي شيء آخر وهو ما يلحق المضارع عند دخول الناصبة
او الجازمة بناء يجلبها يقتضي الاعراب كما اذا دخل واو الجمع في الفعل فاذا قولنا فاصحانا
ذكر طريق جواب الكوفيين بان علة الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام
حرف المضارع ثابتا كانت العلة الموجبة اذا التبادر عند الاطلاق ليس الآ هي ثابتة حال كونها
سليمة عن المعارضة فيجب ان يتصل بها نون جماعة النسوة ونون التاكيد اذ ثبوت العلة التامة
ليس الا في هذه الحالة وقد يخفى هذا على كثير من المتقدمين حتى على درس هذا الكتاب مقالا الآ
اذا يقال لهم كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة كان حكمها ثابتا ولم يسلم ذلك مذهبي هذا
وانما نشاء عنهم هذا الجسم سليمة حتى يوجد خبر وما دام العلة ثابتة سليمة عن المعارضة كان
حكمها ثابتا كذا اي فما دام حرف المضارعة ثابتا كان حكمها وهو الاعراب ثابتا لان ثبوت
العلة يستلزم ثبوت الحكم ولهذا اي ولاجل علة الاعراب وجود حرف المضارعة كان قولك
اكلان الامر يزيد قولك فذكر فلتقرهما سالمين قولهم في بعض مذاهبه ولنا هذا وهو اي
مضاجعكم ولنفوز مصاكم معربا بالاتفاق لوجود حرف المضارعة والماضي مبنيا بالاتفاق
لعدم وجود المضارع محذوف في عمل التزاحم وهو لام الماضي فكانت علة الاعراب منتفية
فيكون الاعراب منتفيا مستندا حذف حرف المضارعة سبب لانتفاء العلة وانتفاؤها علة
لانتفاء الاعراب فحذف حرف المضارعة سبب لانتفاء الاعراب وهو المطلوب وهذا هو الجواب
عن قول الامر على النهي في الاعراب واما جوابا عن هذا باعمال الرب مقدرا واعمال الباقين
كذلك واعمال الجازم في المضارع في جواب الامر فلشبهه في الكل بالشرط المحذوف كما ذكر غير
بعيد فلا يرد على هذا الامر فانه لا يكون جوابا عنهم الا بعد الجواب عن اصلهم والا لكان في الجواب انتقال
ان قيل هم على الامر الغائب يوجب اما لا يحذفه لتمام ولكثرة الحذف كثرة الاستعمال لما حذف فيما
يقل استعماله دليلا على حذفه النون فيما لم يكن دونه وحذف النون في نحو لم يدن وحذف الواو

وحذف الالف والنون في لم يدنا دونهم جميعا دونهم بالاولى وحذف الفرق في ويلانه دونه ويلاته وغيرها
لو كان الامر كما ذكر واو الفعل الواو المؤنثة فيكون بنيته كالاسم وليس لهم ان يقولوا بتقدير حرف
المضارعة لانه مزيل جملة الفعل فلا يقدر كما لا يقدر في الحرف جاء لمعنى ليكون
اسم والفعل الخ ما ذكره المعنى الحرف ما لا يكون للحديث عندها غير معناه ولا يدخل الذين
وسوف وفي هذا من علامات الفعل قال الله تعالى مع الحرف ما دل على معنى في غيره اي لا يفهم والغير
المضاف اليه لغير معاونة اما اللفظ فمعناه لا يدل بنفسه بل بانضمام لفظ آخر اليه والمعنى المراد
بغير نفسه اي لا يحصل من اللفظ الا بانضمام آخر اليه فالمضاف اصله ان لا يستعمل بنفسه بل
الخ منه وبيان ذلك في قوله وذكر اي دل على معنى في غيره لا الحروف باسرها بل بعضها
كحروف الاضافة كالخ وكل جمع وصلة وهي السبب الذي يوصل الى المراد ورابط
جمع رابطة وهو الذي تربط به شيء تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية لولاها لما تلاقت
بخلاف وتحقيقه الخ قد يكون افرادا وتركيبا وسيذكر المصنف الفرق بين المفرد والمركب
بحيث لا يحتمل من اللفظ عند التركيب كان مضافا اليه وان كان معناه عند الاطلاق الافرادي لا غير فالمعنى
التركيبي يشتركه فيه انواع الكلمة انه لا يحصل الا بانضمام الغير اليه واما الخ الافرادي فيختص
الحرف من بينها لانه لا يحصل بدون الانضمام بالمذكور بخلاف اول وضعه تنبيها او دلالة على
شهود المتكلم وهذا معنى قوله وما عدا بعضها على الانفراد اي لا يقصد مفهوما تاما من
الفاظها بدون ضميمة تتم او معنى يقوله لا يركب اه معنى فيه مثلا لا يقصد على الانفراد حتى
يتوسط بين كلمتين نحو زيد كاتب في الدار وعلى هذا سائر الحروف جاء وغيرها فالنقط
بين كلمتين اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا فاعتبر في هذا فانه موضع اعتبار ثم اورد عليه
ايضا ايرادا على صورة السؤال الممنوع فقال لا يقال لم لا يجوز ان يكون من الظروف يدل
على معنى لا يتصل على الانفراد بل بالثاني نقول انه قد يدل على الاتصال وعلى يدل على الاستعلاء وفي
على الاتهام وهذا اي الاتصال والاستعلاء والانتهاء كلها معان متصورة بانفسها لا يحتاج تصورها
لا غير الا ان نقول الا هذه الحروف اجيب وعلى وفي يدل على المعاني المذكورة اي الاتصال والاستعلاء والا
بعضها وذكرت يتعلق بالمذكورة من اي قد تدل على الاستعلاء لا يدل الخ اي لا يعني في

لفظ ولكن عند انضمامها يريد ان في تدريجي على الاستعمال الاعلى انفراد بل عند الجماد
بالوضع والانضمام للفظ او تقييدها كقولك وعلي وما زيد وقد لا يريد عليها دلالة استقلال بل
مشروط بصيرورة وضع يدل دلالتها على مسماها كما ذكرت متعلقا اذ لا يتصوره بنفسه طابع ولكن
دلالة على الوجه المعلوم على طريقة الاستقلال للمعنى ذكرت كما بها للاستعمال وامتزجت لفظ الم يدل
على معنى مطلقا على الوجه المستقل لم يصح الاخبار عنه ولم يكن لفظ الاسم الذي يدل على مسماه
بالوجه المستقل صح الاخبار عنه وعلى هذا اي على حكم في سائر الحروف اي حكمه وبهذا اي ما ذكرت
ان الواو مثلا قوله اي المصنف الحق والحروف اداة بينهما اي بين الاسم والفعل لا يكون حدها
ولا محدودا عنه وهنا سؤالان الاول ان قوله الحروف ليس الا الاداة بكل عمل وارد واي وجه في
لا يجوز ذكر غاية لانه لم يحقق الوضع والمقال الا بتعلقها وصلة الاداة عن شروطها في
دلالتها على معانيها الانفرادية واذا لم يتحقق الا بذكر الاسم فالاداة عارض الا يكون لاداة
ذو اجمل صاحب وبفهم منه عند الانفراد لكن وضعه له لغرض ما وهو التوصل به الى التوصل
باسم كما لا يخفى هذا هو الذي اقتضى ذكر المضاف اليه لانه لم يدل على معناه لو كرر دون
غاية بليغ اليه انه لا يصل الغرض وضعه وهو لا يستلزم عدم الدلالة اذ فوقه ظاهر بين
عدم فهم المعنى وبين عدم فائدة الوضع سوء فهم المخبر قيل والمشكل منه نحو على وعن والكاف في
الاسمية اذ منها ما يخفى كلتا الحالتين واحد اجيب بوجوب الوقوع ذكر واحد لم يقع لهذا الحذر
فصار الدليل على ما علم من لغتهم فيها وفيه نحو لكم انا الاول فلفظ هو مراد به عين الكاف حرفا
واسم زيد كم وجاءني الذي كم وواحد فلكم باء الاول فانها حرف يجيء على مستقيم
والثاني خلافا طوعي باء ذكر المتعلق مشروط فيها بحسب الاتصال والدليل على انها ذكر
في احد هما بحسب الوضع وفي الآخر بحسب الاتصال فاذا اردت حقيقة لها الذي ذكرت
فليكن لهذه المقدمة على ما ذكرت عندك حتى يسهل عليك الجواب الحق عن كل اورد من صور النقض
وهي اما نظر الواضع في وضعه قد يكون لخصوص اللفظ لخصوص المعنى وقد يكون اليه
لعموم المعنى كوضع رجل حتى لو اريد به شخص بعينه وخصوصه لا يكون حقيقة فيه وقد يكون
في عموم اللفظ لخصوص معناه باء يلاحظ امر كليا يندرج فيه كثيرون الالفاظ كيفية المتكلم

وقد يكون اليه اللفظ لخصوص باء يضع ملاحظة امر عام لافراده لخصوصيتها قد يكون
الموضوع له تلك الخصوصيات كون بملاحظة ذكرت الاعم الجامع كتعيين لفظ هذا الرجل
ولهذا الوجه الذي ذكرت بملاحظة امر كلي وهو مفهوم الشاب بالخصوص حتى اذا اردت به المعنى
كاملة حقيقة والايراد به العموم اصلا فلا يقال هذا والمراد واحد ما يشار اليه واذا قد تحققت
فنقول الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو فوقي من النسبة كالابتداء مثلا كلا ابتداء
معين بخصوصه والنسبة لا يتعين الا بالمنسوب اليه فالابتداء الذي للبصرة لا يتعين الا
بالبصرة فلم يكن مستقلا لا يتعقل فرق ذكرك التعريف لاني العقل ولاني الخارج واتما تعقل
بالنسبة اليه فيتعلق تعلقا تعلق بخلاف الاسم فانه ليس وضعه للنسبة بخصوصها بل قد يكون
لنفس الذات وقد يكون للذات باعتبار نسبة وقد يكون لنسبة لا بخصوصها كالابتداء
والعقل فانه لنسبة الحديث الى موضوعي تا فوقي وعن والباء مما ذكرا بها علق وجاء فوقي
مطلقا من غير ملاحظة للخصوصيات اسماء وما ذكرا بها كلمات خصوصيتها
حروف فلا تحمل بعده بالتاء والقرائن كما في سائر الاسماء المشتركة فلا يحكم وتأنيثها الحرف
لا يكون حديثا والعدد اجزاء للمخبر عنه اما اسم وعرف واتما تاء تاء يكون كاذبا اما الاول فلفظة
الاسم يخبر عنه وقد كاد لا يخبر عنه فيأتي الثاني واما الثالث فالحديث عنه بانه لا يحدث عنه
فيعمل الحرف يحدث عنه وقد كاد لا يشيء من الحروف يحدث فيأتي الناقض الجواب عنه بوجوه
بتمهيد مقدمة وهي ان الحديث عن الحرف اتما عن لفظه او عن معناه الاول لجواز ان عنه بلفظ
بسيط مفرد وهي ان الحديث عن الحرف اتما عن لفظه او عن معناه الاول لجواز ان عنه بلفظ
بسيط مفرد وهي ان الحديث عن الحرف اتما عن لفظه او عن معناه الاول لجواز ان عنه بلفظ
بلفظ بسيط مفرد وهي ان الحديث عن الحرف اتما عن لفظه او عن معناه الاول لجواز ان عنه بلفظ
تمهيد هذا فنقول المراد لا يجيء عن معناه بمجرد لفظ وهو يختار الثالث قوله فيعمل الحرف
يحدث عنه فتناقض قلنا لا نم وانا يلزم لو كان المراد من الحرف معبرا عنه بمجرد لفظ الحرف
وليس كذلك بل الحديث عنه من الحرف معبرا عنه بلفظ الاسم وهو لفظ الحرف ولكان يقول
لو سلم ما ذكرتم لفظ ما لا يحدث عنه لانه بين حرف وكل حرف لا يحدث عن معناه بمجرد لفظه

نفس لفظ الحديث عن لفظ مرادف له ومساو له في المعنى ويسمى بالرواية بالمعنى وقد منع من ذلك جماعة فقد حدث فيه عن بعض الصحابة بحديث واحد عبر عنه بعض الرواة بلفظ وعبر عنه بعض بلفظ آخر مرادف له ومساو له في المعنى فظاهر ان احد اللفظين غير اللفظ الذي عبر به الصحابي عن الحديث الذي سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وقد اجاز ذلك جماعة من العلماء وهو الصحيح لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يروون الحديث الواحد بالفاظ مختلفة ولم ينكر ذلك عليهم احد وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث الرسل الى القبائل ليبلغوا عنه احكام الشرع فكانوا يبلغون بالمعنى ولم ينكر عليهم احد وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث الرسل الى القبائل ليبلغوا عنه احكام الشرع فكانوا يبلغون بالمعنى ولم ينكر عليهم احد وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث الرسل الى القبائل ليبلغوا عنه احكام الشرع فكانوا يبلغون بالمعنى ولم ينكر عليهم احد

قوله واذا قد عرفت اه كلا اي كل واحد من هذه الانواع الثلثة اي الاسم والفعل والحرف تنتج كلمة فاعلم اذا اي اذا ائتلف من اي هذه الانواع الثلثة اسماء او اسم وفعل سميا اي المؤتلف من اسمين او المؤتلف من اسم وفعل كلاما وجملة مكافاة من هذه الثلثة لا يكون نوعا من الكلمة الا بعد دلالته على ما قد علمت تمام ذكر ذلك لا يكون تمام من هذين المؤتلفين نوعا من كلام الا بعد الائتلاف وحصول التصوير الوضعية بين الكلمتين لان الواحد لا يطلق على المتعدد وضعا بل الجنس اطلاقه على النوع فما دام متعددين يطلق عليهما كلام فوائد الضرورة الى الائتلاف وجعله شرطا كما مر غير مختص كلامهما نحو زيد قام فهم فريد به الجواب كلام والمعنى التام الخ ينتقل قد يقيد والجملة الشرطية ايضا فاذا الاحاجة الى التخصيص الذكر بالقول الخ ما ذكر كما علمت ان الكلام وبهذا القيد يطلق على قسمي الدوال الاربع اللفظ والاشارة وما يفهم من حال الشيء بحالة على الكلم كذلك وعلى ما في النفس من الحالة التي يعبر عنها وعلى اللفظ المركب افادة ولم يقيد بحالة على ما مر حيث يسوى به مواضع مركبة بمزلة اللفظ حقيقة الا على خطة المفيدة وهو مذهب ابن جني فعلى هذا جاز اطلاقه على النفساني وهو احد المذاهب قيل هو حقيقة في النفساني مجاز في المركب وحقيقة في هما على مذهب سيبويه بمعنى وعلى الكفاية قال ابن الحاجب والخلاف في مصدريته وعدمها مبني على ان الاصطلاح انما يطلق على ما يحسن السكوت عليه لفظا او قوة او كم كثر الاول بدأت ولد الجملة والثاني تناولت المركب الناقص ايضا كغلام زيد والاسناد بحسب الواضع هو الربط الذي يتم به الكلام حقيقة دون الكلام كما بيانا ما بالكلام الاول وذلك اي كون الكلام بحيث يصح السكوت عليها لا يتأتى الا بعد الاسناد بينهما لما ذكرنا من ان حالة الواحد لا يطلق الا على الواحد فكلام ما يفيد من الكلم الذي تقدم على وجه الاسناد المعتبر على وجه يصح السكوت عليه كما تراه اختصر

كما يذهب اليه المصنف هذا المشترك اللفظي وحدا لمذهب مالك حيث قالا سناكما مبنيا لاة المبنية بالاشتراك اللفظي على هذا المبنى وعلى العهد فاية جديدة مرتبة يدل على تعيين المراد فتخلص ترجمة ولكاة هذا الترتيب لا تتضح الا بعد وضع مقدمة من الاسناد وحكمه فقال لهو اي الاسناد الخ هو قسم اي اصطلاح الخاة يقدم لانه اضافي من الاسناد باكسر بمعنى عرج احد الكلمتين الى الاخرى بنسبة ولجميع الاقسام الستة المقبلة على وجه الافادة التامة حرج به في التوضيح ولكاة مطلقة على المعنى بالاشتراك اللفظي فتراث مع فقالا لي على وجه حسن السكوت عليه اي لا يفتقر به الافادة لي انضمام لفظ آخر منتظر الاجله اقتصار المحكوم عليه الى محكوم به وقيل هو الحكم المفيد فاية تامة باحد جزئيه على الجزء الآخر فاوجد عليه الجملة الجزائية وأجيب بتعميم الاذكر كما في بيانه خلل وايضا يرد عليه ما يرد على ابن مالك وقيل هو تعليق خبر بخبر هذا وطلب بطلوب منه فاورد عليه كغت بمعنى الالفاظ الانشائية والاعتذار عن اعتبار اصل الوضع واختار ابن مالك ليعم الانشاء قد خلت الكلام كغلام قوتا وكلام ساه واوغاط وكلام رجلين والجملة الموصول بها والمضاف اليها وبعضهم اخذ في تعريفه قيد اخر بها ولا حاجة به فاذا اطلق على سبب بتجوز فيها والا فاصطلاحهم حينئذ وما بنوا سببا كله مدفوع والاسناد اي الاسناد المعرف لاطلاق الاسناد لاة المعرف اذا العهد معرفا كاة هو بين الاولين سيما يدل عليه لا ينعقد بين الفعلين لاة اسناد اما مضافا فلا يتعقد الا بين المسند والمسند اليه فلا بتاة يكون في كلام فيه مسند ومسند اليه فلا ينعقد الاسناد بين الفعلين مثلا اذا قام قعد لا ان قام مسند اليه ولا لاة المعرفين لا يتم العرفين ولا ينعقد ايضا بين حرفين ولا بين حرف وفعل ولا بين حرف واسم لما عرفت اه دلالة المعرف ليست بدلالة المنطقل والمنحاجي اي والغاد لانه عندنا نحايا نها الاسم والفعل فلا يكون مسندا ولا مسندا اليه فبين المعرفين لا يوجد كلاهما وبين حرف واسم لا يوجد احدهما وبين حرف وفعل لا يوجد مسند اليه ولا يرد المتخلف بالتاء لانه في تقدير الفعل ولا باذا كاة في تقدير لا محتمل الصدق والكذب ولجاذاه يكون خطابا بيع ثالث لاة الفعل المقدر كذلك مدفوع بمنع الملازمة بين غاية ما في الباب ارادة اخبار مذيد بمعنى موارد وتقالم وهو غير

مسئلة لان يكون احدهما في جميع موارده لم يكن كذلك بل يكون من قبيل النسبة كالاسناد الصحيح انما ينعقد
بين اسم وفعل لان الاسم يدل على الذات والشخص الذات اعم من الشخص والفعل يدل على المعنى
اي الحدث والنسبة اي نسبة الحدث الى موضوع فيتعين الاول لان يكون مسندا اليه والثاني لان يكون مسندا
فالاسناد الصحيح ينعقد بينهما لا محالة لوجود تمام مقتضاه اي المسند والمسند اليه وكذا ينعقد
الاسناد الصحيح بين الاسمين لان الاسم وضع وضعا عاما لان يسند ويسند اليه لكن شرط ان لا يكون في
احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون حكم يدل على المعنى النسبي والاسم باحدهما من المسند اليه
في ابتدائه فانه وهذا اي معنى قولنا بشرط ان لا يكون في احدهما معنى الفعل يعني قولهم ان المبتدا لا بد ان
يكون فعلا او معنى فعل اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبمعنى فعل ما يسمى مشتقا نحو قائم زيد
اخوك اجاب بقوله وقد نقول الى مرجعها اي اوضحنا تصحيح وتقريرهم على ان زيدا اخوك وتأويل
مواخيك وعلى ... تعيين فعل فرادهم يعني فعل معنى فعل تحقيقا
او تاويلا ويشبه ... على ان ما اوله من يعني فعل جاز ان يكون من ... وان لا يكون
... على ... بالفاعلية وانتصاب الحال ... ولا
... المجازة ... وهذا هو المذهب الصحيح الذي عليه الجمهور ... ان اللاتي
... القديم ... ورفع الاسم بعده ... واستبعد البعد ... وعلى ...
... في الشكل ... الاقدام والجهة والنوع ...
والاشارة ... التعيد ... فاذا ... الاضافة فيه وقال
صاحب البسيط هذا القول عند الكوفيين وكذا ابن الحاجب حيث قال ... الكوفيين ...
... قال صاحب البسيط وهو ... لا دليل عليه وابن الحاجب ...
... تحقيق مفهوم الكلام عرفت ان الكلام يشترط له ثلاث شرائط احدها ان ... تحقيقا
كالاول ... وثالثها الحرم ... والشريطة الثانية كون
الاسناد بين ... والشريطة الثالثة كون ذلك التاليف
التقريري ... بين اسمين او بين اسم وفعل على وجه الاسناد لا على وجه التوصيف
او الاضافة والتقييد كما في التوصيف او غيره من التركيب المزجي نحو غلام زيد بالتركيب

فيها ناظرا الى التركيب التقييدي او غلام زيد ... ناظرا الى التركيب الاضافي او الى
التاليف ناظرا الى التركيب التقييدي ... التركيب المزجي وقوله اي قول المصنف في التاليف
الا انه اشارة الى الشريطة الاولى ... اشارة الى ... تحقيقا او تقديرا وقد ... الى
اي بعد التقييد ... اي ... الاخر وقوله جملة الكلام وفعل
اشارة الى شريطة الثانية ... او من فعل واسم وقد ... الاقسام
الاربعة ... فاشار ... والتاليف من فعل ... والتاليف ... عن كلام
والتاليف من حرف وفعل وقوله وافادا اشارة الى الشريطة الثالثة ... على
وجه ... عن التقييد والاضافة والتوصيف ونحوها ... عند لا
يسمى كلاما ... هذا التعريف ... بالتعريف ... وهي الكلمات
اشارة الى ... اسماء الكلام ... اشارة اليها بقوله ادتلف
والتاليف وهي الافادة اشارة اليها بقوله وافادا وهي الفاعلية ... المؤلف
بالدلالة الانتهائية ... لا ... ثم ...
وجه المقابلة الجملة ... وهو بحث آخر ... البحث الاول ...
زيادة فاستعمال ثم اعلم ان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف ... يريد
ان ... على وجه الاسناد بالمعنى المذكور كلاما كان
يسمى هذا المؤلف جملة على وجه الترادف بين ...
له ... جملة دون كلام لان ... عنه على ان عدم اطلاق الكلام عليه بالمعنى
المذكور ... وشرط الترادف الاتحاد في المفهوم ...
في ... الذي ذكروا احدهما كلام ... دون جملة ... كلام ... دون جملة
صدق وجمع الجملة دون الكلام ... مع ان ... قف ...
اربع كذا قال ... الاصل ... اثنين ... البحث فاعلم ...
وصاحب اللب وابن مالك ذكر ... الفعلية ...
اعتبارين آخرين وجملا ... آخرين ... الجملة الفعلية ان ... فعلها

عن الشرط ولزوم الاضمار فيهن قسم منها ما ستعرف بذكر الاسم الاصيل والاتيان
بدون الاسناد اذ هو الجزء على اداة الكلام والجملة ثنيه مسند واحد فتقول زيد دليلا اخصار في
الاقسام الاربعة اداة المسند والمسند اليها اذ لم يتبين لها ما يليها صلاحيتان تكون عليها
ويجوز جعل الجملة اخبرية او حد عرضها ما ذكرنا اذ الكلام الذي عرض المسند والمسند اليه
فيه ما يليهما صلاحيتان تكون عليها هو الجملة الشرطية كواداة ما تبني زيد اكرمه فاداة
الشرطية عرضت تاه تبني زيد فصلت عنها صلاحيتان تكون عليها واحوجها الى جملة وهي
اكرمه والا وذاك لم يعرض لها ذكرنا العارض لانها اداة لا يكون المسند مقدما عن المسند اليه التقدير
والتقدير اما ان يكون المسند مقدما عن المسند اليه اما لفظا واما تقديرا فالاول هو ان يكون
المسند فيه مقدما عن المسند اليه اما لفظا واما تقديرا هو الجملة الفعلية نحو زيد قام ابوه في
الدار فان ابوه فاعل قام لفظا واما تقديرا فلانه هو الجملة الفعلية نحو زيد قام ابوه في الدار
اي ما لا يكون مذكورا لفظا والتقدير الثاني اداة يسند مسند الى ما جرى مجراه اولى
قال اي ما لا يكون المسند فيه مقدما عن المسند اليه لفظا والتقدير فاما ان يسند مسند الى
الظرف او ما جرى مجراه هو الجملة الفعلية سواء كان ذكر المسند فيه فعلا او اسما واسم فعل
مثال الاول نحو ضرب زيد ومثال الثاني نحو اقائم الزيدان وشتان زيد وعمرو وعندان زيد والاول ايهما
يعرف لم عارضة مذكورهما كيف المسند مقدما عن المسند اليه ويسند مسند المسند ظرف او
ما جرى مجراه هو الظرفية نحو في الدار زيد وما مكث بكاء وبه مثالي ان الاول لما جرى الظرف
والثاني لكون اداة دليلا للحرف يستدل على التقديم والتعريف باعتبار الذات والمفهوم فلما
كان اعتبار ذات زيد ليدل بكذا لجاء بالحرف فلا ترتيب الا من تقديم الشرطية ثم الاسمية
ثم الفعلية على الظرفية وخلاف ترتيبه لبابه وكون خلاف طريقة المسلوك تنبيه آخر التقسيم
وليس لها جزء منه واما ذكرت ما جاءني بشاء الجملة الفعلية حيث خالف جزء من الفاعل
في ذلك حيث جعل قام الزيدان وجيئات الاهن من الجملة الفعلية لهذا غاية ما ذكره القائم

ولا يخفى ما فيه والاولى اداة يتالف اعتبرت في الاربع لانها الفاكهة فيها اولها ظرف او ما جرى
مجراه كانت ظرفية والا فاكهة فيها اولها اداة شرط كانت شرطية والا فاداة وجب تقديم المسند
على المسند اليه لفظا وتقديرا كانت جملة فعلية والا فاسمية فالظرفية وجودية محضة والاداة
عدمية والشرطية والفعلية وجودية وعدمية فقدمت الظرفية وتاخرت الاسمية وتوسطت
الشرطية والفعلية والشرطية قد عدمتا فلذلك قدمت على الفعلية هذا بحسب الترتيب
واما بحسب التقسيم فتقدم الفعلية لانها مسند اما لفظا واما معنى وهو اصل في الاسناد
والاصل في المسند اليه الفاعل وقدم الاسمية لانها بمنزلة الجزء من الشرطية وقدم المعرفة
على الشرطية لانها ينبغي عدم الاحتياج والشرطية ينبغي لها به الشرطية على اعتبار تحقق
صورة الجملتين فيها لفظا واما في الظرفية تقديرا وقد يكون بعض تحقق صورة الجملة فيها
الظرف فلها اعتبار اداة اعتبار يوجب التقديم فاخذ المن فقدم واعتبار يوجب التاخير
فاخذ الثاني فاخر فاداة قلت هذا مما قلت فيها مثال تقديرا اداة هذا المثال للظرفية ثم يتم
اذ قولهم عندي مال جملة اسمية لانه اذا تم مال بالابتداء وتاخر لتكون والظرف المقدم
عليه اعني عندي خبرا وهو في الاصل على المبتدا فكيف عدها اي المص الفعلي المنصوب لعندي على
تاه ويل الجملة جملة ظرفية قلت الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمة وهي اداة الظرف المستقر
اعني الذي سد الفعل فقدره فعل فاظن من قال الظرف المستقر سمي به لانه مقدر بمستقر وهو
بل لكون سادا مسد الفعل لكانه استقر في موضعه والمراد من الفعل اما فعل اعم مطلقا او فعل مطلق
مطلقا والاول كون العامل مذكورا يعني فلما رآه مستقرا عنده لانه اذا تقدر بما معنى الكون وقيد
بعض المحققين بقيد الكون اداة يقتضي جعله بمعنى الكون ارادة لامر اللفظ ولما مر الاصطلاح غاية
انه مناسبة بل اداة ذكر ليتنبه على سبب العجب بل اداة اخذ سد مسد واعطى حكمه والا فلا
وعلى كلا التقديرين فالقيد فاسد وقيل المراد من الظرف المستقر ما يكون جزء من كلام اي يكون
محل من الاعراب والقيد فاسد ايضا وهو ظاهر لا يخفى جواز ان لا يعتمد على احد الاشياء التي هي
المبتدأ والمفعول والموصوف ونحو ذلك والمراد من الظرف المستقر ما كون كل من هذه الاشياء ثابتا
قبله او اعتمد على احد هذه الاشياء المعتمد عليه يعلم جعل اليد الكلم العاقر بيده على كل فعلة قال

وهو الرفع وفاعلة الظرف المستقر نحو زيد في الدار خوكه فاخوكه مرتفع بفي الدار لاعتماده
على همزة الاستفهام وفي الاعتماد على حرف النفي ما فيها ابوكه فاه فيها ابوكه اعتماد على حرف النفي وهو
ما اعتماد على رفع ابوكه بالفاعلية وجز الاعتماد اما في الاول فلان المبتداء يقتضي لكم عليه
بشيء واما في الثاني فبرفع كان فعل وينتفي رافعه واما في الثالث فلان قد يقتضي الموصول الا يكون
صلته جملة مشتملة على حكم معلوم واما في الثالث والرابع فكما في المبتداء واما في الثاني فلان
الاستفهام قد يراد به ان يكون عن الاحكام واما في الثاني والسادس فلان النفي متعلق بالذات واما الاول
وهو الظرف الذي لم يعتمد على شيء من الاشياء المذكورة كائن قبله فاسم الواقع بعده لا يكون
حدثا او غير حدث اي المصدر او غير مصدر فالمراد بالظرف العين المعتمد على شيء قبله
الواقع بعده غير حدث لا يعمل في الاسم المظهر بعده الكائن غير حدث عندنا صحابنا بالارتفاع
اي ارتفاع ذلك الاسم المظهر بالابتداء والظرف المتقدم عليه محتمل للضمير وهو اي الظرف
المتقدم عليه مع ما تضمنه الظرف من الضمير مرفوع المحل بالخبرية لذلك المبتداء نحو عندي مال
فارتفاع مال بالابتداء عندهم اي عند اصحابنا وفي الظرف المتقدم عليه وهو عندي ضمير لكم
وهو اي الظرف مع ما تضمنه من الضمير واقع خبرا لهو اي المال وعند الكوفيين ارتفاع الاسم
بعده اي بعد الظرف العين المعتمد بالفاعلية حالكونه مسلما اي مثل ارتفاع الاسم بالفاعلية
اذا اعتمد الظرف على شيء فانهم لا يشترطون لعمله اي لعمل الظرف الاعتماد على شيء قبله

كما لا يشترطونه اي الاعتماد لا عملا في الفاعل والمفعول وغيرهم اي كما لا يشترطون الاعتماد
مثلا في الصلة حيث يجيزون اعمال الظرف بعد سئلة واعمال المضاف بعد سئلة اخرج زيد
اعتماد متعلق باعمال وهذا اي ما ذكرنا من اشتراط الظرف العين المعتمد على شيء لا يعمل في الاسم الظاهر
بعده عندنا ويعمل عند الكوفيين والاخفش مثالهما كان اللام الواقع بعد الظرف العين المعتمد
غير حدث فانه كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف
في عمل النصب على الحال اي حالكونه غير معتمد على شيء لانه كان اداة شيء على العمل لانه تضمن
بهذا جزاء مفهوم العمل بخلاف كان فانها جاءت لسلبه كان ذلك الحدث لفظا ومعنى فذلك
اي بيانه وقوع الحدث بعده فزيد يوم الجمعة طويل الزوج وانما كان الوقوع في الحدث لفظا فانه
الزوج حدث وقع فاعلا ليوم الجمعة والوقوع ايضا لانما كان ومنها اي ومن وقوع الحدث
بعد الظرف العين المعتمد قولهم ومن اياتها انك ترى الارض فانه التقدير ومن اياتها رؤيتك
وتولد ريح ومن اياتها اذا تنوسم السماء اذا التقدير ومن اياتها تنوسم السماء في الحدث بعينه ولذا فضلة
تما قبله فتقدير الحدث فيها الاول بواسطة اذا المتعلقة وفي الثاني بواسطة الخفيفة وعند
الخليل الفرق بين الحدث وغيره في باب الاعتماد بزيادة الظرف اذا لم يعتمد على شيء منها
لا يكون عاملا في الواقع بعده حدثا وغير حدث فارتفاع هذه الاسماء وهي الزوج والرؤى
رؤيتك وقيام السماء عنده اي عند الخليل بالابتداء لا بالظرف وهو اي ما ذهب اليه
الخليل ارتفاعه بالابتداء اقرب الى الصحيح مما ذهب اليه سيبويه لما فيه من تقليل الاقسام
وهو اقرب الى الضبط وعلة الابتداء عامل بالتقاء الضمين والا فليس الابتداء عاملا
على الاتفاق لانه فيما اذا كان الخبر ستتقدم عليها في باب اذ ونحوه واذا تلخص هذا الاصل
فنقول قولنا عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش لما عرفت في المقدمة اذ الظرف
يعمل فيما بعده وانه لا يعتد وعند البصريين جملة اسمية لان الجار في الظرف وهو عندي كما
تضمنه من معنى المبتدأ جملة عندهم لكونه مؤولا بالفعل على المقرر ومعمول وزان اسم الفاعل
وقد ذهب بعضهم الى ان التقدير اسم فاعل وهو مختار ابن مالك بناء على ان الاصل في الجار الافراد
وان تقدير اسم صالح لجميع المواضع بخلاف تقدير الفعل فانه قد يكون في موضع يكون تقدير الفعل

متمثلا بحالها عنده فزيد وجيت فاذا عنده زيد فاوقعه عليه لا على حالة العمل متقدة بدليل
وقوعه صلة للموصول بعد الذي زيد والصلة لا يكون الا جملة والظرف لا يكون جملة الا لكونه
متعلقا بالعمل والذي من شانه ان يكون متعلق الظرف فيه عمل الرافع فالحالة تتعلق بالعمل المتعلق
بمبنى من الامرين اللازم اما شرطا في العمل خلافا لمن شرط الامر فاذا كان متعلقا به
فيه عمل الرافع وعليه كما الذي يبين ايمن مذهب البصريين ومذهب الكوفيين او الجزء الكائن منه
على مذهب البصريين لانه ثانية في الرتبة واما كان اولا في الذكر جملة ظرفية بلا شبهة اعلم ان
كلام الشيخ هنا يدل على ان اسم الفاعل مع فاعله جملة عند الكوفيين لا عند البصريين عند هم مفرد
بهم الفاعل فاذا كان عندهم مع فاعله جملة يكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لا جملة الا على
مرتبة على جملة الثانية وسيجيء عن قريب ان مع الصفة المشبهة جملة وهل هذا الا تناقض
فصل وكونها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلا قالت هم الحالة الجملة كينما وقع
مقام المفرد انما الحاجة الى توسيع العبارة في التعلم والنشر او ليذكر من الفوايد الجملة ما يكفل ليها
علم التفسير فيقدر في محل اعراب المفرد القراءة بين مقاله الصفة المنفصل الجملة والمتصل المفرد وهو
اي تقدير اعرابها في محل الحق بالتقدير بحيث المحل من قولك اي قولك للمفرد فتكتسي اعرابه محلا وذكر
اي قيام الجملة مقام المفرد وتقدير اعرابها في محل بحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر المبتدا
نحو زيد ضربه ابوه فزيد مبتداء وضربه ابوه جملة فعلية في محل الرفع على الخبرية على معنى انه
لو وقع موقعه ما يظهر فيه الاعراب لدفع وقد عرفت على الجملة الاسمية الابتدائية من الاستقراء الذي باعتباره
كون الجملة جملة وزيد اخوه ذاهب فزيد مبتداء واخوه مرفوعه بالواو ومبتداء ذاهب
مرفوع على انه جزء مبتداء ثانية والمبتداء الثاني مع جزء جملة اسمية محلا على الوجه المذكور على الخبرية
الاول وقد مر على الجملة الظرفية لانها منها باعتبار المفرد من التركيب وبكلمة نعلم بشكل فاء فاذا بكر مبتداء
والجملة من حرف الشرط وقوله وجوابه جملة شرطية في محل الرفع على الخبرية لما على ما ذكرنا من المعنى
وقد مر على الظرفية لانها جملة بلا خلاف بخلاف الظرفية كما ستقف عليه ان شاء الله وخالدها الذي
فاء خالد مبتداء وفي الدار جملتها الرفع على الخبرية على المعنى الذكر فقولهم في الدار جملة عندنا محلا
لستة مما استقرئ بناء على ما ذكرنا انتفاء دليل وقوعه صلة للموصول وعند الكوفيين مفرد لان

الظرف فيه استقر عندهم وانما ياتي مستقرة وهو اسم الفاعل بهم الضمير المستكن في الجار المجرور الذي خالد
ليس بجملة على ما سبق في ذكر في معنى ان شاء الله وقد بانها اي ثلثة المواضع الستة المذكورة بانا
انه وهو مشتمل على المرفوع الستة واما كاة وكاة وكان وليت ولعل فاعتبارك هذه ابقسام
الجمل الاربع اخبارا تنظيما سبيل الاتموذج مناسبة لطيفة فان وقعه الجملة الفعلية تنبيه اذا كان زيد
ذاهب ابوه فزيد اسم كاة وذاهب ابوه جملة فعلية مرفوعة المحل على الخبرية لها على ما هو دابه
في تقديم الجملة الفعلية على عجزها وفرعها ايضا فيه ان المفتوح نحو بلغني ان عمرا قد ذهب ابوه
فان عمرا اسم ان وقد ذهب اخوه محلا الرفع على الخبرية لها وهي واسمها وخبرها في محل
الرفع على الفاعلية لبلغني اما على الفارق بين بلغني افادة التاكيد والتحقيق وافادة الجملة الاتية
في خبر كاة نحو كاة عمرو اعلاه ابوه واسطا ما على دابه واكاة من الدابة التقدير بنيه كاة زيدا يوجد
في خبر كاة نحو كاة عمرو اعلاه ابوه واسطا ما على دابه واكاة من الدابة التقدير بنيه كاة زيد يوجد
اة زيدا كاة واوقعه الجملة الفعلية بيد جزء كان نحو جاءني زيد كاة عمرو الجميع لانه لا يجيء
الا بين كلامين مختلفين ذهنا او اثباتا لا يكفاه الا في الحكم الثابت على التحقيق في المحل وادته
الجملة الشرطية بنيه جزاء كوليت زيدا الاه اتاه تم بالركن فاة زيدا اسم ليت وجاءه جاء
الجميع جملة شرطية بنيه محل الرفع على الخبرية لليت لانه التحقيق والشرط مناسبة ظاهرة على انه
مرتاب فيه الجملة الظرفية فلذا اورد طاهر المحل فقال المحل زيد في الدار فاة زيدا اسم لعل
محذوف الدار خبرها وانما اي ثالث المواضع الستة المذكورة في باب كاة نحو كاة زيدا قام ابوه
في الجملة الفعلية او كاة زيدا ابوه قايم في الجملة الاسمية او كاة زيداه نقطه بشكل في الجملة
الظرفية او كاة زيدا ما مذكور في الجملة الظرفية فهذه الجملة منصوبة المحل على الخبرية كاة وقس عليه
جزء باب كاة ورابعها اي رابع المواضع الستة المفعول الثاني باب حسبت نحو حسبت زيدا
قام ابوه وابوه قايم اواه نقطه بشكل او اما مذكور وهذا بين قوله على ما تقدم فهذه الجملة
منصوبة المحل على انها مفعول ثاني وحكم هذه الثلثة اي المذكورة في باب ظن والمفعول الثاني باب كاة
والمفعول الثاني باب حسبت حكم خبر المبتدا لانها في الاصل خبر المبتدا ثم لوحظ عليها هذا الطوا
على ان صفة الناسخ لانها لا يكون خبرا للابتداء والجملة الثانية لاة العامل الداخل عليها ليس من
العوامل الداخلة على المبتدا والخبر وهذا سر اي خاص المواضع الستة صفة الناسخ نحو عمرت

برجلا عجبني كرمه في الحلة العقلية او مررت برجلا عجبني كرمه في الحلة الوصية او مررت برجل اداة تعلما عجبك
حسنه في الحلة الشرعية او مررت برجل في حسنه شرعي في الحلة الظرفية فهذه الحلة في هذه الامثلة الثلثة
لم يعلم وجه كونها اما قائمة بالموصوف الذي هو صفة الكلام او الجملة لا يقع صفة الا بتاء لوجوب المطابقة
بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة كلام كونها خبرا ظاهر لا ان ليس خبرا ما بين بالمبادئ
كالفعل والاداة وصفيتا باعتبار كلامهم وليذا ذاشبك من اللفظ شبك من كلامهم لا من الاسم وصف
المعنى نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم لم يكن نكرة ولذا كانت نكرة غير موصوفة لا يكون الا نكرة
لمذكر من وجب التطابق بينهما وهما سواي ساد ما منع الا ستة للحال سيجيء بيانها وبيانها
وتمام بحثها في الباب كذا الثاني نحو الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات بهذا الموضع قيد نا بالحيثية
الاولى لقولنا علم قلانا للحال فانه صاحبها اي صاحب الحال حي الحال فانا ذات الحي لا الحال
الحال من ساعتي وبقولنا لم اي لصاحبها في حال من حالاتي لعدم تقرره بانا بت لم يخل
دون حال بعينها فظلم تم الكلام بدونها بحيث لم يثبت لها ان يكون من كلام الا صلي ابدا
لم تتحد ذات الحال بصاحبها وذكر الاتحاد الذي بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف هنا
مع ما عد جملة خلية عن الربط على الرجوع الى الجزئية لانه قيد لا ستثنائه صاحبها مع السلوك تعليل لقيد
لا يكون الا مستقرا او تقيد بالنفس وذكر الاتحاد مفعول المطلق والحال يقيد الحال بصاحبها كما تقيد
الصفة بالموصوف والخبر بالمبتدا فاقتضت الحال لكن اي لعدم اتحاد الذات مراده يؤكد بقوله اي
عرية الجملة اي الاختلاط بينهما اي بين الحال وصاحبها قال الجوهري الوشيجة عرة الشجرة يعني
مصدر يوشج وشيجا وشيطوشكا اي اختلاط زيادة وشيط عنه كونها جملة اوقد هذا الكلام لازالة توهم
يرد دوران ما ذكرتم يقتضي زيادة الرابط في اخوات جملة كانت او مفردة فاذا له بانه ذكر انه
كونها جملة وما عندكونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظا في المفرد على نسبة وتعلق بها ايضا في
المفرد مفتوح لم يقترن اي كلمة تعلق آخر اي تعلق لفظية بزيادة ما يدل على الربط لفظا وحقيقة
اذ الاعراب علامة تدل بها على ثبوت وصف في الكلمة مقتضاه لما استوفاه ان تعلق الشي
او ما اشبهه بالمتكلم بوجه سبب لثبوت ما يقتضيه الاعراب وهو كون معمولا ليس للمتكلم
مرفوعا بتعلق نصب علامة ظاهرة تستدل بها على عليه تعلق ذات النصب بشيء غير

احتياج لها لمكان باء بينهما نسبة وتعلقا معنويا لا تتم به الفرض فلا يحتاج زيادة الربط
بخلافها بالحلة لفقدانها ما يدل على التعلق المعنوي فيها فافهم والثانية قوله ثم اذ بالفتح عطف
على اذا الاولى اي تم علم اذا الحال اصلا واستقبالا ونصبا في نحو جاء زيد ضاحكا ملحوظا اي ظاهرا مستقيما
من القلب وهو الطريق الواضح ويقال الحبة اذا مرت وذل استقيما والفرق بين الاصل والنيابة
الاصل مدلول الدليل والنيابة مدلول المقال والاصل ما لا اسلوب والنيابة فيها واحد فكان الاصل
رعاية ان يجمع آلة الاصل فيكون صفة منتقلة اي حيث ثبوتها الاستقبال والوجه الى العدد
دلالة على الحدث والتجدد كاسم الفاعل والمفعول فيمتنع جاءني زيد طويلا لانه الطول صفة
منتقل وكذا قيل واحد الآباء ويل اللئيم لفظة يقال عند اصابة الداهية والكائن ليفيد الأم وطفقا
الحال من فاعل اكل واتيا نه والواقع خلافه نحو يا ايها الذين اهجادي القوم اللهم الا ريد افناءه لانهما
يا رب فاه لا زالا قال يغيظ تام بل يحتاج الى المستثنى ولتأكيد كلا عند المتقي كلا ثم قال
اتيا المتوعد اعلم انه قال عوانه ليشهد على كلا يجاذ حق وانشاء صدق واصحه يا الله لم ان يقصد
انا بالفيء فحذف حرف النداء كقوله تعالى وجعل فعل الامر عوضا عنه والتعريض ضد التصريح
اذا قصد بها او لا ينبغي له الانتقال كما في الحال المؤكدة فانه اتيانها لانا للدلالة على دقة شفقة
لازمه نحو جاء زيد ابوه عطوفا فانه عطف حال محكمة او اشهاد بالفضلة التي دلت عليها الحال
وهو ما فخر نحو انا فاتح جواذا او تفيظها نحو انا الرجل كاملا او تمنيها نحو انا المسكين رحمنا
او تحديد نحو انا الحاتم سخاة كالتناء والحال فيها عزوف حذفا لازما مقدرا بعد جزء الجملة
الاسمية فتقدير الحال المؤكدة زيد ابوه احق عطوفا وكذا الكلام في غيرها وكذا الكلام في غير الكاه اصل الحال ما ذكرنا
فلا يتصرف بها على صيغة المجهول واكثر كاه من باب الانفعال الذي يلزمه التوهم لتعديته بالهاء
التي هي مجرورة في نحو الرتبي على الفاعلية لزمن فليس فيه غير ذكر الامقارنا بتاء وبدل
يرد لي الاصل كما في التاء الثابتة نحو جاءني زيد سوقه على تاء ويلمه فيه التاء الثابتة بانه
ما كاه واحد او بيض ثم صار لغيره او هو في كونه كالصفة العين الثابتة فليس انه لم يكن
ثم حدث وفي ٢٠٠٠ الحال المؤكدة تاء ويلما بتاء ويلمه الى اه يكون صفة منتقلة وما كاه
وارجاعها للتغيير الى الحال المؤكدة وتاء ويلما بتاء ويلمه الى اه يكون صفة منتقلة وما كاه

سربالٌ مبنيٌ على الابتداء والجملة الفعلية خبره والجميع جملة استئنافية وتمت حالا بلا واو
او وتزين التبرير بالكناية عن الطعن لانه مزيطعن يمزق قميصه المعنى ولما اظلام الليل الذي
يمنع الناظر عن النظر واخفى المصم الحاذب عن الهجر ما عاب عامر بن جعفر ولا يهجو عامر
الليل المنظر والظلام لم يمزق سربالي مضاف للهجر ولم يكذبه حاله بانوابي الطعن والفر
هذا ما ذهب اليه صاحب الكشاف وهو صحيح عن الفراء اما مذهب الجمهور فهو اة انفراد
الضمير الجملة الخبرية ليس بنادر بل هو كثير فيقع بل هو في بعض المواضع واجب وذكر
اذا عطفت جملة حالية كقوله تع اوهم قائلون وقال ابن مالك عندي اة انفراد الضمير اولى
من انفراد الواو لانه يربط الجملة بصاحبها ومع المجز والاصح وقيل اذا كانت الجملة
الاسمية استئنافا منقطعا لا يجوز دخول الواو عليه واة تاتي حالا وهو مذهب سيبويه
لان الحال لا تخلص وعلى هذا المعنى استقرئ لكم وواو الحال عند يربط حقيق لان
كانت الجملة الحالية منفية نحو ما هيت ريبا والحال ليس بمبل الواو خلافا لمن يقول
وعلى هذا لكم اذا كانت منفية اذ ليس لكم ما ذكر بل لكم اة الواو وهذا لا نعرفه اصل
الحال اتى اسمية وعرى بعضها في الفعالية اتى منفية وجب بعضي قوله الواو والمفضل عليه
محذوفة اي من الواو في الجملة الموجبة المثبتة اللهم الا يكون الحال مشكوكة نحو هل الحق تابعه
فيه فاة الجملة فيه جملة اسمية منفية وتمت حالا منوكن لاة الحق هو الامر الثابت
الذي لا يسوغ انكاره فلا يكون فيه شبهة وعلمت من ذكر الكتاب لا ريب فيه على ذكر الواو
وعلى اة لا ريب فيه حال متوكن لاة بعض ذكر الكتاب ذكر الكتاب الكامل هو كما له بانتفاء
الشبهة فيه وبقية الوجوه اة لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك واتم جملة مستانفة نفية
لا محل لها من الاعراب والاولى اة قوله الم لك لهذا المتقين جملا وجعل مستانفة تقرير للاتي
منها التسمية ولذلك لم يعطف واحدة منها فالم جملة دلت على اة المتحدي اعجاز الكل ومن
التي يركب كلامهم منها وذلك الكتاب جملة ثانية لجملة التحدي باعتبار الكتاب بنايته الكلام والم
جملة ثالثة معتبرة لذكر الحال الذي هو عند الاقدام كالعلم بها التحدي والمتحدون وهو بحيث
بيت له جملة رابعة اكدت كونها حقا لا يجوز حولها كذلك وكل واحدة منها يستحق ما لها استماع الدليل

ممكنا اقامة وجوه واما التعجيز فمحال فوان يستمر ثبات التحدي بوجه بقي ولا يمتنع وقوع
الصفة الزائلة على البقي حالا فكذلك اة الموجبة للحالة يعرف السامع البنية التي عليها الناطق والمعنى
فلا يكلم بقال جاء في زيد لا راكبا اللهم الذي الا لافظ الحالية اي للجهال وكلام المولدين وهم
العرب الذي ولدوا في البعد وبالكسر بمعنى جاء في زيد غير راكب والذال تهمة بفتح الهمزة
ايضا عطفا على اة الاصل اي اعلم اة الجملة الواقعة موقع الحال التي سيقت مساق هذا الاصل
والتي هي اذا كانت صفة مستقبلة دالة على الحدوث والتجدد عادية عن جوز في جرت مجرى المفرد
في استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها كما اذا كانت عن هذا الطريق بتمسك ما
او باستقاد احدهما فانها اي تكن الجملة الحالية التي عن هذا الطريق يتمسك ما يدل على الربط بينها
اي بين الحال وبين صاحبها حقيق اي جدير بن جراة وبن يقال الجاحظ والجرمي في قوله يتصل ولها
تحمد بهذا اي بما ذكرنا من الرابطة الكذية فنقول اما الجملة الاسمية اذا وقعت حالا فالضمير اة تصدر بما يدل
على الربط وهي واو الحال او الرابط الواو والضمير او هما معا فالواو وحدها نحو كلمته فوه الى فيّ
والمعنى فاتحا فوه ومثله في الرابط الضمير وحده لا اة اة بعيد نحو كلمته فوه الى فيّ والمعنى فاتحا
فوه لا يخرجها من كونها رابطة بين الحال وصاحبها كما لو قدم بين الشرط والجزاء كما في نحو ان تعطني
فانا اشكرك والاستقراء كثير الجملة الاسمية في الاعم الاغلب اي في جميع احوالها من حيث هي هي فلا يرد
انها قد تجيء واو الحال فيها كثيرا خلافا لمن زعم ان الجملة الاسمية التي جاءت بغير واو ليست
فاعل عاملا ومبتدأ غالبا ما في الباب اة الواو في الجملة الاسمية التي جاءت بغير واو اسم فاعل عرى في
الجملة الاسمية التي جاءت بواو نحو جاءني زيد وغلامه راكب وقد يحذف في الندرة عن كلمة من
الجملة الاسمية التي جاءت بواو نحو جاءني زيد وغلامه راكب وقد يحذف في الندرة عن كلمة من
الجملة الاسمية التي جاءت بغير واو نحو كلمته فوه الى فيّ وهو عود على بدء استثناء منها بالاعتبار وقد الواو اة يقع على الحال بعينه ثم يقع على
اة قد او هم نايب عزمت فقد بعناه عند كثير من اصحابنا واما الكوفيون فهم يضعون بواو واضمارا قد
او ملاحقا كاة نيكلمته جاعلا فاه الى فيّ وهو مبتدأ وعلى يديه خبره والمبتدأ مع خبره جملة
اسمية في محل النصب على الحال بدون الواو وقد يجيء منصوبا اما على المفعول به على رجوع الضمير
لان الكلمة متعد يا نحو ربّ رحمك الله على الحالية منهم على ما قال الانباري في الاسرار وعلى التشبيه
على ما في رجيع الذي جاء منه على ما يليق بالمقام ونحو قولك عمرو ولوا جبناء ذليلا
اي خلته ما ب اي رجع عامر وهم رجعوا الى جعفر هم رجعوا ايضا سربالهم اي قميصه لم يمزق

وهذا ان اتفقتا وان لم تأت تنافيا لايقتضيان على معنى الشرط لانه لم يذكر لتاء ليجيء بين المتنافيين
لانه انما يكون بين الشرطين المتنافيين ستة لان الارتفاع الاثر ستة اقسام وقوله
وقوله لاجتماع النقيضين او نقول تحقق المشروط حيث هو مشروط يستلزم تحقق شرطه فلو لا
كان الفرق نقيضا شرطين لاجتمع النقيضان هكذا ينبغي ان يقدر هذا الموضع والا لتنافت الا
ان يقال الشرط علة للمشروط فاذا تحقق اتيانه الخاطب تحقق اتيانه المتكلم واذا تحقق اتيانه
فلو كان اتيانه الخاطب علة لاتيانه المتكلم يلزم وجود الاتيانه وعدمه فظهر انهما لا يتوقفان على
الشرط وتحقيقه ان الشرطين باتفاقهما على معنى الشرط لجواز ان يكون شيئ واحد لازما للشيئين كما هو
في شرطي المشاركة للمس والملق انه لا يتحقق معنى الشرط لعدم اعتبار خصوص يتضاد الوجودان
وتوقع المشروط على جميع التقادير فيؤول الامر الى التسوية بان يقال اداة معنى التسوية التي
الزائد عليه متساويا وساويا بناء على ان الاصل الاقرار له او ان في حكم وكل منها الفاء
حالا لا يستقيم فيه ترك الواو وظهور الاقرار ترك الواو وستعرف فيه وهو المطمح نظر الداله اداة بينة
بالله تنظير من كلام رتب العنة فقال كما لا استغاث بين المتنافيين الواقعين فيه نحو قولك
عاقبتهم ام لم تتنبهم ولا تعاقبهم ام لم تستغفرهم فاداة المغفرين ذكر وابا اداة الفرقة
وام جرد تاء على معنى الاهتمام لجرد التسوية كما جرد تاء معنى النداء لجرد التخصيص في قولهم
اللهم اغفر لنا ايتها العصابة يريد يجري هذا على صورة الاستفهام وهو مستفاد كما يجري ركوب على سبع
النداء والاغراء وما لا فلا وهو لم يعطف عليه ما ينافيه فظاهر فيه الواو نحو اتركت واو لم
تأت تنافي وكذلك واو الا تنافي فاداة كلا من واو لم تأت تنافي واو الا تنافي جملة شرطية وقعت حالا
من كاف الخطاب لخروجها عن حقيقة الشرط وهما بالواو لم تذكر للبس بالشرط حقيقة قيد
للشرط لا لقوله التي وفي ابوه المثالين تنبيه على ان لا بد من الواو سنية كانت او معتبرة
بهذا مذهب الجمهور وقد ذكر في الجنى يجيء مسائله العشرين باداة الواو هنا اي فيما لم يعطف على
ما ينافيه فقضيه للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير في الاقرار اداة التي واداة لم
تأت تنافي وفي الاداة الا تأتي تنافي التقدير الواقع حالا الشرط المتناقضان لان الشرط الواو
محتاجا نفي الحال من الجملة باداة الشرط الواحد لا ينافي عن معنى الشرط لعدم عطف المتنافيين

فاداة الجملة الصدرة باداة لم تجعل حالا لا بد انشائي منها معنى الشرط ولما كان كذلك اي فاذا كان الامر
كما ذكرنا من انها تجعل حالا لا بد انشائي لم يبق لان دالة على الاستقبال كونه دالا على الاستقبال
ما لزوم كونه للشرط واستقباله لان يدل على انتفاء الملزوم واذا جاز وقوع الشرطين المتنافيين
حالا تعلم بها عن معنى الشرط بما ذكرته يجوز في تاء ويل فليجز ذكر في الشرط الواحد وليس الاصل في
باب العطف حتى لا يوجد بدون ويل بتقدير الثانية وهو حاصل عطف المتنافيين او لم يعطف فتصوير
الفرقة ما يدل عليه في الاقرار عطف المناقضين في حالة الواحد بالواو نحو انت الخير اداة
المستقبل لا يقع حالا صفح هذا سؤال آخر بعد تسليم تقدير وايي سلمنا اداة معنى الشرط فيمنع
عنها واداة على الاستقبال لكن قولك اداة المستقبل لا يقع حالا اداة تم انه لا يقع حالا الا صلا فيمنع
او يمنع وقوع المستقبل موقع الحال على ما مر في تاء ويل ومنه مسئلنا الكتاب اي اكتاب سيبويه وابي
اي تكلم المسئلة مرت برجل بعد صفحة ما يدانا به غدا فاداة صابدا مستقبل التقدير بعد وقع
حالا آخر رجل على ضرب من التاء ويل ويوانة وقع موقع ما هو حال عن التحقيق اي مقدرا الصيد
غدا كما يجيء قولهم لقيته فخلق جواب قم مكفوف ومحذوف على اختلاف الاعتبارين فيه بالحقيقة
للزوم اداة شاء فقد تعلق العنة بالشيئين وتعليقها للصباح او اشعارا باداة بعضهم لا يدخل الا بعد ان
او يفيئه او كما اداة لم تكن الدور والا يفيئه عم لا صحابنا آمنين حالا من فاعل لا تدخلن فاعل
تدخلن محذوف دخلتم وتعلم حالا بعد حال من فاعل المكتمن مع انهما مستقبلان على ضرر
من اتاه ويل وهو انهما اداة كانا حاليا ظاهرا الا اداة الحال في التقدير واقع موقعها فقدر ان وقع
بقوله اي مقدرا مع الفعل والتقدير على معنى مقدرا بمعنى القيل وبمعنى التقدير فيجيء مسئلة
الكتاب وكلام رتب العنة اداة المستقبل لا يقع وقوعه حالا اي جملة تاه ويل لم تكن الا بحذف
فيه تاء ويل قم كان الا بحذف الجواز وقوعه حالا من زيد في الماء ويل كما قرعت يا سمك

لا تقع مضافا اليها لانه الاضافة من خواص الاسماء فاذا كانت الجملة المضافة اليها جملة حقيقية كما
الاضافة اليها غير الاسم لانه الجملة كما اذا كانت بفعل والاخرى كذلك ليست باسم للفظ والمعنى فعلى هذا
الجازية فاتها وان لم تكن اسما لفظا لكنها اسم معنى فيكون من الاضافة اليه الاسم في الجملة وليس كذلك
اي والجملة الجملة المضاف اليها جملة في اللفظ لا في المعنى قال والاضافة المضاف اليه في مثل هذا الموضع
اي في موضع اضافة الزمان والمكان الى الجملة هو المصدر حقيقة دون الجملة فيكون جملة مجازية
لا جملة حقيقية **قوله** فيكون ضميرا عايدا اليه اللام الاول قال والتنوين في اذ عوض
في هذه المواضع لفظا كحين زيد بايع او تقديرا كيومئذ زيد بايع قايم او كذلك بين بين فيه على جواز حذف الضمير
لفظا كان معلوما وفيه كلام طويل الرجوع اليه قوله وانت كثير يجوز ان يتعلق عنه فيه عليه
بقوله لان الاذكر كانت الجملة منقطع التعلق عما قبله بالكلية يريد ليس لها تعلق اصلا لا
لا بالذات ولا بالرابط لم تتعلق شيء بشيء اما بذاتها او برابط فاذا فقد الامران تعلق بينهما اصلا فلا
اي تكن الجملة خبرا او وصفا او حالا الذي لما قبلها فاذا قلت هذا اي اشترط التقدير في الجملة الواقعة
في هذه المواضع بشكل بالجملة الحالية عن الضمير لفظا ومعنى نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة
الواقعة جزءا عن صورة الشاة والقضة بل كل جملة اتحدت بالمبتدا معنى نحو قال مواثلة احد
على احد الوجهين فاذ قبل الضمير اما الشاة فيكون الجملة بعد لها عايدا وما سيأتي له اي الذي
سالتهم عنه في يكن الله خبرا واحد بدلا عنه او خبرا ثانيا يدل على جميع صفات الجلال كما يدل
الله على جميع صفات الكمال بدليل ادعوني اذ قريئا قالوا يا محمد صف لنا ربك الذي تدعونا اليه
وقولنا فانها لا تعمى الابصار وهذا الجملة الى التحقيق تتضمن اجمالي تفصيل ما ذكرتم من الدليل على
اشتراط الضمير في الجملة الواقعة في مثل هذا الموضع غير صحيح بتمام مقدماته والا لما تخلف في
هذا التقدير قلنا كلامنا باشتراط الضمير في الجملة الواقعة موضع المفرد لا في كل جملة وقعت موقعه
اولا وما ذكرتم من الجملتين اي الجملة الحالية والجملة الخبرية على تقدير الاتحاد والنقض غير واقع موقع
المفرد ظاهرة علينا نقضا اما الجملة الاولى فلانها غير واقعة موقع المفرد قلنا لانها لما لم تكن
لا يكون الا جملة والحال المفردة لا يتجزء عن ضمير ذي الحال لانها تفيد لما مر فيلزم ان تكون الجملة
الحالية عن الضمير غير واقع موقع المفرد اصلا بهذا ما ذكره في معنى الباء كانه شكر رابع فيكون تتمة

وبهذا التقرير وقعت على ان حاصل جوابه جوابا منعيا وتسليميا لا جوابا تمنعيا منع احرفي الشرط
بمنا لا استقلالا والتزام ان الشرط الملاصق جاز وقوعه بطريقا الاولوية وتسليم ان للاستقبال ومنع عدم
وقوعها كما توهم فهذه اي المواضع المذكورة من خبر المبتدا والخبر في باب ان والمخبر في باب كان
الذي يجب وصفت نكرة والحال التي يجب تنكيرها فكلمة المعرفة الجملة فيما تقع موقع المفرد
ليست بمقصودة بالذات بل هي واقعة موقع كلمة اخرى هي المقصودة بالذات عنها اي عن الستة منها اي من الاشياء الاخر
المفعول الثاني في باب اعلمت وهو كالمشبه به من المفعول الثاني في باب علمت نحو اعلمت زيدا عمرا
شرف ابوه او ابوه شريف وان ما يرتبط بكاف او عندها مال فانه من الجمل كل منها في محل النصب على انه
مفعول ثالث لاعلمت ومنها اي من الاشياء الاخر خبر الذي ليقع في الجملة نحو الذي شرف ابوه على
ما تقدم من ان ما يقع في الجملة موقع خبر باب كان نحو الذي كان او عنده مال
فانه من الجمل ايضا محل الرفع على الخبرية لله وهو كالمشبه به خبر باب ان لانه اعم الا تشبيها الرابع
ومنها اي من الاشياء الاخر خبر واو المشبهتين بليس نحو ما زيد ولا رجل قايم ابوه على ما تقدم
في ما يقع موقع الجملة موقع خبر ما كان نحو ما زيد قايم وان نزع بعيك عنه او عندي مال فانه من
الجمل ايضا موضع على الخبرية لما او لله كالمشبه به خبر باب كان وهو كل هذه المواضع الستة
الا ذكر هذا اللحن والثلاثة الاخر ذكرها الشارح قوله لان الجملة انما يقع موقع المفرد لفظا كان
للمبتدا قبل دخول العوامل اللفظية وهذا شامل الخبر المبتدا فقط او بعده اي بعد دخول العوامل وهذا
شامل المواضع الستة اي الخبر في باب ان وخبر الذي ليقع الجملة وخبر باب كان وخبر ما واو المشبهتين
بليس والمفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت او صفة للنكرة او حالا هذه مواضع
ذكرت المواضع الستة وقد يظن ان منها اي من الاشياء الاخر التي كالمشبه بالجملة المضاف اليها
اسماء الزمان والمكان قوله الجملة نحو يسعدني اسم ان واسمها مرفوع لكونه فاعل المضاف نحو
يوم يقوم زيد منه اضافة اسم الزمان الى الجملة الفعلية وان الظنية عبد الكاف اضافة ذي
الجملة الفعلية والمعنى بهذا الظن بسبب ان الذي بالجملة في مثل هذا الموضع هي الجملة الحقيقة التي
يصح وقوع المفرد بدلها وتلك الجملة الحقيقية هي الجملة التي تكون جملة ولفظا ومعنى والجملة المضاف
اليها في اسماء الزمان والمكان ليست جملة حقيقة اذ هي جملة في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية

اي الاتي بيان الكنى منه بالضمير واذا كانت الجملة عبارة عما كني عنه بالضمير فيجاي الجملة هنا يمكن
عنه بالضمير ايضا فيجوز ان يقال زيد ابوه كريم ويكون الضمير هو المبتدا فلا يفتقر الى ما يعمل فيهما كما
لا يفتقر اليه قولك زيد ابوه كريم اعلم ان هذا كلام لا يمكن ان يعمل على ما مذهب سيبويه لان ربط الخاص
في الجملة الواقعة خبرا بالمبتدا فلا ينافي قوله فيما تقدم زيد ابوه كريم تاء وبل مواضيك فيكون ذلك مع شبهها لذلك
الظرف بما جعلا عرى الضمير على اي كونه بتاء وبل مواضيك لا يرد على اي فيه ضميرا والذاذ مبتدا
الذاء وبل المذكورة لا ما يمكن فيه الضمير لا بد واي يرد على المخبر السببي وايضا ذكر الهاء وبل
لا يوجب ان يكون فيه ضمير لعدم الفيئة واختلاف قاعدة مقدرة عندهم وهي اي الضمير الذي يمكن
الذي الذي المتقدم ذكرت اي الامر فيه فيتفق التشبيه قوله وستري ذلك مبتدا خبره وعند بياءة
هذه الياء اي خبر المبتدا والجيد باءة والجيد باءة والجيد باءة والمضمر مبتدا في باب حسبت وظننت
الذكاء والمثال بالتفصيل وهو احد الامور الاربعة مما كنى عنه من المواضع اذ ليس في الكتاب اي ينبغي الذي منه
اي يجوز ذكر التفصيل هنا اي ليس ذلك التفصيل بعينه مذكورا فيه والا اي ليس يوجد ذلك مذكورا
عليه وجه يستفاد منه والمقصد ان الذي يجيد هذا الكلام حيث او ينبغي لهذا هو الباحث الكثير
المتعلقة بالجمل الاربع المواقعة في هذه المواضع على وجه ليس عينه مذكورا في الكتاب والا يجاد وجه يستفاد
منه والمكاه حيث اراد المصنف الذي يجيد هذا الكلام حيث او ينبغي لهذا هو الباحث الكثير
اجمالية لاقتضاء التفصيل الاخلاء ما قصد واعلم ان الشارحين اذا ينقلوا تلك الجملات الواقعة
في متونهم استقلالا مع بتفصيل وقع في الجمل في المواضع الستة التي اشار اليها المصنف اجمالا وكون ما
ترى فيه وارتكب لما ليس عينه ولا اثر في الكتاب فيكون اتيانا بفعل مرتجل من غير وجه غير مرتجل من آخر
استعذر من فعل النقم بعض الشارحين فقال وهذا اي وعد الصاحب بيانا لا بتفصيل وقع هنا كما
الذي يبسط من بسط المذكر اذا قابله من عنه كما اي ببعض هذه كما يبسط الكلام اي نشر من بسط
الكلام اذا نشر في هذه المواضع فيكون من على هذا الوجه تبعيضية وحمل الكلام على هذا
اولى من حمله على الزيادة لانها هناك خلافية بخلاف التبعيض والاقتصاد هنا اذا التفصيل الواقع
على النوال المذكور بعض التفصيل الكائن بعض عما كان التفصيل الكائن على النوال المذكور فيها
المذكور عنه لم يحصل ركون وعد المصنف بالبيانة لا بالتفصيل اوردوا جوابا بقولهم وقد يثبت

فالجملة لا يكون حالا مفردة وهي ليست بمطلوبة بل الحاجة الجملة الحالية عن الضمير الرابط واقعة موقع المفرد وهو
خبر لان فلا يحتاج كلامه عليه بل الحاجة اذ كرها بين المقدمتين بيان لبيان الحاجة الذي يثبت المدعى تقريرا
لو كلامه اذ كرهم ان الجملة الحالية عن الضمير الرابط واقعة موقع المفرد كما هذا الوصف حال مفردة بجرة عن ضمير
ذي الحال كان التالي بينا لان الحال المجردة لا يحتاج ذكرها جملة لان بين الافراد والتركيب تباينا واولا
لا يتم الجاء زيد راكبا عمرو مثلا ولهذا تقدير مناسب لهذا الموضع كون في الملازمة بحث لانها
انما يتم اذا كان الحال عن المفرد مفردا لكن كلامه الجملة وهو ممنوع واما الجملة الثانية اي واما الجملة الثانية
من الجملتين المذكورتين اعني الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان وغيرها تقع موقع المفرد فلان ضمير الشان
لا يخبر عنه بالمفرد البتة لانه اكثاره عن الجملة فاذا اجتهد بالمفرد يكون مخالفة لوضعه مرتين وهما يجي
اي ذكرك واذكاه ضمير الشان مما لا يخبر عنه بالمفرد فالجملة الواقعة خبرا له لا يكون واقعة موقع المفرد
فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة موقع المفرد في هذه المواضع فلا
يلزم من حكمنا هذا كلها جواز الواقعة في هذه المواضع هي الواقعة موقع المفرد كالجملة الحالية لا يكون
الا خبرية ثم اذا قلت هب اي اذكر هذه الجملة غير واقعة موقع المفرد كغير الجملة من حيث هي جملة مستقلة
بنفسها منقطعة التعلق عما قبلها فلا يتم ضمير يعمل بينهما فلا تسبب في جواز خلو الرابط عن الضمير تقول
ثم التسبب يجوز خلو هذه الجملة الحالية عن الضمير هي اجري الظرف لاشتمال الشبيه بينهما اي بين الظرف
وبينها اي بين الجملة الحالية ولهذا قالوا اي اذا شبها خاصا بالفصل فيه الا يرى انك لو قلت
اتيتك والشمس قادم كان الجيء اتيتك هذا الوقت اي بكلمة تقدير قولنا جاء زيد اليوم جاء
زيد فيه فاذه لا يكون بيانا لهيئة المجيء فلا والمفصول بل بيانا لزمانه صدره المفصول عن الفاعل وقوعها
على المفصول على الشبه تقديرا اتيتك صوافقا قدوم الجيش وتوبيخ اي سيوبخ شتبه واو الحال اذا وقعت
بما حيث اي ما يجد هنا لا يكون الجملة كما بعد اذا والظرف لا يفتقر الى ضمير هما يعد منه اليها فتقرر شرح
اتصاله بالظرف فكذا ما جرى مجراه بهذا مذهب الجمهور وهو اب ابن جني الى تقدير الضمير فيه مثله
فالتقدير في المثال المذكور اتيتك والجيش قادم وقتها اي واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
فانما جاز خلوها عن الضمير الرابط وجب لانها لا ي الجملة بعد حيث اي عنه اي عند سهل الرتبة على الله
قالها مقام كني والضمير المجرور حايد الى الموصول وبالضمير متعلق بكني وبيانه عطف على عبارة

بجزء الفصول قصد التتميم والاقتصار منها على ذي تفصيل وقصرهم الجواب على رموز خلاء عن الاصل المتعب منه
وهو الفتاء قوله الاعراب اي تخالف آخر كلمة باختلاف العوامل الاعراب لغة أما الاحالة يقال
اعربت الدابة اذا هالت تبغي مرعاها واعرابها اي احوالها او الحسن من اعربت الشيخ اذا احمدته وفي
التعبير بالاعراب المعلة اذا غيرها طلبا بانه وأما ازالة الفساد وتذكيرها فالات ويقول لزوم
واما تسمية الاعراب لانه يبين المعاني المقصودة من كلام ويقال اعرب الرجل عن حجته
اذا بين لم او صحيحا يضاحه للمعاني المقصودة وبقوله الاربي انك لو قلت ما احسن زيد باسكون
فلم تقرب لم تعرفه أتعجب انت من احسانه ام لم تأت لاحاه عنه لم تستفهم عما يحسن من الوصف
متعلق باحسن من الوصاف والاعضاء بياء لما قدم الاعجاب والمقصود استفهام عما يحسن
اصحابها يريد انه لم يرد ان لم يرد لم يرد في جواب هذا الاستفهام فاذا نصبت زيدا بينت ان الراد منه
من هذا القول التعجب من احسانه واذا رفعت زيدا ظهر ان المراد منه نفي الاحاه عنه وانما جرت
زيدا علم ان المراد منه ما يحسن بما هو الاحسن منه من الاعضاء فجيء بزيد للاشتباه وتبين المقصود
اعلم ان الغاية هي من هذا التقسيم اداة المراد من الكلمة المقصودة التي هي التعجب والاستفهام وتبين المقصود
بالمقصودة اتمام العارضة عند التركيب بجعل الفاعلية والمفعولية والاضافة بيانا لكن لما كانت
ما احسن زيدا باسكون لم يعلم ان زيدا ما احسن او مفعوله او مضافا اليه لذا اذا رفعت تعين
انه فاعل فيكون المراد نفي الاحاه عنه واذا نصبت تعين انه مفعوله فيكون المراد التعجب واذا
جررت تعين انه مضاف اليه فيكون المراد استفهام وقيل انما خص من حركات الاعراب هذه الثلاث
واعرابها اي ازالة فسادها فالتعرية للسلب وانما سمي الاعراب بهذا ذكره التقديري اعرابا لانه
كما تزيد الثلاثة المذكورة ازالة اللبس اي الالتباس المقصود بغير المقصود والغلاء يحتمل الحال بجعل
خلاف المقصد بهذا هو معناه اللغوي وأما معناه الاصطلاحي فقد اختلفت العبارات فيه وسيجيء
بنية هي كون آخر الكلمة مقتضيا او مقتضيا عليه كونه امرا معنويا او منشأ وهو الاختلاف في المعرب فخرج جملة
الكلم التي لم يشبه مبنية لاصل جعل الاعراب للحركات او الحروف والاختلاف حكم وخرج جملة
ما اختلف آخره باختلاف العوامل لجعله اختلافا آخر باختلاف ما قبله نحو الاداة مثل
جاء زيد قبل العقد مبنية لسكون بناء والآخر لانه معرب لسكون سكون وقف ومنهم الزوزني

والمعنى

٥٩

والمعهد ليلزم ان لو بنى لحركة بني بحذو كيف اتى وليعلم ان التقاء ساكنين عفو كما يجعل في اين
ولذا بني على الحركة وايضا لو كان اثبت كما هو بناء وانما لازما او عارضا فان كان عارضا بالزامه
يكون فيه شبه جملة مبنيا وليس به ذلك والا كان معربا لذي الاصل واله كما ان لازما بالزامه يكون
معربا لاصالة الا كما هو بناء اصليا لا يزول بالعارض فظهر ان علة الاعراب ليس بسبب ان الاصل
في المعرب بالفعل فليس مراده هم به الا انه لما اختلف العوامل في اوله لاختلف آخره وبهذا يندفع
كون من الاسئلة من ان الاعراب بنية جامدة زيد موجبة دون الاختلاف ومنها خروج ما
هو لازم ومنها ان هذا كما لا سلامة المصدر جاريا ومنها لزوم كونه شاملا زيد معربا لعدم
البناء ومنها لزوم ان لا يكون الاختلاف في المبني او طالما اعرابا فلا يكون سببا للعدول الى جعل
الاعراب امرا معنويا وكذا قولهم انواعه رفع ونصب وجر لانها معاه بجيء انواع الاختلاف
فضلا عن المتعين فيه بادة هم وقولهم حركات الاعراب وحروفه الاعراب وكذا التناسب
بين الترف والمعرف دليل واضح على كون من الاعراب الاختلاف المذكور دون الحركات وعدم
تعرض الشارح لهذا البيان لعدم جدواه كما تقدم منه هنا ثم تعرض لبيان القيد
فقال واما جعل الاعراب الاختلاف آخر كلمة دون اولها واسطها لان الاعراب كما عرفت
على اصل الاحالة ولا يحسن المصير الى الرجوع الى المال الا بعد الفراغ من الاصل بفصح عنه قوله
بتوله حيث كيف تصرفت فهما صرفتا عن كيف ولان الاختلاف تغيير والاصل
اقبله له لاحتمال الحركات والسكون دون المتدر والوسط على ان له لا يوجب تكرير العلة
وقيد اختلاف آخر كلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في آخر من قولك
اخذت من زيد بالسكون ومن ابنك بالكسر ومن الرجل بالفتح وكذا في آخرك اخذت وكم
ابنك وكم اخت وكذا في مد بالحركات فانه مثل ذكره الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحروف
وكذا الامر وكم لاحظ لها من الاعراب اما الاولة حظ واما الثالث فلانه ولان كانا الاداة مبنيي
والمبني لاحظ له من الاعراب المعتبر واما الحركة في نحو من وكذا بم وكم وما امد للانفاك
الساكنين قوله وما في آخره الف الخ لا يظهر في هذا الاعراب قال الشارح اعلم ان اسم المعرب غير مثنى
والجمع على ما مناه اي على حد التثنية احترازا عن الجمع المكسر فانه حكمه حكم المفرد اما لانه لا يكون

وجوه الاعراب هو تضاعف الثقل لان الحركة لاة عروضها هو الطلب المستحق فلا يوجب ترك
الامر المهم واة كاة ما قبل ساكنا فهو جريء يجري الصحيح في تحمل الحركات الثلث سواء كاة ما قبلها
حرفا صحيحا او حرف علة لحصول الاعلام بتاة بالوقف على الكون فلا حصل فك الاعلام ذلك
ما ذكرنا من الاعلام فحركت لاة الاصل لا يتركها الا بدليل قوي وقد وجد وهنا لما ذكرنا والفاء ساكن
ما قبلا فاوجبت الالف لزوال المدة ح فلا يمتنع من الحركة لما اة ذلك لما ذكرنا الالف في كونها مدة
نحو هذا ظبي وكرسي بالرفع ورايت ظبيا وكرسيا في النصب ومررت بظبي وكرسي في الجر
وهذا التفصيل يخصوص بالياء لاة ما قبل الالف لا يكون ساكنا وما قبل الواو لا يكون الا ساكنا واما
فلا لتقاء الساكنين واما الواو فلما سيجيء في عز قريب واذ كاة آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها
الا ساكنا ومرجار يجري الصحيح لما ذكرنا في الياء نحو هذا ظبو وهذا كرسو ومررت بظبو وكرسو في الاسماء
المتمكنة احترز بهذا القيد عن نحو اية يظهر واو قبلها حركة وظلم مبتداة واو قد تقلب بالنصب
للمصدر ومقوي في الجمع في جمعا على انها بقيت الفتحة وسكن الفاء وضم العين نحو اذل واحق
اصلها اذلو واحقو قلبت الواو ياء لما ثبت انة لا يوجد في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حركة
فقلبت الفتحة كسرة لاجل الياء فاعل كما ملاذ قاض مما يحقق جر المبتداء المذكور والضمير المضمر
للزيدان اذا لم يذكر الراجع الزيدان لم يكن لتغيير صيغة انعم وجه قوله واصل الاعراب بالحركات الخ اصل
في اواخر الكلم لكون لحقتة المعلمية الاة ما اخرين عند التركيب على العاملين لما يريتين به اتيا جوا عندة
بما يرد عليه وهو اة كاة حكما بالنقصاة الا انة لا يناسب ذكرها في الكون زيادة فصيحي الزيا
وهي بالحركة اولى لزوم الحروة الاسابقة بها لا صل اكثر من مناسبة الحروة لامر حيثة الحرب لاة الحركات هي
اقتضي الحقة لانها اجزاة الحروة التي هي اخص من سابر الحروف فصل اة الاصل فيه او يكون بالحركات
في الحالة الثانية كاة الاصل الكون في الحالة الاولى لما لا يصح بالضرورة كما ضرورة الاضطرار
يندفع بما هو اخف واقل فلما لم يناسب بنا حاجة لما كاة زيادة ما هو اثقل واكثر منه لاة الضرورة تتقدر
بقدرها ولاة الانسب اة لا يحمل الاعلام تعرف الحكم كالطراز للثوب فوجب اة يكون بناء على ما يظهر
لاة الحكم الحكمة الركيبة من الحروة وهو الحركات قالوا اعلم اة الحركات هي التي يحمل عليها الاعراب
اذ الاعراب عبارة عن الاختلاف وغرضنا من هذا اة يقول الحركات هي الاصل في الدلالة على الاعراب

معيبا لآخر او مساة الآخر فالاول اي معيب الآخر يختلف لفظا بحركاة ما حول الاخر حال الرفع والنصب
وحال الجر نحو جاءني زيد ورجلين في حالة الرفع ورايت زيدا ورجلين في حالة النصب ومررت بزيد
ورجلين في حالة الجر وانما اعني بمعرب معرب الآخر فانة يكون آخره الفا وواوا وياءا
فالكاة الفاء اختلاف تقديري في الاحوال الثلث لاستتاع الحركة عن الالف والا لما كاة الفا نحو هذا
عصا في الرفع ورايت عصا في النصب ومررت بعصا في الجر وسيتي مفصلا انشاء الله تعالى عن الحركة
المقدرة هو المحل الذي تقع بينه وبين المبني اشباة الا ترى ما يحيون عن الحركة في الاحوال الثلث
فاز الة الفرق بينهما فقال والفرق بينه وبين المبني اة اعراب اي اعراب ما آخره الف تقديري
فرجع اة الحركة مقدرة في آخره لعلة وهي اة اختلاف آخره باختلاف العوامل فيه تقديرا اختلافا
الآخر انما هو باختلاف حركة وفرض انما تكون بعد الحركة وهي موجودة هنا من حيث اة الحركة
مقدرة في آخره في الرفع فتحته منوية وفي النصب فتحته منوية وفي الجر كسرته منوية ولو لا ذلك
اي تقدير الحركة لكان الآخر الف انقلب الياء والواو فيه عصا وفي الفاعلا تقدير فيه علم الفرق انما انما
تنقلباة الفا بعد حركتها وانفتاح ما قبلها واعراب المبني محلي والتقديري للحركة فيه اذا علمت و
قررت محلا اردت ان تقع فيه مرجعا من المرجعات لتقوي فيه تلك الحركة وقد سبق الفرق بينهما فاعلم ذلك
اي يوضع ياءا مختصا من حيث الطريقة بالاسم بين الجر والتقديري واة كاة آخره ياء نقل فاة حركة
ما قبلها بالكسر كما في القاضي والفتح كما في فاز تقاضاه تقديري وكذا اجراة الاستثقالية الفتحة والكسرة
على الياء المفتوح ما قبلها فيقدر بالحركة الاعرابية اذا سكن لم يتنع وانما يمتنع اذا تحرك ما قبلها
لحركات والكسرة لاقتضاة الياء اجتماعها ثلاث كسرات اعني الياء وكسرة وكسرة ما قبلها وانما على الكسرة
تقديرا فالاستثقال سبب للموجب التقديري وسبب السبب سبب وانما انتصاب فلعدم ما يقتضي اي الآخر
الفتحة لانها ليس فيها استثقال والا يلزم منه توالي الكسرات وذكر مجموعها
الفاعي في الرفع التقديري اصله الفاعي فحذفت الضمة استثقالا ومررت بالقاضي التقديري
اصله القاضي فحذفت الكسرة لتوالي الكسرة ورايت القاضي بالفتح الاتفاقي وطريق آخر اة يقال
في حالة الرفع والجر تضاعف الثقل بحركة الثقل فاجتمع الضمة والكسرة في الرفع والكسرات في الجر
وانما النصب فلا يضاعف الثقل لخفة الحركة العلوية وتعيين اة الموجب لتلك الاصل وهو كما تقدم يجيء

يدركه مزيله ذاكره على حدته والا لما صح جعل قوله وذكرك مرتبطا بالاة عدم عدوكم اليه يعزا ليس
لاجل انهم جعلوها دليل الاعراب والحركات منتقلة بهذا الجعل بل كونها اصلية بهذا الجعل لاتزاحم
يعد لغوية في الحروف الا عرضية وهو لاة الاصل لا يعدل عنه الا لاقتضاء ما يتقيه فالاستدلال عن
الرؤية المنفية وفي بعض النسخ تزاحم لا يعد لغوية فحكم استثنائه عن الحدود المنفية كلها الوجوبي اصنا
شكله الذي بالفرق فاعتبار ذلك دون الاول لم يصبا وفي بعض النسخ لاتزاحم للاقتدار لغوية وبهذا
من الام بمزاحم او ذكر اي الحدود المضروبة في ثلاثة مواضع احدها السماء الستة المعتلة مضافة
وكيفما اداه يفيده به فاعلم ترد اعتماد اعلى ما يفهم من الثلثة بكذا قيل وفيه ما فيه واعلم اولا
انها اي ثبوت السماء الستة محذوفة الاعجاز بجميع بخرو وهو شوهر الشيء اي محذوفة اواخرها
حالة الافراد اي حال كونها غير مضافة فيه بياء اصولها فالهاء في فاصل للتانيث اذ اصل
اب ابو كمعوز بدليل اماة الواو في التثنية ابوان كمعوزان اذ التثنية ترد الشيء الى اصله وكاة الكيه
ان تقلب الواو الفا للتحرك بها وانفتاح ما قبلها وقد يترك فيعلم الحرف كما كاة القيسيون ذكر في معنا
وكذا اصل اخ اخو بدليل اخوة وبنو وبنوا بدليل بنوة وهم حمو بدليل حموة وذو
ذو في بدليل ذوي كمعصوي ثم حذف منه عين الفعل كالاتمام لاجتماع الواو والياء الاولى منهما
حذفا غير قياسيين اصلا قال الزجاج حذفوه اي آخر الكلمة بناء ولم يحذفوه بغيرا فرقا بين الشبيه
اي المتعلق بشيء آخر بمعلل الصاف وغيره اذ هو من الصافات المشهورة وغير المشبه كمعطا لاة
من عاداتهم انه اذا كاة بين المدلولين تفاوت اثبتوا ذلك التفاوت بين داليهما فاثبتوا
التفاوت بين الدالين حاصل بكسر هذا الحكم فلم لم يكسر اجاب بقوله والحذفة بالشبيه
اولى لما فيه من النقل المنوي وهو تضمن الاضافة وهو الالة على الصاف اليه الغير المذكور
النقل لا المطابقة لاة الصاف اليه ليس تمام ما وضع له ولا تضمنا لاة ليس بجزء منه وهو
ليس من الصيغة الحجة بلزم الصيغة المنظورة فهذا القيد ظهر لجاني الواقع من الدلالة والا
فغيره ليس بمقبل اما الاول لفظ واما الثاني فلاة ما ذكر وفي تقريض الاب بمزاحم انه حيوة يتولد
من نطفته حيوة آخر ليس تقريضا حقيقيا بل تقريبا اضافيا اي بياة المفهوم العام
بسبب عروض الام الاضافية وهو الابن للازم لها الابن فيكون لازما لما وضع له لاة لازم

للازم فنظر الى قوله تتضمن الاضافة ليس الة الاضافة مدلولها التضمن حقيقة بل باعتبار
كونها سببة للصاف الياء خفية المفهوم المذكور العام له والا لزم مزاحمة الجزئية للعامة الجزئية للعرضية
ولهذا فسره بدلالته على الصاف اليه الغير المذكور هي طريق العطف التفسيري فيكون المتضمن المتضمن
هو الصاف اليه الغير المذكور وواسطة الاضافة لانه لذاكاة متضمنا للصاف اليه كاة متضمنا للاضافة
العامة له كذا قيل وفيه تعسف والمعنى اما يحمل التضمن على التضمن الاصطلاحي وحمل الاضافة
على الاضافة الغيرية فلاكاة فيه زيادة النقل طلبا لزيادة التقنيف فجوزه انجازها دون
ايجاز غيرها اذا ذا وفي بعض النسخ واما لة اذا اضيف الى غير ياء المتكلم خفي الاضافة يكون نها
لزياة المتكلم بيان حكم الاضافة الى ياء المتكلم كذلك لاة الحكم الآتي انما يترتب على هذه الاضافة
لا على الاضافة مطلقا وابهام غيره فلاجل هذا الحكم الاضافة الى المظهر ذاد بعض النقل اذ الاضافة
التركيبية اذا لة التضمن اي تضمن الاضافة الضمنية اذ المتضمن لحقيقي هو المضاف اليه كما بينا
وقد مر وهو اي بالمضاف اليه الجار والجرور اخص بنيف كالرفع على المفعول لم يسم فاعله لقرع
واذا كاة مصرحا به لم يكن متضمنا له لكنه متضمن لكيس الاضافة الضمنية في ضمن النقل
المنوي كاة ذا يلاة وهو بعض النقل الذي آنوكاة قدر انقل القطيع وهو كور ذي صفة فعلى يعني كالين
وهذا مزالق الاقدام وموضع تحير الاوهام فرد ما حذف منها اي بعض اسماء الستة لاجل النقل
المنوي لها حالة الموجب التام الحذف النقل القطيع والنقل المنوي اي يجوز عدمها اذا زال النقل
المنوي بزال الموجب التام بعض الجزء فاذا قطع بعض عند ارتفاع المانع واذا رد والمحذوف عاد
لهما اي يحملوا اعرابها بالحركات بعد رد الواو والالف اليها يعني لو جعل اعرابها بالحركات بعد رد الواو
لوجب تقدير الحركة على الواو وقد وجب عليها لزم استثقال المستثقل لاستثقالهم الحركة عليها
يتجلى لو جعل اعرابها بالحركات بعد لزم استثقال لكن لا سبيل اليه اذ لا يصار اليه مهما امكن فلا
سبيل الا التقدم فاة قيل فليرد مع الجانب كما في عصا وهو موجب يرد عاد وفي حذف الجزء وسبق
الجانب بقوله ولم يجعلوا الواو الفا الا حال الانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها
بالحروف تمهيدا لما سوف اي تقدم من اعراب التثنية والجمع على حدها بالحروف على ما سجيء
بعد هذا البحث فاعربوا بعض التثنية من الجاد بالحروف ايضا لما سن بها اي بسبب الحروف

الاواخر ويزيد اعلم ان اتباع ذكر في اعراب لغة الاحاد وجوها لانه حاكى كونها مضافة الاول
اذ يكون اعرابها بالحروف ويريد بالحركات والحروف دلايل الاعراب كالحركات دلايل الاعراب لغوله في بعض
النسخ اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلايل الاعراب ولذلك لا تراهم يعدون الى الحروف لانه الاعراب
عندهم لا اختلاف في الحركات دلايله يكون الرفع نقيضا لدليله فيكون هذا الذهب مذهب الجرمي
وهو يقتضي كلام سيبويه لانه ذكر في بيان الطريق الاول من الطريقين فظاهره يرد على الدليل
اعرابين تقديري بالحركات والخطي بالحروف فانه قد الحركة في الواو ثم ضمها اجتلابها للاتباع
ثم كسرها للاستثقال وقال في الواو علامة الرفع فجعلها دليلا عليه انه تقديري لم يعد مثله وليس مراده
ذكر بل مذهب البصريين وقال سيبويه انه حرف اعراب لانها قضت لانه حرف الاعراب يطلق عليها
حرف يشترك الاعراب لتطابقهما في زيد وتقديرا كالف عصا وعلى حروف يتفق الاعراب فيجوز ان يحمل
على الامتياز كالذي لا يخلو اداه يكون دليلا لاعراب فيكون من هذه الحروف دلايل الاعراب كالحركات ومنه
جعل الحركة نفس الاعراب جعل الحرف نفس الاعراب وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي
من البصريين وابن مالك لاحروف الاتباع كما هو مذهب الجازني والزجاج لانه بابه الشعر والبقاء
فيكون في مالا يعلى حرف واحد وليس الحركات التي تقبل هذه الحروف المنقولة عنها اليه وهو مذهب
قوم منهم الربعي لانه شرط الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول عنه والملزوم غير
الآخر حرفة اعراب مع بقاء الآخر وغير المنقول وهذا مذهب قوم من المتأخرين منهم الاعلم وابن
ابي العافية لانه جاء الحروف والحركات زايدة فهي مذهب الثالث والاولى ما يأتي الدينوري منهم ولا
ابي حي الحروف ومذهب الكسائي والفراء لانه لا قطيب له والذي يعنيه الاسماء هو ابوكه وامكه وحمه
ابي كيف ذهبت فيكه عركات منقلبة في الحروف لعدم اطراده الباب ولا دليل على ان حركة اعراب بدون
واو الكيكون اعرابا بالحركات من غير زيادة حرف ان اليه بقوله ثم العرب يقول يجعل وفي
بعض النسخ من جعل فعلا الاول ومصدر وصل ان فعل يضاف اعراب هذه الاسماء مضافة الى غير
ياء المتكلم بالحركة منها بالنصب حال من الاسماء اي حال كونها مثل الاسماء حال كونها مفردة
احترز به عن الاعراب بالحركات في المذاهب السالفة ذهابا بالخفاء مذهب الفوز فتقول
جاءني ابوه ورايت ابوه ومررت بابيه قال تريث بابيه فقد ظلم حكاه الفراء فيكون في الاب

لغتان وقد يشدد باؤه حكاه الاز هري فيقال استاء يبت فلانا ببيانة اي اخذته اباوا علانية
هذه وهذه لغتان مشهورتان باء وبيكه كناية وبناه بثه اي انه كناية عما لا يريد ذكره اوكل اسم مبهم
اصله هنو فعل بدليل هنوات وهنواة كقولهم في النسب وذكر من هذه الاسماء ما ذهب
سيبويه حيث قال العرب من يقول هناه وهنكه وبيكه ولم يحفظه الفراء ولهذا لم
يعده قوم من هذه الاسماء وكذلك حمو وحمه لغتان مشهورتان ايضا ذكر الضمير والصلة لانه
لا اله لهم يطلق على اقارب زوج المراة كالاب وضده كما يطلق على اقارب الزوجة كذا ذكره ابو علي
في التعاج واصله حمو على وزن فعل كما اه اعراب ابي عند سيبويه والبصريين خلافا للفراء
فانه يقول الحاها واخ فعل بالتسكين وفوه وفمه لغتان مشهورتان ايضا ثم شرع ان يبين
بابوله الاشارة على الترتيب المذكور فقال ومصداقه في الحديث من تفرى بزاء المعجمة فانه
يعني ابيه في الحديث من انتسب بنسب الجاهلية اي افتخر باباءه وقبايله اكثافوا
اذكروا قبايحكم قبايلكم وابائكم من عبادة العنم والزنا والذهب اوعدوا انتم يا سلمين قبايحكم
اباءكم كناية قبايحكم الاصالكم تكليف بتقريره ولا تكلفوا اي ولا تذكروا قبايحه وقبايحكم اباءكم
على الكناية براد بها فاطمة بنت اسد لانها افتخار باباءه فيكون من الراد بالعام الخاص والقول
والمقصود من ايراده لفظ هذه فانه مضاف اليه ابيه ومررت بالحركة ومصدرا ايضا من ابى
الكتاب اي كتاب سيبويه رميت وفي رجليك ماء يها وقد بداهك من العرق رميت بكسر الماء
خطاب لاعرابي من الرواح ضد الغداة وهو كلام للوقت من زوال الشمس الى الليل وقد يكون
مصدر تروح اذا جوزوا وهو الاصل والهاء كناية قال بعض المتقدمين عند اصحاب الحياء الجائز
مهموز الفاء اصله ماء ذر على وزن فعل كيصلح فيه بحذف الالف والهاء من ايراده هنك فانه
منقوص اعراب بالحركة قال سيبويه انما سكنه للضرورة وهو مصدر اقد يجيء هم مقصورا في كلام
قلت لثوب لبسته اقده اقدا اي اعلم امره حاضر بحذف اللام قال ابو جعفر جاز حذفها لانه
الضرورة وكما انه يعل الفعل فاني حمها وجادها والحفاظ والمقصود منه حماها فانه مع الفرق
اعراب بالحركة ويروي جلد حايك بكسر الحاء ساكنة اليم مهموزة اللام ويجيء مع مصاحبته الحرفي
الحديث لا يدخلن رجل على امراة واه تيامى الا هو هما اللوت الهرمى منه حموها فانه اتى

مع صاحبه للحرف ومصدرة بحرف ثم متصرفة في قولك الحوت ابريه بشيء يابرة يعني حماة وفي الحديث
معنى ابريه لا يستتيه وبابه من باب الناقص ويتعلق ويجيء بمعنى خلق وبمعنى الصحاح وظاهره عطفه
على ما تقدم على الذي في الصحاح فيجيء منفصلا ومعطوفا بالحرف قوله وفي فمه ماء وبمثل يقال
في فيه ماء فاعرف الجار الاول بالحركة وفي الآخر بالحروف قبلها قالت المتضرع قولا فهمته أكحاه
واصل فم فوه على وزنه فعل بفتح الفاء وسكون العين عند سيبويه والبصريين خلافا للفراء فاه عند
على وزنه فعل بالفتح والسكون بدليل افواه وفوهة فحذفا الهاء حذفا غير قياس كما حذفوه للعلة
بمثابتها اي الهاء في خفاتها اياها اي حرف العلة فبقي فو وهو مستقيم لفظا لو لم يكن في كلامهم اسم
متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها اي من الواو الميم لقرب مخرجها من مخرجها لانهما واوية كما شوهد
الا ترى انهم يجمعونها على افواه وفوك وقد ذلك الفتح وجوازه هم والضم حكاه الشيباني والفراء وكسر
حكاه الشيباني ايضا وحكي في تثنيته فوان وفمان وقد يحتفظ مع التثنية في الفاء بدليل الانعام
فدل على انه لغة الا ان ابن جني رده حكاه صاحب التوابع وتجوز الاتباع حكاه فانتفى بنو الوهن
اذا ذا اربع مادة فوه وفمم وفاه مم فالاصل رد اليه اصله ذا بابا به مذهب اخفاه والثالث ان
يجعل فمن فاه مقصورة فتقول هذا بابا فيها لا هذا الثلث كما يقال عصاه حكاه الفراء قال الشاعر
ابا هاها بابا هاها قد بلغا في المجد غايتاها فانتر قالا بابا هاها ولم يقلا بابراها قصد ليلة جملة
مقصورة وفي الغاية بالالف حالة النصب على لغة بني الحارث باعتبار اة المجرد صاحبي اخي
الاب وابي الاب معناه قد بلغا في المجد غايته وابو الاب ايضا غايته وغاية التعجيز فاتيا
بالعلتاه ويدل المجد بالمبتة وقولهم الجمع من رشاء احد مما يجب القفه على مزدي انسانا بالحجر فتقلع
الا يجب القفه ولو رماه بابي قبيس وهو جبل بمكة وارد بالرفع على انه جزء لقوله وقوله الى يحظى
اي على القصر فاذا لم يقل بابي قبيس بالباء مع انه في موضع الجر ولم أظفر بمثاله فتعريفه الا انهم
فانه كحاه الفراء وانشد بابتدا عينا سليما وافما وانشد اكلون فيز الجاج حالط زسلمي
فياشيم وفاخرجه ابو الحسن وتابعه ابن مالك على حذف المضاف وبقيه اراد حياشها وفاها
وابن كيسان على انه موقع لا يحتمل تنوين فجذفه معرفا على حرفين ثم زاد من الاسماء عند اضيف الى ياء
المتكلم لم يرجع في العلة خلافا للفراء استدلالا بقوله وابي ماكن والجارية ابو وهو مردود باعتقال

الجمع اذا وردت لاشتباه الواحد بالجمع نحو ابي وابي فانهما قبل الاضافة ابوين واخوين لانه قال
يجمع على ابوين وكذا الاخ على اخوين يدل عليه قوله وقديتا بالابينا وقراءة بعضهم آله ابيك ابراهيم
واسمعيل واسحق فاضيفا الى غير ياء المتكلم فسقط النون للاضافة فاجتمع الواو والياء الاولى ساكنة
قلبت الواو ياء فادغمت ثم ابدلت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار كما ذكرنا فاوردت
الواو في مفرده المضاف الى ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء الاولى ساكنة بتهما فاذا اعل على
المنوال المذكور بعينه الا ما ذكرنا فيفصل الاشتباه وبالم يأت ذلك اي الاشتباه الواحد بالجمع
في نحو حيث لم يكن لبس سلامة ردت اي حرف العلة فقيل في وفاه مجيء بالحركة كما جاء في فمه
في الاضافة الى ضمير الغائب غير المختص بالمفرد خلافا لابي علي الفارسي فانه لم يجز الا
لاثبت الالف ايا وبهذا ترى محكمات العاصم من الدليل الدالة النظم والنثر من كلام البلغاء عليه وقد
سمعته واعرب عن هذا قوله واقتبس من نشديد بيمه كقوله يا ليتنا، قد خبت، من نضبه
وقد سمعت امة لغة آماد وافاصله ذو فوك بالتحريك عند سيبويه والبصريين او بالتسكين عند الفراء
من رباب فوه وعند ابن كيسان اه يحتمل الوزنين او وزن قال ابن بيض اثلاثة الاقوال نقل
وليس هذا كما قال اكثر والحمل على الاكثر اولى فحمل الجوهري على الاول فانها لا يضاف الا الى علم
الكلام هنا انها وصفت وصلة الى الوصف باسم الاجناس كما وضع الذي وصلة الى وصف المعارف
بالجمل ما عيب بحمل باب الناقص ليس هو مضافا لما اضيف اليه فلا يكون من الاسم جزء ظهر
والتاء اضيف الى الضمير بالنص في بعض المواضع سواء كان مجموعا عليه او ليس بمكسر فيه
الهزة من اخوات اكرم وكحاد من الهاري وهو الهلاك اي اهلك ذوي اوروتها وهي بعض الاصل
ذورها اي اصلها العنبر الاول للخزرجية وات الخزرجيتان في المعرى الاول وهو قوله بحثنا
الخزرجية بحثا اي صبحنا من القصيح وهو القتال بالغداة يقال اصبحته اصبحته بحثا اي سقيته
وارد له بالخزرجية تبا بالخزرج وهو من قبيلة الانصار انه قبيلة وابن حارثة بن ثعلبة من اليمن
والرهقات جمع رهقة بفتح مرققة لاشتباه الستين بالشين في الوصل الها طن في العنبر كما الرشا
استقاء بالكناية وبحثنا استقاء تحقيقية او ايصال بالسقي كما الاستقاء في بحثنا وقولنا
الفصالة لاذا الحين سقينا قبيلة الخزرج بدل الشراب سيوفا مرهقة للحرب حتى بلغت كيفية الحال

فاذا دعت الضرورة الى جعل الحرف الواحد علامة للرفع والجر فيهما وهذا اي وقوعهما
على خلاف ما امر جبلة الطبيعة اذ المناسبة انما هي بين النصب والجر دون الرفع لما سيأتي
اي الجر والنصب بما لهم اي بجعلهما علامتين اصليتين ولما جعلا عنه الالف والواو علامتي الرفع
في التثنية والجمع الالف في التثنية والواو والجمع جعلوا الياء علامة للجر فيهما والالف احدهما
بالعلامة لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبل الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما فاذا قلت الفتية
حاصل بفتح ما قبل الياء في الجمع وكسره في التثنية فما الترجيح في هذا اجاب بقوله والفتحة اخت الواو
بالتثنية لما مر من ان التثنية اكثر في جهتها من الجمع فلم يبق للنصب علامة فيها فجعلوه على الجر
دون الرفع من وجه احدهما ان الجر لازم من الرفع لانه لا يوجد الا فيما انه لا يدخل
الفعل بين اجزاء الجملة والفعل بخلاف الرفع فانه يدخل الفعل فاحملوه اي حملوا النصب على الجر
اولى من حمله على الرفع لان الحمل على ما هو على قراب واحد قريب من الحمل لا سيما
في التثنية والجمع المحصورين بالنهاية لكثرة المناسبة والوجه الثاني ان الجر اخف من الرفع لانه الجر
احد الياء والرفع اخلط الواو والياء اخف من الواو والاحتياج الى تحريك الثنية دون الياء
فاحملوه اي على الجر اولى من حمله على الرفع لكونه فضلة مطلوبة والوجه الثالث انه بين النصب
والجر من اتاحي فرقد استقبلها من الموصلي فقلت ما ليس بينه وبين الرفع ناصر كما ان النصب
والجر بينهما فضلة بتم الكلام بدونها فضلتين فانه يكفي النصب والجر فضلتين بخلاف الرفع
والكلام يتم بدونهما بالمرفوع فيكونا فضلتين فاذا يكفي النصب والجر فضلتين بخلاف الرفع
فانه علامة للمرفوع وهو عمدة في الكلام لا يتم الكلام بدونه واشتراكهما في بين المنصوبية نحو ضربت
وضربت بزيدا فانهما بين واشتراكهما في الكلية نحو ضربت كل رجل وضربت كل امرأة فاحملوا في عمرت بك
على ضربت وضربت وامثاله حتى ينصب وبما تقدم صورة ولفظا والوجه الرابع ان النصبة اخف
اقرب مخرجا من الرفع في الجر فحملوه عليه اولى وذلك اي كونه اقرب في المخرج لان النصب من اقصى
الحلق لكونه انما الالف والجر من وسط الحلق لكونه انما الياء والرفع من الشفتين لكونه انما الواو
ولا شك ان الحلق اقرب من الصلب من الشفتين ثم انهم لم يختلفوا في هذه المعرفة في انها حروف
الاعراب ثم دلائل الاعراب ثم نفس الاعراب فذهب الخليل وسيبويه وهو مختار الاعلم الى انها

حروف الاعراب لانه قد تقرر سمكا فيما سبق ان حروف الاعراب يطلق على الحروف التي يعتقر الاعراب
وعلى الحروف التي يتغير له ضبط الحرف وذاته لكن حروف اعراب بالمعنى الاول انما حروف اعراب
بالقوة والاصحاب جوزوا ان تسمى اعرابا فيها اعراب مقدر وجوه انها حروف لحقت آخر الكلم بعد تمام
كالف الدار ثم وياء النسبة وذهب الاخفش والمازني والمبرد والزيادي الى انها دلائل الاعراب
والاعراب مقدر بها تملوها فحذفت الرفع في قام الزيدان حذفا مقدرا في الدال منهما عن ظهورها
الالف فيكون ما قبلها في الجمع وكسرها في التثنية فما الترجيح في هذا اجاب بقوله
للاعراب كالف الدار ثم وياء النسبة وذهب المبرد والزيادي الى انها دلائل الاعراب
انما جيء بالاعراب لمعنى ما يحدث بالعامل فهو الحرف معتلة لذكك فلا يعدل عنه وذهب الكوفيون
وقطرب والزجاج والزيادي وهو اختيار ابن مالك والصحيح انها نفس الاعراب ووجهه
ما ذكرنا وردوا باذا الاعراب ما الاختلاف معنى الكلمة بسقوطها فلو كانت هذه الحروف اعرابا لما اختلف
معنى الكلمة بسقوطها واختار ابن مالك في مذهب سيبويه فقال والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو
انها حروف الاعراب بما ذكرنا وما اوردناه عليه من انه يلزم ظهور علامة النصب في المجموع كما
المنقوص وقلب الياء الفا في التثنية فهو مردود بانهم لما حملوا النصب على الجر سوغا بينهما في تقدير
الحركة ولم يقلب الياء الفا في الجمع فرقا بينه وبين المقصور وقد لاحظ الاصل بنزع الخافض ونزع الخافض
قال الشيخ في زيادة همزة الدال المفتوحة بكسر الضمة والياء في زيدي بمنزلة الدال المنصوب والجر في زيدي
اي بمنزلة الدال وفيه اختصاص الفتحة او الكسرة بالمضافية والاضافة وذهب الجرجاني وهو
مختار ابن معطي الى ان الاعراب هو الانقلاب فالانقلاب علامة النصب والجر فاذا دخل العامل
عامل الرفع لم يتغير شيء وجهه الالف والياء فانه قبل التركيب وقبل دخول العوامل وبعد تغير
بانه ذكر العلامة لم يوجد علامة للاعراب كالفتحة النصب او لان الجزء له الياء والرفع له الواو
وان تقدير الاعراب لما كان راجحا على عدمه وقد امكن هنا بالمغايرة التقديرية كما في نعم الرجل
انتما يا زيدان ونعم الزيد وانتم يا زيدون ومررت برجلين لا رجلين مثلهما لما كان في آخر التثنية
والجمع زيادة وبقيتا احدهما حرف اعراب وجب عليه اما بقيتا الآخر للتثنية وجمع

وأما النون فهي انما هي عوض من الحركة والتنوين التابعين في الواحد لان الالف بمنزلة زيادة كما عرفت حرف
اعراب كالقائمة والية واليا في كالحركة وفيهما حركة وتنوين كالميم فوجب ان يكون لهما كما في الدال واللام
متمكنا جعل النون عوضا عنهما لان ما يجري عن الياء من الحركة لا يمكن ان يجري عنهما لان الحركة على
الف الفاري عليه والتنوين على حكمه واما تلا قال الدليل سقوط النون حال الاضافة وثباتها حال
واللام فهي جمع لان الدليل على انه لو كان عوضا منهما لم يكن دونهما وعلم ان التنوين يقتضي السقوط
والحركة يقتضي الثبوت فكانها في التضادين لا يكون العمل بها فوجب المصير الى العمل بالجهة الراجحة
وهي جهة السقوط لا استلزام الثبوت الجمع بين المعاول والمعلول وبين الزيادة دون السقوط
ثم عملنا بجهة الثبوت في التعريف نظرا الى جانب الحركة ولم يكس لما ذكرنا وهو مع ان هذه ولان
ثبوت النون مع التعريف يؤكد معناه لانه ينفصل الكلمة كما ينفصل النون ولان الاضافة في الكلام
مجمل على التنوين بخلاف حرف التعريف ولان الحرف عصمة يؤدي الى التسمية بعض المواضع فيما
يلحق من الواحد المنصوب الا طلاقا في القوافي وفيما لحق الاي وهذا مذهب ابن ولاد دونا
على ما ذكرنا وفيه مذاهب اخر الاول مذهب الزجاج وهو انها عوض عن الحركة التي تستحق الاسم
والثاني مذهب ابن كيسان وهو انها عوض عن تنوين الواحد لحذفها في الاضافة والثالث مذهب
محمد بن يحيى وهو انها عوض عن تنوين في التثنية وعن ثلاث ضمات في الجمع والرابع مذهب
الفراء وهو ان التنوين للفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد في زيدا ولكنه ما نقله هشام
عن الفراء وهو ان النون هي نفس التنوين والخامس مذهب ابي الفتح وهو انها عوض عنهما
فيما وجدا فيه وعن التنوين فقط حين سكت نقابته وعن الحركة فقط فيما لا ينصرف وقد لا يكون عوضا عنهما
ولا عن احدهما في نحو هذا حبلى وهو مختار ابن الحاجب وصاحب اللب والسابع مذهب ابن ... وهو
انها لدفع التوهم الاضافة والافراد فجملة المذاهب ثمانية وما ذكرناه اولى من غيره والرد
صاحب الكشف فان قلت لما كان الالف في زيداه بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي حاجة
الى زيادة النون بدلا من الحركة اي لا حاجة اليها لقيام الالف مقام الدال والحركة فيكون الحركة
ثابتة عن زيادته قلت ليس معنى قولنا الالف في زيداه بمنزلة الدال المرفوع من زيد انه بمنزلة
الدال المحركة بحركة الضم على الاطلاق بل معناه انه بمنزلة الدال فيه اختصاص النعت بالفاعلية

بل الفرق هو حال من السكون بمنزلة في حيث الحروف لانه بدونه يكون مثل ذلك وهو الاختلاف على
معنى اختصاص الحركة اي معنى هو اختصاص الحركة بحال كالفاعلية مثلا دون حال كالمفعولية كما
في آخر زيد لان المسالة فيه ثلاث اشياء حرف الاعراب الذي هو نفس الكلمة ولفظ الحركة و
الاختلاف هو الاعراب وهكذا في نحو الزيدان عند من يرى ان حرف اعراب بزيادة الحرف وكانت حرف اعراب
لانه من نفس الكلمة وقد حصل معنى الاختلاف فالدال عليه الحركة لا لفظ الحركة فثبت الحاجة الى
زيادة النون بدلا من لفظ الحركة لان ذكر المبدل يقوم مقام ذكر المبدل منه فان قلت الموجب
في آخر زيد حرف وهو الدال واعراب وهو الحركة فلما كان الالف بمنزلة الدال المرفوع والنون بدلا
عنها لزم ان لا يكون له اعراب اجاب بقوله ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب لان الاعراب هو
الحركة لان كل حركة لا تكون اعرابا بل الاعراب هو الاختلاف والحركة دال عليه فلما كان الالف بمنزلة
الدال وليس فيه لفظ الاختلاف وجب ان يتعوض عن الحركة الدالة عليه النون ليكون زيادته في
زيدان استيعاب الاختلاف والحركة والتنوين اقول لما كان في هذا التفصيل ما ذكرنا فيما تقدم في
قوله بمنزلة الدال المرفوع من زيد الى آخره ولان لا حاجة اليه وايضا قوله ومعلوم ان الحركة تغاير
الاعراب المدخل في الجواب لما ذكرنا وانما قال انما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما
فان قلت اليست التثنية قد حصلت عندنا عن الفرق بينهما بالحركة باختلاف صيغتيهما فان صيغة
التثنية غير صيغة الجمع لان ما قبل الياء مكسور في الجمع ومفتوح في التثنية قلت ان القبيل
قد تتحد في بعض الاحوال المثلة فيكون ما قبل الياء مفتوحا في الجمع بالاعلال فلا يظهر الفرق
ثم اذا باختلاف حركة النون فيهما نحو المصطفين والمعلين والمصطفين فان كلا منهما يحتمل التثنية والجمع
يحتمل جمعا فاصله مصطفيين [illegible] وكذا [illegible]
من باب الفرق لان اعتبار الاعراب من باب [illegible]
النون في الاضافة فيلزم الفرق بغير حركة النون فان قلت الفرق حاصل بالكسر فلم لم يكس
اجاب بقوله ووجه اختصاص الكسر بنون التثنية والفتح بنون الجمع وهو ان الاصل في النون
ان يكون ساكنا لانها حرف مبني والاصل في البناء السكون الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين حرف
العلة والنون والاصل في تحريك الساكن الكسر لان حركة الساكن لا يكون الا حركة بناء [illegible]

بينهما فاوصلنا اليه للحوة الكن ما هو ابعد الحركات عن الحركات وهو الكسر اذ قد وجدناها الاقل
الموجبين من الحركات وهما الجر المختص والفعل المضارع بخلاف اخيرتها وهي الضمة والفتحة
لانهما قد خلاف عليهما كما تقدم ذكرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتحوا نون الجمع فرقا بينهما
فان قلت الفرق حاصل بالضمة فلم لم يفتحوا اجاب بقوله ولم يهتم لتوالي الحركات وهي الضمة التي يجيء بها
التثنية لغير الرفع كيف وانها قد تتوالى في حالة النصب والجر وفتحوا بعضهم في حالة الرفع
وحكي منهم فتحها وكسرها ذات الله وكل وجه آخر في هذا الاختصاص وهو ان نون التثنية انما
وقعت بعد الالف في حالة الرفع وياء مفتوح ما قبلها في حالتي النصب والجر فلم يستثقلوا الكسرة
واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في النصب
والجر فاستثقلت الكسرة فيه اما التوالي الاجتماعي النصب والجر واما التعويض عن الضمة التي الكسرة
في الرفع فحذفت النون تخفيفا ووجه ثالث وهو اولى الجمع اثقل من التثنية ووجه رابع وهو ان
التثنية اكثر من الجمع وخصوا الاثقل بالاكثر حفظا للتعادل والموضع الثالث من المواضع الثلاثة
التي كانت الاعراب فيها بالحروف كما اضيف اليه مضموم جعل اعرابه كاعراب المثنى يعني بالالف في حالة الرفع
واليائه في حالتي النصب والجر لوجوب احدهما قولا المتقدمين وهو الاولى كما ذكرنا لما فيه من المناسبة
منقلبة جملة اسمية وقعت حالا من الضمير المستكن في كاء اذ قمه منقلبة بالرفع واه قره بالنصب
كاه الفه معطوفة على اقم والجر عن الواو والياء على احتمالات ذينه ايذه اصلها قالا بن جني عن
الواو لقولهم كلتا بالتاء اذ هي اما لتانيث او للحاقة او بدل عن الياء وعن الواو والسبب الاول
لانها لا تكون وسطا ولا ثالثة ولا تقول في التثنية كلتوي فتقلب الثالث بل تقول كلتا لان
الواو كبرا لما تبدل عن التاء لاجل الياء وقالوا بو على عن الياء بدليل ما لهم ايا ها اذ لا يعلون بها
ثلاثيا على غير اذ هذه الاسماء من ذوات الواو فوزنه فعل لذكري وبدليل قولهم في التثنية كلوي
كما قالوا ذكري وذكروي وهو احسن من اذ يكون بعضها بعضا الموجن والموجن عنه واما كلا فوزنه
فعل كاه الكيان اه بيضي في جميع احواله اي في الاضافة الى المضمر والاضافة الى الظهر على الالف
لقطا على ما ثبت في علم الفرد كعصاه وعصا زيد قوله كاه الكيان اي خبوءة والهاء زايدة
الالف بيضة بالي وعلى لازوم الاضافة لزوم ما يدخلان عليه من الاسماء فاعلى حكمها قلبت

الف يا بيع المفرد في الظهور فيقال كلا اخويك بدون قلب في الاحوال الثلاث وكلا جاءني
في الرفع اذ لا حظ لا لف وعليه الرفع فيعمل كما عليها بخلاف النصب فانه قد يكون في صورة الجر
وهو الياء فباعتبار الاتحاد صورة كاه لها حظ في النصب في الجملة وتقول في النصب والجر
كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك لقلب الف الى وعلى لانهم لما دا والى وعلى يستقرا لا ما تد خلاه
عليه لاة المحرفة لا يستقل بالافادة بل توجد الا داخلة على الاسم وفي الضمير المجرور يحتاج الى ما
يتصل به فلا يكاه اة يكون مبتدا به فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كاه الاة دخول الافادة
محتاجا الى الالف في وجوده الى الاولى فاستردها استرجاعا فاقصارا كاسم واحد في اة احد
الشهرين لا يستقل بدون ف فلما حصل بهذا الاسترجاع صح المفرد في الظهور لاة الظهور يستقل
بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احتياج اة يكون ما يتصل به دليلا على هذا الاسترجاع فقلبوا
الالف يا على لاة مثل هذا الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلم اما اليا مي فلي فجاز بجري التصحيح
وفي غلاي ليس في نفسه كلمة ثم يا نه لدي كاه الواجب اة يذكر معها واما توجد كيليا في
اواسط الكلم كسيد وميت وذيل وعيب وكوكب زين واخالم يوجد هذا الاسترجاع في المظهر لاة
الاحتياج في جانب واحد فقط لم يقلب الف يا ء فاة قلت لاة هذا الاتحاد الذي في الياء
يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمرات ما عدا حرف الالف وهو يحتاج الى ما يدخل عليه والا يرفض
ويتصل بكلا فيكون مبتدا به فيكون في الاحتياج الى الدليل فوجب اة ينصب لهذه العلامة في كلا
قلنا تهاة هذا الاتحاد حاصل في الكل لكن لا يلزم منه اة ينصب علامته في الكل لاة قد يكون
هنا ري في الى وعلى نصب العلامة لاة في آخرها الفا يكون قبله ياء بخلاف البواقي لاة بعضها
عاري الآخر عن الالف وبعضها واه كاه في آخره الفا لا يدخل على المضمر فجعلوا هنا دون ثم
لاة الميسر لا يسقط بالمعسر اعلم اة ما يلي جزء كلام اك نون من يعمل انقلابا بالفتحة
كانقلاب الواو والياء في يخشى ويرمي وليس كذلك بل الحركات وهو مذهب سيبويه
ومن وافقه والوجه الاول وهو ما ذكره المتاخرون عنه لاة كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى يدل عليه
لزوم الالف مع الظاهر في اكثر اللغة ولو كاه مثنى لما لزم خلافا للكوفيين فانهم قالوا اة
مثنى واستدلوا بالاعراب وهو يحتمل اة يكون لما عامل به الجنا وعند بالمثنى مع احتمال كونه

باعتبار معناه وانما كملت في قوله كلتا رجليها سلامي واحدة كلتا هما مقرونة بزيادة فرد وهو
لم يسلم لزم ان يكون مثنى مطلقا لما سواه افراد وافراد وله فصحيح واحاد والعظم
ايضا فاسد الا لغاتي نبتا اذ اسم مفرد لفظا فجمع الجمع فجعل حكمه عند الاضافة اليه
المفرد حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم اسم المفرد المضموم فتوفيرا على اعتباريه اي
اعتبار لفظ واعتبار المعنى حقهما كما هو العادة المامولة عندهم في كل شيء كذلك ومثال
اولى من الاولى الا القلب في الى وعلى يعلى عني يعني وايضا انا الفتى بفتى فلا يارم مثله
في العرب فان قلت لم يكمل التثنية وتوفير الحق عند اعتبار لفظ ما عمل فيها اجاب بقوله
وانما لم يكمل التثنية اي لم يجعل حكمه عند الاضافة الى المظهر حكم المثنى وعند الاضافة الى
المضمر حكم اسم المفرد المقصور لان المظهر هو الاصل والمضمر فرع لانه قد
لا يستقل بنفسه والمثنى فرعي فجعل الفرعي كوسط شيء واعرابه كاعراب سمى الفرعي اي سمى المضمر
والاصل كونه مفردا واعرابه كاعراب سمى الاصل وهو المظهر اي سمى اضافة الى المظهر لما بينه
من رعاية المجانسة والجنس الى الجنس كما قيل وبهذا ظهر ما ذكرنا من توجيه قوله اي قدر
المعوض في المثنى والف اضيف الى المظهر وحكمه حكم العصا لتقلبه بهذا الايد وجمع الالوان قصد
كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذا لفظ كلا لا يتغير فيها والف لغة كنانة
تحكم في كليهما واحد ولهذا نظير صحة قول المترجم سواء جعل كلا من العرب بحرف لا بحركة وزعم
الفراء انه تدخل على المضمر ويكون بالالف كما في الظاهر ومن قوله العرب كلا هما وقد ما
فهي تلك لغات وكذا في كلتا والوجه ان قوله وبتاء انثى قوله لفظا احترازا عن لفظ
فليس حكمه حكم العصا فظهر ان لا يكتب الا بالالف لان الفه منقلبة عن الواو وقد
وفي كلا اختلاف كما عرفته ثم جعلها منقلبة عن الواو ويكتب بالالف وجعلها منقلبة عن
الياء كما ذهب اليه بعض النحاة ويكتبها بالياء والوجه الثالث قوله وقيل انها في حالة الرفع كتب بالالف
وفي الجر والنصب تكتب بالياء لضربها اي بيلها بعرق اي بسبب عرق وانقلاب في المناسبة
القريبة الى الياء في حالتي الجر والنصب والجزم في الرفع اذا اضيف الى المظهر نحو
ضربت فيه فلانة يعرف معناه اذ هذه بناء مناسبة قوية مؤكدة يعني اذ كلا اذا اضيف

٧٩

الى المضمر كتب بالياء في حالتي الجر والنصب علامة النصب والجر فذهبت المناسبة القوية
بين كلا المضاف الى المضمر وبين كلا المضاف الى المظهر اذ يكتب بالياء ايضا فيهما اذا اضيف
الى المظهر قوله ويستوي الجر والنصب في جميع مواضع قالا ان قد سبقت الاشارة الى
العلة الموجبة لاستواء نقيضي الجر والنصب في التثنية والجمع السالم فلا يعاد هذا عن
التطويل واما جمع المؤنث بالالف والتاء اي بزيادتهما ولم يحتج الى التقييد بهذا القيد
لاضافة الجمع الى المؤنث واما من الطلقة فهو عطف على اما حترازا عن نحو قضاة وابيات وفي
الاطلاق ليشمل درهمات سنوين جمع المؤنث تغليبا فعلى هذا قال جمع المؤنث
سواء عن بناء واحد نحو عرفات اولم يتغير فانه استوى اي النصب والجر اجراء لغير
وهو المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر وانما لم يعم فيه اي في الجمع المؤنث العلة التي توجب
الحكم وهو الاستقراء هناك اي في المذكر ولهذا اي وللاطراد المذكور نظائر لا يحيى مثل
اعلال يعد في يعد على يعد مع انا لم نتم فيه العلة التي توجب الاعلال مع ان العلة لم تكن تامة
عليه فجمع المؤنث الذي هو فرعي على المذكر على جمعه واما ما لا ينصرف فانما استوى
فيه لانه لما منع الجر لشبه الفعل على ما بينه ذكر في بحث عدم الصرف كاد ان يلحق الحركات
بانه يقوم مقام الكسرة المقدرة لما بينهما من التناسب وانت تعلم ان ما التي هي تسوية الضمير بينهما
فيجيء من بعده شاء الله في بحث الضمائر ذلك من قيام الحرف مقام الحركة النونية
يفعلان وتفعلان اعلامة اعراب الاسم كما عرفت قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف
وكذلك اعراب الفعل قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف فاراد انه يتبين ذلك بقيام
وبقيام اه فالذي هو اعلامة النون في الافعال الخمسة اعني يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين عوض من الحركة التي يفعل وانما عوضوا اي النون عنها اي عن الحركة
لانها اه لما وجب اه بكون هذه الافعال معربة لبقاء مضارعتها بالاسم بعد الحروف
هذه الضمائر وعلة الاعراب موجودة وهي وجود حرف المضارعة سالمة عن المعارض
ولم يكن اه يعمل اللام متعقب الاعراب اي محله لان هذه الضمير بعد اي بعد اللام او
جيء كونها اي كون اللام على وجه واحد اي الالف او جيء كونها مفتوحة والواو كونها

مضموم ومنه الياء كذا بمسورة ولاة دهذه اضافي اعراب الجزم فلو اجري عليه لزم التقاء
ان كين ولا يجوز حذفها وحدها ولم يكن ايضا ده يحمل الضمايرحروف الاعراب لانها ليست
ليست من نفس الفعل فالحذف الحقيقة لانها من نفس الفعل بالاعتبار فلا يكون محلا لاعراب ولا
اعراب الكلمة يجب اه يكون فيها لاني غيرها ولا محل الاعراب يجب اه يكون محلا الاعتلال
وكل واحد منها لا يختلف لزم جواب لا زيادة حرف يوجب مناب الحركة فوجد والا ويلي
الحروف بذلك اي بالزيادة حروف المد واللين كثيرة دوريها في كلامهم ولم يكن زيادتها
هنا لكفاية الضمايراي لاجلها فالكفاية مقيم بينهم اه هذه الضمايرجنس زيادة تلك الحروف
لتأديتها الى اجتماع ساكنين فيلزم حذف احدهما آ اخذف احد الضمير وحذف الاعراب
فزاد واحرفا شبيها وهو النون فزيدت ساكنة في بحث الضمايرفي آخرها عن الضمير لانها فاعل
فيكون آخرها وحرف الاعراب لابد وان يكون في الآخر واختصت بحال الرفع لانه اي الرفع اول
احوال الاعراب فاستوفتها اي فاختيرت الرفع بثبوت النون دون سقوطها لسبقه عليه كما
انه الرفع سابق على النصب والجر باعتبار انها محتاج اليه للابتداء لانك لا تتكلم عرفا بالنصب
وحده بالجر الا بعد سبق المرفوع ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة لتتم بها اي النون موضعا
عنها اي عن الحركة بينهم جملوا سقوطها في هذه الافعال علامة الجزم كما جعلوا سقوط الحركة علامة
الجزم قبل حروف هذه الضمايرو جعلوا النصب علامة الجزم لانه اي الجزم في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما
جعلوا النصب علامة الجر في الاسم جعلوا علامة الجزم في الفعل وهو الاخف اولى وهو
النصب الذي يشبه الجزم في انه كلاهما يفيد الخفة وفي انه كلاهما يعامل لفظا فقيل مما يفعلان بثبوت
النون في الرفع ولم يفعلا ولن تفعلا بسقوط النون في الجزم والنصب وكذا البواقي اي هم ينكلم
وانتم تفعلون وانت تفعلين ولم يفعلا ولم تفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولم يفعلوا ولم تفعلي
ثم انها اجروا حروف المد واللين في الفعل المثل اللام مجرى هذه النون في اه حذفوها على حال الخا
واه كانت من نفس الكلمة في الحقيقة لانها اي هذه الحروف اشبهت الحركات من حيث انها
اي بر حيث اه هذه الحروف مركبة منها اي من الحركات على قول بعض النحويين والحركات
ماه خوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة من بين هذه الحروف

والحركات فيحمل في الحذف عليها وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها فالمناسبة
بين نفس الحركة وبين هذه الحروف في عدم قيامها بها فحذفت في الجزم حذف الحركة مقيل لم يقم في
حذفة الواو والم يقم في حذف الياء ولم يحذف في هذه الالف اثبت ساكنة بعد الرفع علامتهم
الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب بحولن يغزو ولن يرمي وسكنت الالف في النصب
شباهها في الرفع لانها عوض من الحركات اعلم اه كلام اتم نوع منها يكون اه تحمل عليها اه هذه الحروف
بالجوازم ويكون على اه عند اه والمشهور خلافهم هو الاول ستعرف النظر هو الوجه الاولاء الرفع
اول الاحوال المحذوف قبل دخول الجوازم فلا دخل الجوازم لم يحذفه الا حرف علة شابهت الحركة
فحذفا حذف الحركة ووجه الشبه انه الكفاية لان الكفاية هو حذف الحركة لمجاورة الحركة المقدرة فالكفاية
الاقتصار عليه طلبا بالمرفوع حذفها لجوازم وحذفت ضمة المضارع فلا يلتبس وحيث عن ابن السراج
شبهت الجوازم بالدواب والحركة في الفعل بالفضلة التي يخبها الدابة كالة الدواة اه صادة
فضلة حذفها واه لم يصادفه اخذ من نفس الجسم فكذلك الجوازم اذا دخل على الفعل اه وجد
حركة اخذها والا اخذ من نفس كلمة وضد الكفاية اه صحت بعضهم الاول اعلم ان هنا مسئلة لا بد
من معرفتها وهو ان هذه الحروف اي حروف العلة اذا كانت بدلا من همزة لم يحذ فاحذف خوف التباس
اذا قدرت بالبدل لان الجازم تدخل على حذف الهمزة قبل الابدال والاجاز الحذف نظرا
الى اللفظ وجاز الاقرار نظرا الى الاصل ومنع بعضهم الحذف وقوله جود حتى يظهر تعاقب بناء
سريعا واه لا يبد بانظهر يظهر لا يجتمع فيه الاحتمالان اه يكون على لغة من يقول يدي يبدي مثل يخشى
يبقى او على الضرورة وهذا الحكم اعني حروف المد واللين غير مذكور في المتن اه كما ان المتن غير وفي بعضها
مذكور فلهذا قدر شرحنا. قوله واتيانه على ضربين قال ابن مع لكاف المرب وما اختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فيكون حركة آخره وسكونه لا بعامل او وجب كذلك بل هو الذي البنية عليها اي على
لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة آخره وسكونه لا بعامل او وجب كذلك بل هو الذي البنية عليها اي على
كون آخره حركة او السكون قوله ثم المعرب على ضربين منصرف قال الشيخ واما جعل التنوين علامة
الانصراف لانه اولى بالحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يكن زيادة تأتي الواحد للاثنين
الواقع بين الواحد والتثنية والجمع مثله لئلا تزيد الالفاظ بين التثنية والجمع واما زيدا الواو والنون بالجمع

ولا ينون فيما سمي به من الشيء والجمع لأن التنوين غير لازم لها سقوطها عند الاضافة فتلحق بما لا ينون
وهو التنوين الذي يجيء للمقابلة وبينها مناسبة كما عرفت قوله وغير منصرف وهو الاسم
الذي منع من التنوين ما لا يلائم علامة الاسم الذي يجيء للصرف لما ثبت أنه الفعل وكانه
التنوين علامة التمكن ولم يكن في الفعل لأنه لم يوجد التمكن فيه أو لم يكن ثابتا فيه فقصدوا جوابا لما
أنه يعتوره أيا ما أي ايجاد يمنعوا الاسم عن التنوين أو على التمكن أي أنه يمنعوا عن تسميم لوجب الشبه قبل
الموجب الذي هو الشبه وقبل التمكن بما يكون موجبا للشبه من تبا عليه وتجوزا فيه لأن الجاب الشبه
أنه يعتوره أيا ما أو لم يكن الجر مقصورا بالمنع لأنه ليس بجزء للفعل فلا يمنع غير المصروف بالجر له
لما في الفعل لأنه منع بما له ليس له سقوط التنوين يمنع الصرف لأنه يجيء له كثيرا ما يجيء له قليلا
في نصب علامة يستدل بها على ذكر ضمنوه تمام له أي لمشابهته بينهما وفي كون شريكا للتنوين
في اختصاصه بالاسم بيان كلامة التنوين خاصة كلام كذلك الجر خاصة بخلاف الرفع والنصب فانهما
الخاصة قال أبو علي لو دخل الجر غير المنصرف مع عدم التنوين نحو مررت بأحمد وابراهيم كلامة مشابهة
بالمبنيات نحو اسيم وجير فلذلك حذفوه من الاسم خلافا كما أن الجر شريك التنوين في الاختصاص
كذلك يجيء من خواصه شريك لها في التنوين سقوط الجر بالبعية حتى يجيء وان ذكر الآيحكم
أجاب بقوله وقد حصل له أي الجر بإقامة مقام التنوين وعاقبته في الاضافة تفسير الجملة الاولى
لأنه يكون إذا وجد التنوين في آخر المضاف انتفى الجر فيه آخر المضاف اليه وإذا وجد الجر فيه آخر
انتفى التنوين في آخر المضاف فانظر فيه واقعه خلا وواقعه خلا فظهر كون قرينة لا يجيء من خواصه
فرجح على حتى أو حصل لكم لأنه قام مقام التنوين وعاقبته في الاضافة وفي كون ظاهر كلام التنوين
كلام أشد من مناسبة الجر لعدم وقوع كلام موقع الجر على طريق المعاقبة فاشتبه هذا بالاضافة
وذا بالبعية فحي يكون جواب السؤال آخر تقديره ولما اشتركا في الاختصاص فلم جعلوا الاسم كان
الوجه الاول ولم لا يمكن أن يجعل قوله والدليل على أن الجر غير منصوب بالمنع جوابا بالبعد لأن
المقدر أي والذي يدل على أن التنوين بالاسم بالاضافة أي بسببها وهو قولهم اعاد والجر وكانه
من قصدهم منع الجر على انفراده علة الغرض حيث اسقطوا التنوين كلهم انه بحيث اسقط فلا يكون
قصدهم منعه على حدة ولهذا وكان الجر غير منصوب بالمنع على حدة آخر وأي اختاروا يجيء الواو

حيث قالوا منع الجر التنوين وذكروا بعض المصاحبة وامتناع الجر عند مصاحبة التنوين لا
يوجب منعا متاعه عند الانفراد والمذهب أن هواة الجر مقصور بالمنع على حد ما ذكر لأن
الجر كون من أركان الاعراب وهو الكمال من وارد له ليس الآتي المعربات كسائر أداة يقال
الجر كون من أركان الاعراب وهو الكمال من وارد له ليس الآتي المعربات كسائر أداة يقال
وبهذا الباب أي باب ما لا ينصرف لأنه أثبت به الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن وفي بعض نسخ
الاعراب وهو أولى أو الواو على مع فقال منع الجر والتنوين لأن الواو للجمع المطلق فيجوز أن
يمتنع الجر عند لا نزله أيضا قال ابن الحاجب ظاهر كلام الضربين أداة منع القسمة حاضرة يجيء المرتب
وتفسيرهم القسمين بنفيه لأنهم فسروا المنصرف بما يدخل الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه
الفعل وغير المنصرف بما يدخله الجر والتنوين لذكر الشبه ويفسره بالفتحي في موضع الجر وعلى
هذا يبقى أشياء كثيرة لا يبقى واحد منها مما يجيء للذكر لم لم حيث لا يصدق تصديقا بما عليه
فدل على أنهم لم يريدوا بالحكم بل أرادوا من ما هو غير منصرف ولم يتعرضوا لما عدا أقول تفسير المعرب
لا ينفي الحصر لم يرد على مثله ما يدخل الجر مع التنوين لأداة النائب كما لمنصوبه لكلم فاستغنى
عنه بذكر التنوين قوله وكانه في موضع الجر مفتوحا قال لم يجد هذا في عبارة صاحب الكتاب
وقد قيل انه أي بهذا القول تسامح منه أي من صاحب الكتاب في العبارة لأن الفتحي في
الباء فلا يستقيم في المعربات وما لا ينصرف ليس منها وما يجد هذا انه لا يستقيم في الفتحي فما
ينصرف لا يستقيم في الفتحي وهو الملخص أي حتى القول أنه يقال وكانه في موضع الجر منصوبا
فارد له الذي يحقق كلام صاحب الكتاب بحيث لا يكون فيه تسامح فقال والحق أن استعمال
الفتحي هنا كما يحقق وتبليته بالقبول حقيق لأن النصب ليس يدل على الحركة فقط لأنه قد يتحقق
أنه أتى على الاعراب ليست حركات شاذة بل يدل عليها معتبرا بالدلالة على المفعولية فاذا قيل
الاسم منصوب فمعناه أنه فيه فتحة دالة على ما هي مخصوصة وهو معنى المفعولية من شأنها أي من شأنه
تكن الفتحة أنه تدل على المفعولية أي معنى المفعولية كما في زيدا في رأيت زيدا وكذا الرفع
والجر بخلاف الفتحي وأخواته لأنك لما قلت قام زيد مثلا حتى صح فمعناه أنه فيه فتحة لا غير قوله أن يكون
فاعل القوم المتقدم عليه أي من شأنها الاعتماد على الموصوف وهو فتحة ومعلوم أن الفتحة في
مثله لا تعد لفاقلت مررت بأحمد لا تدل عليها ما تدل عليه الفتحة في رأيت أحمد وضربت زيدا فيجب

يد بالحمد مضاف اليه بوساطة اللام والفتحة دليل الجر على المضاف اليه فيقع بالنصب على تقدير اذكر حمدا
لا يد لك الحمد النصب عليه اي يجب لكم الفتح الواقع ضمة دلالة بالحمد على الفعل اي يجب لكم الفعل
لانه ذكر قامت مقام اذكر حمدا بمعنى الكسرة وجاءت عنا لعلة اوجبت ذلك كالقيام والاجابة وهي ان
ما لا يتصرف لما منع الجر اريد تحريكه لئلا يالتبس الكونه للجر بعده فتحريك بالفتحة لخفتها لحلوه من
تاخير خلافا لمن زعم اي ضمة دالا بالحمد دلالة الضمة الذي جعلت نيابة بمعنى النصب
قيل وكما في موضع الجر منصوبا كما يقال وكما مقدرا في موضع الجر بالفتحة اي بالكسرة المقدرة من غير
اعتبار تنوين كونه منونا ولو صار منصوبا لم يصح في اللفظ هو اذ هو في حالة اذ يقال وكما في موضع الجر
منصوبا لما ذكرنا منونا ولو قيل منصوب لم يصح في اللفظ هو في حالة اذ يقال وكما في موضع الجر
منصوبا لما ذكرنا من دلالة النصب على الجنس المنصوب وانما قال في الجنس لانه لا يكون اذ بتالا لعدمه ويدله به
على صورة النصب او على انه منصوب غير مجرى قال ابو الحسن وابو العباس تاء اذ في المضاف في حالة
الجر بنيت فتحة لانها في الفتح وحدة وباقي حركات الاعراب وقيل يقال منصوبا ايضا بمعنى المنصوبية في
الجملة ومعتمد في العاد بعد قوله كما بنيت الخامسة من العشرة فتحة دلالة على ما منع من الاسم العشرة
بهذه الاسباب التسعة لانها اي الاسم قد شابهت بها اي بجملتها الاسباب الفعل وكل واحد منها شام منع من العشرة
بعض التعريف والتخصيص كما ذكرنا وانما قلنا قد شابهت بها الفعل لان الاسم بعد الاسم في الدار ليس اي في
تركيب الحروف الا مستفاد التعريف بعد كما يقال في زيد كونه فاعلا في الاسم وكونه واحدا في
الاسباب التسعة تاء للاول وفرع على الاصل فصلت المشابهة بين الاسم والفعل بهذا الوجه فمنع
تاما لا كونه في الفعل فالعلمية فرعية الجنسية بجنسية الاسم اولا لما اعتورها التعريف ثانيا فاءة ذات وزيد
قبله يسمى به كماءة سمي بطلحة ثم بطلحة وجبين ومولود وطلحة ونحو اذ وكم منها اذ ولهذا
كانت العشرة ذات علامة واقتضاء لها وضع النقل عن الاصل كنقل جمع عن اسم التهور وعن كان عن
الى واحد بعينه وانما اعتبرت العلمية من المعارف دون لاة المضمرات والمبهمة لادخل لها في الاعراب والعشرة بالتم
والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا وهي حكمه وعند الخليل التعريف الاضافي معتبر حتى قال بعدم انصراف
جمع لد ولو زنه الفعل فالاصل اجمع فهو معتبر عند الحذف وقيل تعريف العلمية لاة الفظ التوكيد
اعلم لها والبه ذهب ابو علي الفارسي والدارمين فرع التذكير الجنسية اي التذكير في الاسم العام

ذي الفاعلية راجع به عن الاصل من الثلاثي العضوة وعن طلحة وحمزة علامتي التذكير بجتماعهما عن الزيادة
بشهادة الاشتقاق وبجيء المؤنث بغير زيادة فرتبته اي المذكر اذا عرض عليه اي المؤنث
له الجر قبل المؤنث كما هو المذكور فيه الذاة لانه في القياس واجرى على سنن اشابهه وعلامة بنيت على
رعاية المناسبة فيكون بنيا لثانية فرعا وثانيا التذكير لاة اللام قبل الاطلاع على حالة من التذكير
والتانيث يعتبر عند بلفظ مذكر بغير شيء وحيواة وانساة مكاة التذكير بها بقاني الاعتبار فيكون
حقيقيا بالاصالة وكذا وزة الفعل ناة لوزن الاسم وفرع عليه وفي كل لاة اشلة الاسماء مخالفة
لاشلة الافعال اذ الاسماء مخالفة للافعال فلا يتبر اختلاف الاشلة في كل القبيلين فاذا وجد ثانيا
في الاسماء وزة الفعل كاة ذكر اي وجد وزة الفعل فرعيته اي سبب كونه وزن الاسم اصالة
لوزن الفعل لاة الفعل في وزن كل نوع منه لا يوجد عينه وزن نوع آخر فاذا عينه وزة كاة
ذكر فرعية مختصا به او غالبا فيه وكذا الوصف ناة للموصوف وفرع عليه لاة المؤنث
حالا اي شيء تاء مؤنثة عن معرفة دائم كما قال فعلت نهارا صرفا عن كيف لاة حالة قيد لم
يذكر وجه الشيء مطلقا قبل وجوده تقييدا فيكون ثانيا له وحفظ وفرعا عليه لاة ما هو تام
اولى بالفرعية ولاة الصفة يحتاج اي الموصوف احتياج الفعل الى الفاعل وكذا العدل
ناة للمعدول عنه وفرع عليه وفي كل لما قرر عن المعدول عنه ولاة العدل لما اريد
عن ذا دال على شيئين كاة الفعل دال على شيئين فخرج عن شيئين فخرج عن حكم الاصل والشرط
في سكون الفرع في لفظ الغير ومعناه كدلالة ثلاثة على لفظ ثلاثة فصاعدا قد لالة على شيئين
وكذا الجمع وهي كونه كالمثنى عن غير اوزانه العرب فلا يجعل بلغة فارس ناة لاول وفرع عليه
لاة لغة العرب متقدمة عندهم على ما يأتي حذف وهذا من اللغة عن غير ام وكذا كل لغة فرع
فانها بالنسبة اليهم اصل ومتقدمة على غيرها وكذا الجمع والتراكيب ثانيا ناة لاول وفرع
عليه وفي كل لما قرر هما من الواحد والمفرد اي ناة الجمع عن الواحد والتراكيب عن المركب
عن المفرد فظاهر هذا الفرق بين الواحد والمفرد فيكون الجمع فرعا على الواحد وثانيا له والمركب
فرع على المفرد وثانيا له اما الالف والنون المضارعتان لالفي الدارمين فيتفرعان على الفي
الدارمين حيث مضارعتهما اياهما على ما سبق عن ترتيبه فوله الاسماء العين المنصرفة

وان جاءت للتاء بين الالف والنون بنحو ثلاثة ومعه اخذ من بنيها ثلاثة اصحاب فقال رجل من
بين ثلاثة الالف والنون بنحو اي فعلاه فعل زيادتاه زيدتا معناهما الذين كذلك اي زيادتاه زيدتا
معناهما اي بعد عمله فيهما وجه تحته وجوه الزيادة وكونه للزايد حين زيدتا وكونه الزيادة في الآخر لو بقي
الغالب فيه والاتحاد في الاول والاختلاف في الآخر بالتاء الفرسكاه للتاء بين ثم تحرج اليه الفوقية
لاة الفعلة اذا كانت للذكر لا يكون بينه علامة ولا يجوز ان يلحق بالمذكر بعد ملحقة الفوقية لاة الاسم
بالزيادة لاستقرار التاء بين ايا التذكير بل الامر بالعكس نحو ضارب بين ضاربة والاعلام نحو قائم
بل العشرة لحق التاء بالمذكر بل التاء بين بعض الجماعة لكن تاء وجبت الضرورة استعانة
في الموقف لرفع اللبس ثبتا تعلما للتذكير وسقوط للتاء بين فثبت اذ سكاه بناء بناء
والالف والنون بضد زيدتا معناهما اذ الذين في جمع المذكر وان سقوت ما بينا الالف والنون
مخالفة لمذكر بنحو سكاه وسكاري كما اذ مذكرها فيما الذ التاء بين مخالفة لمؤنث نحو اعمى وعمياء
تاء التاء بين لا يجتمع مع الف والنون بنا اي فعلاه فعل كما لا يجتمع تاء التاء بين مع الذين فلا
يقال سكالة كما لا يقال حمراة وبهذا اي عدم الانصراف بسبب ثبوت المشابهة بين ثلاثة وجمع اذ
كاه فعلاه فعلا اما الف كاه فعلاه فعلانة بفتح التاء لكونه غير منصرفة للعلمية والتاء بين فهو مع
نحو سعاد اسم امرأة وعرياد اسم رجل بالصفات لغير وجه الذم والنون بين عن ضارعة الاخرين
بين بين الاخرين بين مخالفة صيغة المذكر لصيغة المؤنث حيث كاه مؤنثه اي فعلاه من
مذكر كفعلانة وعدم قبوله التاء حيث دخلت التاء فاه يجيء لم يصرف اذ قد عرفت له بالعلمية
وجه المضارعة وهو اتباع التاء الذي هو الوجه الضعيف وبين الثاني بنحو لاة الوجهين الاولين
لا يؤتى به بدونه فذلك لاة العلمية يمنع من الزيادة كما يمنع بين الحذف الذي ليس التخفيف فقط فما
تمد تاه بذلك لاة يقتضي بفعوا العالم ثم لعلم اة الالف والنون لا اة يكون بين اسم اوفي صفة فاه
كاه الاول فشبهه العلمية في المنع لما كان كذلك اثبتوا تاء التاء بين لما تبع دخوله التاء واه كاه الكاف في
قيل انتاء فعلانة ليلحق ثلاثة بنحو لا يلحق التاء بين في اتباع مخوله وقيل وجب فعلا لكونه
مستلزما لانثى لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بناء التاء
وعدمه نحو سكاه وسكرى والاول هو الحق لاة وجه فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما

لانتفاء فعلاه لاة كل ما جاء منه فعلى لا يجيء منه فعلاه الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون سكارى
يصرفونه للذكر ويقولون سكارى يجعلونه كغضبان بهذا الشرط مقصودا بالذات لاة الاختلاف بين صيغة المذكر والمؤنث
يحصل فيما ولهذا احد وجوه الشابهة المعتدبها ونكتة اختلافه بين صرف ومنع لوجود احد
الشرطين دون الآخر واتفاقهما بين صرف سكاه لوجود كلا الشرطين فيه وصرف ذكراه لعدمهما
انما المعدول يتوقف معرفة ما بينه العدل في بين جزء جزيم اي مادته ومعناه عن صيغته الاصلية
الى صيغة اخرى ومعلوم ان مادة يذكر فقط ويراد به غير ذكر مع الاحتمال الف الآبدين الكتابة
ونقلا الاعتراض بفلاه وفلانة لكاني بما وكيت وذيت وضربته زيد ضرب بين ضارب
مضروب وهو علم بين حقيقي يدل على شخص بنوع التعريف على اة اصله بين آخر كذلك فلاه وهو كونه
من الاعداد وتقديري بجلاه وهو كذلك بعد حفظ القاعدتهم وسيجيء قاعدة اذا اضافت الفوقية الى
التعريف لما اة شاء اصله لقائل فاعلم ان الاسماء المعدولة على الاكثر اما معدول في الصرف في نحو
احاد وموحد وثنى وثنى وثلاث وثلاث ورباع ورباع ومعنى هذا تتابع واما في الجنس نحو ثمانين
وعشرين عندهم والاصح ان الى دباخ ومربع لنصف الرواية فما فوقه فلا يكون عندهم
قيد الى العشار ومعشر دون قوله فلا صفة والعدل حدثا عن التقويم بلا سبق لانهم الاتيان
بما يدل على المقام ثانيا وهنا كلمات واهية يكتب في الحاشية منوبة الى بعض الدخيل في هذا
الفن فاعرض عن ايراده هاهنا زاعما عن الطول قال الاصل والى اجمعه مثنى وثلاث ورباع فيه
بيان الوصفية لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة هذا بيان للعدل
لا يقال اة الوصفية عين مؤنث في المعدول عنها بدليل صرفهم اربع في مررت بنسوة أربع ونحو
كمررت بنسوة ثلاث حيث كانت الوصفية عارضة اذ لم يكن عارضة كانت مؤنثة ولكان
مؤنثا لامتناع الصرف لكن التالي باطل فالمقدم مثله واذا كانت الوصفية عين مؤنث والمعدول
عنها غير المعدول اة لا يؤنث المعدولة لعدم اقتران العلل في الجنس بين المعدول والمعدول عنها
فلا بد اة لا يفيد قولك ولكم واقفا قلة الوصفية عارضة في المعدول عنها لانها لا تنافي الوصفية
مرة وبيانه قد علمت وجه بناء الاصل الوصفية فيكون الوصفية عارضة لانا نقول اة
البناء قد غلبت على المعدول عنها حتى لا ترى رجالا واربع نسوة واذا كانت غالبة عليها فالوصفية

في بلد بين فاة فيها التعريف والتاء بنت المعنوي والبيت فلم يجئ فيه الا منع الصرف لاة الخفة تلوت احد السببين فيبقى السبب الثاني وهو التاء بنت والجزء وانما في التعريف قولا استلم لزولها لذ الشرط حين عدم الشرط فالجملة التي بعد حين قام صفة الوسط باقي قوله ذا تاء ثم والجزء في الصرف ذاك لانا اذا قيل لا يجوز مقابلة سكون الوسط العالية لقوتها وايضا يلزم من اعتبار وجه العالية ان لا يجئ في نحو الا مع الصرف وهو خلاف الاجماع اقولا اة في السكون خفة وفي العالية مثلها فيقابله فكونها قوية عيني واجب بالبعض عرفاة باة قالا اة موقوف على ما قاله بعض المحققين في نحو مندبجوز الامران استصحابا باة سكون الوسط يوجب الخفة والسببين الثقل فاذا قام الخفة ثقل احد السببين بقي ثقل آخر وحده وعدم الصرف بقيا باة فيه علتين خفارة كخاء وجوهر فيهما بعد المقابلة سيان وهما ما ذاة الجواب عندي انه لا يلزم من زوال احد الدليلين زوال الحكم بالكلية الا يجوز بهذا ان لا يمنع الصرف فضلا عن زواة يلزم حال وجود ما عني سوة فلا يلزم من عدم زوال احد السببين زوال الحكم بالكلية كما يشهد بذلك فاهم واما النون الذي للحركة الاوسط فجري مجرى الربا في تحقيق الصرف وعدمه نحو قدم لام امراة وقد كان اي كون جار يا مجرى الربا في تنزل الحركة منزلة الحرف الرابع وتحقيق هذا موقوف على تمهيد مقدمة وهي اة الاسم في اصل امرة المنصوب اة يكون ثالثة ورابعة منقلبتا كانت او زايدتا او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلباة واوا نحو مصوي ودعوي وملهي ودعوي لاة ما قبل الياء مكسورة والالف لا يقبل الكسر فقلبت الثالثة او الرابعة واوا عن الياء انقلبا واوعن الواو لاة الياء هنا انقلبت عن الواو لما فيها من الجوبين الياءات بخلاف الالف فانقلبت واوا وهنا دقيقة وهي اة الواو في عصوي بمنزلة الواو في دعوي في انها منقلبة عن الالف كما انها عن لام الواو في صوري ومايد عوا عليه كون انهم يعيدونه الى اصله الالف في نحو رموي فالقياس اة يقال في عصوي كما يقال كذا يقول والقول اجمل فيما ذكرنا في رموي مما ذكرنا وهو موجود في نحو عصوي فيما يلي الاصل الخامسة وبها حقيقتا بالقبول والزيادة فيها ثالثة او خامسة المذوة فكونها زايدة كتاء التاء بنت ولما القلب فلاجرائها مجرى المنقلبة والاولى اة الاولى جرى على سنن الاصول وما بالتي ولما الفصل بين الاخير والواو فلاجرائهم فصل مجرى فصلاة فقالوا واو زايدة كما قالوا حمراوي وقالوا بهتنية المنقلبة كمكرمتا الشابهة فلا يحتمل في الالف يحتمل اة يكون زايدة والمنقلبة

واوا الفاة التاء بنت ويحتمل اة يكون الف التاء بنت والواو زايدة والالف لا يكون زايدة لقلة الحروف فيقال اة كون الواو زايدا احد لفظا كحباري او تقديرا كجري لتحركه منه بمنزلة الحرف الرابع فيقال واذا انتفى هذا فيها صيغة خاصة كمكرمتا ما يدل على اجرائهم الحركة مجرى الحروف وهو انهم قالوا في النسبة اليه حبطي وجلوي بالحذف والقلب ولم يجيزوا في نحو حباري الا الحذف نحو حباري ولم يقولوا حباروي بالقلب لوقوع الالف ضامة ثم انهم جعلوا نحو جري يفتح اليم وهي التاء السريية التي بمنزلة حباري فلم يجيزوا فيها الا الحذف واذا كان الالف رابعة تنزل الحركة منزلة الحرف في التقاوح كما ة الالف خامسة فلا يجري الحركة هنا منزلة الحرف حتى الحقوا حكم الخامسة فاذ كان هنا في المؤنث المحركة الاوسط اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوا لانهم اقاموا واو سيبويه وهي مرتبة الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الرابع الا انها لا يقوى قوتها اي قوة الحرف فلم يؤثر في منع الصرف ما لم يكن في الحق تاء بنت بخلاف الحرف الرابع في عناق فانها تنزلت منزلة التاء بنت ولهذا اي ولتنزلها منزلة الحرف الرابع التاء زيد منزلة ولذلك رقة عيد التصغيري الثانية المحركة الاوسط دون الرابع الا ترى انك تقول في التصغير قديدة وعنيقة بتشديد الياء ولما اصالة التاء والحرف الرابع والحركة والتاء اعلى رتبة من الحرف الرابع كونه فاصلا منزلة والحرف الرابع لم الحركة فالحركة كانت منحطة عن التاء بدرجتين او عن الحرف الرابع بدرجة والحرف الرابع متوسط بينهما اي لو جئ بدرجة عن التاء واعلى بدرجة من الحركة فظهر اة هذا التاء بنت بغير الالف في ثلاث مراتب احداها ذكرنا المرتبة الاولى لما بينا اي المؤنث الذي فيه التاء ظاهرا لا تدخل لام التعريف سميت به اي لما فيها تاء ظاهرا وهي رجلا او امراة والمرتبة الثانية وهي المتوسط لما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في التذكير الا بعد اة يكون لام تذكير فتدخل فيه التاء بنت قبل تسمية المذكر الا ترى اة كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن لام مؤنث قبل التسمية فيكون في الرابع كتاء التاء بنت ظاهرة في تسمية اسم التعريف فكذا كاة سماه او سمى شاكة شرعي في الحرف الرابع اة يكون الحق بحيث قد جرى لما التاء بنت قبل التسمية فيكون بهذا الشرط منحطا عن التاء بدرجة وفايقة على الحركة بدرجة ورابعة لانها لا يقوى الحذف بكمال مستقرا عن حبارى لم المجيء مؤنث ولو سميت به رجلا لم يصرف وهذا شرط اة لا يكون منقولا عن المذكر في الاصل واة لا يكون

تاء تأنيث بناء ويل فرباب اذ يتبع به مذكرا نحو فرفلا قبل تسمية المؤنث بكاة مذكرا بحذف الهاء ورجال الفا
ستة به مذكرا نحو فرفل واكما مؤنثا لاة تاء تأنيث بناء ويل الجماعة والتاء التأنيث وجملة الاسم المتكرر
الاوسط من الثلاثي المؤنث فانما يكون كذلك اذا كان اسما لمذكر فاما اذا استعير لمؤنث فانه يصرف
البتة لتضاده عن التأنيث بدرجتين وذلك لكونه فارغا من الحرف الرابع المتفرع عن التأنيث وهو ناقص عن
التأنيث بدرجة فيكون لركة ناقصة عن التأنيث بدرجتين اذ نقصانها الفرعي بدرجة ستأتي لنقصانها
فرعية بدرجتين قوله وبخو حذام فيه مذهبان قال الك مع اعلام اة فعال على عدة الحاء جمع
بعض النوع اي بعطا انواعي متعددة فالاولى فعال للقرب بحذف الام بخو نزال اذا قرب وتركه بمعنى
اتركه وهو بناء ينوب كل فعل ثلاثي مجرد متصرف تام غير سببوية لكثرة الورود منه على الوجوب كما تقدم
بالتفصيل باب واحد وهو الثلاثي بالشروط المذكورة وما بعد ذلك فانه يبنى عليه جائز وناقص
يجرد ليزيد له تعلق بالمخاطب طلاة ومتصرف ليزيل عنه ذكر ومدح فلا تعلق وزار ورد ليس
وتام ليزيل الافعال الناقصة لعدم جواز كونه وعند جمع سماعي اي متصوص على السماع فلا يجوز
فعال من نعل ثلاثي لاتهم ونسته العرب موضعا معلوما وليس لاحد ان يبدع ولا يتكلم به الوضع
هذا في الثلاثي واما في الرباعي فعند سيبويه ايضا سماعي والفرق بينهما اة الثلاثي قد كثر في
كلامهم جدا ولم يسمع من الرباعي الا القليل فاة كثرة يوجب عليها تعالت لدرج السابقة وقال
يدعو وليدهم بها عند عاد فكثرة الثلاثي في كلامهم جعلته اصلا وقاس عليه وقلة الرباعي توقفت
عند السموع ولم يتجاوزه فعند خلافا للاخفش فانه عنده قياس وعلى اي فعال من نعل ثلاثي بنيته بالاتفاق
اما سبب بنائه فيه اختلافا فامر لوقوعه موقع فعل الامر المبني عند اصحابنا لاة فعل الامر عندهم
مبني فالواقع موقع المبني مبني لان واقع موقع المبني كالواقع موقع الحرف فهو مبني فعال
مبنية فثبت ان هذا الدليل يقتضي ان تقول في كل الاوامر مطلقا كما ونصبه وعند الكوفيين بناؤها
لتضمنها معنى لام الامر اة اصل الامر ان يستدل بدلالة فلتوهموا فلما كان اة تلك اللام تحذف لامر شابه
الحرف فبنيا كبنيان وكيف وقد وجد معنى الحرف في الجملة المبنية فلا بين بين الاول قريب جدا حتى
اقول الحق ان هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في بناء الامر بالصيغة واعرابه فمن بناه جعل الواقع
منا الوقوع المكروه ومن اعربه جعله التضرر والحق في هذا المبني عليه بيد الفرقة الاولى كيف

يكون حقا والاول تقريبا واتا بنيت على الكسر دون غيرها كمنع بما اصل التقاء الساكنين فلما احتاج
الى كسر الاول الذي هو الراء ولم يكن له كسرة ولا ضمة وخفض الكسرة الاصل فيه غير ممكن الكسر ولا ضمة لمنع العلة
فناسب بناءها الزيادة وفعال من مؤنثة بدليل قوله وانت بجميع لساعة اذ دعيت نزال ولج
في الزجر بكسر الجيم الخ انت تشجيعي يوم الوغا والرب واضرب بالقراضب في القرب واشد
تحمل الشدة والبأس في حين الاسد فضلا عن انس قوله دعيت نزال كناية عن الحرب اة اصلا تو
اذا الفتة خصماة نزال عن خيولهم وخيلها والتقائم اتسع فيه حتى قيل كل تقاربين وقوله ولج اي
اذا وقع الحاجي يوم الذعر وهو الخذ الاعراب لفظ متعلق بتشجيع ولج عطف على دعيت
وقيل الزجر متعلق بالتشجيع ايضا بمعنى اة تاء تأنيث دعيت بمعنى اة نزال وقوله اذ مؤنثة
للانث فعلا وكونه نزال فعل دعيت دليل على تأنيثها ايضا قال والهذا حكاية فعل دليل عليها وكم
عبد القاهر يريد بهذا ان يجعل كونه نزال عدد عن نزلي وانت فاعل وهو الياء
في نزلي مع اة ليس بخطاب لامرأة تأنيث الفعل فاية يذكر اة تأنيث الفعل كما انت الفعل
واة لم يكن مرجع هو ولا يتراءى اليها اة تأنيث لما تأنيث الفاعل في ضربت هند وفاين تأنيث
الفعل الذي هو آخر الياء لبيان اة كيد والبالغة قوله كما انك تقول على بيني انزل ثلاث مرات
ايها انزل انزل جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها كما قيل ما يكفيه سناه حج فاجاب بقوله كما
فصل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة كذا اة المفعول لجعل فصد تكرير الفعل وجعله
ثلاث مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان في قولهم حجة لفاجاء احدهم الموت قال العرب اذا جعلوا
مرات جعلوا الفاعل الذي هو الفعل جمعا وكذا اة الفاعل ضمير يعود عبارة عن الت
بقية الآية انزل الله تعالى ان يشركوا في وقت مجيء الموت وفي الحديث لفاعاين المؤمن الملائكة قالت له
نرجعك الى الدنيا فيقول الى دار الاحزان والهموم بل قدموني الى الله واما الكافر فيقول ربا ارجعون
الخ وقد مر في الذي الذي اة اصل الذي الذي اة اصل الذي الذي اة اصل الذي الذي اة اصل الذي الذي
تركت الما كدية الكوفيين قال الكاتبي رسما رجعنا رجعنا رجعة ثلاث مرات وقيل يجوز
تعليقها سنة وقيل الضمير في اة الخ يا ربه مرتهم ليرجعوا الى الدنيا وتظيره ايضا قوله تعالى انقياد الذين
الفاعل في الفاعل تشبيه الفعل الاثنين كونه خطابا لامرأة كما مر اذ يقول بعض واتا يعلى حرف

لمزيرة الامالة فقد ذهب عنه هذا الباب فثبت انهم بينوا ما آخره راء من فعال هذه موافقين
لاصل الحجاز الا ان بعضهم قد نعلل الجميع بالفرق فلم يحتاجوا الى التنصيص في الفرق والاولى
ان يقال تقدير العدول الموجب بسببه على التاء بنت حذام وجاء لئلا يكون معلوما مثوثا في الاكثر
معدولا عن جاذمة وعن الحذم وجاء مثوثا شاذة حيث اتاه وجوب العلمية والتانيث غير مانع من
تقدير العدل فلذلك قال الثالث مع ما بينه من العلمية والتانيث اعلم ان الثالث مع يحتاج الى بيان على
خلاف منهم في منع الصرف في فعال المعدولة عن المصدر المعرفة كغدار المعدولة عن غادرة فيها
قسمان اما ان قالوا بالثلاثة الامثلة الاربعة كما نرتحريرها في حكم واحد في بناء الخلاق وعدم
وجدار بعين لا يدرك على عدم وجدانه وكلا سيبويه لما يدرك على عدم خلافهم فيها نعم كلام كثير
في بناء الخلاف في فعال المعدولة عن فاعلة وهو لا يدرك على عدم تركه فاذا تكرر في لزوم العلمية
بالتكرير والتانيث الملفوظ في منع الصرف بزوالها ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية والغفلة
عليها بفعال الفحماء هي اللغة الاولى اي لغة الحجازيين وعليها البيت الذي انشده اي المصنف
في المتن لقد فاقت حذام فصد قوما فاذا القوم اما قالت حذام وهو اي البيت الخمسين بن نسب
في قيام الحذام وقيل الامة من العرب واصلها حذام امة حذرت قومها من الغارة فانكروه فلما
نزلت الغارة قالوا صدقت حذام فضربوه مثلا والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو
يا كاعج ويا حبك اي يا كعاء ويا حنيئة اي يا لئيمة نسبت الى الدناءة يقال للذكر يا كعج وللمؤنث
يا كعاء وهي ايضا مبنية على كسر لشبهها فعال التي في منع الامر في الوزن وهو مذهب سيبويه فعلى
شاذة لغة لهم ذما يا بالعلم مذهب الفتحة والعدل ايضا سبب بعضهم هذا لسيبويه وقيل بنيت
لتضمنها تاء التانيث وعلى الكسر لاصالة التي تحريك الساكن ولم يستعمل فعال هذا في غير النداء الا
نادرا ومنه قولهم الحوفى اي اذكر ما الحوفى اي من طوفان ثم اوحى اي ارجعي الى بيت فميدتم
اي قاعدة كاعج والكيعة في التعبة جاء بتي كاعج الا انه يحمل الكعاء على الامراة ثم يعدل عليها هذا
اي عن الكعاء كاعج قال عبد القاهر انما اختص بالنداء لان التعريف لا يقرب الا ضافة كما مر لان
الاضافة للاعراف عنده ليس بعلم والاشارة لا تعرف الا باللام والا بموصول تعرف بالاول
فعال الامر اي الاخوذ من الامر بفعل الطيبة وفاسقة بها الفاجرة واصله الخروج عن الامر يقال فسقت
الرطبة

وانما كرر لكون في الكواشي ويجوز ان يراد الفتح فابدل من الضمير الف فاطلق اداة تنبيه على وجه الحكم
انه كلام جيء للفاعل وشتى في هذين القرائن من الفاعل اي فيها مفرقة فتصدقا تكرير للنكرة كررت الفاعل في قام زيد
تعمدا لتكرير العدول الموجب بسببه على التانيث ان حذام وجاء لئلا يكون معلوما مثوثا في الاكثر
معدولا عن جاذمة وعن الحذم وجاء مثوثا شاذة حيث اتاه وجوب العلمية والتانيث غير مانع من
تقدير العدل فلذلك قال الثالث مع ما بينه من العلمية والتانيث اعلم ان الثالث مع يحتاج الى بيان على
خلاف منهم في منع الصرف في فعال المعدولة عن المصدر المعرفة كغدار المعدولة عن غادرة فيها
قسمان اما ان قالوا بالثلاثة الامثلة الاربعة كما نرتحريرها في حكم واحد في بناء الخلاق وعدم
وجدار بعين لا يدرك على عدم وجدانه وكلا سيبويه لما يدرك على عدم خلافهم فيها نعم كلام كثير
في بناء الخلاف في فعال المعدولة عن فاعلة وهو لا يدرك على عدم تركه فاذا تكرر في لزوم العلمية
بالتكرير والتانيث الملفوظ في منع الصرف بزوالها ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية والغفلة
عليها بفعال الفحماء هي اللغة الاولى اي لغة الحجازيين وعليها البيت الذي انشده اي المصنف
في المتن لقد فاقت حذام فصد قوما فاذا القوم اما قالت حذام وهو اي البيت الخمسين بن نسب
في قيام الحذام وقيل الامة من العرب واصلها حذام امة حذرت قومها من الغارة فانكروه فلما
نزلت الغارة قالوا صدقت حذام فضربوه مثلا والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو
يا كاعج ويا حبك اي يا كعاء ويا حنيئة اي يا لئيمة نسبت الى الدناءة يقال للذكر يا كعج وللمؤنث
يا كعاء وهي ايضا مبنية على كسر لشبهها فعال التي في منع الامر في الوزن وهو مذهب سيبويه فعلى
شاذة لغة لهم ذما يا بالعلم مذهب الفتحة والعدل ايضا سبب بعضهم هذا لسيبويه وقيل بنيت
لتضمنها تاء التانيث وعلى الكسر لاصالة التي تحريك الساكن ولم يستعمل فعال هذا في غير النداء الا
نادرا ومنه قولهم الحوفى اي اذكر ما الحوفى اي من طوفان ثم اوحى اي ارجعي الى بيت فميدتم
اي قاعدة كاعج والكيعة في التعبة جاء بتي كاعج الا انه يحمل الكعاء على الامراة ثم يعدل عليها هذا
اي عن الكعاء كاعج قال عبد القاهر انما اختص بالنداء لان التعريف لا يقرب الا ضافة كما مر لان
الاضافة للاعراف عنده ليس بعلم والاشارة لا تعرف الا باللام والا بموصول تعرف بالاول
فعال الامر اي الاخوذ من الامر بفعل الطيبة وفاسقة بها الفاجرة واصله الخروج عن الامر يقال فسقت
الرطبة

اذا خرجت من قشر أو ضه قوله فنسق عن امرئ ليس يعلم الظهور يقين وانما يتعرف اشباه هذا بالذكاء
فلهذا اي ظهر منها الا بالذكاء اختص بالظاهر في حال الاستعمال اقول لهذا بنيت على حلة البناء انضام
العدل الى التانيث والتعريف فدعت الضرورة الى اختصاصه بالذكاء ولهذا منع من ينصرفان فاطرحه
ثم وجدته بيد بعض الحواشي منقولا عنه قوله اذا اضيف او دخله الالف واللام اجر بالكسرة حالة الاضافة
اعلم ان اجراء سالا ينصرف عند الاضافة ودخول الالف واللام على قول من يقول لانه المقصد بالفتح
في هذا الباب كباب سالا ينصرف وهو التنوين ومنع الجر بشفاعة التنوين اي بانضمامه اليه التنوين
قوله انما يمنع خروجه الاسم بالاضافة ودخول الالف واللام عن احتقاقه التنوين خبر فاذا استحقه
اي كالاسم التنوين الجر اذا قدر يستحقه لانه هو الا بعد بشوبة وهو مبني لمشابهة المنادى وهو واللام او
الاضافة فلا يسقط الجر لانه اذا وقعت احتقاقه التنوين لان يسقط بمنع لسقوط التنوين واذا
لم يمنعوا التنوين لجمود وجه عن خير الوجوه لم يمنعوه سقوط الجر اذ لا يسقط الملاق وهو ما يحل على
الدابة بعد عام الوقر ويقال لها بالفارسية سكربا بفتح جيم بكسرها اي بفتح السين الكاف وبالفتح ما
كما في بطن او على الشجر والجمار بالكسر كما في على راس او على راس فعلى هذا القول اجراؤه لكونه
مفارقا عن التنوين الاضافة واما قول من يقول المنع مقصود بالمنع كالتنوين فاجراؤه اي اجراء ما لا ينصرف
مهنا اي في حال الاضافة واللام لوجهين لاحد هما اراده ينقاد الفقد اذ هو يمنع بمعنى ما لا يكون منه الفعل
كالعلم فمنع الجر شبه بعض الاسماء وهو قبل اللام ودخول جميعا لما لم يكن اعرابا اي اجراء اعراب
ما ينصرف بحكم اعراب الفعل في تعريض للتنوين كل حال فعلى هذا الوجه اجراؤه ليس الا نصرافه والوجه
الثاني ان يقال اللام انما يمنع الجر لكونه شبيها بالفعل واذا دخلت الاضافة او لام التعريف خرج
عن شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه اي من الاسم لاجل شبهه الغير بحيث
اذا يعود الفعل وجود تاه يعود الى الاسم فعلى هذا الاول من باب اضافة المصدر الى المفعول والفاعل
محذوف وعلى الثاني من باب اضافته الى الفاعل والمفعول محذوف كذا الاول والى الفريق وهو الجر
فاذا قيل اذا كذلك كما اذا قيل اذا يعود التنوين كالجر فلم لم يعد اجاب بقوله ولما التنوين فلم يعد لعدم
الامكان كمكان المنادى لا يقال اداة حروف فعلية لا تدخل الفعل وكذا الفاعلية والمفعولية لانها من خصائص
الاسم كالاضافة واللام فاللام كما يجب اداة يعاد سوا اي يعيد حرف الجر والتنوين لزوال الشابهة

وبمقتضاه اعادة ما حذف لاجلها من الاسم مع ذلك لم يعد فلذلك يجب اعادة سوا التنوين من تنازع
الفعلين ويجعل الاول كان يكون فيه ضمير الثاني لانه اقرب ولا اضافة اشد تغييرا للاسم من حروف الجر فلما يجعلان الفتوح
موجبة فيكون ما قبل ذي الاعراب عن العمل بخلاف حروف الجر فانها لا يجدث في معنى الاسم من هذا الفوت شيئا
فلم يستلزم خولها ولما جواب ثالثة وهو ان حروف الجر جاءت لتوفير معاني الافعال التي هي ما وقفوا كما
ذهبت زيدا كذا اذ جئت زيدا الآن ترى لتنجز من نصب المعطوف عليه حملا على سنه وكاد الباء ومنه
من جملة الفعلية من جملة الجمل كهمزة اذ جئت فيصير كانه لم يتصل بالاسم وما تمام فخلافه هذا انه من جملة الاسم
واحد حروفه بحكم تبعية الفعل منه اليه ولهذا لما تعذر كان حروف الجر ممنعة كالفاعلية والمفعولية تعذر
بعض العامل فلا يتجزأ لمقتضاه الاسم اذ كان حروف الاضافة واللام بل تقتضي المانع ويتعرف الاسم فلا يؤثر سنزده هذا
ما قاله بعض المتقدمين وقيل اداة العقول باعادة الجر لزوال الشبه لا يقع لانه زوال الاشبه بزوال ما يثبت
كما الف احمد بتغيير الترخيم مع التكبير وقيل ربت حميد فالشبه في احمد الوزن والعلمية فذا في ربت
حميد وقد ذكر الاسم هنا ليس بثابت للشبه فيزال بزواله كما اداة الفاعلية والمفعولية كذلك وايضا
يلزم اجراء غير منصرف خواصه حروف الاسم ولم يقل احد لانه ثابت بالتضمن لا تعريفا فكذا فيما
نحن فيه فعلى هذا الجواب لا نحراف وهو مذهب الزجاج وتبعه وقال ابو علي الاول اصح لوجود
العلتين وانتفاء صرفه لان التنوين لم يذهب بهما وعلى هذا قول يزيد لا يرى ما هو المنصرف وغير المنصرف قوله
والتي تزيدها انهم وعادتهم ذلك اي اعلم ان الاصل في الاسماء الاعراب لانه ابدا عرضة لدخول طالب
عرضة للزوجة اي تتوقع عليها او من قال عرضة لانه لا يزال الزوج يقصد فيه لتوارد المعاني الموجبة
للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة واما التي منها اي من الاسماء ما التي لمشابهة تابينه وبينها لا
لاصالة التي للموصول والذي للتي والامر فيه ظاهر ولم يقل اشبهته لعدم انقياده وهو يحتمل ان تحذف
الكاف والشبه والوقوع موقعه والمشكلة الواقع موقعه والوقوع موقعها اشبهه فالاضافة اليه
وهو ما خوذ من بنا الناقة به تشبيها اذا سيد وجه الثناء عليها حالة واحدة ثم اذا الاسم المبني على
مزين لانه وعادته لانه اذا لم يكن له حالة بالنصب اي حالة من الاحوال سد بالرفع فالمراد بالحالة
حركة لاحد معاني المشتركة لان جميع الاسماء لها حالة اعراب هذا المبني فعلى الاول يرتفع اعراب وعلى الثاني
لزوم اداة فذكر اي اعراب او حالة اعراب والاول هو المبني للاسم والثاني هو المبني العارض وتعريف

البنية للازم باة الذي تضمن معنى الحرف كاين ومتى اوما اشبه كما الذي ليس بجامد لفساده حرفا او عكسا
الحرف وهو التلازم في الثبوت اي كونها يصدق عليها الحرفية يصدق عليه الحرف والعكس وهو التلازم في
الانتفاء اي كونها يصدق عليها الحرفية لم يصدق عليه الحرف بين الاول بقولنا لانه الخ والثاني بقولنا الذي
ليس بجامد الخ وبين الثالث بقوله وهو بيني الخ والرابع بقوله وكذا الصفة الخ والخامس بقوله كاسم الشرط
وكذا الصفة الخ والسادس بقوله كالذي الخ والسابع بقوله كاين ومتى الخ والثامن بقوله وكذا الصفة الخ
والتاسع بقوله وكذا اسم الفعل الخ والعاشر بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي عشر بقوله وكذا اسم
الفعل الخ والثاني عشر بقوله وكذا الصفة الخ والثالث عشر بقوله وكذا اسم الفعل الخ والرابع عشر بقوله
وكذا اسم الصوت الخ والخامس عشر بقوله وكذا الصفة الخ والسادس عشر بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسابع عشر بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثامن عشر بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع عشر بقوله وكذا
اسم الفعل الخ والعشرون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والعشرون بقوله وكذا الصفة الخ والثاني
والعشرون بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والعشرون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والرابع والعشرون
بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والعشرون بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسادس والعشرون بقوله وكذا
اسم الصوت الخ والسابع والعشرون بقوله وكذا الصفة الخ والثامن والعشرون بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والتاسع والعشرون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثلاثون بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والثلاثون
بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثاني والثلاثون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والثلاثون بقوله
وكذا الصفة الخ والرابع والثلاثون بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والثلاثون بقوله وكذا اسم
الصوت الخ والسادس والثلاثون بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والثلاثون بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والثلاثون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والثلاثون بقوله وكذا الصفة الخ والاربعون
بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والاربعون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثاني والاربعون بقوله
وكذا الصفة الخ والثالث والاربعون بقوله وكذا اسم الفعل الخ والرابع والاربعون بقوله وكذا اسم
الصوت الخ والخامس والاربعون بقوله وكذا الصفة الخ والسادس والاربعون بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسابع والاربعون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثامن والاربعون بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع
والاربعون بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخمسون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والخمسون
بقوله وكذا الصفة الخ والثاني والخمسون بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والخمسون بقوله
وكذا اسم الصوت الخ والرابع والخمسون بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والخمسون بقوله وكذا
اسم الفعل الخ والسادس والخمسون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والخمسون بقوله وكذا
الصفة الخ والثامن والخمسون بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والخمسون بقوله وكذا اسم
الصوت الخ والستون بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والستون بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والستون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والستون بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والستون بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والستون بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والستون بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والستون بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والستون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والستون بقوله وكذا الصفة الخ
والسبعون بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والسبعون بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والسبعون بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والسبعون بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والسبعون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والسبعون بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والسبعون بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والسبعون بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والسبعون بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والسبعون بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثمانون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والثمانون بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والثمانون بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والثمانون بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والثمانون بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والثمانون بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والثمانون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والثمانون بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والثمانون بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والثمانون بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والتسعون بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والتسعون بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والتسعون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والتسعون بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والتسعون بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والتسعون بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والتسعون بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والتسعون بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والتسعون بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والتسعون بقوله وكذا الصفة الخ
والمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والمائة بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والمائة بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والمائة بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والمائتان بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والمائتان بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والمائتان بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والمائتان بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والمائتان بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والمائتان بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والمائتان بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والمائتان بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والمائتان بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والمائتان بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثلاثمائة بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والثلاثمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والثلاثمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والثلاثمائة بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والثلاثمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والثلاثمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والثلاثمائة بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والثلاثمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والثلاثمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والثلاثمائة بقوله وكذا الصفة الخ
والاربعمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والاربعمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والاربعمائة بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والاربعمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والاربعمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والاربعمائة بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والاربعمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والاربعمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والاربعمائة بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والاربعمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والخمسمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والخمسمائة بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والخمسمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والخمسمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والخمسمائة بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والخمسمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والخمسمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والخمسمائة بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والخمسمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والخمسمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والستمائة بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والستمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والستمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والستمائة بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والستمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والستمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والستمائة بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والستمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والستمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والستمائة بقوله وكذا الصفة الخ
والسبعمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والسبعمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والسبعمائة بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والسبعمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والسبعمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والسبعمائة بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والسبعمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والسبعمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والسبعمائة بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والسبعمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثمانمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والثمانمائة بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والثمانمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والثمانمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والثمانمائة بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والثمانمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والثمانمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والثمانمائة بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والثمانمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والثمانمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والتسعمائة بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والتسعمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والتسعمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والتسعمائة بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والتسعمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والتسعمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والتسعمائة بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والتسعمائة بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والتسعمائة بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والتسعمائة بقوله وكذا الصفة الخ
والالف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والالف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والالف بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والالف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والالف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والالف بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والالف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والالف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والالف بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والالف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والعشرة الاف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي عشر الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني عشر الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث عشر الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع عشر الف بقوله وكذا الصفة الخ والخامس عشر الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس عشر الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع عشر الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن عشر الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع عشر الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والعشرون الف بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والعشرون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والعشرون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والعشرون الف بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والعشرون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والعشرون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والعشرون الف بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والعشرون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والعشرون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والعشرون الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثلاثون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والثلاثون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والثلاثون الف بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والثلاثون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والثلاثون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والثلاثون الف بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والثلاثون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والثلاثون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والثلاثون الف بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والثلاثون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والاربعون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والاربعون الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والاربعون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والاربعون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والاربعون الف بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والاربعون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والاربعون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والاربعون الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والاربعون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والاربعون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والخمسون الف بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والخمسون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والخمسون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والخمسون الف بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والخمسون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والخمسون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والخمسون الف بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والخمسون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والخمسون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والخمسون الف بقوله وكذا الصفة الخ
والستون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والستون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والستون الف بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والستون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والستون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والستون الف بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والستون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والستون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والستون الف بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والستون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسبعون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والسبعون الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والسبعون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والسبعون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والسبعون الف بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والسبعون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والسبعون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والسبعون الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والسبعون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والسبعون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثمانون الف بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والثمانون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والثمانون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والثمانون الف بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والثمانون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والثمانون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والثمانون الف بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والثمانون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والثمانون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والثمانون الف بقوله وكذا الصفة الخ
والتسعون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والتسعون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والتسعون الف بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والتسعون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والتسعون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والتسعون الف بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والتسعون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والتسعون الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والتسعون الف بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والتسعون الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والمائتان الف بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والمائتان الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والمائتان الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والمائتان الف بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والمائتان الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والمائتان الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والمائتان الف بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والمائتان الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والمائتان الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والمائتان الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثلاثمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والثلاثمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والثلاثمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والثلاثمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والثلاثمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والثلاثمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والثلاثمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والثلاثمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والثلاثمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والثلاثمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والاربعمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والاربعمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والاربعمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والاربعمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والاربعمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والاربعمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والاربعمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والاربعمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والاربعمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والاربعمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والخمسمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والخمسمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والخمسمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والخمسمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والخمسمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والخمسمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والخمسمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والخمسمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والخمسمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والخمسمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ
والستمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والستمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والستمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والستمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والستمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والستمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والستمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والستمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والستمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والستمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسبعمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والسبعمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والسبعمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والسبعمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والسبعمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والسبعمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والسبعمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والسبعمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والسبعمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والسبعمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثمانمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والثمانمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والثمانمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والثمانمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والثمانمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والثمانمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والثمانمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والثمانمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والثمانمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والثمانمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ
والتسعمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والتسعمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والتسعمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والتسعمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والتسعمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والتسعمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والتسعمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والتسعمائة الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والتسعمائة الف بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والتسعمائة الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والالف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والالف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والالف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والالف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والالف الف بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والالف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والالف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والالف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والالف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والالف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والعشرة الاف الف بقوله وكذا الصفة الخ والحادي عشر الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني عشر الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث عشر الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع عشر الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس عشر الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس عشر الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والسابع عشر الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن عشر الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع عشر الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والعشرون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والعشرون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والعشرون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والعشرون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والعشرون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والعشرون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والعشرون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والعشرون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والعشرون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والعشرون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثلاثون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والثلاثون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والثلاثون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والثلاثون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والثلاثون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والثلاثون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والثلاثون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والثلاثون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والثلاثون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والثلاثون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والاربعون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والاربعون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والاربعون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والاربعون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والاربعون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والاربعون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والاربعون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والاربعون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والاربعون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والاربعون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والخمسون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والخمسون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والخمسون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والخمسون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والخمسون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والخمسون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والخمسون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والخمسون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والخمسون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والخمسون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والستون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والستون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والستون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والستون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والستون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والستون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والستون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والستون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والستون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والستون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسبعون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والسبعون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والسبعون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والسبعون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والسبعون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والسبعون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والسبعون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والسبعون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والسبعون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والسبعون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثمانون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والثمانون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والثمانون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والثمانون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والثمانون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والثمانون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والثمانون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والثمانون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والثمانون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والثمانون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والتسعون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والتسعون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والتسعون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والتسعون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والتسعون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والتسعون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والتسعون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والتسعون الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والتسعون الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والتسعون الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والمائتان الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والمائتان الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والمائتان الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والمائتان الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والمائتان الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والمائتان الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والمائتان الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والمائتان الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والمائتان الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والمائتان الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثلاثمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والثلاثمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والثلاثمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والثلاثمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والثلاثمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والثلاثمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والثلاثمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والثلاثمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والثلاثمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والثلاثمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والاربعمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والاربعمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والاربعمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والاربعمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والاربعمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والاربعمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والاربعمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والاربعمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والاربعمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والاربعمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والخمسمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والخمسمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والخمسمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والخمسمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والخمسمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والخمسمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والخمسمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والخمسمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثامن والخمسمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والتاسع والخمسمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والستمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والحادي والستمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثاني والستمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والثالث والستمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والرابع والستمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والخامس والستمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والسادس والستمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والسابع والستمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثامن والستمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والتاسع والستمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسبعمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والحادي والسبعمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثاني والسبعمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والثالث والسبعمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والرابع والسبعمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والخامس والسبعمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والسادس والسبعمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والسابع والسبعمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والثامن والسبعمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والتاسع والسبعمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والثمانمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والحادي والثمانمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
والثاني والثمانمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ والثالث والثمانمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ
والرابع والثمانمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ والخامس والثمانمائة الف الف بقوله وكذا الصفة الخ
والسادس والثمانمائة الف الف بقوله وكذا اسم الفعل الخ والسابع والثمانمائة الف الف بقوله وكذا اسم الصوت الخ
وال

ان شيء لزم الاجتماع يحركه بالفتح اذا لزم فيه ليس الآخر بكيه لما ذكر وايد بحصل الوصول الى هذا
الزمن فلم يكن لنا حاجة الى كلف ما جوا نقلوا والرابع من الستة ما لا يكون اسما عند سيبويه والمتقدمين
لمعنى الحرف فكل فعل الاول وحدا الكاه الآخر حرفا صحيحا والآخر كان كونه بمنزلة الجزء من كلمة و
اعراب الاسم مع منع الصرف للعلمية والتركيب والبناء نحو قوله واما نحو بعلبك فلا ينبغي منه الا
العدد حيث للتفصيل اي لانه لم يتضمن معنى الحرف ولكن ما كاه كذلك مع اعراب الجزئين واسع
الكلام في الاعراب وان وس ما كاه كذلك مع انفراده حيث شبهوا بالمركب الاضافي
تشبيها للعطية من حيث انهما اسماء احدهما عقيب الآخر مذكور ومر تحقيقه في باب الاضافة
واما ما حذف منه المضاف اليه وهو على خربين ظرف وغير ظرف فالاول الجهات الست
واسمأ ودون وعلى وابداء بهذا اذ لكونها جزئي جزئك من قبل قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد
اي من قبل كل شيء ومن بعده وجزئك من اسفل ودونه ومن على اي من اسفل ودونه ومن اعلاه
فانما بنيت لانها لم اذا حذف منه المضاف اليه ونوي اي المضاف اليه فيه اجزئي لام المضاف
كاه عن الاضافة مقدرا فيما يجيء ذكر الاسم والاضافة اي صار ما يجيء من معاملة الحروف ولهذا
يقال الحروف المضافة فيكون منتهى الحرف فيكون بنيانا فيجري مجرى من في اذا لم يذكر المنزل
من غير ظهور ما يعيده بين لتضمنه معنى الحرف واذا ظهر المضاف اليه نحو من قبل هذا كاه سما ومنهوما
من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن الحرف سما اي معنى الاضافة كما يفهم معنى التعريف من لفظ الفرس من
حرف التعريف فاسم فلم يبن ولذا لم يكن منونا لم يبن ايضا لانه وان تضمن سما فليكون سما ما
ناكا فيعرب كالمنكرات قال الرضي في الشرح وكنت قبلا والفرق بينها وبين الجهي حيث جاز ما من
المضاف اليه في الاول دون الثاني ان الاضافة المتقدمة على هذا الزمان هي كالمعدومة وبين المبنيين
فرق وهذا مبني على كون الاول معرفة وكان كذا قال ابن يعيش في شرح المفصل على بنائها لانه نوى فيها
حقه الاضافة لان سما لا يتحقق الا بما حذف المضاف اليه كما تقدم بعرفة الجامع مع كونه منونا
صارت بمنزلة البعض من كلمة لانها كالجزء الواحد والبعض منها مبنية وقيل ذلك هذا الفعل فاذا كل
واحد منها يفهم منه المعنى فاذا ذكر المضاف اليه زالت تلك الدلالة الا على المضاف وفيها ما فيهما
وقيل لك بنيت لشبهها في حيث الاحتياج وقيل بنيت على الكسرة لعروض البناء وعلى الضم جوزوا الخفض

ثبا توي حركات يريد ان المضاف اذا انقطع صار بعض الكلمة فنزل فظ المضاف فيها على ما جيء به
وقيل جاء الضم لان النصب والجر قد يدخلان هذه الاضافة نحو قبل هذا ومن قبل فلم يبق
على الفتح والكسر ايقاعا للفارق بين الكلمة الاعرابية والمبنية فبني عليه وضارت الضمة
على هذا للحرف وقيل انما بنيت على الضم تشبيها بالمنادى المفرد المعرفة اذ كلاهما مبنيتي حال ومر في باب
والكل حسب وليس غير ولا غير وغير ليس غير منصوبا لعدم تصرفه ولا يكون غير ليس وايس غير فيه
لا غير فيرفع الحمل على الخبرية على مذهب البصريين وعند الزجاج كلاهما واحد وعلى مذهب الكوفيين
لا غير فيرفع الحمل على الاربب قوله المبني لتضمنه معنى لام المضاف واللام غير تام قال الرضي في
صدر كتاب الباب والامر بغير تام لا يستحقه الاعراب اصلا فبناؤها لا يكون الا لازما واما المضاف
فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة واذا كان استحقاقه بسبب المضارعة فما بني منه فبناؤه لازم
بنية بناء ما وقع كذلك اي كما بني منه لمضارعة غير جماعة النساء نحو يفعلن واما بني تشبيها
بالمبني نحو فعلن من حيث ان كلا منهما نون لحق بآخر نون جماعة النساء وهم قد اخرجوا المضارع
من بنية الاسم من اصله فاعربوا فلا يدخل في اصله الذي البناء اولى واجدر هذا مذهب سيبويه
وقال غيره انما اعرب المضارع لما خرج عن اصله بالمضارعة اجتوا بناءه ضد بعض الاحوال
فيثبت انه قدر كونه على اصله البناء اذ بانا باه الاصل اذا ضاد البناء كما صححوا القود تشبيها على ان
اصل باب يوجد والوجه المبني من حال انفراد غير جماعة النساء للبناء ما نحو يفعلن او في البناء
اذا المضارعة فيه كلام انقض لان ليس كلام على هذا المثال الا ترى ان لا يكاد يوجد نحو ضاربن
على يضربن بخلاف يضربان ويضربون وتضربين لان الاول منها نظير الاسماء كضاربان وضاربون
وضاربين فلا يلزم من بناء ما يتصل به نون جماعة النساء بناؤه ويمكن ان يقال الوجه فيه
ان الالف والواو متسببان بحركة ما قبلها لانها كانت منع والنون يسكن ما قبلها والحركة اكسة
الاعراب والسكون آلة البناء وما يقتضي حركة ما قبلها كان يقتضي اعرابه وما يقتضي السكون
كان يقتضي بناءه فلاجل هذا التعارض سوى النون لا معنى فبناؤه عارض على ما ذكره سيبويه وبناؤه
على ما ذكره غيره واختار المصنف مذهب سيبويه واما بني المضارع عند الحاق النون الثقيلة
نحو ليكونا كانت او خفيفة لان الخفيفة منتهية للبناء كنون اصلا نحو اذهبن الفعل كالاعراب بنيا الاسم

لان ما بعد نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافة البتة كما ذكر في الباب الثاني
وهو مكون حب يقول عشرون في الرفع وعشرين في حالتي النصب والجر والعلم كسر نون كان مبنيا
لانك تقول جاءني بعشرين حسب انك لا تجعل الجر بالاضافة وهو قائم مقام مفعول به لاقتضاء ايانا بما
لانك تقول ضربت زيدا مثلا فكذلك غير متعد لا يستعمل منه ما فعل ولا مضارع له ولا اسم فاعل ان عنى
عامل الجر بالاضافة الا انه لا يلزم لانه يعمل غير عامل الا نصب كاسم بعد على التمييز فيكون عاملا في قولك
بحسب انسان درهم الجواب بالنسبة لما ذكرت لجواز اضافة التمييز على الحلاة والبيع عنه بالاجتماع
فيعمل الجر والثاني سلمنا انه غير عامل الجر بالاضافة فهو نصب لكم والا يلزم حرمتي الدليل ان تحمل الجواز
بشوت بدليل الآخر لا يقال العلم لا يصح اضافة لانه موقة ولا ينصب التمييز ايضا لان الابهام فيه وهو لا يكون
يقول زيد وزيدا وزيد انا نقول سلمنا ان لا يصح اضافة لانه لكل علم قابل للتكثير لغير جنس انواع وبل كما يكون
مثلا باعتبار يصلح زيادة الترجيح فيصح اضافة لفظه اي عند استكمال وزوال المانع بحسب بحكم وبعضها
وقول الشارح على زيد نائب يوم الخامس فيهم بابن ماجن الشفرتين يعني كما يصح اضافة الكنية
فهذا ايضا ما ذكره لهذا السؤال ابن عاصم الرفع على الابتداء خبره قوله الذي غير المعنى اي جعله مغفورا من
اجمال هذا العلم ظاهرا انه غير وتغير عرفا وانه لا يسمى ما لا يقبل اضافة البتة مغفرا كما يسمى ما
لا يقبل اضافة البتة محظورا وقد اطبقوا كلهم على جميع افادة ايكم المضاف اليه ولا ينصب الا حين
على ذلك بالمفعولية وهو معمول فيه كونه منصوبا على الظرفية لقد القرن لا بد من مقرون عامل فيه فيكون
هذا القسم ايضا واقعا قوله والاسماء المتضمنة بمعنى اذ هي اي قال الشارح والاسماء المتضمنة بمعنى اذ
تجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمنها الحرف تكون تضمنها لحرف الشرط وكذا اخواتها نحو ما تفعل افعل
ومتى تجلس اجلس فلما تضمنها خرجت عن كونها معمولا فيها الا ايا ارتضاه ابن الحاجب انها تكون في بيت
الراجز الآتي الاسماء فانه لم يبن واه تضمن معنى الحرف كاخواتها لوجود احد جهاتها انها تلزم بيانا
باة الاسناد اليه اسما كما اذا عربت كما ينوب عنها ايانا باة الاسناد اليه الا فعال للبناء وانما حكمن اي دون
غيرها من اخواتها باة انها قوية منبهة على الاية ابدا بخلاف ما ايا الاولين اولى بالجملة ويصير
بمعنى المضاف اليه ولا كذلك اخواتها وانما لزمها هذه ايا ايا على ما هو نظير في البيت في الاعراب وهو
جزء من بيت كما سيرانا وعلى ما هو هنا وهو وهم يكون عن الشيء على ما هو كذا يجاوبه

اذا لم يعتد بايجاد الفعلية واعربا على الجهة المضارعة عن فيين دخلت الفتحة كما في الجهة الاولى بجردة
اذا تأكيد جيء بالنون للحوادث فقويت الفعلية بهذا الاعتبار فعادا الى اصله الذي هو البناء وفتح
لانه لما اقتضى هذه الزيادة اشبه من جانب كيف في دلالة كلامه كما بنيت مضارعا كما كلمة الواحدة
فبنيت على الفتح كما بني هو اي جانبك قوله اعلم اذ هذه الكلمات منها ما يعمل ومنها لا فالاول
الاولى بين الاسم والفعل والحرف ينقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان يكون
عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال المضارعة نحو لن يضرب زيد فيضرب معمول لن وعامل
في زيد وعامة الاسماء المشتقة كما بين العامل والمعمول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفاعل
واسم المفعول نحو ليتني زيدا كان غلامه صاحبا ومضروبا ومررت برجل حسن وجهه واعجبني ضرب
زيدا وراكب غلام زيد وحصل في عشرين صورة حكم فيها عامل ليس بمعمول الآخر ولا يكون
فيها معمولا فيها وانما واقع كالحروف التي لا عاملة وهي الحروف العاطفة وحروف الاستفهام ومرفا
للخطاب وغيرها والاسماء التي لا تختلف استثناء منها وهو ما تضمن منها حرف الجزاء وقد يعمل نحو
الا ما تضمن حرف الجزاء وانه يكون عاملا ولا يكون معمولا فيه كما سيجيء عن قريب واما ان يكون
عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي نحو ضرب زيد فانه عامل في زيد ولا
بمعمول والامر فيه كالام نحو اضرب زيدا واما بالقلم فهو بمنزلة المضارع والاسماء التي لم تكتسب
الجازمة للفعل المضارع وهي الاسماء المتضمنة بمعنى اذ نحو متى ما وحيثما واخواتها
تقول متى تضرب اضرب وما يفعل افعل وعلى هذا فانها تكون عاملة في الفعل لا يكون معمولا فيها كما
المراد بالعمل العمل التركيبي والحروف العاملة وهي الحروف المشبهة بالفعل والتابعة للمضارع و
الحروف الجازمة فانه كلها ما عامل غير معمول فيه واما ان لا يكون عاملة ويكون معمولا فيها
وهذا القسم فذا عمله المتعين المتن وظن اذ غير واقع منتفيا حالا واما حرفا عاملا اعمال ما ظن
ظن انه اي اتى به لا يتعدى معمولا فيه فهو كما حالا اذ هي حالا اذ يكون عاملا لا في المعمول فيه اما
الفعل المضارع وشبهه في كل فعل مضارع عامل واما الاسم المكتفى بكل اسم يتكون بمعنى اذ
فيعمل الجر لفا المضاف اليه في اذ المضاف اليه عند الشيخ عبد القاهر والمصنف تابعه لا يقال لا فائدة
ذكره في التعيين الحاصل في الدليل كاذ لانه يصدق بمعنى اللام المكسورة لا يصح اضافته وقد ذكر

كاة او فرخطا عنده لان وجوه المضارعة سبعة ومنه علمتها وقوعه موقعه فاذا حصل ذلك يتم
الشابهة وتصير كانه جيء بنفسه موقعه اي موقع اللام لكن مع ما يحمله في تقدير
اللام نحو ان اوساتيه كاة وكي واذن حيث استحق كاة النصب لضعف وجوه اعراب اللام
كونه علامة ما هو فضلة في الكلام وبعرض حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة بالوجه
السبعة بالواحد وذلك الانحطاط عند وجه ما يحمله من تقدير اللام وهو اني وما اشبهه وهو لم
ولما ولام الامر ولا النهي حيث كاة بالجزم مقصودا بها اللام ليدل على انحطاطه عن تلك الرتبة وكمل
مضارعته اللام مقتضيه لاعرابه والجامع الذي هو اي المضارع به اي بذلك المبني اي في خطاء المضارعة
اعني وجوه موقعي اللام عامل الرفع فاعلم اذه منوط بحرف سوى الحرف الذي هو معيد تقدير اللام
اي شبهه بالنصب عطف على الحرف اعني اذه واخواته عامل النصب وسوى الحرف الذي جزم اي منع
عن تقدير اللام وشبهه اعني اذه واخواته عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل
عندهم ما اوجب كونه اخر الكلمة على وجه مخصوص فاذه العامل سبب يحدث المعنى المقتضي
كونه اخر الكلمة على وجه مخصوص فظهر منه ان المقتضي عند العامل هذا في اسم ظاهر وتالية الفعل
فلابته من بيانه باذه يقال اذه في المضارع بنفسه موقع اللام سبب يحدث اعني المقتضية كون
اخره الرفع واذه الذي يقع المضارع بموقع اللام سبب يحدث اعني المقتضية الشابهة المقتضية
كونه على النصب واذه الذي جزمه حرف يحدث به الانحطاط رتبة المضارع المقتضي كونه على
الجزم وكل من الاعتبة والانحطاط معاه لا يدركا الا النقل وبهذا اندفع ما قيل فيه ان
اذه اي حرف شاذ ناصب الفعل المضارع وجازمه هو يحدث بها المعنى المقتضي للاعراب اذ المقتضي
بهو الشابهة وبهي متحققة قبل واتما قال ما اوجب ولم يقل لفظ اوجب ليشمل والعامل اللفظي
والعامل المعنوي والمراد من الوجه المخصوص اتم من ان يكون لفظا او تقديرا واتما لم يعبر به بما عبر
به ابن الحاجب وهو ما تتم المقتضي للاعراب لانه ذكر عامل لاي شيء كاة خلافا لابن الحاجب
فانه ذكر حد عوامل الاسم وعلى هذا ما ذكرنا قبلا فرق بين التعريفين فافهم **قوله** والعامل هو بناه
هذا اخذ من الشرح **قوله** لما ثبت اثر الاول وعرفت علته قال الشارح اي علة بناء بيت
اي بناء بيتا الاول في الامثلة اي بيانا بالصنعة اي لما رأيت الفلام في علام زيد برفعه حال على ان

في العلم كونه اشد فناء يشرا حيث عم على اصالة واكثر فايدة لدلالة على الحدث بمادة والزمان بصيغة ويجوز ان يكون علما للآلة كانت فايدة اكثر باعتباره لالة على الحدث والزمان عم فانه شيء لآلة باعتباره لالة على الحدث على الفاعل والمفاعيل والمصدر وباعتبار دلالة على الزمان على المفعول فيه بخلاف الاسم لخلوه لالة عليها وضعا وقد لا يكون بقتضا بخلاف الحرف لاقتضاءه لمتارسما او وضعا وبحوله ابدا واحدا واثنا نم وبحوله الفعل لا يكون اكثر من ستة بل يكون اكثر منها وايضا باعتبار كثرة الدلالة كمادة الفاء يشيء الرمن اشد ويجوز ان يكون باعتبار ان الزمان مقدره ومتقدم بتاء يشير الحاضر بتغير معناه ولهذا سمي بعض الفعل حالة دون الآخر بن تنظر هذا احد وجهي كونه اصلا في العمل والوجه الآخر اخاره اليه بقوله العلم والحزن انما يحلان بعد تقوم بهما بالك بهنيء الاكم والحزن و التقوم يسبق الحزة فقط ولو لم يكن اصلا لما احتيج في القول اليها فهو عطف تفسير حيث الحق على قوله كونه فاعلا على النص والفضل العزيز بتبين بما ياء باسوذ الكلام قوله واما الفعل فانه يحل الرفع والنصب قال ذلك ليشير الى ان علة الفعل متصور على الرفع والنصب بعد الاشتراك في الحاجة لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والحاجة علة الاضافة بحسب وضع الواضع لغة لان الرفع الالتباس والغرض التميز وعني عنه معنى الاعراب وزيادة هذا الامر بديع وفيه بحثا آخر ان يجيء شا في بحث الاعراب الاصلي وغيره والفعل مما يقتضي الفاعل والمفعول به اولا وبالذات اي بناء بها حرفيا يضا يجيء كاسم كما والتميز والحال لا يقتضيه شيئا سوى كون وجود عامل بالضرورة فيما الحركة اي يكون عاملا متصورا على الرفع والنصب لان الفعل يحصل الاقتضاء فلا يحتاج الى الاقتضاء لانه لا يقتضي ما يحصل عن عامل قوله واما الرفع فعام قال ذلك ليرد بزيادة المضمون اي على الرفع اي على العامل الذي هو الرفع فالاضافة للبيان او اضافة مصدرية يعم بتشمل جميع الافعال لانها مستوية الاقدام بتقيح الفرة وكسر اي اقتضاء الفاعل لكل فعل لازما ومتعديا يقتضي الفاعل اعلم انهم اختلفوا في تعريفه فقال بعضهم منهم ابن الحاجب كما اشد اليه الفعل اوشبه على جهة قيامه جزء ما اسند اليه بحمل الفعل وخرج بالاسناد اليه ما ليس قايما به وبعضهم ما يجب تقديم جزء اي عامل لم يجز كونه خبرا لهذا القيد لاخراج ما تقتضيه ما يوجب تقديمه وبعضهم ما استتبع كاسم الفعل

الرفعة بصرية ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا على انها قلبية فالكلام يجوز فيه وعرفت ان علة هذا الاسم اي تاء يشير الغلام فيه ويجيء كون التعريف بهي الاضافة ملكت تعدية بهذا الحكم وهو الجزء كلا واحدت فيه تلك العلة وغيرهم ان الصواب وعرفت عليه اي علة الاول في الثاني اي عرفت ان الاول اثر في الثاني وفعل الاصوب ان لا نم لا يجيء الضمير الى الاثر المضاف وعلى الوجه الاخير الى الاول المضاف اليه والباء بمعنى على القاعدة البلدية بينهم هو الاول والاتم على الاول ليطابق الحكم بخلاف الثاني لان معرفة الاول اضيف الى المادة المخصوصة معرفة تاء يشير فيه كذلك لان معرفة المادة اذا يلزم منها يشير المخصوص لوضع التاء يشير فيه كل موضع فضلا يلزم من المعرفة عن المعرفة انا لما عرفت علة التاء يشير امكن ان اطلاحكم في كل مادة كما عرفت ولا كذلك اذا يفيد الاطلاع الاصوب ثم شرح شيخ الباب الاول بقوله وهن التوفيق فالاولى شرح مستقيما باقي شرح شيخ الباب كذلك قوله الاعانة الباب الثاني في العوامل الثمانية القياسية قدمنا التي لانه لما اراد ان يقال ان الاعانة المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لانه ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ او ما ان تقل عن القياس للتابع صفة بعد صفة التي ذكرت الاصل والحكم ليس كذلك فهو اولى بالتقديم على ما هو كذلك لان الحكم بشابة العلة لانه ما لا اختصاص له بشيء كالعلة لما هو لا يمنع نفس تصوره مفهومه عن وقوع الشركة الا يرى ان عمل الرفع وحده وعمل النصب والرفع لا اختصاص له يخرج وضربه مثلا لان علة الاول التقويم وعلة الثاني التعدية فيتناول كلا منها وجد فيه تلك العلة وكذلك عمل الجر وقد عرفت بيانه كما ان الجنس لما اختصاص له بانسان والانسان لا اختصاص له بزيد بل يتناول الكل منه كما لا مزيد فيه وغيره وايضا عرف الحكم بعنابة الجزء كما ان يختص بشيء كما اختصاص علم الجزء بمن وكعلامة الجزئي هو ما يمنع نفس تصوره بمفهومه عن الشركة فيه فلا يتناول زيدا غيره والكل مقدم على الجزئي لان جزء الجزئي غالبا لان الكل هو المركب من جزء والجزئي مركب منه فالطبيعي وهو كل علامة الجنس مقدم على الكلي بالطبع وعلامة البلخي والكلي مقدم على الجزئي بالطبع ايضا فلزم مذهبان يتقدم ما هو بمنابة الكلي على ما هو بمنابة الجزء بحلاة البيضة بين الشيء علة الانضمام لكم قوله وعلة الفعل زمانه وهو الاصل في العمل قال ذلك رفعا لما توهم ان علة الفعل اصلا

بإثبات التوصيف بها حملا للاثبات على النفي ويدل متعلق بالتوصيف بمعنى كلمة التوصيف بها
نحو جاءني رجل اسمه وما أكثر ما لا يجيء ناه ويدل شجاع او متولد كذلك التوصيف لذكر نحو جاءني رجل
ثلاثة لا يكون الا يجيء ناه ويدل سودة فلا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضة فلم تؤثر شيئا في المنع
واما المعدول فلا يحسن الا وصفا وكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الوصفية فيها الا ترى ان قولك لا اعبر
ثلاث رجال بما تقول رجال ثلاث وكم من مسألة يجاب بين المتقدم والعاصفين فلا يلزم من عدم تأثير
في المعدول عنها عدم تأثيرها في المعدول اعلم ان علة الحاق المعدول عنها بما على خلاف قياسه
الجزء كلم اذا قلت ما عدل عنه ثلاث لا يستعمل الا وصفا فلا يقال ثلاثة ثلاثة رجال بالاضافة
وانما يقال رجال ثلاثة ثلاثة بمعنى ثلاثة بعد ثلاثة لانه يصير ثلاثة ثلاثة كما مر فيجاء بهم ثلاثة
ثلاثة لا يستقيم الا بعد ثبوت البعدية ومع هذا يصح عدم استعمالها الا وصفا ولم يؤثر فيها الوصفية
والا لاي وادا ان الوصفية فيه لو وجب اذ يقال عوضت نساء اربع خير من نسائه اربعا للوصفية وقوة
الفعل فالجواب بعد بطلان لازمه الاعم وهو دفع الشكر الجواب باذ بطلان الوجوب لا يستلزم بطلان
الجواز فالقوم شملة قلنا انما الوصفية في المعدول عنها اذا وقعت عند الناكر فيكون عارضة لان الناكر
عارض واما العارض عارض فلا يلزم الوصفية في كل واحد منها على حدة لزوال العارض بزوال السبب
فيلزم ان يصرف كل واحد منها اذا فقدت الشروط باق له هو ان الوصفية قلنا نعم لكن الجواب نعم
بعد تحاصل الجواب ان لزوم الوصفية لما حصل عند الناكر فاستلزم الفرد امتناع كل واحد منهما فوجب
لا سيما كل واحد منهما امتناع كل واحد فاعدم الناكر واما الجمع فلا يكون اذ يمنع الصرف لانه عمل الصرف
ومنعه هو اسم الفعل كاحمد ويزيد وما هو في حكمه كزيد اذ وبعلبك لان اسم كان اذا لين بينهما
انفصالا واعتراجيا وباكرهم ليس واحدا واحدا و ٢٢ بينهما شدة الانفصال والامتزاج فلا يكون
محل الفرد ومنعه واما ثلاث فانما لم يمنع صرفه وقد لزمت له الوصفية لمنع الصرف لعدد الجموع وهو فرق
وزعم بعضهم ان العدل قد يكون جمعا اي زعم ان فيها عدلين يعني الانفصال مع الاجتماع الوصفية
والاول بالنظر لعدد المفظي وان يقال لما حدد سموعين والمحققون من النحاة انكروا العدل المعنوي
بمعنى الانتقال عن الاجتماعية الى الوصفية لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلاث وثلاثة فلا فائدة في المنع
فلا انتقال حتى عن الاجتماعية الى الوصفية لزومها في المعدول عنها لزوما في المعدول عند الناكر كما مر

ويمكن ان معارض بالفواحش اخذ شرط العدل عن المحققين وليلا يجاب بمنع ان عدل ممنوع لانه شرط عدم الانحاد وهو ممنوع عند اهل المعقول فالصواب ان يقال لا يسلم
ان عدل ممنوع لانه شرط عدم الانحاد وهو ممنوع عند اهل المعقول فالصواب ان يقال لا يسلم ان يدعيه
عدلا ممنوعا لانه الوصفية في المعدول عنها غير الزمة بل الاجتماعية غالبة فانتقل من لزوم في المعدول الى الوصفية
والمحققون لا يقولون لانهم عدل لزوم في المعدول عنها مذكورة لانها تستعمل عندهم كل الا وصفا
كما ذكر من قبل صائم لانه مثل ضارب لانه صيغة وجهة العدل تغيير الصيغة دون المعنى لكنه
يعارض ويسلم فغاية ما في الباب ان يقال عندكم الصلابيتما كالكلام عليه وهو كذلك وكيف ما كان هذا
في الاصول على طريقة التقريب هكذا والمحققون يقولون لانم انه عدلا ممنوعا وانما يكون ممنوعا لو كانت
كانت الوصفية غير لازمة في المعدول عنها وهو ممنوع لما ذكرنا من عدم افتراق الناكر وغير الناكر في
والمعدول عنها في الجمع وقولهم انه معرفة لا استلزم صرف اللام وقولهم الاكثر يجمع لزيادة
معناه على الواحد ممنوع وكذا في آخر جمع اخر يثناث آخر الوصفية والعدل عن الآخر عند بعضهم
مقطوع عن الاضافة ومن ثم قياس بالام كاثلاث بدون اللام عدل عما فيه اللام قال ابو حيان
كلاهما موقفة والابوذ فيه وبعد عرفت اللام المانعة فيعلم ان جميع ما يبنى على المعدول كعمر للعلم بانتفائه ليس لكل
واحد منها او عدم لزومه لانه يقتضي ما قطع عن الاضافة واللام وجميع ما يبنى على هذا معدول الا الآخر المعدد
لانه باق على صيغة ويجوز حذفه لا يوجب عدلا وحذف الاستغناء عنه كما مر اقتضاء الوضع
حذفه وذكره سواء والا يجعل زاده يكون بتقدير الاضافة لانه حذف المضاف لا يكون الا في موضع
يجوز الظهار فيه وهنا لا يجعل اظهار فلم يبق الا احدهما وجمع وثلاث للوصفية الاصلية والعدل
عن جمع مكسر الذي على وزن يفاعل لانه جمع جمعاء وهو فعلاء وبناء افعل الذي يجمع على فعلاء كحمراء احمر على
اجمع وانما كان افعل فعلاء كذلك جمع بالواو والنون من مذكر جمعاء او صفات لانه يقاس
جمع فعلاء اسما كان او صفة كحبلى وحمراء لان الف التأنيث مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف بالجمع
كحبلى وحمراء او صفة كحبلى وحمراء لان الف التأنيث فيه قامت مقام السببين لان الالف
علم التأنيث كما ذكرنا في طلحة وبناء الطلحة عليه اي على الالف حيث لم يكن في الكلام حتى يقوم اليه
الالف بل الطلحة موضوعة عليه فجيء بعض حروفه وبتغيير ما وقع عليه الذي يحكى به كما ذكر
وسكران واحمر وحمراء جرى مجرى تأنيث ثالثة في محل الرفع على الخبرية لقوله وبناء الطلحة فثبت

خرج به المبتدأ وبعضهم ما كادة المسند اليه من فعل او شبهه تقدما عليه كقولهم الرجل في الدار
عن خبر زيد قيام على الظاهر وقالوا للعلم الفاعل هو ما اسند اليه نحو ما ويا الاستفهام يدخل ما ليس باسم
منهم ولفظ اسم وان كان مطلقا لكنه سوهم بجوزهم وفاعل الانشائيات والحلقة يتناول
الفعل والتقديري والايجابي والسلبي وحيث بتوله علم ما توقف عليه لافادة المتقدم على طريق
الايجاب خاليا عن الوهم يخلا التعريف مقدما عليه ببيان زيادة تقديم الفاعل من مقدمات لزم انحلال
لا تفيده الاحتراز عن نحو زيد قام لافادته على ظاهر وقوم الرجل في الدار لاعليه وتوسط ضمير الفصل
بينهما على الاخير بين التعريفات هو التعريف الحق اما من الاول فلانه فيه ما ينافي ظاهر التعريف
اما من الثاني فلانه قال البيانيون من شرط الفصل وهذا القول عندي ليس ببرهنة لان خبر الفاعل الذي
هو الفعل لم يتقدم بجوز كونه خبرا والا لوجب تقديم كل جزء الاسناد بط والمقدم مثلا لم الامر ورأيت
ذكر وهو كونه عاملا ورتبة العامل قبل رتبة المعمول فكونه عاملا ينافيه وجب تقديمه وكما تضمن
اقوالا عمل قول ورتبة العامل قبل رتبة المعمول فكونه على الوجوب منفيا والا فلا يبقى لقد منه
كونه عاملا ينافيه وجب تقديمه فالحاصل انا التعريف ممنوعة وانما لزم النتيجة عنه لا نقدر الاول
انه يقال لانه يخرج منه فاعل الانشائيات وتقييده بالعامل لا يوجبه لانه لا ضرورة تدعي الى
العدول عنه اليه واما من الثالث فلان الضمائر مبنية وعلى لفظ واما من الرابع فلما تقدم
كادة قيده اعني المسند ومقدما احتراز عن نحو زيد قام ابوه بمحمول بيان احدهما لا يكاد يحتاج الى
وسبق تفصيل الاسناد في صدر الكلام وهو نسبة احد الجزئين الى الآخر على وجه الافادة الداعية
فلا حاجة الى الاعادة فنقول واما وجب تقديم الفعل على الفاعل لان تقدير قولنا ضرب زيد
الضرب عن زيد وزيد فيه التغيير مؤخر فكذلك المقدر ولان الفعل علة الفاعل فعلية متضيه وان
الفعل هو اقتضاء الدال على ثبوت معنى البتة وهو الفاعل في زمان معين احتراز بالقطع الدوال
الاربع وبالدال على ثبوت معنى عن الجمادات وبقيد زمان معين عن الاسماء والحرف فاذا اريد لفاعل
الفعل كما ذكرنا المعنى الذي هو الذي لمفهوم الفعل والاسناد امر اضافي والزمان متى تقرر ان
لا بد وان ينتقل الزمن الى المسند اليه والا لزم ان لا يتعلق الزمن من الاسناد الى المسند اليه حين تعين
كادة المعنى الاضافي الذي يتوقف تعلقه على تعلق غيره اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية وهو

يجي فاذا اريد لفاعل كادة ذكر صالا وهو اذا لم يكن مذكورا في كلمة مراد من ضرورة الاسناد انتقال الزمن من
الى المسند اليه وذلك هو الفاعل ولا يلزم منه ان يكون كلاما وهو ظاهر فيلزم عند ذكر الفاعل بناء
الى شيئين ثبت ان الفعل في الزمن بواسطته لان تعلق الاسناد متقدم على الفاعل فاذا وجب هذا
الترتيب في الزمن وجب في اللفظ ليحصل المطابقة لما يقال ان كل ثابت في خبر المبتدأ فيجب
تقديمه عليه لما يقال نعم الا ان المانع منه هو الاضمار قبل الذكر لما في الشتت وغيره حمل عليه طرة الباب
لان قولنا نعم زيد يدل على ان ثمة لافية بين قولنا زيد قام وقام زيد وليس كذلك كما ستطلع عليه
طرة الباب اعني وجوب تقديم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لانه لا ينافي ان يكون اصل المبتدأ
كونه مقدما وهو كاف في عدم لزوم شيء بل لانا نقول فرق بين قولنا زيد قام وقام زيد لانك
اذا قلت زيد قام فانما تحكم بقيام زيد على معناه المحكم باسناد معين آخر اليه بخلاف ما اذا قلت
قام لما حققنا ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولما قالوا في المصنف المتن يرفع اسما واحدا وذلك
اي لا يكون الفاعل الا واحدا الا حيث ضربت صدر الحزب يعني وهو حرف الجر لا يدخل الا على
مفرد لانه ثبت انه عامل في المفرد ويدخل ذلك عليه هو الفاعل فيكون واحدا بالضرورة
ليس الا والا لزم وصف الفاعل عند النحويين انه يسند اليه الفعل مقدما عليه ولم يشترط ان
يكون احدث شيئا واجادنا نقوله لجواز احداث الشخصين الفعل وتبوله لم يشترط ان يتلقى
منهم بدلالة قولهم طاب الخبز ومات زيد ولكادة الاحداث شرطا ما جاز فلانه الخبز لا يحدث
الطيب وزيد لا يحدث الموت ثبت انه شرط الاسناد فاذا كان شرط الاسناد لا الاحداث
قيل هذا الكلام يقتضي مناقشة انه الشرط لو كان الاحداث الاسناد لجواز نسبة الفعل الى
الفاعلين فذلك غير جائز بل واضح للتمانع توارد العلتين على معلول واحد للجواب
ان يلزم من اسناد القيام الى زيد وعمرو بشرط الاحداث توارد هما عليه لان قيام زيد وقيام
عمرو حصلا بمن مطلق القيام فيما يجوز ان يقال ان هذا السؤال لو تم لزم عدم صدور
الافعال التي يخصص من مطلق الفعل عن الفاعل حين صدرت منهم معا ولحن يكذبه فليس
كذلك ان تسند الفعل مرتين لانه كما نسبته الى الفاعل على جهة الاسناد فانه اسند اليه
ثم الاسناد فلو اسند معه الى آخر لزم اما لان الاسناد لا يتعدد لكنه تام لحصول

الاسناد بدون اسناده كاداة الضاف اليه شيء لا يجوز اه يضاف اليه آخره فلهذا لم يعتد الفاعل بخلاف
نسبته الى المفعول لانه على جهة التعلق وهي بخلاف كثيرة فيجوز تقدم الفاعل فاذا قلت انما يحفظ الفعل
بسنده اليك كثير من واحد يجوز جوازا بلا خلاف فبطل ما ذكروه لان الفاعل لا يكون الا واحدا اجاب بقوله
وقولهم ضرب الرجل زيدا والرجل ليس بناقض لان الذي يدل عليه الفعل انه ايجاد الفاعل له
لا يكون ايقاعا لمعنيين مختلفين بل لمعنى واحد يجمعهما الفاعلية بفعل واحد متعلق بامرين
غير عاطف نحو ضرب زيد عمرا فنحن اذا علمنا ان ليس بناقض لان الرجلين ليسا بمعنيين
مختلفين بل اسم واحد وكذا الرجال وعلمنا ان يجوز ارتفاعهما بفعل واحد نحو ضرب زيدا نحو كرم وضارب
نحو قام زيد قام عمرو او فقد أو يا العاطف نحو قام زيد وعمرو قوله ان لم يكن مضمرا
فضمر قال ابن يعيش اعلم ان الفاعل على ضربين احدهما مضمر او على مضمر نحو ضرب زيد انه
مضمر او على مضمر وهو ما انفصل عن الفعل نحو قام زيد هو مرتفع بالابتداء اي بما
كلما انما مستقل بنفسه لا يحتاج في التلفظ به الى ما يتصل به قدم على المتصل وان اخر لان الرتبة
في المنفصل نظير الاصالة لا يعدل اليه عن المتصل الذي موضع الضمير لاصالته لاختصاره
وتستطيع عليه لان البحث هنا بالنظر اليه كونه فاعلا فاستبداده يقتضي بذلك لانه حجة
بنفسه المظهر كما عرفت نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الفعل الا عند تعذر المتصل
وذلك في ستة مواضع موضع الابتداء وموضع الجملة التي يتصل بها وموضع خبر الابتداء
مرفوعه لا يتقدم على منصوبه ولفاء وتبيينه وبين فعله حرف الاستثناء وحرف العطف فدل
على هذا ان المتصل هو الاصل او تتصل وسيجيء انه لا ينفك عن اتصاله به وهو ما بارز وهو ما
لفظ به كضربت لتخيل به عن تمثيل ضربنا وضربوا وضربن وضربت لتخيل به عن تمثيل جميع ما يخيل
الخاطب والمخاطبة وانا مستكن وهو ما نوى به سواء كان استكنانه لانه ما كان المنوي به الضرب
وتركه فيه اضرب ونضرب ونضرب لانها لا تظهر لها صورة فاعل البتة او غير لانهم كما نووا
في زيد ضرب وبكاء عند ضربت لانه قد يظهر لها صورة فاعل كغلام او غلامها في
بحث المضر ستقيني في بحث المظهرات ان شاء الله تع قوله ثم الفعل على ضربين فالاول
المتعدي وهو ما يتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف اي الفعل المتعدي ما جاوز

عن الفاعل ويتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف والا فهو بخلافه وقيل ما توقف سناده على شيء
يقع عليه وقيل ما وجد الفاعل فيه عنه وقيل ما اذا اتصل به ضمير المفعول حسن سناده والا فهو
بخلافه وسمي المتعدي اي المجاوز عن الفاعل بطور اي مجاوز يجاوزه يناسب الاول نحو ضربت زيدا
وهو اي الفعل المتعدي على ثلثة اضرب قوي ومتوسط واقوى وذلك الفعل قوي وضعيف
وهو الالتم والقوي ثلاثة اضرب قوي خالص وهو ما تعدى الى مفعول واحد اه تعالى فهو على
واحد سواء كان علاجا او غيره مما يقتضي ايجاده اتصالا جائزا نحو ضربت زيدا وقتلت بكرا
او غير علاج وهو بخلافه بل يكون مما تعلق بالقلب نحو ذكرته زيدا وفهمت الحديث ف
تعديته الى ذلك المفعول بحسب ما يقتضيه الفعل ومنه افعال الحواس وذكر ابن يعيش الفاعل
انه السمع خاصة يقتضي مفعولين لا يكون ثانيهما الا اسما ويجوز الاقتصار على احدهما
كذا على ما يسمع نحو سمعت الحديث او الكلام وقال ابن يعيش للاول صحيحا لانه الذي
وقع مما لا يكون مفعولا الا في الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر والحق انه مما لا يتعدى الى واحد
كما خواه من السموع والى غيره بقرينة بعد من رجالا او غيره دالة على ان المراد عن سمعت زيدا
يقول فانه زيدا مفعول على حذف المضاف اي قول لدلالة يقول الحال عنه عليه لعدم ابقاء
على جعله من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر وهو متعد الى مفعولين وهو على نوعين
لانه المفعول الثاني جزء يصح جعله على الاول بمعنى انه يصدق عليه بهو هو او كانه بمنزلته
او لا يصح ذلك والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا فاضلا فانه يصح انه يقال زيد فاضل
وعلمت ابا يوسف ابا حنيفة فانه يصح فيه القول بانه ابو يوسف ابو حنيفة اي بمنزلته وسمي
سر حرها اي شرح افعال القلوب في باب الثالث ان شاء الله تع والكلام انه يتعدى الى
المفعولين بنفسه نحو كسوت زيدا جبة او بالهمزة نحو اعطيت زيدا درهما فانه في هذين
المثالين لا يجوز انه يقال الدينار جبة وزيدا درهم وجعلوا من هذا الباب ما يتعدى الى المفعول
الثاني بواسطة الحرف ثم حذف منه شيء عامة حذفت العرب من كلامها من الرجال كذا اي من الرجال قال الله تعالى واختار
موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه ومنه قوله تع واختار موسى قومه سبعين رجلا احتمعيه
وسميته زيدا وكتبته ابا عبد الله والاصل اليا وسمي ثم الاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى

والمتعدي اليه الفعل بنفسه ومن ثمة ايضا اعطيت صاحب الدرهم واخترت احدهم القوم للاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى ويجوز الاقتصار هنا اي في باب اعطيت على احد المفعولين بعينه يجوز حذف الآخر
او جه الاقتصار على الاول نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته والاقتصار على المفعول الثاني
اشار اليه بقوله ونحو اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته والاقتصار عليهما جميعا اشار اليه بقوله
ويجوز ان تسكت عنهما اي عن المفعولين جميعا نحو فلان يعطي لان الفعل والفاعل جملة
يحسن السكوت عليها ويحصل لها فائدة المخاطب وذكر المفعول فائدة اخرى ثمة زادت على الفائدة
الاولى فان ذكرت المفعولين كان تاكيدا في البيان والفائدة ويجوز ان تسكت عن احدهما فيكون زيادة
في البيان وعنهما جميعا بحسب الفائدة في الجملة وهي المبالغة والتاكيد وذلك لان انما تفيد وذلك
تقييده نوعا من المبالغة والتاكيد ايذانا بانه ينبغي على الاطلاق اي سواء كان من اعطى زيدا او عمرا
او اهلا لاعطاء او غير اهل وما اعطى درهما او فضة او ذهبا او غيرها وهذا مبني على ما ذكره السكاكي
ان المقام اذا كان خطابيا لا استدلاليا افاد العموم في افراد الفعل بعلة ابهام ان القصد الى فرد
دون آخر ترجيح وجوه الحقيقة فيما يحكم وعليه ان من يعطي بفعل الاعطاء لان المراد منه جعل
الفعل عن الفاعل فيكون الاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاء
وشموله مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر من غير مرجح واما في افعال القلوب
فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين على الاشهر نحو علمت زيدا في الاقتصار على الاول او
علمت منطلقا في الاقتصار على الثاني لانه وضعها اي وضع افعال القلوب على انه تدخل على شيء بصفة
ويجوز بالتشديد اي … فلا يجوز ان تسكت على احدهما لانعقادهما اي لانعقاده ما
عقدت عليه حديثك بيان عقد الحديث انك اذا قلت حسبت زيدا منطلقا فقد عقدت
حديثك على ان زيدا منطلق من انطلاقه عندك فلو سكت عن ذكر المفعول الثاني فقدت ما هو
الفائدة المطلوبة وبقيت معنى كلامك لانه ما وقع فيها الشك وقصدك بهذا التركيب ان
يحتمل … لا بذات زيد وانما ذكره ليترتب عليه الثاني ولو سكت عن ذكر الاول على ما هو يريد كما
يفيد الاول وهو الذي … انطلاقه عندك ومن هنا علم ان الاول … البيان وان ما معقود
الفائدة فاذن لا بد من ذكرهما والسر فيه كون انها تدخل على المبتدأ والخبر الغير المستغني كل منهما

عن الآخر

عن الآخر لكن لم تسكت عن احدهما … الا ان مراتب الخفاء … اكثر … ذكره اذ تعلق
الفعل بهما بين الجمل الحقيقية في انقسام لا انها من المعقولات الذهنية امر خفي اسناده الى الفعل
فلو طرح لدخلت ظلمات بعضها فوق بعض وقيل لان المفعولين مثل كاسم واحد لان المفعول في
الحقيقة هو مضمونهما وهو المصدر المضاف الى الاول اذ معنى علمت زيدا فاضلا علمت فضل
زيد فلو حذف احدهما لكان كحذف بعض اجزاء الجملة وانما قلنا على الاشهر لانه … اجاز
ذلك لقيام القرينة كقولك … قال … زيدا او … لمن قال من ظننت قائما
وكقوله … لم يكن بين لها كان … بلا … في … بلا قياس او بعد
الشيء بلا قياس والفرق بين الاقتصار والاختصار … صدر الكتاب واما المفعولان فمتى حذفتهما
حذفتهما منه فقولهم من … مطلقا على مذهب ابن السراج والنحويين
وقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم … وقوله … وظننتم ظن السوء اي
بالمصدر المؤكد كانه قال وظننتم ظنتم لان التاكيد كالتكرير وعند قيام قرينة عند بعضهم
يقال علمت بلا قرينة … بالضرورة ان العاقل لا يخلو من علم وظن في اغلب الاحوال
فان قلت علمت بلا قرينة … ما افدت بكلامك هذا الا ما كانت الضرورة امر …
انه جائز مطلقا … باعتبار انك اخبرت … علمت … اي ما عندك ظن
لا يقين او يقين لا ظن افدت فيه من الفائدة ما لا يخفى … اقوى وهو يتعدى
الى ثلاثة مفاعيل … منقول من … عن التعدي الى المفعولين وهو علمت
ورأيت بسكون الراء و… التضعيف نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وارأيت بكرا
… لهما … مفعول آخر وهو الذي كان فاعلا قبل النقل وموضعه الاصلي
قبل المفعولين لان … وعلى الشيء على اصل المعنى ففي المثال الاول علمت زيدا علي
ان يعلم عمرا فاضلا ثم هذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون اخواتهما وهو السماع
من العرب فيقتصرون عليهما ولا يتجاوز … عنهما وقد اجاز الاخفش النقل في جميع
الافعال القلبية الى المفعول الثالث فقال اظننت واحسبت واخلت وازعمت زيدا
عمرا قائما اي حملته على ان ظن عمرا قائما على هذا القياس غيره وقد يضمن اخبر …

وحدثت وانباء تنوبنا مت مضعفات فتقدير كل منها تقديم ثلاثة مفاعيل لما فاد صحة تقدلا
يكون مفعول الثالث بواسطة الهمزة باء كانه لم مفعول واحد فيصير بالمجموع ثلاثة مفاعيل الافادة سناء
عن الاصل الذي هو افادة اثنين الاصل الثاني كون احدهما عند سيبويه متدرك الواحد بنفسه والثاني بحرف نحو
انباءت زيدا بكذا ثم حذف الجار تارة كقوله اذا قال الاسم زيد انا كاذا بهذا او في منا نحو قوله
تعالى لا اخبارك تلاعلى الاعلام بعضهم سناء فتقدير تقديمه وعند البصريين اذ سقدا لبها لا على التضمين
وفاد ردي والقدحري لان الاعلام يتعلق شيئين بعضهم بحديث خالجي من تعلقاته والاشيء يكون
فيتعدا الى اول بالهمزة وانما ان ان فباعتبار العلم وكذا الدي مرادي بعض علم بخلاف صاية لكن
الاصل الثاني فانها على متعلقة بها فاذ الاول هو البناء والثاني هو البناء ومدلول الفعل منصوب على الصدر
نحو انباءة بناء فيكون من قبل المفعول به لا يتعلق بنبذ فاذا قلت اخبرت زيدا عمرو اقبلها كان مثلث
بخبرت زيدا بهذا النوع من الخبر واذا ذكرت لبيان خصوصية البناء فالفعل ينهم ما باعتبار اتهما بناء
مخصوص لا باعتبار انهما زيد وقيام وسبب عدم جواز تكلم بها جائزة في الجملة الواقعة بعد القول نحو
قال زيد عمرو منطلق وهو منصوبة محل على الحقيقي وعلى انها مفعول بها عند الجمهور
كسر التراسيف الاكثر الحكاية فيكون الاداء غير القول الدال الذي تقدم ذكره بخلاف الانباء لانه الدال
منه الذي هو القول فلا يكسر الحكاية فيه لجواز ان يجري القول النفس الذي لا يحكى بعده بخلاف كسر
القول زيدا منطلقا قوله وقد يقام المفعول مقام الفاعل لغا بني لما لم المفعول قال ابن هشام
ربما يتوهم العناية بذكره لوجود مناسبة لتركه الفاعل منها عدم العلم بالفاعل بالنسبة الى المخبر
او المخاطب ومنها تظيع الفاعل عن التلفظ بعد ومنها تظيع عن الفاعل لمخاوفة ومنها الخوف
عليه ومنها الطلب الايجاز وعرض المتكلم الاخبار عن المفعول ومنها وقوعه النظير مثل قولهم ضربت
سريرة حمدت سيرة فانه اقيم المفعول وهو سيرة مقام الفاعل ليوافق الاول نحو الاعلام الراضي
ذكر من الاعتبارات المتنبه المتكفل بها علم المعاني والبلاغة فيبقى لم الفعل ويحمل سندا اليه لئلا
يبقى الفعل بلا فاعل ويرفع به كما يرفع به مكرر ويحول ذكر التاويل سنا مسنا فاذا بقي من ثلاثة اشياء
حذف الفاعل واقامة المفعول به بقيت اثنين وهما اسنادها من اداة الفاعل ضدا المفعول فكيف ترتب
عليه من الحكم ليس بمستقل لان شرط الفاعل الاسناد لا الاحداث وهما في هذا الحكم سواء وسنزيد

٩٦

ان قوله متحرك باقة ليس بفاعل وصار هذا الاتناقض يحتمل ان يكون مراده ليبانه احد نوعي الفاعل
اختصاصه بكم ليس بعده الآخر ومنها ان الاحتياط الى تغيير الصيغة لامكان الاقامة بدونه لوعلمت
على ما مر من ان ما اوردت هذا الاحتياج حتى الى تغيير يجب ومنها ان يقال ما الوجه في تغيير الى انهم لو لم
وكسر اجل آخره اقتضا حذف الفاعل الواجب اذ يكون بناء فعل تماما لاشركة بناء آخر من ابنية
الاسماء والافعال التي تنتهي فاعلها حذفه لاشكال وليس هذا الا في التغيير المذكور ولما ما احتيج ابن الحسن
من الذكر في نحو اعلى ان ضمير المفعول به وبرايي ذكاه لفاعله فيه والخروج من ذلك لكسر اخف من الكسر ثم
في قوله فيه لما الفعل ذا ة الى هذه الصيغة فالراجع من محله وبانه على اصله وعليا لا كثر من الخروج بها
ومنهم من قال انما مصول بقدم لا محذوف غير عنه والذي غره بحيث انما لم يطلق بفاعلها مثل
جن وحم والتصحيح هو الاول لبدليل عدم الادغام وبقريق وسوير بهي وجوب قاعدة يقتضيه
تنبيها على انها من اصل وعلامة البناء المفعول في الماضي اه يضم اول ما تحركا ذا لا من علامات
الفاعل نحو بكاة شقرية والا فاخويه ثما يختصان بناء الفاعل دونه ويكسر عين الفعل
من المثالي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى عطف على عين الفعل ايضا كيكسر اللام
الاولى في الرباعي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه لانه على تقدير الضم في الثلاثي المجرد على شاكلة
طلب ودخل ونحوها وعلى تقدير الفتح كما على شاكلة دحرج وجرة فيكون شاكلة بناء آخر من
ابنية الاسماء وقد فرض انه لا يشاركه حتى ثم حمل عليه عزة قال الفراء لما دل على الفاعل والمفعول
جميعا بقوي المركات كتبل ولم يعتبر عليه او يحمل كسرها قبل الآخر فعلا بالاتباع نحو فخذ اكلم
فاة او المركات في استكم هو الباء لفا عيهم بهمزة الوصل لانها تسقط في الدرج وهو ضعيف
وتدرجهم في مثال الرباعي مجرد والمزيد فيه وحلب وتحلب في مثال الملحق بهما وانما علامة
الباء المفعول في المضارع فانه يضم حرف المضارعة ويفتح الحرف في الثلاثي المجرد والمزيد فيه في
ان يفتح لام الاول في الرباعي المجرد والمزيد فيه والمقترن بهما نحو يضرب ويستكم في مثال الثلاثي
المجرد والمزيد فيه ويدحرج ويتدحرج في مثال الرباعي المجرد والمزيد فيه ويحلب ويتحلب
في مثال الملحق بهما هذا الاسم لغة لام سالم يسمى فاعله لفظا كعمر الفعل مسندا اليه متقدما عليه
ومفعول علمت كان زيد وطالب الخير وهذا اشارة الى جواب التناقض المذكور بما قد

والله تعالى اعلم بالصواب والله ورسوله الادنى

وهذا في المفعول الذي قال ذلك مع أي الاسناد إلى احد المفعولين المتغايرين إما كما في الاول وكما سيجيء نحو اعطى زيدا درهما وكما في قيام الاول واعطى وسرج زيدا فرسه في قيام الآخر فالواجب الاسناد إلى ما هو فاعل في المعنى احسن وسرني زيد لا تعاطيه أي أخذه لهذا الذي كان الاول مبتدأ بالذات اذا لبس فلا الا الاول فلا يجوز اعطى خالد درهما زيدا في اعطيت زيدا درهما لعدم التعيين واما في المفعولين اللذين هما غيران فلم يستوعبا الاسناد الا الاول لكن علم زيد قائما ولا يجوز لانه يقال علم قام زيدا وفي كل لانه الفاعل التحقيق فهذا الباب باب اضافة الفاعل هو الجزء الحقيقة أو بتأويل جعل محدثا عنه بحلاء والآخر جعل خبرا ومحدثا عنه مثاوه وهو قيل لا يلزم عدم الحسن عدم الجواز للجواب معناه لا يستعمل قال الشيخ عبد القاهر ثم كثيرا ما يستحسن الاجنبي ومعلوم لا يستعمل وقد جاء ما ينزل الابناء بالآباء إلى المفعول الثاني حيث امن الالتباس فجاز ظننت قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الظن وجيء لانه الجسم لا يتعلق به الظن ولم يجز ظننت اخوك زيدا لظننت زيدا اخوك للالتباس لانه ظن كل واحد منهما بالآخر معلوم والاحق مظنونة قائم مقام لانك لا تعلم في المعنى وهو عجز بيت وصدره ، والفاعل فيما لم يسم فاعله ضمير الشأن الخ ، كان وأخواتها يشتغل بيانه قلنا اذا اشتغل بيان فقوله لا يجوز الاسناد إلى المفعول له لاستوائه ذوالحال بالعلية والآلة المفعول معه لانه بالواو وهو يستلزم وجود المعطوف بدون المعطوف عليه وبالواو وجود المفعول معه منفكا عن الواو وكلا هما لا سبيل اليه والآلة المفعول فيه لانه كان ظرفا لانه لا سبيل إلى ذا ترقاعه والآلة التأكيد مع المفعول المطلق لعدم الفائدة ولانك لم يجز مررت بشيء وجلس مكانا وزمانا ونحو مضى لانه من الاشياء معلومة قطعا من نفس الفعل وقد ينقل بعضهم جواز الاسناد إلى التأكيد منه مستدلا بقوله استند الاستناد وقد حيل بين العير والنزو كالذي بين الام الظنية وقالا ابن حرة وث في كتابه اذا عاق انه مذهب سيبويه فاسد لانه لا يجيز اخواك اخواك على هذا الباب لعدم الفائدة فيه فهذا اليه ملفوظا كليف متوثبا وما اجاز سيبويه لا يمنع احد وهو اضمار المصدر المفهوم من الفعل تؤكد وقد لم يرتضع للتوكيد أي قد تكون النعوت الذي ينظر من وجوه قوله ونصب الفعل على مذهب قال الكل اعلم ان المفعول به من التعويات الخاصة بها يتعلق الفاعل والمجرور في قوله بيعقب الافعال وهو التعدي لانه لم يفعل ولم يتعده والما يتعده الفعل المتعدي فينصبه هو لانك تقول ضربت

زيدا وبلغت البلد والمفعول به هيت زيدا وانما سمي مفعولا به اذ مفاعيله الاربعة كذلك والفعل وكذا اي كما ان للمفعول به من المفعولات الخاصة فكذلك التمييز فاذا يضاف المفعولات الخاصة لاشباه التمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فلا يجيء اي التمييز الا لما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لان اي طيب زيد يحمل طيب الاصل وطيب الرائحة وطيب العيش وغير ذلك طيب نفسا وخلقا وكذا تعب الفرس عرقا لانه يحمل تعب العرق والدم والبول فاذا جيء بالعرق زال الابهام والتمييز باب مزال عن اصله لان الاصل في طاب زيد نفسا طاب نفس زيد وكذا تعب الفرس عرقا اصله تعب عرق فرسه فازيل عنه اي اذا بقصد المبالغة لانه كأنه الشيء بجملته برمتها او لانه كان منفصلا ثانيا او قبح واثبت في النفس من ذكره اولا منفصلا وكذلك طابت النفس معرفة اليهم عليها وكذلك لانه اذا اسند الفعل الى عين من ذلك كان الابهام والتفهيم عارضا فيكون المستتر مترددا ويذهب وهمك الى كل نوع من الانواع التي يصلح ان يسند اليها هذا ويبعث على طلب ما يوجد السكينة والوقار ويزيل عنك القلق والانزعاج وتتوفر داعيته الى تفهم العلم به فاذا جيء بتمييز فقد تمكن الحال من قلبك وكادت واستقرت تيقنا لا يفيده فوكد طاب نفس زيد والتوكيد فائدة لذا ذكرت الشيء بعينها ثم مفسرا فقد كنت ذكرته مرتين اجمالا وتفصيلا وما ذكر مرتين اكد مما ذكر مرة واحدة وبهذين الوجهين يجمع قولهم لما فيه من رسوخه طريقة الاجمال والتفصيل على ما لا يخفى وعلى هذا اي وعلى ما ترى من الثاني قولهم واشتعل الرأس شيبا اصل الكلام في المرتبة الاولى شاب رأسي فتركت الى البلغ وهي الاستعارة في اشتعل شيب رأسي ثم تركت الى هذه المرتبة الى تحويل الاسناد واسناد شيب تمييزا في واشتعل رأسي شيبا ثم تركت هذه لتنتقي مزيد التقرير الى اشتعل الرأس مني شيبا على طريقة وهن العظم مني ثم تركه لتعلقه بقرينة عطف وكذلك عليه لزيد التقدير وهو ابهام حواله بادية مفهوم على العقل دون اللفظ فصار اشتعل الرأس شيبا وقد فصحت هذه الجملة اي اشتعل الرأس شيبا لما فيها من الاستعارة الى هي ابلغ من الحقيقة لانها نوع من الجاز وهو ابلغ منها لان الانتقال منه الى الملزوم الاذم فيكون اثبات الملزوم لم كدعوى بينة ولانك ادعيت انها ابلغ منها

بلاغية فالاستعارة ابلغ واسناد الاشتعال بالعطف على الاستعارة الى الرأس وايقاع
شيبا بالجر بالتنوين او بغير التنوين على انه مضاف الى شيبا فيكون محكيا تمييزا عنه اي عن [illegible]
ايضا فانه اي لافادة [illegible] فهو متصول له لقوله اسناد الاشتعال الى آخره اي فانه اسند الاشتعال الى الرأس
واوقع شيبا تمييزا عنه ليفيد من شمول الاشتعال للرأس شيئا جميعه اذ وزان اشتعل شيبا
رأسي وزان اشتعل الرأس شيبا ووزان اشتعل النار في بيتي ووزان اشتعل بيتي نارا
والفرق بينهما اي بين الوزنين ظاهر لان الاول لا يقتضي الا الاشتعال في ناحية من نواحي
البيت فلا يفيد الشمول وان الثاني يقتضيه في جميعها فيفيده فكذا فيما نحن فيه ولما فيها ايضا نحو
الجملة معطوف على قوله فيما سبق لما فيه من الاستعارة اي انما ضمت هذه الجملة لشيئين لما ذكر
ولما فيها من سلوك طريق الاجمال ثم التفصيل لان اسناد الاشتعال الى الرأس لما احتمل وجوها
كثيرة [illegible] وبيانا [illegible] وبعضها كان [illegible] لما ذكر بعده مابينه ويرتفع الابهام عنه كان مفصلا
وهذا ضرب من المبالغة والتوكيد ولهذا كانت فصيحة ومعنى ما اي في هذين الطريقين
من لطائف الاعتبارات من تنكير شيبا لافادته المبالغة لانه اي التنوين اي شيبا عظيما
ووجوه الشمول والتعميم اي [illegible] وكذا النفس المنصوب فانها يعني من المنصوبات
لما صحة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها من الاشياء التي يحمل عليها [illegible] من الافعال المقاربة
فانها من اخواتها لكونها للتقرير الفاعل على صفة كالافعال الناقصة والاول اتم فان قلت
كيف جعل [illegible] من العوامل القياسية [illegible] من المنصوبات الخاصة
واسم لا عنده من معمول العوامل القياسية لان الاصل في العمل [illegible] في قوله ومنصوب العامل
الناصب القياسي على ان اللام للعهد بدلالة كونه البحث فيها فاذا كيف يكون جعله من معمول
القياسي وما لهذه حاجة يتكفل بذكره الباب قلنا انه جعل الخبر المنصوب قسما من معمول الناصب
على الاطلاق قياسيا كان او سماعيا لان معمول الفعل الناصب القياسي على ان اللام للجنس
بدلالة بيانه بعد ذكر وجعل الافعال الناقصة من العوامل السماعية ولا بعد فيه فان
السؤال والجواب على عهدية اللام وجنسيته فيلزم بالنصب جوابا للنفي ماذكر من
السؤال قوله والعام [illegible] قال الاثير اعلم ان المصدر الذي لا بد له الا على الحدث من الضو[illegible]

العامة بناء على نفي ان كل فعل لا بد من ان كان لازما او متعديا [illegible] وغيرهم يجب خبر [illegible] قوله
ان فعل مصدره او ما يجري مجراه [illegible] ضربا وضرب ضربا وطلب [illegible] اعلم ان التاكيد من تقسيم
الفعل الى المبهم وغيره انما هو [illegible] المصدر فان المصدر ينقسم الى مبهم وموقت [illegible] على اكثر مما
دل عليه الفعل وغير مبهم وهو ما لا يفيد منه زيادة لم يستفد من الفعل كما سيجيء كالاستعارة
التبعية ويكون المثال الاول للمبهم والثاني للمعدود والثالث للمبهم على طريقة اللف والنشر [illegible]
فاعترض [illegible] قال ان المبهم وغيره من تقسيم المصدر لا الفعل فكيف يقسم الفعل اليهما فقط
لان في الفعل الذي لا ابتداء [illegible] على المصدر [illegible] لا بد [illegible] عاملا لا بد
ان يعمل بنفسه [illegible] الفعل [illegible] المصدر [illegible] لا بعضيته لا ينقل الحرفي
[illegible] المصدر اسم ما فعله فاعل فعل مذكور [illegible] عليه الفعل [illegible]
الاسم لان [illegible] باعتبارين [illegible] الحال الدال
عليه لفظا [illegible] فان قلت [illegible] المصدر وجب [illegible] ذكره [illegible]
[illegible] قلنا التاكيد [illegible] حصول [illegible]
ضربا ضربت [illegible] التاكيد [illegible] الجملة الثانية [illegible]
[illegible] المصدر [illegible] على [illegible] عليه الفعل ولا يفيد الا التاكيد
في [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] ضربا فانه [illegible] انواع الضرب [illegible]
[illegible] وقد يكون المصدر محدودا لفظا كان [illegible]
على ما يدل عليه الفعل [illegible] الزيادة [illegible] نحو ضربت ضربة اي ضربا واحدا [illegible]
فانما يدل على الضرب والواحدة والاثنينية [illegible] من مفهوم الفعل وقد
يكون المصدر [illegible] كما ذكرنا من الامثلة والفرق بينها وبين المبهم [illegible] على غير
المحدود فقط [illegible] من المصدر معرفة نحو ضربت
الضرب الذي [illegible] والمصدر المعرفة [illegible] المحدود [illegible]
لانه قد يكون [illegible] الكلام [illegible]

وضمير المصدر المخصوص بصفة من الصفات او بلام خاص نحو رجع القهقرى او بضمة مقارنة
له نحو جلوسا حسنا او الخ ضرب الامير وقعوده عن على صلة او بتعريف عهد مثل الذى رأى
بكونه بلفظ ضربا بيّنا نحو ضربت ضربا من الضروب انواعا من الضرب او اضافة اصل
التفضيل واتحاد وبعض او كل اليه نحو خير مقدم واشد الضرب وكذا غيرهما او بكونه مثنى نحو ضربتين
او جمعا نحو ضروبا ثم يطلق بازاء الفرد من انواع الضرب وانواعا من الفنون واما ليبان العدد
معناه او لاكمال العدد مستفادا من الموضوع او لنحو ضربتين وضربا كثيرا اى لاحد الضربين الجيدين
بالمصدر بخلاف ضربا بيانا او لنحو ضربتا الفارس او لانه يشتمل او من آلة الموضوعة موضعه
نحو سوطا او سوطين او سواطا لانه تثنيته الآلة وجمعها لاجل تثنية المصدر وجمعه
لقيام الآلة مقامه وقد اجتمع في هذا القسم الاخير النوعى والآلة كما في نحو ضربته ضربتين او
قصد اختلاف انواعها او التأكيد نحو ضربته ضربا فالاولان يشتملان وجهاً واحداً بخلاف الثالث
لما ذكرنا ثم قيل ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان يكون ناصباً للمصدر او عين مصدر ما نحو
بمعناه فالاول كما ذكرنا ضربت ضربا هذا مذهب الجمهور وذهب ابن الطراوة الى انه انتفاء
المصدر المؤكد على انه منصوب الفعل يجب اضماره تقديره ضلت ضربا وقال في التسهيل انه
منصوب بقرينة اخرى واجب الاضمار واما ان يكون مصدراً او عين مصدر
والاول اما ان يلاقيه في الاشتقاق اى ويوازي الفعل في الحروف الاصلية والمراد من يناسب
اللفظين لتوارد هما على مسمى بنا فاذا وجد كون مصدر الا أثبت الا انزاى
ابانا يلاقيه اى اثبت في الاشتقاق فينصبه لاقتضائه اياه كما مر فصله مطلوبا لناصبه
واما التقدير اما على معنى انه ضاربت جعله بنت وهذا مذهب اكثر النحويين منهم ابو الحسن
البقر والتبريزي واما ازاء سيبويه فعلى تقدير انكم بنتم بانا انتصابه بفعل محذوف او الاباالتي
بمعناه لا لاتفاق المصدر الفعل والموازنة في الحروف الاصلية اى لا يكون بينهما مناسبة
في اللفظ بان يكونا من غير لفظ مع تقارب معناهما نحو اعجبني ان شيء حبّا لانه لفظ اعجبني فقد احبته
اذ معنى الفعل في مصدر ينوب منابه فيكون معناهما نحو اعجبني ان شيء حبّا لانه لفظ اعجبني فقد احببته

هذا مذهب المازني وذهب سيبويه لانه العامل هو المحذوف فانتصاب ما ذكر من المصادر
بفعل محذوف يجيء جلست جلوسا وكرهت كراهية وحييت تحيّة وولى على الاولى
ظاهر رجع القهقرى وقعد القرفصاء واحتمل انه لانه العامل في اللفظ بناء قال فيه سيبويه
لما تقدم الفعل الذي لا يستعمل الا مظهرا تقديره في نوعين فينصب كلا منهما الفعل المذكور لذلك وقال ابو حيان
تقديره الفعل المذكور الذي على ما تقدم الصفة مقامها الموصوف فالعمل على الاول بلا واسطة وعلى الثاني
بالواسطة والمختار هو الاول لانه لا جواز حذف جر يا زيا على منصوبا تا فانتصابها كما كون بانا مصادره
لانها ذكرت بيانا لما فعله فاعل واما الثاني وهو ان لا يكون مصدرا فكنحو ضربته سوطا واما انتصب
لانها قامت مقام المصدر لما كان آلة الضرب به مثله فالاصل فيه ضربته ضربا بالسوط فحذف
ضربا لا يجاز طلبا للخفة واقيم آلته مقامه ثم حذف الجار فاخذ حكم ما يقوم مقام فيتعدى الفعل
اليه كما تعدى اليه المصدر وعضيه كما قيل لا يكون اداة يكون ضربته سوطا من قبيل قعدت
جلوسا على ان مصدر ما يسوط اى ضربته بالسوط اجاب بقوله والسوط ليس بمصدر لانه
يسوط بدليل توهم ضربته سوطين واسواطا ولو كان مصدرا لما ثني وجمع لان المثلة كيد والمصدر
لفظ الفعل لا يثنى ولا يجمع وقد عرفته وايضا ان السوط غير داخل في ضربت حيث لا يفهم
منه معنى السوط بخلاف قعدت جلوسا فعلم بهذا ان السوط هنا اسم الآلة وليس مصدرا لضربت
والالم وذكر بقولهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا للا نثاى السوط ضرب مخصوص وهو
الضرب بسوط وعدل ولو ضربت ضربا مطلق فالسوط ليس بمدلول ضربت بل هو مراد لا يدل
ضربت عليه فغير عند بقوله فلا يلزم ان ضربت عليه اى على الضرب بالسوط لانه تمام لا يتم
لما فاض بخلاف العكس كمن حلف ضربا لانه لم يحنث دلالة ضربا لانه لما فاض يستلزم العام
فتعين ان تمام لانه الضرب به مستند وانتصب انتصابه وبهذا الوجه والا كان دالا
على القصد الا انه يستشف الضعف منه ولهذا الاعتراض خرج وجهين احدهما ان الفاعل
انه يعين لما فاعله يجاء ينصب السوط مصدرا بضربت لعدم دلالته عليه بالخصوص اى بضربت حال كونه اسما بعين ما ذكر من عدم الاستلزام وانما كان احرى لانه السوط
مصدرا لم قرب الى الفعل في الجملة واما اسما فلا فعدم كونه منصوبا اسما واما مصدر

وثانيها قوله وايضا ما ذكره منقوض بنحو ضربت ضربة او ضربتين بعمر فقد ما ذكرتم من الدليل لوجب
اه لا يعلم ضربت مثلها فان ضربت لايدل على الضربة وضربتين لعدم والدال العام على الخاص بأحد
الدلالات الثلث وانما هو اي ضربت الدال على الضرب مطلقا وقوله المفعول فيه عوض عن الزمان
والمكان قال ابن هو وانما سمي المفعول فيه زمانا او مكانا ظرفا لان اي المسمى فيه عمل الافعال
تشبيها بالمفعول به بدلا من الة او مفعول مطلق فيكون المعنى فيه تشبيها الة او مفعولا له لكونه
محلا للافعال اي كمنه محلا لها لمشابهته بالاولين لكن الاشياء فيها الصفة تشعر بوجه الشبه
بخلاف اسطلاحا البصريين والاسم منه الكوفيون ويقولون ظرف الة الضرب لم يسم به موضع من المواضع الا
القرآن في اللغة العرف عامة وموتنا بها الاقطار كالمصلى وما يستعونه ظرفا ليس كذلك فقول الشارح
تشبيها اخ جواب عنهم وقد سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها اي في افراده والكلية في
يستعمل القولين صفات ثم الة حكم الزمان كما يأتي بدل من الزمان وهو المكان الذي لا يقدر على وتسمية
خروجي ودخلت وزمانه وجلوسك ومحدوده نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان فانا
الجمعة عاما مرين مورد كما مثال الاولين ومحدود مختص كمثالين الاخيرين فالاول ما يعلم
جملة الكم والثاني وقد يكون شيء يعلم جملتها كما الفصول الاربعة وحكم المكان المبهم وهو ما لم يعلم
بالاضافة اليما ليس بداخل فيه مفهومه كالجهات الست للجسم نحو قدامك وخلفك فان الاسم
الاول ثابت باعتبار انك تواجه وتلك المكان وكذا باعتبار انك تدابره والباقي شيئين هذين
الامرين بداخل فيما وقيل المكان المبهم ما ليس له نهاية والمختص بخلافه وغرز من الحفات بها
كعندك ودخلت ولدي وسوى الابهام لانك لو قلت جلست عندك لاختص بمكان بعينه
بل بنا والمكنة التي حواليك وقس على هذا غيره ولفظ مكان لكثرة استعماله قبل التخفيف
بحذف الالف ولالة الامكنة كثيرة كالمزار لمحل الزيارة ثم ان فوقت اي لكم الواحد الانتصاب بالفعل المذكور لفظا او تقديرا سواء كان وقوع الفعل
لازما او متعديا عوضت حينئذ الزمان المبهم وضربت يوم الجمعة في الزمان المحدود وضربت
ريثما امكث في المكان المبهم واما المحدود من المكان وهو ما له حدود معينة مورد وهو ما له مقدار معلوم
بالساع كالفرسخ فانه مقدار من المسافة معلومة بالف خطوة وكذلك البريد وهو مقدار

بالف عرسخ وفرسخ وهو ما لهم بالنسبة الى ما يدخل سماءة كالدار والبيت والبلد
فانها موضوعة لكف الحواضع بسبب الشياء داخلة فيها كدخول الدور في الثالث والبيت
في الاول والمدينة والمسجد في الثاني وقيل ما له حد ونهاية كالفوق والدار والمسجد والجامع
وغيرها فلا يدل جواب اما متى في كلام سئل عنه بل الام اذا كان لذا كان
محدودا لا يتقدى الفعل اليه الا بواسطة في لجميع مجردا عن معنى الحواضع نحو على الطريق
الثعلب اجاب بقوله كما على الطريق الثعلب شاذ فلا يعتد به يقال على الثعلب فاخب
وعدا اي اسرع الثاني اذ ليس الطريق وهو كان محدودا تعب بعيره في قوله في تعليل هذا
لكم واما تعدي الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان اي انواعها بنفسه وليس تعدية
جميع ضروب ظروف المكان لانه الفعل مطلقا يذكر بعضه على الزمان المختص وهو اما
ماض او حاضر او مستقبل فيدل على الزمان المبهم لفظا يدل على الخاص على العام كالدار
اياه لدخوله فيه فكل يوم جمعة زمان يدخل فيه الكس الكيل وكذا قال ابن برهان في
الفعل كما يدل على المصدر بمادته عليه وجوبا كما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر
بنوعه كانت او محدودة فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان بنوعها كانت او محدودا
واما المكان فلا يتعدى الفعل بعينه ولا بمادته عليه اي على المكان فصار الفعل اللازم اي
قريب على طريق التعدي منه اي من المكان بمنزلته اي بمنزلة قرب على وكذا الطريق من زيد
وعمرو بخلاف ما لا يتعدى الفعل اللازم اليها بالة واسطة فكذلك لا يتعدى الى المكان الا بها
فلم يجعل الفعل اللازم فيه اي في المكان الا بواسطة الحرف فاه قيل فعلى هذا كان مقتضى
القياس ان يجري هذا الكلم في جميع ضروب ظروف المكان لوجود العلة فيه كذا يخالف
في المكان المبهم حيث يتعدى اليه فما الوجه فيه اجاب بقوله واما عمل الفعل اللازم في
المكان المبهم بنفسه ولم يدل عليه الا بالالتزام لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما
انه مبهم غير محصور مثله اي مثل الزمان فان قلت خلفك كما في هذا اللفظ شمل ايضا
جميع ما يقابل ظاهرك ومستقبله الباء فيقطع الارض كما انك لما قلت قام زيد
كان هذا اللفظ شاملا على كل زمان ماض من مذ خلق الله تعالى العالم الى حين وقت ابتدائه

حقوق الجر المخافضة عدم لزومه حيث المتعلق للزمان على حذف المضاف خوم ولم فتصرفه كتصرفهم
وكيه نظر لانه وقعت ثمرته بهذا واحد غاية ما في الباب انه المحذوف هنا مرفوع ومرورا بجر هم
وبعد استعمال اسما وظرفا لجميع الجهات الست كالخلف والبين والوقت ونحو هما في الزمان قوله
ووسط الدار بالسكون قال ابن جاز انتهى العلامة الفرق بين وسط بالسكون ووسط
بالتحريك انه وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما غير ظرف لان الوسط بالتسكين لا
يهم لدا خل الدار ولا وسط بالتحريك يهم لعين ما بين طرفي الشيء واطرافه فذلك كان الاول
ظرفا يتعدى الفعل اليه بلا صفة فلا يقع فاعلا ولا مبتدأ ولا مسندا اليه بخلاف الثاني كما لو قلت
ضربت وسط داره سيدي او وجدت الاعداء وسط داره سيدي وجلوس الرجل مذوف اي كجلوس صدره
يدل عليه المقترن وانما فضح وجدت تبيينا لظرفيته لان ايجاد الشيء في المكان دليل على ظرفيته
ولو قلت ضربت وسط داره سيدي بالتحريك اي ضربت خرم داره لان الوسط المجرم هو بعبارة
هنا غير جميع الراس فيكون المعنى جملة راسه والوسط اي وسط الراس بالتسكين كونه
في ذلك المكان من بعضه وجوده بتمامه خبر المبتدا والمجرور وهو مع جزئي خبر لان جزء
مفرد لفظا المعنى يدرك بالتامل في الاقليدية الوسط بالسكون لا يقع الا على المكان يقع فيه الفعل نحو
جلوت وسط الدار بخلاف وقفت الدار فانه يقع الفعل على جميع المكان الذي يقع بين طرفي
صحن الدار حتى كانك قسمت المتخصص ثلاثة اقسام متساوية ثم اردت ان تحتل المكان او
قمت الحذر على جميع القسم المتوسط فذلك وسط الدار بالتحريك فهو مفعول به لانه فضلة ايجاب
التسكين مفعول به وعلى التحريك حال قال الجوهري يقال جلست وسط القوم بالتسكين
وفي وسط الدار بالتحريك وقال الجوهري كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالتسكين
فلهذا اضيف اليه القوم لصلاحيته فيه واذا كان موضع لا يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك
ثم قال وربما سكن وليس بوجه فلهذا اضيف اليه الدار لعدم صلاحيتها لذكر فهو في اللفظ
مبهم يتعدى اليه الفعل بلا صفة وفي المكان معين لا يتعدى اليه الفعل الا باواسطة ظاهر هذا الكلام
قال جلست وسط القوم بغير في فيه الدار بغير في والفرق بين القولين ان الوسط في القول الاول
مفعول به وفي الثاني مكان معين والكون في يفرق بينهما وجلوسها خارجها الان الوسط غير مفترق

الاجزاء كمعروف القوم والوسط بالتحريك بخلافه بخلاف مفترق الاجزاء كنحو وسط الدار قوله واما
دخلت الدار فتوسع قال الله في ذلك التوسع لان الدار مكان محدود وكانه حقه ان يقال
دخلت في الدار لان المكان المعين لا يتعدى اليه الفعل الا بفي الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا
وله خلوا الفعل اليه وهو منصوب على المفعولية وهو مذهب الفارسي وجر وافقه واليه ذهب
فكذا ابن مالك والمحققون لان الفعل اذا تعدى الى المحدود فيجب ان يتعدى الى المحدود
فجعل شبه دخل في تعدي بنفسه واستدلوا عليه بانه لو كان متعديا بنفسه الى المكان المختص
لتعدى الى غيره وليس كذلك اذ يقال دخلت في الامر ولا يذهب الجرجاني الى ان فعل
متعد الا اذا هو الذي لا يكون لمفعوله الا متعلق غير الفاعل وشاه الدخول هكذا فاذا قلت لم يكن
متعديا الى ما جاز دخلت الدار بالنصب جاز لازما ومتعديا كنصبت وكسوت فاذن
نصب دخلت الدار كنصب بنيت في بنيت الدار وقد فعل قوله اي قول الجرجاني بان
مصدره يجيء على فعول كدخول بضم الفاء وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعودا
وجلس جلوسا فاذا قيل على هذا يلزم ان يكون جعلا لازما لان مصدره يجيء على فعول
والجعل متعد لقوله تعالى فاذا وجدك ضالا فهدى وجمع الجمهرة بين ما ذكرتم كذا في
فلا يلزم ان يكون دخل لازما لجواز عدم دخوله تحت امرهم لان ما ذكرت ان مصدره يجيء
الفعل الذي جاء متعديا واخر كونه لازما فانه كما انه لازما مصدره على فعول فكذلك متعديا
فعلى فعول فلا تقابل بينهما ضد لازم وهو خرجت فيجعل عليه بين اللزوم ولا تقابل وهو
عزة لازم فانه قيل ان ذهب مقابلا جاء مع انه متعد فعلى لازم قلنا وانه كان متقابلا
كما لم يتقابل الخ لازم وهو الذي فجعل عليه بين اللزوم والتعدي فهو الفصل والاصل
انه يكون متعديا الا ان لو كان على تقدير صرف الجر لاختص مكانا واحدا كثر استعمال فيه كما كان
ذهبت كذلك لانه هو المنصوص على انه قام فلما كان ذهبت مصروفا كان دخلت ثابتا في
جميع الامكنة دل على صحته قوله السيوطي وان اضمر في فيه شاذ قوله والمفعول به مؤخر
الاقدام على الفعل والاقدام هو الاخذ اي على الفعل والشروع في احداثه اي المفعول به هو
الذي يوقع عليه الفعل لا جله بدليل انه لو لاه لما اقدم عليه سواء كانت علته غائية نحو ضربت

بهذا الاعتبار في تاء يشاء المقطوع وموصوله وهذا معنى قولهم انه لا يتصرف في التاء بث ولزومه
ولهذا لا يتغير عنه في جميع التصرفات جمع سلامة وتكسير وتصغير ولا يسقط عنها ستة وكيف ما كان في البائع
منه بعدها تكلم نحو جيلي فاته واما كاه الالف نحو زفرى فلا انه ليس للتانيث في مثل هذه الكلمة
مثوبت بمنزلة كلمة فاذ في التقدير بخلاف التاء فانه لا يثبت في تقديرها شيء وانما سقط عن الاسم
لكونه البائع مذكرا فحيث حكم على التاء فانه يحكم على ما ذكرت الميت التاء في طلحة ايضا
لازمة بعض التاء فصار كالالف في جيلي لانه لا يحذف وكذلك مساويتا في عدة الحروف فاذا قلنا
لم يزد منزلة سبعة قلت والمعارف التاء في طلحة بعد الدالية دون الجيم لانها في جيلي
وشرى عند وشرها والالف فيهما كاحد الحروف من الكلمة وعلامة التاء بنشيد صحراء وحمراء بمنزلة
وهي الالف في سكران وعطشى الا انهم اذا وقفوا على بعض النحو لما زادوا قبل الف
التاء قصدا للفرق بين الوقف قلبوا همزتها بعد الالف الزائدة فلم يحذفوا حيث ما كانت
الاولى تكون التاء فحذفها بعد الاثبات ضعيف وانما اثبتت في الجمع فحذفها للعلامة تجعل
بذكر الجمع وهو بطيا ايضا واما جاءت الهمزة منقلبة عن الواو ولم يعمل اصلا وعلى التاء بنشانهم
قالوا في جمع صحراء صحاري بيا يحذفوا الهمزة التي بعد الالف التي للتانيث المنقلبة عن الالف لوقوعها
بعد الالف الزائدة في الطرف الفاصل للتقليل قلبت الالف الاصلية ياء لانك رأيتها قبلها الالف صحراء
فاذا جمع صحاري بكسر الياء مكسورة والكسرة يقتضيها ان يكون الحرف من جنسها فقلبت ياء في زال ما
يقتضي قلبها الف همزة فاعيدت التي هي جعلوها اي الالف المعادة عن الهمزة المنقلبة عن الالف ياء
ايضا لانك كاقلبت الالف الاصلية ياء لانك رأيتها قبلها وهو التاء الساكنة لانه كسرة تقديرية واما لو
لاه التاء لكان لا يكون حاجزا حصينا لانها وقد كاه الياء الجائية للكسرة فاه غت الاولى في
الثانية فصار صحاري وقد تحذف الياء ثم تبدل الكسرة فتحة والياء الفا فيقال صحارى في صحاري
ولو كاه الثانية المدغم فيها منقلبة عن الهمزة الاصلية كما هي ياء خطية الثانية لوجب اه يظهر
الهمزة في شيء من هذا النحو نحو صحاري على شاذ جاء في على شواذ هم نحو الطوى كما اه اظهار من
في نحو خطية ليست شائع كثيرة فعلم اه الاصل للهمزة في التاء بنشد والجمع فيذلك اه الالف الاصلية علم
التاء بنشد لاه علم التاء بنشد لا يقع خشوا فاه قلت لفاكاه علامة التاء بنشد صحراء بحيث انها

والالف الاولى ليست بشيء من اداة التاء بنشد بل هي بمنزلة الباء فقط فاعلم قولهم الالف والهمزة
الفاصلة لا يلقى التاء بنشد ما عدا الى الالف بعدها قرينة وبين قولهم تداخلا حتى لا انا قد قدمنا
وثبت اه الاولى ليست للتاء بنشد وقولهم بهذا ثبت انها للتاء بنشد فاذا صح الاول فليس لقولهم
هذا معنى صحيح قلت انما يكون لا يكون له معنى صحيح اذا اريد به حقيقة وليس كذلك بل انما عبر به
بهذين الالفاظ بالتاء بنشد على طريق التغليب ذهابا بمذهب القمرين للشمس والقمر والعمرين
لابي بكر وعمر بغلب القمرين على الشمس نظرا للقمر مذكر والشمس مؤنث ولو نظرا الى ما الشمس
وغلب عمر على ابي بكر لانه عمر علم شهرة وابو بكر كنية فغلب للاول ولانه اخا عبر لانه كان بينهما
مجاورة بقل الى التاء بنشد تسمية الشيء باسم مجاوره بسبب ملازمة بينهما وقيام يكون
لانه ما هو لم لولا الفظ اولى ليشبع ما هو اجزء بين الصوت ولهذا هو الذي يسجعهم على
جعلها اصلا على الالف والهمزة في التشبيه دونها لعكس وفيه تجوز آخر وهو اطلاق الالف
على الهمزة تسمية الشيء باسم اصله واما الفصل وهو الجمع الذي يكون بعد الف التاء بنشد فاه
بالادغام او بغيره وذلك اه حرفا او سطها ساكنا كما ذكرت وما هذه مصابيح قالا الله تعالى واذكروا
عليكم صوان وقال الله تعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات وقالا الله تعالى يعلمون لم ما يشاء
من محاريب وتماثيل واما منع الصرف فكون الجمعية فيه اما حقيقة او حكما قالوا وجه تاثير
الجمعية لانه الجمعية اذا الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور اه يقترن به سبب آخر
مخالف له من الاسباب الثمانية لانه بين سببي الجمع ثمانية اما العدل والوصف والتاء بنشد بالالف
والالف والنون ووزن الفعل فظ واما الوصف فلعدم اطراده بمنزلة اجتماع الوصف والجمعية
لا يستلزم الجمع وكذا التاء بنشد بالتاء اما لفظا فلانه يوجب انصرافه فلا ينعقد سببا واما
تقديرا فلانه التاء بنشد المعنوي المؤنث لا يكون بالتاء ويل وتاء بنشد الجمع وانكاه معنويا
الا انه بناء وبالجماعة واما المعرفة فللتانيث وعلى التقدير فيه مؤثر وسببية واما يقترن
به سببا كما ذكرنا ولم اذكر ما على الحقيقة بين الاول بقولي لانه جمع ليس على زنته واحد فصاعدا
كاه جمع آخر لعدم النظير كما اه جمع مرتين وذلك اه كل جمع له نظير في الآحاد كما في التكسير
كحكم نظير وكتاب منصرف فيهما المعرفة والنكرة لانه نظير وهو مثل كتاب كذلك ولو جمع كما اه

عند الوجود كحبيتك اصلا كان وجوده الاصلا بسبب من وجوه الجبن كان تصورك بالاقدام
عليه غايته كان سببا او سببا باعثا عليه متقدما في الوجود كحفرت بئرا
حبا فاذا لجبن سبب باعث عليه للعلة غايته لم قيل كان الجبن اولى بالنصب لعلته
الاقدام على الفعل لا تقدير عدمه يخلاف كحبك كان ما يكون علة وخرجه الخصوص بالام فلكان كلام
ولانه كان في المفعول كان عرضه تعريف المفعول له مطلقا لانه اصل كان ما كان منصوبا اذ يكون بالام
ولهذا شرط له شرايط قال الشارح انما عدم المص من المنصوبات العامة لان الافعال المشتقة نصب بسقوط
الاقدام لان كل فعل اقدم عليه يحتاج الى علة لانه كان ما كان او متحدثا فاذا القوي فكر بوجود شي بطلب
نصبه واصله كما عرفت ان يكون بالام ليدل على العلة ظاهرا فيكون مجرورا ويجوز نصبه بتقدير اللام
كنصب المفعول فيه بتقدير في وكان قد شرطوا فيه اشياء احدها ان يكون مصدرا كان يكون سببا وعلة لوقوع الفعل
وهو لا يكون الا احد ثلاثة الفعل اما ان يحدث به فعل آخر فيأتي به ليفيض به من حاصل او المصدر
معناه حاصل والمعاد معناه حادثة ومنقضية فلذلك كانت علة بخلاف الوجود الثابتة كذا
قال ابن يعيش وفعله لفاعل الفعل المعلل لانه علة وجوده لوجوده وهو بين منقضيتين فلكي الفعل
في يكون كالجزء منه تقتضي وجوده ولم يشترط ذلك عند البعض واجتمعوا شاهدة في عدم ايجاد
الفاعل بفرقته ضرب الامير اللص وكان نصب الفعل المصدر هنا وفاعلهما غيره اذ نصب في
حيث حذف زيادة لعدم تبين غيره وظاهر قال سيبويه شر بالحوائج تقضى
بكم اليوم خوفا وطمعا وسياتي الكلام فيه ومنها قاله اي الفعل المعلل يجب ان يوجد في
بعض زمانه او يكون اول زمانه الفعل آخر زمانه او بالعكس والحاشرط ذلك لان العلة متقارنة
للمعلول فلو قلت جئتك اكرامك الزائر ليس اهملت قال بعض المتاخرين هذا الشرط لم يشترطه
سيبويه وغيره من المقدمين فيجوز جئتك امس لحاجتك غدا في سوء ذكر فانك بل يجوز بانبات
اللام عند وجود تلك الشرايط قلت يجوز ان كان مضافا او موقوفا باللام اما اذا كان منكرا فاحتط
فيه فقيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لان ترجيح احد المحتملين الغير المعينة ذكرا يكون منكرا فلا
يقال ضربت تاديبا لتاديب لانه تاديب او لتاديبه قال ابن هشام وكان جر المستوفي
بشرط النصب مقرونا باللام اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف فاذا وجد

هذه الشرايط نصب لانه عندئذ يجب اتيانه بالمفعول المطلق بسبب مخصوص في ضمن الفعل
فتوكيده اليه بغير الواجب كما تقدم الى المفعول المطلق لانه ولانه الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول
وضع تقديمه واحد منهما كما يجيء ذكره في الشرايط الثلاثة فاللام واجبة لئلا يذهب ما
يدل على العلية بالكلية الا ترى انك تقول ضربتك اهانة لك مني او انك تحسن الي فانه انتفى كون فعل الفاعل
الفعل المقدم ولم يذكر اللام لانه حذف اللام مع انه وان يتأتى متى عدم شاكل فقدان الشرط
الاول كقولك جئتك السمن فاتك التمر ليس بعدد، ومثال فقدان الشرط الثاني
قولك جئتك لاكرامك الزائر فاتك لم تكرمه لاكرامك فعل مخاطبك ومثال فقدان الشرط
الثالثة نحو قولك ضربت اليوم بفتح الباء لخاصمتك زيدا امس فان الخروج والخاصمة
كلاهما فعل المخاطب لكون الاول اليوم والثاني امس فلا يقارنه في الوجود لان المفعول له تتعلق
عنبر الحدث اي انما وجب اللام لان المفعول له انما ينصب اي يكون منصوبا لانه يتعلق بشيء
في ضمن الفعل الذي قبله في الحين على وجه من الوجوه كالعلية والسببية والظرفية لا يريد انه
يتعلق اه يقال تاديبا ضربته وضربته تاديبا واني اذا ضربته فقد اديبه ولن ينصب المفعول
بهذه الصفة اي يكون منتصبا في ضمن الفعل المعلل الا بعد وجوه من الشرايط الثلاثة ومنها
فقدت احدها فقدان المفعول له عن هذا الوصف اي وصف الاندراج وهو كذلك لانه لو كان
المفعول له عاريا عن صدر ما يجب في الفعل المعلل فيتصفه بالنصب على تقدير انه جاء كما
لقولهم اكيد وعمله اي مفعول المفعول له فيه اي في ضمن الفعل المعلل حتى كانه فعله
يعني ان الفعل المعلل الاول كذلك لا يتعدى مفعوله في ضمنه لانه فعل هذا لا يدخل تحت فعل
ذلك اي فعل الغير لا يدخل تحت فعل ذلك الغير الاول وكذا لا يتصور مفعوله لهذا لم يقارنه اي
المفعول له الفعل الاول في الوجود لانه الفعل الواقع امس لم يتعدى مفعوله تحت الفعل الواقع
اليوم فلا يجوز الانتصاب به للقاعدة الكلية لعدم اقتضاء الفعل اياه اي المفعول له في هذا فقد
اتى في هذا المقام بمقولة عنها اه يقال لا يجوز اه يكون الناديب في ضربت زيدا تاديبا له
علة الفعل المعلل لانه تقدم في الوجود ومنها اه الحدثين جامع يجوز في قولنا شل قولنا ما ضربته
تاديبا عنه ويريد البرق خوفا وطمعا قلنا العلة الحقيقية اثر الناديب وقد تقدم الجواب عنه

بوجه آخر والمانعة اذ لما علة الاقدام على الفعل وهو ما اضرب او نفيه الدال عليه حرف النفي فانهم
وثانيها انه محمول على الحال والتقدير ما اضرب زيدا في حال من الاحوال الا في حال كونه مشتركا مع غيره
في علة تراميهم الدال عليكم بريكما وعليكم بجملكم راية فهم وخرجت لمخافة الشر قال الشارح
اي لمخافة شر المشتركين في علم التقييد وهي اذا المفعول له كما ينصب بالفعل كذلك ينصب بشبهه
ولذلك كان من المفعولات العامة فاذا المفعول له الحقيقي يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور كما هو مذهب
بعضهم بل ينبغي كونه غرضا للفاعل اي الفعل الاول سواء كان اي المفعول له غرضا
او غير غرض والاتي لفعله ليتحقق وجب ان يكون غرضا فيما كونه اتيانا اي لوجب لما جاز خرجت
مخافة الشر لانه الحامل فتلا يكون غرضا للفعل بقصده كذا قرروه عن الرضي خرجت لانه الجبن
لا يكون غرضا لدراية المفعول له كما يجيء ذلك في محله مرتين خلافا لابن الحاجب وهو مذهب
الجرجاني فهو عندهم تارة وخافة الشر وخوفا هو مضاف من قبيل هذا خاتم حديد وغيره وضابطه
عندهم فيما لا انفصال وانما وجب تكرير عندهم لئلا يتوهم الحال والتقييد لما فيه من الابهام وقد
جعلوا قوله تركب كل عاقة جمدوه مخافة وزعل الجبوس والوصل خوف الجبوس فعلم ان المعلول
يجوز اتحاده ويلزم للام نحو لذلك ضربت زيدا لوقوعه على عامله كما يتقدم المنصوب
لذلك مانع من تقديمه كما في المفعول معه قوله المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الواقعة بمعنى
قال الشارح وتقديره اي المعنى المفعول معه من المنصوب بالعامة انما يستقيم على مذهب
الاخفش فان الباب اي الباب المفعول معه قياسي عندي لكثرة ما جاء منه وعليه فانما زائدة
اي الفارسي وعند سيبويه تقتصر على السماع لانه شيء وقع في موضع غيره فلا يصار اليه
الا بسماع من العرب يوقف عندها لانه ترك بعض الشيء من المنصوبات العامة فاته يستوي اقدام
كل فرد من افراد الفعل على تقدير نصبه لا ان يعمل فيه فعل لازم او متعد فيكون المفعول معه على هذا
من المنصوبات العامة على رأيه اي الاخفش لا على رأيه سيبويه فانه في النقض بانه ينصبه فعل لازم
ومتعد على رأي الا فيكون من املية ايضا وانما عرض غير في المتعدي لانه قد قوي بالواو فتعدى كما
كانوا تقوي اليد بالهمزة وغيرها خرجت الجرة الا الآبعين لكون بجوه بالدفع توهم تولد من كلام
ان بعد الا قوله وغيرها سوهم لانه يكون الواو عاملة متروكة في الجرة فدفع توهم بقوله

الا اذا الواو لا تعمل كحروف الجر اذ هي الاصل في حروف العطف وانما يعمل واو حروف العاطفة لانها
يدل عليه عدم جواز تقديمه على الفعل كما يجوز ذلك في غيره من المفاعيل ولا على معمول اي معمول الفعل
الناصب فلا يقال واستوى الخشبة الماء الا لتناقي في الخلاف ابن جني والتسوية عامة
لانقول المعاطف عدم اختصاصها بنوع واحد فاذ الواو لا تعمل في جملة المعاني كيلا يلزم الدور
على طريقة الاصليين قيل الدليل على ذلك كونها فيما عدى عاريته عن معنى العطف يدل عليه سيبويه
في استوى الماء والخشبة له الفي الرفع والنصب وامد كونه في النصب ما يشعر باجتماع
الفاعلين المتلبين في وقت واحد والاستواء انما كون الشيء منصوبا ومرفوعا على الجهة فاعتبر
في المفاعلة هذا مذهب سيبويه ونقل عن الاخفش انه يجوز انتصاب المفعول معه بالعامل المنصوب كما في
الترتيب ما اقرب زيدا من عمرو كما بين الاثنين فاجاز ابو علي فاجاز ضيق قوله هذا رواه مضطرا
وسيرا لا اكون هذا عاملا في سير بالا وهو خلاف ظاهر قول سيبويه فالعامل فيه مطلق تنا
تقدير اجاء الا انتصابه بمحذوف فالتقدير في ما صنعت وزيدا ما صنعت ولا ستر
لانه الفعل لا يعمل في المفعول معه بينهما الواو وقال الكوفيون على الخلاف فالانه لا يكون الكلي بلا
الخشبة ليست مرجحة فيستوي بل هي مبتدأ يعرف بما قدر ارتفاعها على الماء وقت الزيادة فخلا
خالفته نصب على الخلاف قال الواو بمعنى تاء بعد تتالي في الظرف وكان ابو الحسن الاخفش قاسه
انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع بعض قال الانه نصب به على الظرفية كانتصاب مع لوقوعه
موقعه فلما حذف مع النصب عليها واقيمت هي مقامها انتصب ما بعدها على حد انتصاب مع فلا يكون
الواو موصلة واذا تقررت بهذا المذاهب فنقول اذا النصاب مذهب سيبويه لانه الواو
العاطفة لها معنى اذا العطف والجمع فلما اقيمت مقامها مع تجردت عن معنى العطف الجمع كفاية
في جواب الشرط وما ذهب اليه الزجاج ضيف قوله الفعل لا يعمل في منصوبين الواو كما
لانه محل فيه على الوجه الذي تعلق به فاذا اختلف لم يعمل عند وجوده واذا لم يعمل عند وجوده
وقد ثبت ان المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة التي بتوسط الواو فينبغي ان يعمل مع وجودها
كما في ضربت زيدا وعمرا واذا كان الواو العاطفة باقية على معنى العطف فيه ما نع فكيف يمنع على عدم بقائه وما
ذهب اليه الكوفيون فيه ايضا ضيف لانه يستلزم جواز نصب الاول على الخلاف بل مرجوحا بالعطف

الذي يخالف فيه كان كقولك قام زيد عمرو ولو صح ما ذكروه لم يجز فيه الا النصب وما ذهب
ابو الحسن من جهة ان كان يلي التزييف بقوله وقد تقيد اقصد باداة مع منصوب على الظرفية
لا ظن فلن يكون انتصاب عليهما والحشبة في قولك المتكي الملاء والحشبة ليس بظرف ولا يتجه
معي ليس بالحشبة مراده انه حكم ليس بحكم الخشبة في المنافع بين ذاتيهما وهو بالبداهة فلا
يحتاج الى البيان فلا يصح ذكره في الحكمة الطرفية على الحكمة الظرفية ثم لجواب بقوله الا اذا له
اي كقوله الاخطش اذا يقرأ لهم لو اقاموا الواو وقام معي ولكن الا قد تكون حرفا لا يتصور فيه
الاعراب اعرابا ما بعد اعراب مع كمال امرهم لما وضعوا الا موضع فيه وكانه حرفا لا يتصور فيه
الاعراب اعرابا ما بعد اعراب بقي هنا شيء وهو ان الواجب اذا يعمل الواو والجر لكونها بعد
الفعل موصلة الى الاسم كوروده الجر وليا بانه عزيز وهو خاضع للجواب لولا مقارنة الواو
لزم ما ذكرتم وذكرت اذا الواو كما قرنت سمك مذهب العطف بدليل انهم لم يستعملوا فظ بعض
مع الذي موضع جاز استعمالها عاطفة بدليل انهم لم يجيزوا النظر بكر والحوض الشعر قوله
والكلمة من النصوبة العامة للحال فالحال هي حقيقة الحال هي الهيئة جنسه يدخل الاصفة فصل
يخرج التمييز والبعد وقد ذكرنا وجه في صدر الكتاب بالفعلية صاحب الحال عند الاستغناء
اي تعلق الفعل لصاحب الحال كون واقعا او صادرا منه او واقعا عليه فصل يخرج به الصفة
فانها لما بينت هيئة الذات عرفي تقييدها بفاعليته او مفعوليته بخلاف الحال في جاء زيد قائما
فانها مضروبة للدلالة على هيئة فاعله او مفعوله بقيد ذكره جواز زيد رجل عالم وزيد اخوك قائما
واما الصفة المشبهة لا يخرج الجمع زيد خارجة الاقدام الملتد وميلغ قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا
حال من ابراهيم لان المضاف اليه في حكم المضاف وهو مفعول كما ذا رجيته في قولك تمرا يحب احدكم
ان يكون له اي حنيفا كما في معنى قولهم جاءني الذي ضربت اخاه عندهم ان عاملين فاعلان عليه ان الحال
لا يقع عما عدا المفعول به كونه فضلة بالنسبة فيثبت انا وزيدا راكبين عليه ان وزيدا فاعل معنى
لا على ان مفعول معه لقطا قال ان هي في لباب بهيئة هيئة الفاعل والمفعول فقال البعض
شارحيه الحق المفعول لكن تعلق المفعول الحق بخرجت الخروج شديدا وفيه نظر لكونه جاء في
زيد راكبا فاركب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه وكذا مررت زيدا قائما فالقيام هيئة زيد عند

وقوع المفعول عليه وقولك ليت زيدا راكبين وقولك عرفت زيدا قائما فقوله من تجعل وزيد
ايكن وتستطاد من هذا التقرير بيتين ان صاحب الحال هو الفاعل والمفعول ثم اذا جاء صاحب الحال
اما ان يكون فاعلا او مفعولا فان كان عند ما يكون العامل فعلا صريحا كما تمر وما يشبهه من
الصفة العاملة جملة كالي الفاعل والمفعول الصفة المشبهة وافعل التفضيل زيد ضارب عمرا وقائما
وعلى هذا دين في قوله فعلا صريحا للعمدة واسكاه الافعال او كونه فاعلا او مفعولا يعني فرض
عند ما يكون العامل معنى فعل ما في كلام الموضح مصدرية هذا على ضرب من حرف فظ لان استدعائه
الفعل او ما يشبهه والحرف فالصفة المشبهة بالفعل لاشتمالها على معنى الاثبات وحرف التشبيه نحو زيد
قائما وما كان واقفا في استلزامه في موضع الرفع على الابتداء او على الخبرية وكذلك ما في معناه كالعلم
الزيدين وقائما حال قد لطالما حالا ليس بفاعل لفظا لانه ضاربا فاعل معنى لانه الضمير ما تقول انا
قائما كما ان انا يشعر عرفي المتكلم في المسئول الذي هو كاف الخطاب فالعرش ما فيه بهذا الحالة
وقد يكون فيها لخلو في سالعرش الشيب الذي هو كاف قالم لمت فيقوم تقوم فالهم عرفي التركيب
موجبين كما ذا تكلم اخبرهم موجبين على السبب الذي لقاهم لا الاخراج فاخرجه مخرج الاستفهام
في اللفظ وتركه في تركت هذا زيدا قائما فانه زيدا مفعول به في لفظا اذا العامل فيه احد شيئين اما
حرف التنبيه او اسم الاشارة فانه كان الاول يكون المنبه عليه زيدا او فعل اليه فانه كان الثاني
يكون المنبه عليه فالعامل على هذا في الحال وصاحبها واحد والبدل ذهب جار الله العلامة حين
سئل عنه جملة عرى عامل الحال في هذا بعطي شيئا ويجوز فيه الرفع على غتم او وجد على البدل زيدا و
على الخبرية انا هذا فزيدا ما بدلا وخبرا وعطف بيانا والجر على الوصف وكذا قوله تعالى وهذا
بعلي شيخا عند هذا العامل لما فيها من معنى التنبيه وفيه ذا من معنى الاشارة فهذا العامل
لفظ المفعول به وقيل نزاعة على قراءة عاصم بنصبه قلت كلا انا نظن نزاعة حال من الهاء لما
فيها من معنى الفعل نظير نزاعة الفاعل والمفعول للمنوي به في صحة تقييد فعل كل منهما بحال كما
والمفعول المطلق وانما قال المصنف في المباح وفي جواب كيف لانه كيف من نوع السؤال
على الحال فانه اذا يكون الحال مفعولا في جواب فاذا قلت جاء في زيد كان سؤالا سائلا فقال
كيف فاجبته بقولي راكبا او ماشيا حال لانه من الحوادث فيها التغير والهيئة بهذا الثابتة كما متغيرة

لفاعل

ونتقله من شيء الى شيء وكان من المنصوب العام كون الاضافة الى فضيه مستوية الاقدام لاقتضائها
اياه على التمام كذا راضيا العلماء من غير ان نعلم والحال انه ليس بكذلك والجيش قادم بيانه للازم الفاعل
وهو زيد ان القتال كائن بيانه للفاعل وقد استمر في كلام العرب العبارة الملزوم بالاقدم فعلى هذا
لا يكون مقولا في جواب كيف ضرب العبد بل يجاب على اهل العلم كذا اي الاقدام كذا والنسبة
اليه قليل لم يترجمه فاحفظ كلامه فوله وهذه الاية يكون زيد كذا الاية من حق في الحال اي يكون من
قال ذلك موطنا وجب ان يخالف اي الحال وصاحبها في التعريف والتنكير لانهما اذا طابقا تعريفا
وتنكيرا ابيا ان يشتمل عن الاية لا يطابقا علما بل يقتضيا ان يتقدما عن الاية فيها تنزيلا اي
معاملة بابا يتنزل منزلة واحد من جمع تنزيلا اي اشتقاقا تاليا عن فهما اي
اصلها في الوصفية فلبساه بالموصوفة والصفة ولكن الاية في المواضعة والاصل عن الحاضرة
وخلافه عدالته وكذلك وجب تقديرها عند تنكير صاحبها او كونها مع الواو وجب
اختصاص الحال بالتنكير جواب عما قيل الاية تخص لينبغي تنكير صاحبها فما وجه اختصاصها
فاجاب باة الحال انما اختصت بالتنكير لاة فيها شيئا يقتضي ذلك واعلم اة الحال اجري مجرى
الصفة فعمل لانك اذا قلت جاءني زيد راكبا كان قلت مجيء زيد متصفا لكونه في حال الركوب
ولذلك اي وكونه جاريا مجرى الصفة للفعل ستاء سيبويه نعتا للفعل واراد سيبويه
بالفعل المصدر الذي يدل عليه الاصطلاحي واذا جرى مجرى الوصف للفعل والفعل لان لاة
مدلول الفعل على الحقيقة هو المصدر لكنه لزم تنكير لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف
وجه آخر اة الحال كالتمييز في البيان عن اة اصلها اة يكون صفة لاة الغالب عليها الاستعانة
لانها لبيان الهيئة واصل التمييز كونها كذلك لاة بيان الجنس حقه لوجيت بصفة كان على الابهام فوجب
تنكيره كما وجب تنكير ووجه آخر اة الحال حكم الحال كالخبر وصحة الاحكام لكونها نكرات في الجنس
لاة التعريف بالمعرفة بعدة ولذلك قالوا المبتدأ على الحقيقة هو زيد المنطلق محكوم عليه
بالمنطلق المقدر وقيل انها ملة نصة للفضلة فاستثقل التحقيق بالاسم التنكير وفيه ما فيه هذا
مذهب الجمهور والجاز يونس والبغداديون اة اية موقعة مطلقا لكون تحقيقه لفا كانه فيها
بعد الشرط لكون يجيء عندهم في مكة الخاطب والمتكلم واصحابنا يجيبون عن كلامه وقد يوجه

مناسب يخرجه عن وقوع الحال منكرا فيعلمون مناسبة الراكب في جاءني زيد الراكب والحسن في
عبدالله الحسن افضل من المتبع وزيد في انت زيدا شجاعا عمرو وبكائ المقدر وبالفعل المقدر وكذا
في ارسلها العراك وذهب سيبويه الى اة واو كلمة موضوعة لمعنى ان كان معنى ولا بعد لاة التعريف
باعتبار الذهن والتنكير باعتبار المعهود كما في اسامة كذا في ممرت به وحدة فاة قلت فما
معنى الواو ملخصة لمصدر قلت الاصل عنده ذلك احذف يعلمون في الناب عنه منهي الجزء به كما في
كتاب الله قوله فاذا وردت الحال عن النكرة فقدمها قالت مع اعلم اة نصب الحال عن النكرة يدون
المتقدم قبيح لكنه جاء معه كذا قالت البصريون واني ما كنت لم تفهم بل جعل الحال عن النكرة قليلة
حيث قالوا لا يكون صاحب الحال نكرة في الغالب الا بتوفي وسيبويه جعله كثيرا قياسا لغير
مستوفي وذكرت لاة صاحب الحال يجب عنه بالحال المبني فجاء كونه نكرة كما جاء في كونه فاعلا
وهو ما سنوفي لا يكون مبتدأ سنوفي آخرا وهذا ستاطلع عليه سيبويه وغفل عنه غيره فحمل على
المبتدأ الاة اكثر انكرة موصوفة ومخصصة اي مبينة عناء المعرفة بفتح العين المهملة بانها
او بعدة بالاستفهام او فصولا بينهما او بوقوعه للحال بالانتفاء للبيع مثال الاول كما في قولك
من الحال التاخر عن النكرة الموصوفة جاءني رجل من بني تميم فارسا فانة حال من رجل وهو موصوفة
بالظرف ومثال الثاني قولك لا يركب اي لا يليق احد الا الاجام اي الفتاء حين عن القتال محمودا فان
بالاستفهام كما ليت لة هو حال عن احد وهو نكرة وقد جعله ذا الحال كونه مفيدا فاية التعريف
حيث لا يتناول غير مدلول الملية لاة عام يتعرق لوقوعه في سياة النفي المشابة بالمنفي
وسيجيء تحقيقه في بحث البداءة شاء اة يوم الوعاء من جهة الوجوب لهام الصوت متعلق بقوله
لا يركب هذا استشهاد على النفي على الوجوب ونهي عن الجبن وبعث والفرار اية للرتاع درية من غير
بينة مرة واتاني في حقة حيث تماحقة من غير ما كان في شرح او عنانه لجام ثم انصرفت وقطعت
ولم اهب حذق البصرة فاعم الاقدام والجاز سيبويه مرتبة كل قائما العموم كل وقطع تنزيلا بفرق
كل امر حكيم اقام عندنا وهذا الحال تحتي حالا من الضمير الذي في قولهم كتاب فصلت آياة قرانا عربيا
ويجوز اة يكون من الضمير المستكن في حكيم لتحملة ما يحكن بصدوه ومثال الثالث قولك جاء الذي
دخل راكبا اذا وجدت الاقتران عن اتيانه متقدما بالركوب وعينه اة انتصابه على الحال الذي دخل

الوقت متيقن حيث لا يفيد الترجمة الا انه ايضا انما صح لافادة الاستغراق والتعريف زيادة واحدة ومثال الرابع
ما جاءني رجل الا راكبا وما ضربت الا رجلا وقوعه مثل الوقع بعد النفي ليس بمختص لافادة العموم كما عرفت
تكون بينة على انه لا يقطع ما بعد عما قبله فلا يتقيد بكونه وصفا لتعين الحال وتقدم فيه عن الرضي
عين في المعنى المذكور جاءني راكبا رجل بتقديم الحال وقيل جاءني رجل راكبا بتاء جنس قال ابن الحاجب
بالصفة في حالة النصب وتقدم في عوامل طرفا الباب وهذا صحيح لو لم يقع ما ضربت احدا راكبا وصل
ضربت رجلا راكبا على التوصيف فاته قلت جاءني رجل وعليه كنفه سيف وجاءني غلام رجل راكبا و
عين ما جاءني الا ابن ماكن وكذا ما جاءني حديثا او عندي راقدا خلافا لما يوهمه كلام سيبويه قلت بناء
كلامه على الاول على مذهب الاخفش كما تقدم عن ابن الحاجب بالصفة حيث جعلها توسط الواو
بينهما للتأكيد لغيره والجمع بين معنى العطف كما في الحال والثاني على العكس وقد قال بعض النحاة لا يسوغ
في فصيح الكلام ما لم يتقدم لوجب الاتباع كمن التصحيح جواز نحو لورود به التنزيل كما ورد ما
بغاء بغيا ايام سواد الثنائيين والثالث المشهور فيد الانتصاب على التمييز فيفيد الذات بيّن كلامه عليه
ولم يتعرض لما ذكرناه من الترتيب تمامه ويا ولا ان القول بالتقديم يكون كل ما ذكر والمشتهر في بقول
لغزة موحش طلل قديم عفاه كل سودم مستديم عزة اسم امرأة وموحش اسم فاعل من اوحش ايحاشا وهو
اذا يحمل هزيمتها والطلل الدار الدرس وعفاه محى طلله ودرسه يحيى متعديا ولازما فجمعهما قوله عزت
المنزلة الحال عفا مزيدا حوالي عفاه كل صاة عوض الدليل بحلال كما سلم بحيث لا يسمع ايحاش
فجذة الموصوف وايقع الصفة مقامه وستديم بحيث دايم تعريف الدار وانذر باسمها انما يتم جزم
والمشتهر في استشهاد المصري المتن بهذا البيت انما يتم على مذهب الكوفيين ولا اخفش
لان اسم الواقع بعد الظرف بين تعتمد بالفاعلية عندهم واما على مذهب سيبويه فلو جعلناه موحشا
حالا عن طلل لاختلت العامل في الحال وصاحبها لان العامل عندنا في الحال هو الظرف وفي صاحبها
معنى الاستقرار كونه بتداء عند عدم الاعتماد ويوم لان العامل فيها واجب لانها بمنزلة
الصفة في الحقيقة كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف كذلك العامل في الحال هو العامل
في صاحبها وذهب البعض الى جواز الاختلاف نظرا الى ان الحال وصاحبها بمنزلة المبتدأ والخبر حتى
ذهب اليه ابن مالك لتعدد الجهة من انكم اذا جعلتم عاملا واحدا فانه امتنع حال العامل لم الاشارة فيها وفي

صاحبها انه والتعاقب على مذهب سيبويه فقوم وموحش يعمل موحش حالا من الضمير في الظرف
نحو في منزل قوم وحش اهله ولا يكفي هذا في تقدير ما عليه في ثوبك زيد لان الحال لا تتقدم على صاحبها وهو هنا
ويكون اه بوجه قولهم انه حال من الطلل على مذهب بانه تابع من القطن كما تقدم في قولهم انه لاه
ابن اليزيدي اصل باه قالوا السجني منه الاداة لانها تجر ضمير في الحقيقة ضمير الضمير في
ليس في ضربي لكان كناية عن نفسها فكذا ما قالا ليس بمكن والتحقيق انه حال من الظرف لانه وصلها
لا ظرف الا بمعنى الاستقرار او بمعنى جعل الاعم منها وقد تقدم ان هذا على مذهب سيبويه صحيح لانه الظرف فيها كان ظرفا
او جارا ومجرورا اضربه الا اذا تأخر عنه بناء على عدم التأكيد والعطف عليه والبدلية كما في التأخر
ذكر ابن حروف واما عندنا الاخفش فالكوفيين فلكما ذا ارتفاع طلل بفاعلية الظرف نحو جعل اي جعل
موحشا الضمير اي عن طلل لفاعل يجوز تقدمه ومن تبعيضية اي وقوع ذرة الطلل بارض لو وجب تقديم ما
عليه لانه مستحق الانكار وتقدمه يوجب تخصيصا وكونه موصوفا تعميما وسوغ فيه
الاصل وصفا لطلل وتقدم الاول للطلل بالتقديم والثاني للوصف بانه خبر لطلل اصلا وتقديم الطلل على
صاحبها وقد يكون لا لتقدم الا وكرنا نحو في جانبه راكبا رجل ومعنا للاستعلاء وقد يكون نحو جاءني راكبا لان صاحب
الحال معرفة كما في جاءني راكبا زيد وضربت راكبا زيدا مطلوبا كما تقدم ابن او مضى لخلاف الكوفيين
في النصب الظاهر على الحالية نحو بعض وبعضا في بعض وفي الرضي نحو الرمي الظاهر والخبر داخلة على الحال
او ملفقا وتأتي المغرم الرضي فهم بانتفاء البصريين في جواز تقديم حالهم عليه بحثا بما مر نحو
من الجواب وقد يكون متأخرا كما كان صاحبها مجرورا بمن نحو مررت جالسا بزيد فهذا اي تقديم الحال
على صاحبها كما كان صاحبها مجرورا بمن نحو عندي خير منك كسيبويه وابي الشاذ ومنعه الا ابن
كيسان وابن برهان وابا علي فانهم جعلوا ذا كما كان ذو الحال معرفة والمنقول كما كان الحال فعلا وعلى
ابن الانباري الاتفاق على منعه كما كان واة التقديم خطاء وفاقا لابن مالك صفة في الاصل صاحبها ذي
مجرورا في الحين بجر طلل لانهم منعوا الفصل بين الصفة والحال وهو حالها التابعة واة يتوجه
التبرع والجواب لا يتقدم على المضاف اليه فكيف اي الحال ما هو تابع له لفوات جواز تقديم التابع المجرور مع
بقاء رفع مرتبة الاجمال واة العامل بعضا واة كما نه الاصل لكن لا يتقدم الا نوى الحال الا بعامل حرفي
الجر لا يجاز او يعمل فيه حالة جذل ذكرها وقد جاءت اي تقديم الحال على صاحبها ابا كيسان لفاكما نحو

كما ان اولى فانه في السؤال الذكر وعندي ان ابهام الجواز من حيث انه يحتمل ان يجري عليه في العمل ... في
معنى الحال والاستقبال الذي هو المراد ... فلما احتمل الى ... قريب ... ذكر الحقيق الله
... على ... ان يجري ... لا يكون جريا للاسم العامل على ... ثم ان اسم الفاعل
يعمل عمل فعله ... ولا يتقدم ... عليه ايضا ولكنه
ينصب مفعولا ينصب ايضا ... واثنين وثلاثة ... كما في باب الفاعيل
الخمسة ... وكذا ... فلما ... والاصل ... فلما ... وانما حكمه ... قال ...
الدعاء ... على ... الفعل كما ... الاسم ...
الذي ... الاعراب ... الاعراب ... الاسم في الاصل ... الاسم
على الفعل ... في الاصل ... الاسم ... على ... وقد دخل
في ... المصدر ... الفعل ... المصدر ... مفعول ... لا
والفعل ... الفعل ... الفعل ... الاسم ... في العمل ...
على الاسم في الاعراب ... زيد ...
الفاعل الذي بمعنى الماضي ... ابدا ... هذا ضارب زيد امس لان
الاضافة ... على ... الاعراب ... في العمل ... الماضي ... الاسم ...
الاسم ... الماضي ... بالنصب ... على الفعل الماضي ... الا ... ولو
ثم ان ... بينهما حيث يكون ... في ... حكم الآخر ... ان ...
فلا ... بينهما ... ان ... الفاعل ... والاضافة ... لا ... الاسم
ما ... الفعل ... شبهه ... عند ... فهو في معنى
الفاعل سواء كان ... او ... لانه ... في نفي الفاعل ...
اختصاص ... بالفعل والظرف لانه يكفيه رائحة الفعل والمصدر لانه ليس باجنبي ...
عن ... لانه ... عنه الا لفظ الاسم صورتا
لمن ... عليه ... معمول عليه ... عن ... الالف
واللام ليس ... فيه ... قال ... باب الاول ... وقد اجاز

ذكره ان اعمال الاسم الفاعل مرادا منه معنى الماضي الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس
وباجماعهم على جواز الضارب زيدا امس ... وهذا معطي زيد درهما امس وبقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد فان باسط عامل في ذراعيه مع انه بمعنى الماضي واصحابنا ... عن الاول بان ... [illegible]
شيئا ... لغة العرب مع كثرة ... لو كان جائزا لوقع فلا يقاس
على ... اما الاول ... بمعنى الماضي ... فانما انتصب بفعل مقدر دل عليه
ما قبله ... الجملة منصوبا بالفاعل لان ... الابواب التي ... انها
ليست ... وانما ... الثالث ... الاول ... بجواز ... الى
على ... وابن الحاجب ... على ... جواز ... باب علمت وقال الرضي
والاجود ... الى ... حيث ... الاضافة ... حيث ... ان
مرة ... في الاعمال ... الفعل ... الرابع ... انه ... باسط ... ماضيا
في ... الا ان ... على ... في ... الاحوال ... يقصد بها التصوير
الفعل ... باسط ... حكم ...
ذراعيه ... لان ... على ... الحاضرة ... المتكلم بهذا ...
موجود في ذلك الزمان ... ذلك ... موجود الآن وليس المراد ان اللفظ الذي في
ذلك الزمان ... الآن على ما ... في ... الوقت ... زيد ...
امس ... رأيت ... امس ... المدينة على حين غفلة من
اهلها ... فقال ... ان ... هذا من ... ولكن
... واعلم انه يشترط في عمله ايضا اعتماده على احد الاشياء الستة التي اشير لها
بقوله الاعتماد ... المبتدأ والموصول والموصوف ...
الاستفهام وحرف النفي ... الاستفهام والنفي ...
لان ... حيث ... ولا
... بالمصدر ... عمله ... الفعل
... الاربعة ... والاستفهام ...

على بناء الآلة اصله مضروب بفتح الميم وضم الراء وعنوان آلة اصله فكر بعد ما نقلت اليه الآلة اصله على التفصيل
مضروب بضم الميم وفتح الراء فنقلت ضمة الميم وحذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار كما ترى ثم ان الراء
فتحة لما ذكرت الالف راسا وكانت اولى بالتغيير لقلة حروف فيه التغيير بخلاف الزاي فانها كثيرة حروف
فتشاء منها الواو كما شاء ت في الطاء فتحة واتفق جميعها في الطاء فتحة ثم ان الهوي بصري حيث بناء كما
لم تر نا نظيره واما فعال فذكر الشباني لرفعهم بناء على فعل فيه كلاهما بنوا الجمع التام وهكذا في قولهم
ليوم روعي اوفعال يكون جمع مكرمة كذا قاله الفراء وانا لمن مكارم ومعلي فجاء ذا على الفعل المنقول
وزيد مكارم اصابه ومعلي غلامه وربما تقول يكرم ومعلي قال الصغاني في تعريفه اسم المفعول كل اسم
مشتق للازم وقع عليه الفعل المتعلق كما عينا واقع موقع الماضي تعريف اسم الفاعل وكل اسم جنس يتناول
عينا كان فعل يفعل عينا كضرب زيدا عمرا فضرب مفعول لازم وقع عليه الفعل فصل الآخر يخرج الفعال
والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والآلة فاء قلت فانتقل لي اسم التفضيل يجيء للمفعول كما شاء
باختيار المتكلم بالزيادة وعلى الفعل واوقع عليه الفعل قوله وهم والصفة المشبهة وهي ما لا يجري على فعل
قال الشيخ ابو علي اعلم ان كل كريم ليس بجواد على كل حال ولا حسن بجميع الحسن وكل شديد ليس بجاد على اشد
درجة في جميع انواعه وصعب وما اشبه ذلك من مزية الصفة المشبهة وهي مرتبة متوسطة بين الصفة
بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي اي هذه الصفات شبهت بها اي باسماء الفاعلين من حيث انها تثنى وتجمع
وتذكر وتؤنث تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات هكذا كما تقول ضارب ضاربان ضاربون
ضاربة ضاربتان ضاربات فلما حصل من هذا الوجه الشبه بينهما فاجريت مجراها في العمل ايضا اذ الاصل
على اصالها وقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة
المشبهة كما ترفعها بالفعل فتركت مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه كما قيل زيد
منطلق غلامه ويدل على ذلك ان اصل التفضيل لما كان صفة لا يعمل عمل الفعل لانه لا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث فلم يكن بينه وبين اسم الفاعل مشابهة والمشتركان بهذه الاوصاف مشابهة مطلقا
لعدم الالتباس فيهما بعض الصفة المشبهة لقولك ابيض ابيضان وبيضة وانما قال ابي اللحم كريم الاباء
بالجمع دون الواحد لكي يذكر ارتفاعه بالفاعلية على سبيل التعليق لو الواحد يحتمل معنى الفاعلية الابتدائي
نحو زيد كريم ابوه لان الآلة الصفة مقطوعا جاز فيها الامران وبهذا تعلم ما قيل من ان قولنا في نحو مررت

لا الاحداث لا بالذات فلا يقال قيام غلامك ظاهرا للخشن والكوفيين خاتم لا يشترط في الاعمال في عمله
فاذا قلت في هذا المقام سؤالي عن وجه الاولوية لانه مركب اقيم كونه موصوفا بصفة واذا لا يكون مصدرا
لخروجه عن شبه الفعل اما بالوصف فلانه لا يوصف واما بالتغيير فلكونه وصفا لجميع الاحوال وكذا ذات
اسم الفاعل الموصوف للغلبة يعمل عمل فعله وليس بينهما مشابهة من جهة اللفظ والمعنى اذ لا بد
من ذكر مشاة وجمعهما لا يتماثلان فلا يكونان على وزن الفعل لخمسة وضارب وضرب مع
انهما كالمزيف في العمل والشرط الذكر قلت الجواب عن الاول مبني على حرف واحد وهو ان الكلام في الاعمال
الباقي بينه وبين الفعل مشابهة لفظية وفي الآخر يزيد فان انتفت كلها في الاول ما يقوم مقامها
وهي الحمل المتهذا على ذي سبب سببية والدليل وكان الثاني اخرين وعند بعضهم الكوفيين ضربت الملائمة
لا يعمل بحجة الاولين السماع في الموضوع الحملية في طرف والموضوع لغيره في طرف آخر والبعد في اداة
يحمل العدد الطرفين على الآخر وان حمل عليه بالباب فاذا قلت فليعمل ما يوصف وتضمر عليه قلت فيما
يوصف ويضمر ما يجوز مررت ومبني عليه لا يعمل وهو الموصوف بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز فيه
من الجهتين فاذا قيل في العطف وهو لا يعمل فيجوز حذف التنوين لوجه شبهه بالفاعل وجمعه اتم المعرفين
بلام التعريف مع العمل تخفيفا واستدلوا بالصلة لكن اللام بمعنى الموصول كما في الكتاب للخاطب اعوزه
الشيخ لا يأباه تم مررت بهم ظلمهم وبغيهم اداة بعمل اسم الفاعل بخط مرتبة عن مرتبة الفعل من حيث
ما مر وانما اذا جرى على غير من هو له بوزن الضمير بخلاف الفعل واذا اشتق وجمع لا يعمل في الضمير
البارز بخلافه قوله واسم المفعول قال الشيخ مع كونه اسم الفاعل مشتقا الذات من وقع عليه الفعل الحمل
على صيغة المجهول على الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول كما مر مشتقا الذات من وقع عليه الفعل
اعمل عمل الفعل المبني للمفعول فيكون حكم اسم المفعول في العمل كحكم اسم الفاعل الآ انه ينقص عنه
درجة بمرتبة فانه تعدى الى واحد لم يتعد فاعله والى اثنين فاليا واحد واليه ثلاثة فاليا ثنين وهو عشرة كما
الفاعل في جميع ما ذكر ناسي اشتراطه ثمة بين الحال والاستقبال والاعتماد على احد الاشياء التي اشترطت
للطرد الاعتماد عليها نحو قولك مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرتفعا بمضروب كما كان مرتفعا
بيضرب فان قلت الذي جرى به على فعله كاسم الفاعل اجاب بقوله وضرب حاصله فهم بضرب جريانه
كما في اسم الفاعل الآلات الثلاث التي بينهما اداة اسم المفعول جانبه التقدير فان مضروبا ثلاثي على التقديرين

لا يخبر عنها فكيف يخبر عنها بمبتدأ لعدم تقويم عن العوامل المعنوية اذ كيف يتقدم على الابتداء فيكون ما هو في
حكم الابتداء ابتداء اذ لو كان مبتدأ لقيل كيف يخبر عنها بالمبتدأ فالمبتدأ هو المخبر عنه في الحقيقة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لما كانت هي هي حالها في الابتداء عين المخبر عنه فلذلك كيف تصرفت
هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم فهذا كريم ابن له الكرم شيء قد وجد قديما وليست بخبر لقابله
صار بكريم في الحال كما جاز ان يزيد العزيز على الاصل فيه لان قيام الفاعل قد انكان قبل شيء لاحد هما
اعني الصفة الا انها كانت بمعنى الماضي وان زيادة الفرع على الاصل وانما انكر ذكر دلالة هذه الصفة على
معنى الماضي وكيف تتسلط والحدوث عنها لا يصلح لا لفظا ولا معنى اما لفظا فلان هذه الصفات اسم
اسم الفاعل جيء بها لمعنى ما استحقت به الماضي بل يدل حكم اسم الفاعل فيها انها تدل على الذات وحكما من حيث
انها لا تنبو عن الذات كما ان موجود في نحو الاخبار كقولك زيد قائم تريد انه في حال حدوث عنه ليس في الزمن
قبل زمان واحد الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل
الجاري بمعنى الماضي وسيأتي قريبا وكما في هذا الفعل اي الحسن موجود قبل زمانك الذي قد تكون فيه
حالا كما لا يبعد في الفعل الصريح في نحو زيد يعلم فنون العلم فانه على قد وجد قديما من قبل
لا يبعد في نحو هذا الوجه ان يجاء عدم الفاعل نحو زيد قائم غدا او مسرور غدا فالمعنى انه في القيام في
هذه الحالة التي هي كذلك في وقت ما قبل الحال قبل ما كان بزمانك الحاضر الموجود فيه وقت قبل
انا لا نكون شك انه قبل هذا الحال انا لا نكون موجودا قبل انا نكون اذ حتى اقدره بزمانك حالا بمعنى
وانكشف الغطاء عن الراء بالمد وهو كون هذه الصفة الشبيهة ليست بجار بحد عن ان يكون على بابه من الحال والحال
كما في اسم الفاعل والباب مرتبة الفرع على الاصل ويدل عليها انها ليست بمعنى الماضي كما لو قلت زيد حسن
امس قبح اليوم لم يجز فقد خلت كان عليه ليدل على هذه الحالة التي هو عليها من حادث حكية وليس بجائز
كما تقدم في الفعل كذلك اسم الفاعل بحكايته الحال كما كان زيد يقوم امس او كان زيد قائما غلاما وهذا اي
والعدم جواز قولك زيد حسن امس قبح اليوم حتى تدخل كان الدالة على الكاينة فالواو من هذه الصفات
اي الصفة الشبهة ليست بمعنى الماضي والا فاعلت فلا يعني المستقبل لعدم وجوده فيه فلا تقول زيد
حسن مريضا يحسن او حسنا قد افقلوا وادوه كما قلت حاسن وكاريم فوضعوا هذه الصفة
الشبهة على عملها بمعنى الحال وهذا من الفهوم من كلام الامام عبد القاهر قوله المصدر هو الاسم الذي

يشتق منه الفعل قال الشارح انما سمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو
الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل مشتق منه اي سمي الحدث مصدرا لان
المصدر لما استقل بنفسه ودل عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى اسم ولان الفعل
يدل بصيغته على ثلاثة اشياء حدث وزمان والمصدر على شيء واحد فقط وهو الحدث لانه لا اعتبار بدلالة
الاسم والصفة على الزمان واحد قبل الاثنين واصل لم يقل فيه قبلان لانه دالة عليهما لا بصيغته بل على الزمان
بما يجاور الحدث بها وتقول ما ان بصيغته حادث غير الضرب المستكن في يضرب ولا يدل ولا يكون بصلة لان يكون الذي
يدل عليه بالصيغة والمصدر شائع واحد والفعل لما مثله كما ان الذهب نوع واحد تحته
اشياء مختلفة بعضها يجيء كالاسنة المختلفة بتفاوت الذهب وهو نوع واحد كذلك الاسنة المختلفة
ينتسب وتؤخذ من المصدر وهو اصل واحد وان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل
على ما دل عليه الفعل فيكون في الفعل ما دل عليه المصدر وزيادة والفرع لا بد وان يكون فيه
الاصل وزيادة اي بدلول الفعل فيكون المصدر اصلا والفعل فرعا واما تمسك به الكوفيون من اعتلال المصدر بالفعل
وصفته اي صفة المصدر بصفة اي بصفة الفعل نحو قام قياما فان قياما اعل بقلب واوه
الفا لانفتاح ما قبلها بقلب واو الفاعل وقاوم قواما فاة قواما صحح لصفته قاوم وضربوه تأديبا
للفعل نحو ضربت ضربا وضربته تأديبا وهو اي المصدر كون مصدرا من الفعل كما يقال شرب
مذهب ومركب فاره اي مشروب ومركوب فذكر الشارح لهما تمسك به فذكر جوابه اما لا يدل
على صلة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه اي من الفعل وان دل ما تمسكتم به الكوفيون فانما يدل على
اصالة الفعل في التصريف اي في الاعلال ونحوه لا كونه مدلولا للفعل فلا يلزم من شروعنا في
ان يقال الناس شربوا مطلقا الفعل ان يلزم من الفرعية المخصوصة الفرعية في كل شيء ولا كلام فانه اي في
كونه اصلا في التصريف بل الكلام في انه اصل مطلقا ام لا وكان هذا القدر يقتضي الاصالة مطلقا
لزم ان يكون عبد الله اصلا وكرم مثلا اصلا وباب الاسئلة فرعا عليه وانا قائله كما لا كلام في انه اي
في ان الفعل الاصل في الدلالة على الحدث بالوضع فرع عليه وبهذا اي وكون الفعل اصلا في الدلالة
يعلم ان الفعل لفاعله منويا عن مجيء زيد عمرا وكان فعله رفع فقط او رفع ونصب وجر
ونصب اثنين او ثلاثة او على المفعول من يحدث للمصدر ذكرت تقول اعجبني قيام زيد

او اعطاء زيد عمرا درهما وعلمك زيد عمرا فاضلا واخذ زيد المال من عمرو كونه مثلا بان مع الفعل ومعنى
انه يعمل عمله لتضمنه حروف فعله ودلالته على الحدث فناسب بها الفعل فعمل عمله على الوجه الاول يعمل المصدر [illegible]
لم يكن مؤكدا للفعل او عاملا فيه الذي اقتضاه على وجه من الوجوه ومصغرا او موصوفا مقترنا باللام الا انه
يمكن ان يكون منتصبا في مقام الوصف باقوى الفعل اما الاول فلان [illegible] ضربت زيدا ضربا
التقدير ضربت زيدا انا ضربت واما الثاني فلان الفعل لا يوصف ولا يصغر واما الثالث فلان الفعل [illegible]
مع ان ان كان ماضيا يدل على المضي فقط لان [illegible] في معنى المصدرية وان كان مضارعا يدل على الاستقبال
لان ان يخصها [illegible] عليه ولا يكون العامل الذي في ان وان الحال فلا يكون المصدر مقترنا بها
ان مع الفعل فلا يعمل ان كان مقترنا بها واما قولهم في الامر [illegible] اضرب ضربا زيدا
وان كان بدلا من الفعل بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فاكثر النحاة [illegible] العامل في زيدا ضربا ومنا
عليه المحققون ان العامل فيه هو الفعل الذي نصب المصدر وتقديره اضرب ضربا [illegible]
الفعل ولا يعمل [illegible] اذ يعمل هذا المصدر [illegible] عن الفعل الا ان مصدر [illegible] زيد الذي
قائما ويكون فيه ضمير فاعل [illegible] الى الظرف [illegible] قول سيبويه [illegible] استتار الضمير وعلى
الوجه الثاني يعمل مصدرا وموصوفا ومؤكدا [illegible] الفعل [illegible] ان يستعمل عاملا وانما قال المص
[illegible] لان الفعل المصدر بان [illegible] كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه
نحو اعجبني [illegible] في الاضافة [illegible] كونه مبتدا [illegible] الفعل المصدر بان
المصدرية الاعرابية [illegible] الفاعلية والمفعولية والاضافة كان المصدر ايضا [illegible]
الفعل في [illegible] تقديم ما يعمل فيه [illegible] المصدر [illegible] الاول [illegible] المصدر [illegible]
فلا يقال اعجبني زيدا ضربك [illegible] اعجبني زيدا ان ضربت وانما [illegible] المصدر [illegible]
[illegible] الفعل الذي هو صلة ان [illegible] الصلة لا تتقدم على الموصول وعند بعضهم يجوز [illegible]
[illegible] ظرفا لان [illegible] الفعل [illegible] يعمل فيه ما هو ابعد من العامل [illegible]
[illegible] تعلق [illegible] لا يجوز [illegible]
[illegible] كان ظرفا [illegible] وقد [illegible] في التنزيل [illegible]
[illegible] والاصل عدم التقدير [illegible] المصدر العامل على [illegible]

114

[illegible] ما يعمل [illegible] او ما يعمل مضافا او ما يعمل مقترنا بالالف واللام والاول [illegible] في العلامة التنوين قد
يدل على التنكير فيكون قريبا من الفعل وان كان في الاصل من خواص الاسماء كما ان حسن لا ان الاضافة وان كانت
من ابواب التعريف او التخصيص يكون مثل الاضافة في [illegible] لا تتصل فيكون المصدر المضاف [illegible]
للفعل في [illegible] والابلغ منه التنوين بينه وبين ما هو اقوى منه وهو المنون [illegible] الفعل
[illegible] كونه من باب التعريف [illegible] الذي [illegible] بينه [illegible]
[illegible] بينهما من جهة اخرى وهي ان [illegible] حكم التنوين في المضاف [illegible]
العطف [illegible] الى المصدر [illegible] لا يجوز العطف [illegible] ما وقع بعد المصدر
المنون [illegible] الاضافة والثالث [illegible] الالف واللام [illegible] في اسماء الاجناس [illegible]
الاصل [illegible] في المثال [illegible] يجوز ان يتقدم المفعول على الفاعل [illegible] قليل
في الاستعمال قوله ويضاف الى الفاعل [illegible] من القسم الاول وشرع في بيان القسم [illegible] فقال
ويضاف [illegible] المصدر [illegible] المضاف على [illegible] اضرب احد [illegible] ان يضاف الى الفاعل [illegible]
المفعول [illegible] الاضافة اليه
[illegible] الفاعل [illegible] في المعطوف والصفة [illegible]
[illegible] الرفع [illegible] الرفع [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] المفعول [illegible] زيد
[illegible] المصدر [illegible] المفعول [illegible]
[illegible] الكتاب [illegible] سيبويه [illegible]
[illegible] الوجه الثالث [illegible]
[illegible] المعطوف والصفة على الموضع والضرب الرابع ان يضاف
الى المفعول [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible]
[illegible]
على المعطوف والصفة [illegible] الفاعل [illegible] اضافة المصدر [illegible] الفاعل والمفعول [illegible]

يتأتى جمعه كما على حذف كتب جمع كتاب وهذا الجمع كما جاء ذهب راجع مما لا نظير له في الآحاد فكم عن واحدة
فصار هذا الاعتبار كما ذهب جمع تريبة وذكر بناء خاص من قولهم سيبويه ولما لم يصرف لأنه ليس في
ليس فيه الا واحد على هذا البناء وترك صرفه والما لم يصرف الجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع لذلك
لم يجز كونه فوازنة وفهم منه ذلك في موضع آخر قيل هذا يدل على أن باب فلس فاذة جمع لا نظير له في الآحاد
مع أنه مصروف للجواب المذكور بحالة لا نظير لها في الحركات والسكنات المخصوصتين به لا كون كلمة
لا نظير لها في الحركات والسكنات المخصوصتين به لا كونه بحالة لا نظير لها بحسب الغرض المختص والا لم يجز
أن يقولوا صياقلة مصروف لعدم نظيره بحسب وزنها المخصوص لأنه وزنه صياقلة فعالله وزن كراهة
فعالية تكرر فيهما من سافنة بعيدة فقط الاعتماد بالاظهر لأنه نظير كثير بالاعتبار الاول
ترتب ويتصب وتنزل بفتح الاول وضم الثالث يدل على أن ذكاة الاضحى هي الاقدر والجواب
بأصبع والمد واحد رجل يكاه وأنكر وارزة واشتة منصبين أما الاقدر فذ نوذه وأما الثالث
كما لم جملة استيفه وأما البواقي فلا لأنك أيجمع رجاء ليس واحد في جمله ذاعلاً وكذا ارزمه
أنه رزايا عارضه واشتجوزة يرد عليه قولهم بلقا فاصت الذي نم بالغ قوتا فوتا فيجوا
من جهة باب ولذلك جاء صرفها كثيراً في الشعر والفواصل حتى قوم بمنعها شاهد منع بها عيوب واجب
قال الين ما شاء من علماء المصر كما هذا الجمع تزل منزلة الآحاد تفيد حيث جمع ثانيا قصد التكثير
والمبالغة كصوا جيد يوسف وابا مينا وهذا عند دا من صرف سلاسلاً وقواريرا وهذا طريقة
ابو علي الفارسي ورجحه بقوله لم قالوا الاصل في هذا الباب أي باب الجمع الا تقى اساود
وأما عيم وسايرا لجموع التي ليست على زنتها واحد بنية عليها وما في هذا أي بناة الاصل في هذا الباب
ذكر ذلك في المعرفة التي حيث قالوا ساودة وأناعيم وما كاد على ما ذكر من الجموع وأما قالوا كذلك
لأنها جمع مؤنث فقيل سوارد ساودة واساورة لأن كاد على أفعلة لكاد على افعلة يجمع على أفاعل
ونعم وأنام وأناعيم لأنه لما كاد على أفاعيل في القطع انا عيل في القطاع النعم واحد الانعام وهي
الابل والماشية وكثر ما يقع هذا الاسم على الابل جمع لجمعي انا عيم ويراد به التكثير فقط لأنه جمع الجمع أما
يراد به التكثير أو القرب المختلفة وكلاب كاسوارة جمع كلب لأنه أفاعيل وأما الجمع الكثير لأنه
القليل لجمع لتقرير التكثير والموضوع عليه مستدرك فصل في ما سبب ما كتم على ما عن ساجد

ومصابيح من الجموع التي ليس زنتها واحد وليس فيها تأكد الجمعية على الحقيقة لأنها إما
من جهة الجمعية والوزن والاستناع من الجمع أي جمع التكسير جمع الجمع الصحيح كما رأيت آنفا وصناجيد
وسراويل على هذا يجب أن يكون منصرفين وليس كذلك الجواب الأول جمع حضجر عند سيبويه
يسمى به الجمع والتأنيث عند سيبويه وغيره من النحاة وقع في كلام العرب فوافق بناؤه
بناء لا ينصرف أو جمع سروال عندهم أيوافق منصرف بناء على أنه واحد والتمايل عليه حجة
أبو علي الوجه عنده أن لا ينصرف في النكرة لكونه على بناء ما لا ينصرف له نظير في الآحاد فصار
جمعا فاما واضح وزنه جعله مفردا فجمعه على فعالل عنده له بالتأنيث الاعجمية **قوله** وأما كاد الأنف
تحركا كاد اسم منصرف كما قاله الشيخ إنما صرف هذا الجمع أي الجمع الذي أوسطه ضم
الثالث بعد الألف تحركه لأنه خرج عن مثال الفعل الجموع فتحرك الثالث لأن شرطه لما كان بعد ألف
ثلاث أحرف وسكون وسطها فإذا جعلت ثلاثة أحرف أوسطها متحرك فتحرك وسكنه
الأخفش في الوزن نحو كرابيه وطوابيه فلم يقارن بالجمع منع جوهكا لتحركوا وهم يوجد شرطها المنع حيث
وجدا لتحرك حقيقة ووجه الشبه بينها عما على ما وجدت **قوله** فإنه كان تأليف الحروف بعد
الألف ياء حذفت لتوالي الزوائد وتوسطت الميم قال الشيخ لم أفانون بخوجوا في حالتي الرفع والنصب
لأنهم قد حذفوا الياء على خلاف القياس لأنه جمع متصف بالفرعية ولفظ لأنه زائد
وبناء محذوفها الياء على خلاف القياس لأنه جمع متصف بالفرعية ولفظ لأنه زائد
الخامسة قبلها نحو يوم يدعو الداعي والكبير المتعال فلما كاد ذكر أي حذف الياء جاز بقاؤها في الجمع الذي
هو أفعل من الجمع الذي منها أي كاد واجبا في الجمع الأفعل كما أن باب سيد وميت يجوز فيها التصحيح والإعلال
فإذا جئت إلى باب كينونة على وزن فعلولة فغلبت الواو ياء ثم أدغمت فصار كينونة ثم خففت
الأكثيف الكون انتقل من سيد وميت فثبتت من هذا التقدير أن حذف الياء من هذا الجمع لازم كما
في كينونة فلما حذف الياء حذفا لازما خرج الاسم عن مثال منتهى الجموع فصار على مثال سحاب
وكلام سيبويه مضطرب لذلك ضلاح من تقدير ابن يعيش أنه منصرف وأن حذف الياء ليس للتعاقب
الكائنين وأن التنوين للانصراف للتعويضين فصار تركك وهما لا حرج على الوجوه الأربعة يجب
جواز ذكرها الفراء منقولا بعضها عن سيبويه كذا عند ذلك في لا يحذف الياء في حالة الجر كحالة

لمتعلقه كلها واحد منهما كما ان اضافته الى الفاعل احسن من اضافته الى المفعول لان الاول اضافة اليه حقيقة لانه
الفعل وفيه حلول وايضا الاضافة الى الفاعل اولى من رفضه مطلقا لانه محط الذي يقتضيه بل يجعله مع كلفظ
واحد اولى ولم يجز كون اللام في الفاعل اضافة فاعل فلم يجز اضافة اليه للتناقض اضافة التبع الى متبوعه
وسيجيء لهذا الوجه بينهما فرق وهو آخر منها اذ الالف واللام يخرج المصدر للتعريف وفي اسم الفاعل
بعض الذي وهنا جواز تحمل اسم الفاعل دون المصدر ومنها عمله مطلقا بخلاف اسم الفاعل ومنها جواز
تقدم معموله عليه بخلاف المصدر واما مصدر الفعل اللازم فضربٌ واحد وجوازه ايضا في الفاعل الحقي
ذا ثوب عمرو فانه قلت انه اي المصدر الفعل اللازم يجوز ايضا ايكما اضافته الى الفاعل اذ يضاف الظرف
ويتركه الفاعل نحو اعجبني قيامٌ ثوب اليوم عمرو وعلى العكس بعضهم يجوز اضافته الى الفاعل ويترك
الظرف منصوبا نحو عجبت من ذهاب زيد اليوم او يضاف الى الظرف ويترك ذكر الفاعل نحو عجبت من
بل سكر الليل وانتهاره اي بل سكر في الليل وانتهر فيكون من مصدر الفعل اللازم المضاف الى ارتجاء وجه
لا وجها واحدا قلت لا يجوز اضافة اي اضافة المصدر الى الظرف الا بعد ان يُشبَّه به فيجري الظرف
مجرى المفعول به والمصدر لذلك اي لذلك وقت اذ اشتهر في عرفة المصدر المتعدي ولا كلام لاحد
في ان المصدر المتروك منه الفعل كالعلم بمنزلة علم واحد فلا يرد علينا ما ذكرتم وانت وان وافقت مع
في القسم الثالث مما قالوا المصدر المضاف بقوله وقد يعلى المصدر بعد فيأتي بالالف واللام كقوله لقد
علمت اولى المغيرة اني كررت فلم اكل عن الضرب سمعا المغيرة اسم الفاعل من اغار واولاها منتدأ
تاويت الاقدار الكفول بعيش الرجوعي من تنادبه والجزعذف حبا وسمعا اسم رجل والمغيرة والد
لقد علمت اولى من لقيته من المغيرين الذين صرفتهم وجهم نازلهم ولحقت عميدهم فلم اكل عن ضربه
يستخف حلم الجزع فيها وهم عليه وكانت بنو غيبة قد اغارت على بابلة فلحقهم بابلة وهزمهم
اعلموا بعضهم رواه في شعر مالك بن الحارثي والرواية في الكتاب لحقت كما ذكرت فيكون من قبيل
الاقدار جامعا احدهما ما ذكرت ان في حماة الناصب هو المصدر المعرف وثانيهما ما يكون عاملا سمعا
على سمع فتدي الفعل بعد حذفه على ونصبه كما عدي اختار وانصب قومه بعد حذف من اي اختار من
واختار موسى قومه اي من قومه كما الاقدار والاوجه لان حذف على قليل ليس بالقياس وينبغي
وجاز عزم في عزم عليه لقوله استغفار ذنبها اي التزيل وعزم في الخطاب كغلبة وغلب عليه وعلاه

وعلا عليه وانما كررت ذي فلم يجز مثل ضربت ضربا فلا يكون الحمل على الوجه الثاني وعلى الرواية الثانية
لا حجة في البيت لجواز نصب سمعا على المفعول به بتقدير اسمع سمعا او على المصدر المؤكد بلاسم الفعل
في قوله وقد يعلى اشارة اليه لافادة تنوعه جزئيته لكم وان يجيء خلافه ولم يذكر المعنى لتعلقه وتفكا
والاعتراض على الاول مع بقوله لئن لا يجب الجهر بالسوء متعلق بالجهر جهر مصدر مؤكد باللام غير
وابدلاة المراد ما لا يكون من لفظ الفعل قال الشيخ عبد القاهر ولا يكاد يوجد المصدر عاملا وفيه الالف
واللام كله تقدير بحرف الجر نحو الضرب زيدا قوله وبتركه ذكر احدهما كما في قولهم اما طعام يوم
يوم ذي صنبته بتمامه اي طعام يوم يوم ذي صنبته منون وتميما منصوب به وفاعل محذوف تقديره
او اطعم احدكم يتيما واما حذف العامل به ولم يجز لان المصدر اسم جنس كرجل ودابة ولانه سيأتي
الاجتناس يحمل الغير في المصدر لما يحمل الغير والاثنين واجز فيه لاجز في الشيء والجموع قياسا على الواحد
كذا لا سبيل الى اضافة لان لا دليل على اجتماع التثنية والجمع بيانه انا لا نسلم ان تثنية المصدر وجمعه
يفيد حصلا وتثنية الفاعل وجمعه لانه يفيد المصدر فلا يستلزم تثنية المصدر تثنية الفاعل وجمعه
جمعه فلو اجتمع التثنية والجمع لوجب لاجتماعه لاجتماع الغير البارز المرفوع في اسمائه في وجب
علامات التثنية والجمع لانه كلمة مستقلة لحق ارد جموع لانه علامة دالة عليه فاذا في الاثنين
وجمعين ولا يلزم بذلك الفعل لانه لا يستقل بها فوجب الفاعل لانه ليس غير الفاعل فتثنية
تثنية وجمعه جمعه قيل وفيه نظر لجواز انه يحتمل الغير المصدر وعدم تثنيته وجمعه باعتبار الفاعل
وبهما باعتبار ورود كاسم الفعل والظرف فانهما يحملان الغير فيهما مع انهما لا يثنيان ويجمعان
باعتبار ذلك لا يلزم اجتماع التثنية والجمع باعتبار تثنية المصدر والجمع فالاولى
انه يقال لانه لو اضيف نظير المصدر الى ما يتبين الحدث لا الى ما قام به فلا يطلب فاعلا ولا مفعولا
وطلبه باعتبار الفعل والوضع ازال حكمه فلا يجوز انه يتصل به ضمير غاية الاتصال بخلاف الفعل
لانه نظيفه لكونه مسندا اليه فانه يتصل به ضمير الاتصال فاعتبر فيه ذلك واما ضمير
في اسمي الفاعل والمفعول فمشبهها بالفعل لفظا ومعنى ويدل على حذف كما ذكر انه لا يتصل بجميع
من هذا الامر ظهر كلمة لانه لا يظهر ينتفع كما ذكر بدليل كما انتفاء ظهر كلمة يعني لو اعتبر الفاعل في
المصدر كما اعتبر الفعل لجاز تأكيده كما جاز تأكيد الفعل واتى جاز خلوه اي خلو المصدر عن الفاعل

لمفعوله كعلى واحد منهما كما اضافته إلى الفاعل احسن من اضافته إلى المصدر لان قد اضافته اليه حسن لانه اشد فيه حملا وايضا الاضافة إلى الفاعل واضح دفعه منقولا لانه مطرد الذي يتقدم به فيحمله معه كحفظ واحد اولى ولم يجز ذكر فيهم الفاعل لانه فاعل فلم يحز اضافته اليه لان تابع اضافة الشيء إلى نفسه ومن شم هذا الوجه بينهما فرق وهو آخر منها لان الالف واللام يفيد المصدر التعريف وفي لم الفاعل بعض الذي هما جواز تحمل لم الفاعل دون المصدر ومنها حمله مطلقا بخلاف لم الفاعل ومنها جواز تقدم معمول عليه بخلاف المصدر واما مصدر الفعل اللازم فضربا حامد وجواده يضاف إلى الفاعل إلى ذهاب عمرو فاده قلت ان اضافة المصدر الفعل اللازم بجوزا يضا اليكما اضافته إلى الفاعل يضاف نظرة وبتركه الفاعل مرفوعا نحو اعجبني قيامك اليوم عمرو او على العكس يعني يجوز ايضا اضافة إلى الفاعل وتركه المفعول منصوبا نحو عجبت من ذهاب زيد اليوم او يضاف إلى الظرف ويتركه ذكر الفاعل كقوله دعا بل كما القيل والنهار اي بل مكرهما القيل والنهار فيكون مصدر الفعل اللازم المضاف إلى اربعة اوجه لا وجها واحدا قلت لا يجوز اضافة اي اضافة المصدر إلى الظرف الا بعد اتساع في الظرف بجعله مفعولا به والمصدر بذلك كما يجيء وقت اتساع في ضربة المصدر المتعدي والكلام لا يفيد المصدر المتعدي منزلة بل الكلام بفيد بغيره واحد فلا يرد علينا ما ذكرتم وانك ذلك مع بقي القسم الثالث من اقسام المصدر المضاف بقوله وقد يعلى المصدر معرفا بالالف واللام نحو قوله تعد علت اولى المبيحة الغ كررت فلم اكل عن الضرب سمعا المبيحة اسم الفاعل من اغار وايلها مفعولها تاء بيت الاول الكلول بضم الراء جمع كزبد وهو الجبن هذه حبانا وسمعا اسم رجل والمبيحة واحد لقد علمت اولى مجلتينة من الملوبين اني مرتهم وجهم ما ان نالهم ولحقت عبيدهم فلم ادع كلا عن ضربهم يعني لم اجزع ولم ادعهم عليه وكانت بنو ضبيعة قد اغارت على بالمة فلحقتهم بالمة وهزمتهم العلان بضم راوله كاسم الفعل والظرف فانهما يعملان الغير فيهما مع انهما لا يشبهان الفعل باعتبار ما قالا بل باعتبار اجتماع التثنية والجمع باعتبار تثنية المصدر والجمع فالتذكير اه يتالا الواضح نظرا لمصدر لما مثبتة للحدث لا الى ما قام به فلا يطلب فاعلا ولا مفعولا وطلبه باعتبار الفعل والوضع ازالة حكمه فلا يجوز اه يشكل بما ذكره كما ذكرت فيما لزوم الاضافة الفاعل لانه نظر فيه إلى كونه سندا إلى شيء فجاز ان يتصل به وكذا الاتصال فاعرفه فيه لذكره واما ضمير في اسم الفاعل والمفعل فعائد شبههما بالفعل لفظا ومعنى ويدل على حذف اكمل الاتصال بجيء مرتفعا الاسم ظهر كله لانه الظهور فينتفع كما ذكره لكما اشتهاره ظهر كله يعني لو اضمر الفاعل في المصدر كما اضمر في الفعل لجاز ذلك كله كما جاز وكون ذا الفعل وقد جاء خلوه اي خلو المصدر عن الفاعل

وعلاه عليه واما كونه ذيا فلم يجئ شيء منه اتفاقا فلا يعرف الحمل عليها الوجه الثاني وعلى الرواية الثانية لا حجة في البيت لذهب سفاح بفتحتين لا بالقرب وجواز اعمال المصدر المحلى بالام التعريف خلافا لبعض في قوله وقد يعلى اشار اليه لافادة تقدير ذلك ولا يجيء خلاف تعريفه ولم يذكر المص لقلته ونذكر واللاتي امنع على الاتي مع بقوله لئلا يجب انه الجمع بالسوية متعلق بالجمع وهو مصدر معرف بالالف واللام غير واو لاة المراد ما لا يكون في لم الحرف فالاشيء عبد الفاعل اي كما ديوجد المصدر عاملا وفيه الالف واللام كما تقدم بخلاف المصدر واما مصدر الفعل اللازم فضرب حامد وجواده يضاف إلى الفاعل إلى ذهاب عمرو فاده قلت ان اضافة المصدر الفعل اللازم بجوزا يضا اليكما اضافته إلى الفاعل يضاف نظرة وبتركه الفاعل مرفوعا نحو اعجبني قيامك اليوم عمرو او على العكس يعني يجوز ايضا اضافة إلى الفاعل وتركه المفعول منصوبا نحو عجبت من ذهاب زيد اليوم او يضاف إلى الظرف ويتركه ذكر الفاعل كقوله دعا بل كما القيل والنهار اي بل مكرهما القيل والنهار فيكون مصدر الفعل اللازم المضاف إلى اربعة اوجه لا وجها واحدا قلت لا يجوز اضافة اي اضافة المصدر إلى الظرف الا بعد اتساع في الظرف بجعله مفعولا به والمصدر بذلك كما يجيء وقت اتساع في ضربة المصدر المتعدي والكلام لا يفيد المصدر المتعدي منزلة بل الكلام بفيد بغيره واحد فلا يرد علينا ما ذكرتم وانك ذلك مع بقي القسم الثالث من اقسام المصدر المضاف بقوله وقد يعلى المصدر معرفا بالالف واللام نحو قوله تعد علت اولى المبيحة الغ كررت فلم اكل عن الضرب سمعا المبيحة اسم الفاعل من اغار وايلها مفعولها تاء بيت الاول الكلول بضم الراء جمع كزبد وهو الجبن هذه حبانا وسمعا اسم رجل والمبيحة واحد لقد علمت اولى مجلتينة من الملوبين اني مرتهم وجهم ما ان نالهم ولحقت عبيدهم فلم ادع كلا عن ضربهم يعني لم اجزع ولم ادعهم عليه وكانت بنو ضبيعة قد اغارت على بالمة فلحقتهم بالمة وهزمتهم العلان بضم راوله كاسم الفعل والظرف فانهما يعملان الغير فيهما مع انهما لا يشبهان الفعل باعتبار ما قالا بل باعتبار اجتماع التثنية والجمع باعتبار تثنية المصدر والجمع فالتذكير اه يتالا الواضح نظرا لمصدر لما مثبتة للحدث لا الى ما قام به فلا يطلب فاعلا ولا مفعولا وطلبه باعتبار الفعل والوضع ازالة حكمه فلا يجوز اه يشكل بما ذكره كما ذكرت فيما لزوم الاضافة الفاعل لانه نظر فيه إلى كونه سندا إلى شيء فجاز ان يتصل به وكذا الاتصال فاعرفه فيه لذكره واما ضمير في اسم الفاعل والمفعل فعائد شبههما بالفعل لفظا ومعنى ويدل على حذف اكمل الاتصال بجيء مرتفعا الاسم ظهر كله لانه الظهور فينتفع كما ذكره لكما اشتهاره ظهر كله يعني لو اضمر الفاعل في المصدر كما اضمر في الفعل لجاز ذلك كله كما جاز وكون ذا الفعل وقد جاء خلوه اي خلو المصدر عن الفاعل

بينهما اتصالا يشبه اللفظ فكيف في المعنى ايضا اثار اليه بقوله كما يتنزل المضاف من المضاف اليه منزلة
الشيء الذي لا يتحقق فيه الانفصال في كل حالة يتحقق فيه بها انفصال بحيث لا يبقى الاثنان
بينهما كشيء يجمعهما يشير به الى كتابة المضاف اليه بالاول المضاف يكون مرتبة اللفظ
على تقدير مرتبة الذي تحقيقه تقدم اللفظ المضاف بالاضافة معنى موجود فوجب ان يكون لفظ الدال
عليه موخرا على قدر تلك الاضافة فلهذا وجب تاخير المضاف على قدر رتبتين المضاف اليه
لا يقال على ما ذكرت ان هذا يكون المضاف فيه كالاضافة معنى لانا نقول لما راينا جواز اجراء احكام
التنوين على المضاف في المعنى وعدم جوازه عليه في اللفظ احتجنا الى اثبات المعنى في اكتساب التنوين
في الاول في الثانية لان المحتاج الى العلة هو الاثبات دون النفي كما يتبين في هذا العلم انا لما كانا
فلا تقيد الاضافة الا بتضمن الاول معنى حرف الشرط نحو كلما ضربت زيدا ضربت عمرا
اجنس ما تركب فاذا قلت راكب فرس فقد تضمنت اضافة صدق الموجبة الكلية في المضاف ومعنى
ان تلك القضية في كل راكب فرس راكب وليس كل راكب بكاتب فرس ثبت ان تركيب فرس
بالفرس بالاضافة وذلك عند بعض الشيوخ حيث لم يبق صلة لا بد ان يكون مركبا مرادا واحد ليتوصل
الى الوصل لا الاضافة اليه لما لم يكن موجودا فكيف يكتسب المضاف منه التنوين قوله وتجيء الغالب
بعض للام اي تجيء من قال ذلك من انما قال المصنف المتنوين الغالب احترازا عن قولهم ثبت العذر
بتقيم الفعل الحجة والدلالة لهما اي ثبات القدم في الحرب وكالعلم يقال لرجل له كما تزين من ضعف الرذيل
والمضمونة ثبت لها ثبات اركب ما ثبت عذرها بتشديد الذال اي ما ابتشديد العذر وهو ما عذر
ذات احد يدوجي شوقوا للاذن وخرقوا والمواضع الخشنة ذات الحجارة يقال للرجل الثابت في
الشدايد والجدال وثابت الراي في الامور وقيل هي جمع تثيل العلم بهم موضعا حتى كونه قال
الاثاة فيما العلم من آل حاسم اذلت رجاب السلين فذلت وتقليل في بعض النسخ بالثاء وفي بعضها
بدون قد اذ هذه الاضافة بمعنى في اي بتشديد العذر فقط ثبت اذ الاضافة فيها بمعنى في
وهي واو جاءت بمعناه لكن الغالب فيها كونها بمعنى للام نحو غلام زيد اي لزيد او بمعنى من نحو خاتم
فضة اي من فضة وانما كانت هذه الاضافة بعض الاولى فيها تبيين النوع فاذا قلت خاتم
فيعلم ان نوعا من جوهر جديد او نوع ذهب او نوع فضة او نوع غيرها فاذا اضفت الخاتم

الى الفضة بينت اذ نوع فضة وذلك يكون على التبيينية فتبين انها بعض من والجنسية والنوعية
بين المضاف والمضاف اليها اما بعدها والا بينهما قبلها عموم وخصوص من وجه والتحقيق في هذا المقام
ان الاضافة في جميع الوجوه التي بمعنى اللام واذا لم يجز اظهار اللام في بعضها لافتقاد معنى ما ما كان فيكون لنا
غرض لايصال باء اللام فجيء بالباء من دون من وبين ان يكون ما بمعنى من لا لافتقاد معنى الاختصاص
الذي في اللام وفي قوله وقد قيل اشارة الى اختلاف بين فاضل بعض المحققين ان الاضافة بمعنى اللام
قرار وجعل الغالب ما ذهب اليه الاضافة المعنوية فيكون على الملة المذكورة مزاحا
الاقسام مطلقا فيما مثلا لا يكون اضافة اسم الفاعل وكل المشبهة بالصفة المشبهة بمعنى اللام ويجوز
ان يعم الاضافة في صدر الخطاب فعلى هذا يكون اضافة بمعنى اللام ولا ما بقي لما ذكرنا وقوله الا ان الاول
منها تبيين النوع شروع في بيان الاضافة بمعنى من انما تقدر فيما بين من التبيينية دون من التبعيضية
وانما لا يكون صحة الاطلاق عليه بل يصح ان يطلق عليه وعلى غيره ولهذا كان الاضافة في عين زيد
وصيغ القوم وزيد زيد بمعنى اللام وتقول يد زيد وزيد بعض من القوم لا يدل على ان الاضافة
فيها بمعنى من وما ذكرنا ان يخالف ما ذكر صاحب الافيد من ان هذا الحكم لا يستقيم في الاضافة
بمعنى من اذ كانه بمعنى التبعيضية نحو صيغ القوم اذ يدل على ان الاضافة بمعنى من على ما ضربت
تضمنته بمعنى من التبعيضية وتضمنته بعض من البيانية والحق في ذلك ان في والزوم بينها اي بين
الاضافة بمعنى اللام وبين الاضافة بمعنى من ان الاضافة التي بمعنى اللام لا يكون فيها اطلاق
المضاف اليه على المضاف اذ لا يقال في غلام زيد غلام زيد بل يقال في خاتم فضة خاتم فضة قال الشيخ
جاز ذلك اي اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ يقال في خاتم فضة الخاتم فضة قال الشيخ
عبد القاهر وانما يقول المعربون مثل غلام زيد انه غلام لزيد ايضا خاتم من الجملة اللام مقدرة
ما كيف يكون اللام مقدرة والمضاف اليه اي والحالة المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين
ويعاقبه كما لا يجوز ان يفصل بين المضاف والمضاف اليه بشيء كما يفصل بين التنوين والمنون ويجوز
ان يكون على بناء الفاعل فيكون من باب رايت كذلك لا يجوز ان يكون من اللام فاصلة بين المضاف
والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة لما حقه ان يكون الحرف باي باللام لوجب ان لا يحذف
التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام ويكون ان يقال يجوز ان يعمل ذلك خاصة بحذف اللام وايضا

لا شائبة بالحرف فاندفع ما قيل من زيادة العلية على قولنا لأنه المغير رفعه والمنادى المضاف ليس بمرفوع فقد تلك المسئلة على أن الاضافة ما هية لفظية أو معنوية وعلى الثاني فهي تقوله الاضافة هي البتة لأن المضاف اليه لشدة امتزاج واتصاله بالمضاف ومعاقبة التنوين إياه ينزل منه منزلة بعض الكلمة على حد قولنا امرؤ القيس وامرؤ القيس لا يعني مع التنوين فكذا هي ما يقوم مقامه فهي ولفظية قال الأولون لعلة الاضافة اللفظية هي أنها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما في قبيل الاضافة هذا هو تعريف الاضافة اللفظية بحكمها وتعريفها الحدي كما ذكرنا ثم عرفوا اضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو الصفة المشبهة إلى فاعلها فبقولهم اسم الفاعل والصفة احترزوا عما ليس بأيهما وبقولهم إلى مفعوله عن نحو ضارع مضر والى فاعلها عن نحو حسن اليوم والى آخر قولهم ذو كمال الاضافة إلى المعمول حيث لو سلط على الضاف اليه لنصبه أو جره كون عدلا إلى هذه العبارة تحرزا مما قيل ما ذكرنا أن تارك مع بقرينة أو لا جامعة ثم تعقبها ثانيا والنسب إلى المحض قابلية ليه سيبويه في المضاف تعريفا أو تخصيصا ثم قال والنفظية فالناسب يقول هذا يقوب أي يجيء بعده مع تعريفا وتخصيصا بل تخفيفا في اللفظ ولم يفسر بل قالا بتعاد وهي اضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو هكذا قال صاحب التربة فقالا بعض اضافة اسم المفعول إلى فاعله أو إلى ما يتبع مقاسا على اختلاف الوجهين لتعذر على الممكنة الواجب أن يذكر وقالا اضافة اسم الفاعل إلى مفعوله لأن اسم الفاعل أو كان متعديا لا يجوز اضافته إلى الفاعل وان كان لازما جازت وهذا التتميم داخل في قولها والصفة المشبهة إلى فاعلها فيبقى التتميم الأول كذلك فاندفع به أن اضافة اسم الفاعل إلى فاعله هي اضافة اسم الفاعل المتعدي إلى مفعوله فلا بد من التقدير فيها كما كنت الأولى داخلة في حكم الصفة المشبهة وهذه الثانية تقدر فيها ووجه الأولى والواجب عند ذلك أولى لأنه يذكر اضافة اسم الفاعل مع دخولها في حكم اضافة اسم الفاعل إلى مفعوله لأنه سيذكر بعد هذا على كلا الوجهين الذين حكم اضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها على رأي وذكر في عدم ذكر اضافة اسم الفاعل لأنه انما داخلة في حكم اضافة الصفة المشبهة فيما مر أعد الأمر بيانا أو يقول الواجب ذكرهما أو جعل الغاية المذكورة شاملة لهما فالوجه في هذا التتميم أن يقال اضافة اسم الفاعل إلى مفعوله لأن المراد منه ما فعله متوقع فاضافته إلى الفاعل شيوعا متناولا وفعلا لا يتصور فاعلا

التتميم شيئين فقوله شيئا كان فاعل أعد جاءت التتميم الأول وأما تحت الآخر فلأنه كرنا ولا يلزم زيد قائم الغلام وهذا الوجه لأن اضافة اسم الفاعل المتعدي إلى مفعوله كما سيأتي أعلم أنهم اختلفوا في اضافة المصدر فبعضهم ذهب إلى أنها لفظية ويفهم إلى أنها حقيقية وقولنا فاعلا أما منفصلة حقيقية أو مانعة الجمع فعلا الأول لا يكون اضافة المصدر لفظية وعلى الثاني يجوز أن يكون أما التتميم الأول وهو اضافة اسم الفاعل إلى مفعوله نحو ضرب زيد عمرا أو فعلا أو يريد على أن هذه الاضافة غير حقيقية وان لم يقدر الانفصال كما ذكر تعذر انكاره بالمضاف كهذا المثال وتوقعه حالا نحو مررت برجل ضارب عمرو الحال لا يكون الا نكرة وكذا صفة أخرى لا يكون الا نكرة وأما التتميم الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه وانما كانت اضافة لفظية لأن المتبادر فيما الانفصال نحو حسن وجهه فهو وحسن الوجه سواء بدليل انهما لا يتعاقبان مفيدين الا نكرة الا لذا دخل على قام وأما كان المضاف اليه معرفة الا أن فعلت صفة صاحب الوجه إلى احسن حتى كان الحسن قد شاع بين أجزاء الموصوف بدأ بالحسن فاذا رفع وجه إلى بالحسن الصفي المستقل اليه لم يكن اذن يرفع به الوجه لفاعل واحد ليس الا فلما احتيج وصف الحسن اضيفت الصفة اليه أي إلى الوجه الذي هو موضع الحسن فالوجه هنا فاعل باعتبار الاصل ثم صار مفعولا ويدل على نقل الضمير إلى الصفة تذكيرها أي تذكير الصفة في هذا جايل وشاهما وتانيثها في هذا جايلة الوشاح عند بتاء، وجايل خبر أو وشاحها فاعله وهو مذكر لانه اسند إلى المذكر وفي الصورة الثانية الخبر وهو جايلة مؤنث مبني لأن الضمير في كلتا الصورتين عليه واحد فاذا ذكر الا لانتقال الضمير إلى ما أضاف اليه الوشاح إلى الخليل ولولا ذلك لوجب التذكير في الصورتين لأنه الخبر جاء هنا على حد قولهم حرة لطالق للبلاة والوشاح شيء مزين مرصع باللآلئ تعلق بالعنق وقيل هو الازار وقوله والاضافة تعاقب التنوين وفوقه التشبيه ويجيء قال ذلك مع أنهم يجعلون التنوين والاضافة لما ذكرنا أن المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كما هو اجماع الزمادين في آخر الكلمة ولان الاولين لا نية فيهما وهو ستأتي بنائي ما فيهما قوله ولا يدخل المنونة حرف يجر بها المضاف من حروف التربة قال ذلك مع أنها اشتركا في أن كلا منهما حرف أي يجر به المضاف عن حرف التربة في الاضافة المعنوية لأنه لم يجز منه لها فالمضاف معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي وضعوا للتربة لفائدة المضاف المعرفة أو التخصيص لأنه كان

لان تعريف المعرفة لا يحتاج الى الاضافة الى المعرفة وفي الاضافة الى النكرة فبالاضافة التخصيص من جهة
التعريفية حكم لا يعقل ثم جوز تعارض النكرة المختصة على الابتداء حيث صار لم يتوجه منه كانه
مستغنيا عن الاضافة المعرفة او المختصة فيكون اليه تعين كاينة لاسمه وهو علم لا تم كرجل لانه يجمع
بين امرين احدهما تعين عن الاخر بالافادة ومنع الاضافة على افادة تسمية لا يوجد فيها ولو لم
لما تقدم اعتبار الخصوصية لا يتوجه المضاف والتعريف باللام لانه وجه ذكر سوا المشبه الاضافة الى
النكرة يلزم تحصيل الادنى مع حصول الاقوى وقيل لا تشبيه لام كعين الاسم موقتة وذكر فيه حال التزواحد
لانه يوجد حتى مقتضيات التعريف والتنكير معا وقيل لانه لو كان معرفا مختصا كان اذا اسند لا الى
التكلم لانه وفيه ما فيه واما استدلال بانه لما كان المضاف معرفا مختصا لانه من كل الشايع
من البعد ومنع دخول حرف التعريف على المختص ولا لام البتة لو كان المضاف معرفا كان مختصا
فان قلت نحن ندعي قد لا يكون لكان المضاف مختصا امتنع دخول حرف التعريف عليه وهو باطل
فكيف تقول انا قلت بالضرورة لازم عليك انا تركنا الدعوى اصلا واما الدعوى الكلية لا ان
المضاف لما دخل حرف التعريف عليه فيه الاضافة الى النكرة زيادة لا يكون مختصا امر لا سبيل
الى الاول لما مر انه يلزم تحصيل الادنى مع حصول الاقوى وكذا الثالث لانه يكون الشيء معه كالشيء لا معه كما هو
محال وقد ذهب بعضهم الى الاضافة العلم مع بقاء تعريفه لانه اجتماع تعريفين لها الا تشكل كما في يا زيد
وكلام المصنف في المذهب ويمكن حمله على مذهب من منع مطلقا لانه مستغنا عن الضعيف بالقوي جدا
والتعريف النداي باطل ما لما هو بالقصد والاقبال لهذا يجيء ذلك له لا يعتقد بدخوله اعتدادا
بساير التعريفات فاعتبر دخوله فيما لا يكون تعريفه بواسطة المعرفة الا على مذهب الكوفيين في
الاعداد خاصة وهو ضعيف لمخالفة القياس وكاستعمال الفصحاء قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه
قال الشيخ اعلم انه لك ان تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لانه ليس بمعرفة لان الاضافة
فيه ليست بمحضة لكونه في تقدير الانفصال فاذا اردت وصف المعرفة به اي بالحسن ادخلت عليه
حرف التعريف لانه تعريفه الا بذلك نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف به لما دخلت عليه حرف
التعريف فهو معرفة فلا ينبغي بها لو لا علاقة التعريف لا تعريف المعرفة لا تعريفها انما هو به
لا يقال لانه نحو حسن الوجه ينبغي ان يكون غير جائز لان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية

متحققة هيهنا لان الخفة في اللفظية الواحدة انما هو بسقوط التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيتقدم الحسن
جرا بالنفي على تقدير اضافة ساقط بالاضافة فالتخفيف الحاصل بسقوط التنوين لا يتحقق مع اللام لانا نقول
ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه حصل فيه التخفيف من جهة اخرى لانه
اذا كان لما قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما اضيف افادت الاضافة
التخفيف من وجهين وهما بسقوط التنوين كما في الصفة المضاف اليه واستتار الضمير فيه
في الصفة الذي بها الحق منا توجب الجواب على طريق التفصيل انه يقال لا نم ان التخفيف بسقوط التنوين
لا يتصور في الاضافة سابقة على وجود الالف واللام وليس كذلك كما لان التخفيف
الحاصل من الاضافة اللفظية الواحدة انما هو بسقوط التنوين بل الطرفين حصول التخفيف مطلقا سواء
كان في لفظ المضاف او في لفظ المضاف اليه او في لفظهما والى هذا اشار في كلام الشارح فيما سبق انما
انما يفيد تخفيفا في اللفظ حيث لم يحصل في المضاف وقد اشكل هذا على جماعة من العلماء بعد والى
على انه من باب اخذ الحكم بالشبه فقال ان الاصل في اللفظية المجردة الاضافة لا يكون بجنده الشيء
لو الشيء الا انه يمنع الخفة لا الشرط فلذلك جاز فيه اصل معنا انا اخذه حكما وكم لو تطابق او لم يتطابق
انها الى ان الكناية اي الضمير اذا سقطت اداة الوصل من المضاف اليه فقد عوض عنها اي عن سكون
الكناية اللام وتبعد بتعويضه لا يقال قوله لان اللام لا يعوض من الكناية في النقل نقلا انه لفعل الكناية
وخفته اي خفة اللام مما الاول فلانا نعتبر مخرج من الواو والثاني جهة ولها الان فلانه لام ساكنة
ولا اعتبار بحرف الوصل لسقوطه في الدرج قوله والضارب زيد قال الشارح انما جاز هذا اي قولك
الضارب زيد لانه مشابه لما يستفيد الاضافة وتعاقبها المضاف اليه فيكون فيها الاضافة فاين اللفظية
وهي بسقوط التنوين كما يكون ذلك في الكناية اللفظية في قولك ضارب زيد وضاربا زيد وجاز الضارب
الرجل مع انه لا يفيد خفة لفظية اذ لا تنوين ولا نون ولا كناية فقط بالاضافة محققة الرجل
لانه لا يبقى اضافة كما لا يبقى في الضارب زيد لانه شبه بالحسن الوجه من حيث الظاهر لان المضاف
صفة كالحسن والرجل اسم جنس معلى باللام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب
في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يكون الضارب زيد لانه لا يفيد بالاضافة حقيقة لفظية
كما انه في المثنى والمجموع بسقوط التنوين فيهما والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بالنصب

جواباً للتوهم بذكر اي بكونه بهم جنس بالحسن الوجه خلافاً للفراء فيه مرفوعاً جاز بناءه على الاضافة
سابقة وحصلت للمختبر بالذكر نظراً الى ان الاسم سابقة وزوال التنوين لاجل الحكم بمنع الاضافة لغير
الشرط وهو التنكير ولعدم جواز الضارب زيد بتقدير الواجب المابية الهاء وجيداً لان وجيداً
معطوف على الالف المضاف الى الواجب والمعطوف عليه حكماً حكم المعطوف عليه كما قال الواجب جيداً ابوه
مثل الضارب زيداً في الاضافة مع الالف واللام الى المعرفة وجاز مع ضعفه لان هذه الاضافة ليست
جريحة مانعة قدرة وقد يحمل في التقديرات ما لا يحمل في التصديقات كما في ربت شاة وسخلتها
وباب زيد والحارث فانه قلت ان علة امتناع الاضافة موجودة في الضارب بك والضارب زيداً في الضارب
مقتضى ذلك ان لا يجوز هذه الاضافة كما لم يجز نحو اما جاءني بقوله واما في نحو الضارب بك والضارب زيداً فجيد
والضارب مضافاً لياء كل واحد من الامثلة المذكورة لاستبداد المضاف المتصل المنفصل اذ
الاصل الضارب اياك والضارب اياي والضارب اياه فلما اضيف اي الضارب الى جنس المضمر
المتصل حصل بالاضافة التخفيف القطعي جداً لان المتصل احضر من المنفصل وبه ما لا يخفى من المغفرة
فانه قيل لم لا يجوز ان يكون التنوين في مثل هذا في محل النصب كما ذهب بعضهم فلا يرد ما ذكر
ما ذكرنا من الجواب بقوله والتنوين عن ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير النصب كما في الفعل لانهم لما رفضوا
اي تركوا فيما يوجد فيه التنوين والنون ان يكونوا في محل النصب على ان يكون مفعولاً فصلوا بينه وبين
الضمير المتصل نحو ضاربني وضاربوني كراهة اجتماع الزيادتين في آخر كلمة جعلوا جواب لما
ما لا يوجد فيما في التنوين والنون بتقدير اما اياي لما يوجد فيه احراز للباب على ما ذكر تقدير كلام
الشيخ ان الاصل في ضاربك وضارباك وضاربوك ضارب اياك وضاربا اياك وضاربون اياك
فلما اوصلوا اسم الفاعل الى مفعوله طلباً للتخفيف وكان المتصل فصلوا التنوين والاضافة وان
لم يحصل التخفيف بالاضافة بنفس الايصال اذ لا يجيء الضمير المتصل مع التنوين والنون لان علامة
المضمر بنوعيه منفصلاً وهو الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وصلاً ووقفاً وهي زايات وحملوا آخر كلمة كانه اتى به
والتنوين كذلك فكل منهما واحد يجمعوا بينهما لزيادتين في آخر كلمة ثم لم يعتبروا التخفيف بالاضافة فيهما
وجوزوه ابتداء ولم يحملوا الضمير المنصوب حملوا ما لا يوجد فيه التنوين والنون عليها وحملا
الثالثة ومعنى حمل احدى الاثبات على الكلمة والذي يدل على ان سقوط التنوين والنون بنفس الاضافة

الضمير دون الاضافة اذ لا يحصل ضارب بك او لام يضاف كما يحصل ضارب زيداً ثم يضاف
فاذا قلت الضارب زيد فلا يكون ذا ايا الا ضمير مجرور بهذا ما اختاره الزمخشري وسيبويه
قيل الامام عبد القاهر الجرجاني الذي ضمير النصب عنده لم يجز بقي فيما بعد الاستدلال على ان المشهور من
مذهب سيبويه ان يستتر الضمير بالمظهر في هذا الباب فتقول الكاتبة ضاربوكي في موضع مجرور لا يعني
لانه لا يتأتى في الاضافة الى المظهر الا ترى ان ضاربوا زيد لا يجوز في الضارب بك والضاربوكي يجوز لانه
في موضع جر وهو الاختيار وانه يكون في موضع نصب لجواز ان يقال الضارب بك زيداً على ما قال في الفاظ
عورة العيشة بالنصب واذا قلت الضارب بك كان في موضع لا يجوز انك لو وضعت موضعه مظهراً
لم يكن المضمر بعده الضارب به زيداً وكان بمنزلة الحسن الاخفش فيما يقول ابو عثمان بحمل الضمير المتصل
بهم الفاعل ضمير نصب بحكم الحال ويقول انه اتصل لانكناية قد عاقب التنوين والتنوين اذا يقال
ضاربك بالتنوين وعلى هذا كما تقول ضارب زيداً فلما زال الاتصال صار بمنزلة اسم الفاعل الذي
المجرد وهو يعمل سواء مضى او حكي او حمل على حكاية ما مضى او حمل على الحال او الاستقبال
في احد هذه الاتصال الضمير في الآخر بمنع المرة واما قولهم ام الامر منه الخير والفاعلون فحمل الهاء
كناية على ذا ايها سيبويه ذهاباً الى انه كقولهم مررت بالشر وابي الناس المبرة الا انها هاء السكت كما
حقها ان يستعمل في الوصل فاخطأت عن فاجر لفي الوصل يجري الوقف وعن كما الا تاتي الا في
الوصل واثبت الف الاضمار عن غلامه قوله اسم الامام قالت هي انما نصب كلام التمام التنوين
هذا شامل لهما وموجبي احدهما اقتضاء التمييز والثانية نصبه اياه فلا بد من اثباتهما فقول
لانه لا مانع يمنعني ما بينه وبين الاثبات (اقتضاء التمييز اثبات نصبه لفاقتضاء التنوين
لا يتحقق عليه الاثبات الا ترى ان الثانية قالت فاعلنا فعبأه يكون الاسم عاملاً فيه النصب فتقدر
بقدر ما يجب ما ينصب المنفصل من اسماء الفاعل والمصدر وانما مرجح بما اشتمل عليه قولها
نصب على تمام التمييز لان الاول لم يصح فلا يرفع حرف قولها لانه بالواو والالف بدعنا وكلا ما وهما
كلا ان المنصوب واشار الى وجه الشبه بينه وبين اسماء الفاعلين والمصدر قال الامير ايده الله
في قولك انا ضارب خطأ اسم قدم اي استغنى عن الاضافة لما فيه من التنوين وبهم محمل بكسر الميم الاجتماع
لانه المحمل بكسر الميم والذي ينصب العشرين عشرون مثلاً فانه يحمل الاول من الدراهم والدنانير في

محمولات بالعرض لاجناس المكيلات فتنصب حالا مثلا لاقتضائها اياه اي المثل وشابهته
بضارب بالتنوين اذ انما يبقى مفعولا وقد اشبع عن الاضافة بالتنوين فيكون عاملا النصب
هو اسم التام اعني راقود وهذا مثال كما ان العامل في زيدا من هذا ضارب زيدا هو ضارب لا
العامل هو الذي يتعلق به المعنى المقتضي للاثر فيه والمعنى المقتضي هنا شبهه بالمفعول والذي يتعلق
به اسم التام لما بين انه لابهامه يقتضي التمييز وذكر منوا وفسره بمنوا سمنا وقفيزا برا
اسماء قدرها اي انتساء عن الاضافة بتنوين التشبيه وهما معمولا له لكل جنس من اجناس الموزونات
والمكيلات اي منوا من محتمل الاجناس الموزونات وقفيزا من الاجناس المكيلات فاشبها زيدا حيث
انكل واحد منهما متقض للانتصاب عند تجرده عن الاضافة ضاربا زيدا فنصب ما بعدهما وهو سمنا وبرا
كنصب ضاربا ما بعده وهو زيدا فقولك عندي منوا وقفيزا كقولك عشرين درهما لانه لما
تقدم اي انفتح عن الاضافة بتنوين الجمع قال ذلك بحسب ما هو في حكم التشبيه وهو محتمل لكل جنس من اجناس
الموزونات فاشبه ضاربا بتنوين فنصب ما بعده لما ينصب هو وعلى هذا قولهم عندي رطلا وتمرة
لانه تذكير اي كل واحد من الرطل والتمرة مبهم كقفيزا ومنوا وقد تم بالاضافة فاشبه انا مطعم
وعبدا لانه اضافة لفظية الى المضمر فصح اتيانه مميزا وهو وقيل انما نصبه لانه شابه الفعل الذي
تم بفاعله الذي بعده فهذا اي ما ذكرنا من رأي سيبويه لا مثله من كون اسم التام فظهر من هذا ان المراد بالتام ان يكون
على حاله بحيث لو اضافة معها واما التمام باعتبار تشبيه التنوين لفظا وتقديرا كما في المبني وغير المتمكن
ونون التثنية ونون الجمع والمراد به ما كونا وقد عرفت صاحب الكتب متمما كعشرين درهما وحسبك
والحق انه ليس من هذا القبيل والاضافة تمام اسم التام قد يكون غير تمام زيدا وقد يكون لا زما فالاول نحو
اسم التام بالتنوين ونون التثنية وجمع لانك تقول عندي راقود خلا وراقود خلا فاذا اردت خلا بعينه
واذا اردت صلاحه فلا يجوز الاضافة وتقول عندي منوا سمن وقفيز برا فتقول منوا سمن وقفيز بر
اذا اردت منوا بعينه وكذا في منوا سمن واما جاز ذلك في الاضافة تخفيفا فلا مانع فيها ايضا
هذا في التنوين لفظا واما تقديرا فحكمه حكم الاسم التام بالتنوين لفظا ومعنى كما مر فاذا كان اسم التفضيل
لا يجوز الاضافة والا فالاضافة واما التام وهو الذي لم يتم بنفسه فهو التام بنفسه والاضافة لو ليس كذلك
يتوقف عشرون وبابها عشرة وسبع يحتاج فيه لغوة الجمع كعشرين وثلثين مثلا ليكون اضافته لانه

لواحق فانها مع الفتحة او الالف كلمة واحدة لا سبيل لاحد الى الاول فظاهر لانه لا يجوز
فوت الجمع وكذا على الثاني لان اسم موضوع لعشرة وليس بجمع فلا يجوز سلمين اي ليس
بجمع عشرة فلا يجوز سلمين عشرة ثلاث مرات كما لا يجوز جمع مسلم على اثني عشر مسلم ثلاث مرات لانه كما لا يكون
اي كان جمعا لعشرة فلا يكون مسلمين لوجوب ان يتبع عشرون على الخبر لانه عشرة ثلاث مرات وثلاثون
على ثلاثة ثلاث مرات فيتبع على ما تبع المخبر عنه على ما مر فلما تضمن عشرون عشرة وهي
وثلاثة فقط ثلاث مرات عشرة علمنا انه اي عشرون ثلاثة لم يوضع مع الواو والنون لهذا
العقل المخصوص فاذكان عشرون موضوعا لمجيء الواو والنون لهذا العقل المخصوص فيمتنع ان يوجد
بدونه الا بنقل الكلمة عن معناها الاصلي الى معنى لم يوضع له عشرون وسلم وكان عليه بعض النحويين
فلهذا ذكر في بقية العقود ولهذا دليل على ما ذكرنا من قبل فلهذا الدليل المذكور قيل انما اتى بنون
الجمع لانه لا يرد عليه حسنون وجوعا على انه يجوز حسنون وجوعا لانه ليس فلكون فيه وقد تم
وذكر الاضافة اي وكذلك اسم التام بالاضافة لانه لا فرق لان المعنى ملء عشرة من عسلا ملء
لانه مضاف اليه تمييز ويحتاج ايضا الى تلك المرتبة فانما سمي بقاء المضاف اليه فهو يستلزم
كون المضاف اليه ضابطا اي حصل الغرض بالاضافة من المضاف اليه اي والا ينفع ان حصل بكل
منهما لزم عدم تمام كل منهما عن الآخر والا كان في كل مضاف وقد فرض كذلك هذا فيتجه ايضا
اسم التام بالاضافة والا لوجب فلا يجوز ان يضاف المضاف والمضاف اليه اذ كلاهما قالا لزم
فاسد من جهة اللفظ لفاعل او من جهة المعنى لعائد الظاهر هنا على التمرة مثلا ملء زبدا والا ايضا
فاسد لفساد المعنى بتبيين التمرة بالزبد في تلك الصورة واما المراد بتبيين مثلا بالزبد والا ايضا
فاسد لما مر من الوجهين المذكورين سابقا من الوجهين هذا واما الاسم التام بالتنوين المقدر فحكمه
حكم الاسم التام بالاضافة وبقي الجمع فلا يقال ثلاثة وخمسة عشر رجلا بخمسة عشر رجل لاستلزام جعل
ثلاثة اشياء كاسم واحد لفظا ومعنى واما كم الخبرية فظرفية وكم الاستفهامية تميز بعض العقود فلا يجيء
واذا عرفت هذا فاعلم ان قيل لعين في الذي الاسم التام بالتنوين يبقى لهم ما يلزم التمام موضع كفيه
فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اي في هذا المثال اعني كف لا ابهام فيه فيبقى بالنصب جوابا
الفقيه وضيفه فاعلم راجع الى الابهام واما الابهام في قوله موضع مضافا اليه الكف فالمقصود

بالتمييز هو الموضع الكف نفسها فالموضع منها في الكف ولنا فيه الى المميز لوجب النصب كما يمنع اضافة
المميز فيه لكونه ملتبسا اذ فات تلك الموضع وجه [illegible] اضافة الاقرب المميز الذي كما في التمييز لاجله
من المساحة اذ للابهام منه كالاقرب في الكف وحدها وانما حصل [illegible] المذكور [illegible] ان تقييد الى
الكف ومثله [illegible] اضافة المميز لانه شرطها تام بالاضافة [illegible] يكون الابهام في نفسه من غير [illegible]
كلمة الاسم التام بالتنوين والنون فلا يمنع التمييز ايضا قلت كذلك الكلي [illegible] الاسم اذ شرطها تام با الاضافة
في انتصاب المميز [illegible] الابهام في نفسه من غير [illegible] كلمة الاسم التام بالتنوين والنون لانه [illegible]
كذلك [illegible] المضيف [illegible] علة التمييز تنصب لانه مثله حذف النقل والنقل الاوى اذ المعنى لا يتم
في الكيل [illegible] بينها [illegible] عشرون [illegible] اليه ما هو [illegible] المعروف [illegible] كما [illegible] فيه
المساحة في الموضع الذي [illegible] لاجله التمييز حتى بينها [illegible] هو شرط في التام بالتنوين والنون
ليس [illegible] التام بالاضافة فاذا [illegible] بالاضافة [illegible] التنوين [illegible] العامل في التمييز
هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم بالتنوين لان [illegible] الاسم التام النصب مشروط باقتضاء التمييز والكف
ان [illegible] التمييز منها [illegible] موضع [illegible] باعتبار الموضع منها فالى الكف [illegible] الابهام فيها
في الكف وفي بعض [illegible] الابهام فيها [illegible] الاضافة [illegible] المضاف اليه وفي بعض النسخ [illegible] في
الموضع منها في الكف [illegible] هذا [illegible] الابهام في الكف [illegible] بالكف [illegible]
على [illegible] مثلا [illegible] التمييز [illegible] ايضا على هذا الاسم
[illegible] بضرب زيد [illegible] موضع [illegible] في الكف ناصب للتمييز كما [illegible]
مضافا الى زيد ناصب [illegible] العامل هو المضاف لانه هو [illegible]
وهو كذا قال الشيخ عبد القاهر [illegible] قد انتصب [illegible]
من [illegible] احدهما بثبوت التنوين [illegible] واما الاضافة [illegible]
ان [illegible] الوجه الاول وهذا ايضا عجيب [illegible] ان هذا الكلام [illegible]
ظاهر [illegible] فكيف صدر مثل هذا الكلام من هذا العالم [illegible]
لانه اذا [illegible] العامل في التمييز هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا [illegible]
يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا [illegible] لانه [illegible]

مختلفين في بعض المواضع او عدم استقلال كل من العاملين والفرض خلافه هذا تمام ما نقله الاجماع
منهم اي من ائمة النحويين على رد نفسه وكذلك ثم قال وتوضيحا الفرض [illegible] لو انه لم
غلب عامل [illegible] والمراد توجيههما على معمول واحد حيث يكون اعمال منهما فيه وجوبا كان لزم اعمال فيه
الاخر فان عملا فيه لا يشتكل كل عامل والمراد بالعمل [illegible] والمراد بالعاملان [illegible] مطلقا فاعمل
باتفاق منهم لواحد منهما الا انهم اختلفوا في ان الاولى اعمال الثاني عند البصرية [illegible] اعمال الاخر
اقرب الطالبين الى المطلوب والاول عند الكوفية كذلك لانه سابق الطالبين واحتياجه الى المطلوب
اقدم من احتياج الثانية اليه [illegible] العاملين في المرفوع فاذا [illegible]
القاموس في المنصوب [illegible] الوجه [illegible] ان النحويين [illegible] في المثال المذكور [illegible] عاملا [illegible]
ان شرطا على الاسم انه يكون مقتضيا للتمييز بابهامه وقد انتفى اي عدم هذا الشرط هنا اي
في النحو ولعل كلام الشيخ عبد القاهر [illegible] جعل العامل الاسم التام [illegible] الشيخ
لا يجوز هنا النصب [illegible] جعل [illegible] الاقرب عاملا [illegible]
اذ [illegible] واحد فالعمل للاخر [illegible] الاخر للتمييز [illegible] الموضع [illegible]
فيها [illegible] جعل الاقرب هو هنا عاملا [illegible]
من ان شرط اعمال الاسم التام لانتصاب التمييز [illegible] جعل الاقرب هنا عاملا
فلا [illegible] العامل فلا يصح [illegible] هذا الباب **قوله** ويقال الثلاثة الاولى لمقادير جمع
مقدار [illegible] قدر [illegible] قلت كيف قال المصنف التي ويقال الثلاثة
الاول لمقادير وقد ذكر في باب [illegible] التمييز اربعة اشياء حيث قال وهي اي الثلاثة
التي يقال لها مقادير المساحة وهي ما يعرف به قدر الممسوح من سطوح الارض مساحة [illegible]
والكيل وهي ما يعرف به قدر المكيل والوزن وهي ما يعرف به قدر الموزون والعدد وهو ما يعرف به
قدر المعدود [illegible] قلنا [illegible]
التام الذي ينصب التمييز اربعة اقسام وهي [illegible] الذي تمامه بالتنوين وما فيه نون التثنية
وما فيه نون الجمع والمضاف [illegible] بالاضافة ثم قال ويقال للثلاثة الاول مقادير [illegible] التنوين
ونون التثنية ونون الجمع والاخير [illegible] ويقال للمضاف [illegible] من الثلاث [illegible] وما ذكر بعد

النصب كرأيت احدا الا اذا صلة في الرفع جواري وفي الجر جواري بالتنوين فيهما الا في القرن والاعلام قبل التسمية عدم الانصراف فاعلم يصادفك فاعلم وتوجد بنية على الزمة الا قرت في مضرفها لبقاء معانيها كلام ومكلام فالتنوين تنوين التمكن وتاليها وهو منقول عن بيوبه اصله بغير التنوين لكون الياء لاستثقال الجمع وكسرت الياء ثم عوض التنوين عن الياء وعند الخليل وعن الكوفة بقي عليه الاعراب لتغير حالة الجر كما في حالة النصب ولهذا ايضا وارد على الاتباع لكون بين فتحة الجر وضمة النصب فرق فلا يتأتى عليه فيدغم وصاحبه الاقليد وقد قرئ سيبويه بما يدل على اذا التنوين عوض عن الحركة فعلى هذا الوجه كل اصل ساقط عنه عدم الانصراف والاعلال الخلو بالوزن والا الانصراف احدى يوزن الاعلال وثبوت الالف اخيرا بعد الحكم بمنع الصرف والا يحذف الالف لو قبل لم لا يجوز ان يكون المنع لاجل وجود ما يقتضي على الندور وعلى فرض الاصالة زال بالاعلال كيعد ويوجل كانا بهما لقلنا لزوم الحكمة الزاء مبنية ايضا على وزن الجمع تقديرا وانا نحكي عن الخليل وتقوين سلاسل عن الاعلال يلزم سيبويه واحد الوجهين مسلما ودونه فعل هذا الوجه ايضا غير صرف ورابعه اذا اصله با التنوين فعلى اعمالة الاول ثم منع الصرف بناء على قذفي الوزن وتقوين تنوين عن الاعلال فالتقى ساكنان فحذف الياء فعلى هذا الوجه ايضا عين نصرف هذا الاختلاف المذكور في حالتي الرفع والجر واما في المنصوب فعلم بحذف الياء لانك تقول سلاسلا الرأيت ومررت بالواو في والا تقول الوادي بكسر الدال في الجميع بل تقول قطعت الوادي بنصب الياء لاذا الياء يسقط حركتها في حالة النصب لانها فتحة حقيقة فيجري الياء في ضارب فيكون جواري كضوارب ظاهر يكون الفرق اليه سبيلا بالاتفاق وتكسير اعلم الجوان الشك وجه آخر وهو اذا جواري لا كاذا بالاعلال على ذلك الاصل كاذا فيه نظر لان ما قبل الاعلال وما بعده والاول ينتفي عدم الانصراف وكان الانصراف فعلنا بالوجهين رعاية لهما بينهما بالانصراف في المعنوية الواحدة وبعدم في الصورتين تسليما للاصل على الفرق واختصاصه بالنصب فلا يلزم المزوج عن توهم السلوكية في المثال لام قوله كرسته حالة التعريف قال ذع لما انصرف لانهم الاعجمي حالة التسكين لانه بالتسكين قد زالت العلمية لما بينهما من التنافي واذا زالت العلمية لم يبق ما تمنع كلمة على حيوان ضاحي العربية الا ترى كانت سببا لكونها اي كلمة الجهة مشروطة بالعلمية فاذا زالت العلمية لم يبق الجهة اي مشروطة بالجهة

في اول استعمالها في كلام العرب على اسم كان ما تبادر الى استعمالا علما كابراهيم او لا كما قبل في فاطمة لغة الروم اسم جنس كخط الجيد ثم جعل علما لمرو ونافع وموسى لجودة قرأتهم ففي تسميتهم الاعجمي بالاسم مشرش فاذا شرطت فيه العلمية لا تهيم الاعجمي لما لحقه التعريب اي جعل من يتلفظ بلغة العرب او بهم من جعل علما قبل التعجيل كان ذكر التعريب قرينة اي دليلا على كونه فيها لم يكن الام الاعجمي العرب بتخصيصهم اي خالطهم العرب فلم يبق ولا يعلم وجههم بكلامهم ويعلمهم من جنسه في احكام متعددة فاعتبر الجهة حتى لغتنا واما الجهة التكوين بمعنى كان فلا يعتد بها اي لا يعتبر بتلك الجهة التكوينية فلا تمنع الصرف نحو جلجل ومرمر كاستبرق وابرسيم واذا حقق بناء على بناء المجهول اي واذا سمي العربي به اي باسم الاعجمي الذي بجهة نكرة لانهم اجروا الاسماء الاعجمية عن الام الاعجمي بجري ما سماهوا من لغاتهم فاذا دخلها لتم عليها بحر الجام وتصرفوا فيها فصرفوهم في سائر الاسماء الموضوعة لهم نحو رجل وفرس باد خال التنوين وهو اشتقاق كسفت من السفت فصارت بهذا الاعتبار كانها من لغاتهم فصفة من الجهة كانها بالاظم يعتد بجهتها ذكروا لها علامات تفرق بها منها خروجها عن بنية العرب كاسماعيل ومنها مقارنة الفاظ الجهة الا انها غرتنا في المعرفة كابراهام ليل ابراهيم ومنها عدم الصرف نحو بابليس لو كان عربيا لانصرف وزعم الفراء ان ابليس اعجمي فقط غلط لانه يشتق لا يكون منه في الالفاظ الجهية واطلاق ان مع يدل على انه اختار عدم الاعتداد بتركه الاوسط وهو مذهب سيبويه والبعض على ما قاله مزاحة لم ينكر بيت بلالة اطرق من غيره فالقاريء ينبغي ان يعرفها اعجميا كماه او عربيا الا اذا كان من فعل او لو لجد ضرب يجمع غيره ايها وبعلمهم اعتبارا متفاوتا ولو تبدل الياء منه الاقرب من الجهة لعروض باعتباره العدل المقدر الاضعف منها ثم هواة وافق لفظه عدديا وكاة القصد اليه بالتسمية كاسماعيل المصدر فلا اعتداد بجهتها وعلى اذا الزيادة على الثلاثة ثم يؤخذ ما شرطنا كما اخذ الاكثر من فلا يكون فيه نوع ولعط الا الصرف وكذا اله وكما بجهتي الصرف بعد التكلم ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس بفعلانة فيما صحت فاؤه نحو عفاة او فقت كراهة وكسرت كميزان فاء على مضرفه للعلمية والالف والنون لما ذكر ما جاءة فعلانة جذاف استعاد وجئ من وجوه الشابهة وهو اما تابع دخول الهاء فاذا تكرهه فاذ والاحد التسبيحا وهو العلمية تيلا ليس لزايد البقاء بلا بالشرط

يخ احمد طريف الاسناد وذلك بيتي مبينا عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم باعتـ
اربعة اشياء آتية مذكورة بحسب مذهب واقعة خلافا لابهام من
يذهب الى انها واقعة بعد تمام خلا ما يبين الابهام
عن احمد طريف التبة ثم شرح الباب
بحسن عناية الله تعالى بهم
كتب في اوائل شهر التصدق العد
تاريخ
١٩٨

وكون اربعة اشياء لا يتأتى كونها مما وقع اليه ضمن الفصل الموضوع لثلثة لها الوزن والكيل وغيرهما الى احد وهو
تمام بعض التسعة اعلم ان المعنى جعل الاوزان من اقسام المقادير اقتداء بالمصنف بالكاف وابن الفتاح
والامدي وصاحب اللب قسم المقدار حيث قسم المفرد الى مقدار وساحة وعدد اتباعا لابن مالك
وابن يعيش وابن عصفور وغيرهم لانه لا يخفى عليك انه اذا قلت لي ملء عباءة قمحا فقد قسمت ما عندك
من العسل على هذا الاناء ولكن لم تملأه ولكن قد قسمت ما عندك من الرجل بزيد مثلا بخلاف
ما لو قلت لي منوا من سمن فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوي ولم تقسم شيئا قوله والتمييز بيان المجمل من الجنس
والجنس والمختص ورفع الابهام عن المفرد المبهم المذكور كما ذكره في امثلة المقادير والمكيلات قال الدماميني
اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة كما يقال الخبر اما مفرد او جملة وعلى هذا المعنى
قالوا المضاف اليه يلزم الجر والمجرور من قبيل المقادير وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف مثل ان
يقال المنادى اما مفرد او مضاف فعلى هذا غير المضاف من اقسام المقادير وقد يذكر ويراد به ما يقابل
المثنى والمجموع كما يقال الاسم اما مفرد او مثنى او مجموع فعلى هذا يكون غيرها من اقسامها والمراد منه اي
من المفرد ههنا ايضا في قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد المبين الاول ذكر معاينه وهو ما يقابل الجملة لكونه
مذكورا من مقابل الجملة اذا تقرر هذا لا يخفى عليك ان التمييز رفع الابهام وبهذا يتبين جاريه لفظية مخالفة
بينهما اشتراكهما معنوية ثم فصل وبين انه هذا على قسمين فقال ثم انه اما ان يكون في الاسناد او
في احد طرفيه اي المسند والمسند اليه فالمميز الاول هو الذي يسمى تمييزا للجملة سواء كانت جملة حقيقية
او في شبهها ويقع بعد تمام الكلام اي بعد استقلاله كان نحو طاب زيد نفسا فالابهام بسبب ما في
طاب زيد تعلق اسناد الطيب الى زيد لان الطيب يطلق على الاعراض والذوات فزيد على الانفراد فيه سامح
وتساهل لان اصل النسبة معلوم محقق الابهام فيه طرفاها وانما الابهام او التعلق به بالنسبة فلا
بعد طاب زيد نفسا طاب امر منه لم يفسر ولكن الامر ينتشر او يغوص فالمبهم في الحقيقة هو
الشيء المنتسب اليه بالنسبة فانه كلا من المفترقات بعد تفسير المنسوب اليه المجهول للمتكلم
التبس مرادهم بهذا القول هذا وقد مر ما قبل التمييز انما عرفت ان ذكره او عرفت ذات مقدرة
خصوصا اذا جيء لهذا لكلام كونه بعد تمام الكلام بخلاف القسم الاول مما يرفع الابهام المستقر في الاسناد
لان في التقييم يكون امرا مجاميع وامر مميز فباعتبار اعتماعهما يحصل التعريف والتميز انما ذكر في ما يكون

تلك على انه لم يجعل شيئا كافيا وزنه الفعل وصلاته وبعلى ليس كعطشان وعطشى بل زنة الثاني
وانما حصلت بحكم الاتفاق بهذا الفا تانيث زيادة تنبيه واما الفالم تتبين فانه تتبين عدمها فيما ينصرف كما
على واله لم يتبين فيعتمل الانصراف وعدمه كحمراء لفظا من الحمرة ينصرف واذا كان من الحسن فلا ينصرف
وتدرك شيطانا وبهاء الاول مذهب الخليل وسيبويه كما عليها بالزيادة حملا على الاكثر وكما
مذهب ابي الحسن حملا على عدمها لكثرة بناء على وزن فعال ولعل الاول ابو قال بقتضيه الفعل
ما يضاف الالف والنون زيادتان اشارة الى هذا وكذا ما يضعف من الفعل قيده بقوله وهو الذي
كلهند وزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين لان حكمه وصفا غير ذلك الحكم
وقد تم بيانه حاصلا من ان على ثلثة اضرب ما يختص بالفعل او الوجدي اعم الاستعمال او
مرتجلا او اعجميا فحكمه انه ان لا ينصرف نظرا الى وجود العلتين ولو حصل التخفيف في
بعضه كسكان الوسط كهند فيكتفي بكف فيسويه بصرفه في نحو الباء وابو الهيثم اكتفاء بتعليل الفعل
والعلمية بصرفه للزوم الاكتفاء لدى قصد تكثيرا ولا فلا يصرف عنده بدليل جواز احتمال الاصل فلكه
وان كانت خفيفت فهي بحكم المنطوقة وما يوجد فيه غالبا غير غلبة فحكمه كما سيجيء الانصراف
خلافا لسيبويه كهند فانه حكم بعدم الانصراف محتجا بقولهم انا ابن جلا ودرة بانه جلية انما علم
او صفة لموصوف محذوف وفيه بحث فيما فطن ان عدم الانصراف عنده وزن الفعل لا كونه الا ما غلبا
على ان يجوز ان يقال خلا وما يوجد فيه مانع العلمية في الاصل وانما كان في حكم ثابتا فالة التعريف
الا ترى بحمد ذاته ختم بالياء فقال والقائم يصرف نحو احمد وذاته جاء وذهب الى اسماء نحو احمد
وبرام للقصة وانكل وبرام للدعوة لانه اي اصل في الاصل الكثرة في الاسماء وقد تم بحثه
واذا كانا عالبا بما فعل كاحكم الغلبة بمنزلة الختم به كالعلم فعليه ظاهر في بين
انه يسمى باحمد الذي فعل وبين انه يسمى بصرف بجعله اجراء على الغير المختوم بتاء
وزن الفعل في كونهما يمنع التعريف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة
ينصرف نكرة لزوال احد السببين تحقيقا لان العدل فيهما تقديري لانه بناء على منع الصرف
لا يستدل لانه وقوف لانهما لم يوجدا لا علمية غير منصرفين فلا بد من سبب اخر وليس فيه الا
سبب واحد وهو العلمية ولا يكون التقدير سبب مقارن لها غير ما سوى العدل لانه الخاص

٧٩

انها ليا بجمعين والتاء يثبت فيها لفظا ومعنى والتركيب والعجمة وليا مزاوجة الفعل
الالف والنون مزيدتان وكذا ليس فيها ومعنى التاني فقدة العدل فيها عامرة نافع حفظا
لقاعدتهم فليس كل فعل قدر فيه العدل كما في خمر لطاير وخطم فانهما معروفان وهو فيهما
الالف واللام وعدم دليل فارقة بين المعدول وغير المعدول واما قالوا الص في المتن عدلا عن
عامر وزافر المعرفتين لانه لا يكون بعد العلمية عن نكرة فمنكر لانهما كانا معدولين عن نكرتين
اذ يلزم على هذا استعمالهما في النكرة بناء على الملازمة لانه العدل اذا يذكر لفظا ويريد غيره وهذا
التقدير في المعرفة لا يوثر في تغيير كلمة من التكثير الى التعريف ولا يثبت التغيير الا بالمغير وكون
حال ليس بحجة في النكرة يمنع عمر فلا استبعد فيها تبين انه عدل عن عامر المعرفة وكونه
علما بعد العدول عن النكرة بعد لانه بعد بقاء العدل يؤدي الى التاني ومع انتفائه الى خلاف
اساءة الاجتماع ناطق فانه قلت قولنا انها لا يستعملان في النكرة منقوض بالنوفل للرئيس
وهول للعظيم دليل كاروة اجاب بقوله وانا نمنع في قوله يا بني الظلامة منها النوفل الرئيس
يا بني يمنع الظلامة والظلامة والمظلمة ما تطلبه عند الظالم وهي اسم ما اخذ منك على العنف
في ضد راجع الى المظلوم والنوفل البحر او الرجل الكثير العطاء او هم رجل والزفر العظيم والسيد
فانه صفة كما مر وليس بمعدول لكثرتهم وقدم تحقيقه انفا بدليل دخول اللام عليه وكلامنا في المعدول
فلا يرد علينا فقضا ولو سلمت يرد فهم حاضرة في الذهن الواحد فقط غيرها لانها بالنسبة الى العرف
وعما ذهب في التعريف وابعد عن التكثير والتوصيف وله خلو في هذا الاشتراك عن العرف لانهم
لم يوجد الا لاعلام وليس في حاله تستعمل صفة تجلان وزفر واذا لم يستعمل في النكرة علما
اذ عدل عن عامر معرفة فاشتبه عن العرف ولما انكر مع زوال احد السببين وهو العلمية بالبقاء
بالسبب لانه تقدير العدل لضرورة وجوده غير منصرف حين العرف بزوال العلمية انتفت
الضرورة فلا تقدير العدل وكذا المؤنث بالتاء انما نقطا واما تقديرا نحو الحقة في المؤنث بالتاء
لفظا وسعاد في المؤنث بالتاء تقديرا ريد في الاول في لفظ تاء التاء بيث واما لم يكن شيئا
وبالتالي ما يحاله كان تقديرا بعد عليه كلهوى لجيء التصغير بالتاء واما الزبا مجيء فالحرف
الرابع لقياسه مقام التاء في التصغير فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لانه التاء بيث لفظا

يرد في الصرف اذ كاد لازما سواء كان باللام وبالتاء مريدا به الاضافة كالحالة بوجه ما او له
غالبا ما كالحلة عليه وسيجيء وهو لما كان ظاهرا في كونه المؤنث لازما بالتاء في وقت من الاوقات
الا لفاكاه مفتوح الاعراب الحنيفية الى العلمية لانه كالتسمية بخلاف الحذف فوجب لزوم التاء بخلاف
شرط التذكير بالتاء يتحقق التزوم لو لم يكن كذلك في موضع من التزوم الخلو لا يكون لازما والجنب في
التذكير هو التاء بخلاف الانثى ولاعتبار التزوم صرفي الصفات المؤنثة بالتاء لما لفظا نحو ضاربة
كلمة واما تقديرا نحو حيض في مريت بالعلامة جريح واذ كاد فيه سبب فانا التاء بخلاف الحنيفية
لان التاء بخلاف ليس بلازم ومعناه بقاء اصل المعنى وان حذفت التاء ولم تستبح رجلا او امرأة
كل واحد منهما يصرف للزوم فيها بالعلمية فثبت ان لا لزوم الا بها واما التذكير بالالف ممدودة
او مقصورة فظاهر انه اذا سمي كاد او غيره علم لبناء كالحالة عليها كما ذكرنا فلا يحتاج الى شرط العلمية وهذا
قيد المؤنث بالتاء احترازا عنه وما وقع في اكثر النسخ من عدم الحذف وصلى والظاهر انه من خطاء الاة
الكلام في المؤنث بالتاء وهذا مؤنث بالالف فلا كلام فيه وقد وجد نفي بعض النسخ صلى بدل
كان صلى وهو المناسب ولعل صلى وقع تصحيفا عنه اي عن لفظ صلة مثل ما كتب بعضهم واقام
فانه هو اذ خطاء لا كاد توجيهه بانه جعل التاء ذكر المصلى واذ لم يكن بالتاء لا الذكر كما يطلق
على تقدير ان لا يكون لهم رجل او جبل حتى لو نكر يتصرف نظير الغاد على اللغات الآتية بمثلة شاء
التاء ينبغ فاضرب لفاتكر خطاء لم تنبه على الالف فيها وزنه فعل وبفتح الفاء ليس بواجب لجواز ان يكون
للتاء ينبغ فلا يتوهم في هذه الصورة مقام السببين فيكاد على اشتري اذ هو زنه فعل بضم الفاء
لا يكون الفعل الا للتاء ينبغ فاذ كاد الاخير بمثابة التاء ينبغ فلا يكون الا نصرانا بعد ما ورد عليهما
الاخوان ورجحنا بانا لحكم اذا وقع في الاستلزام اعلم اذ التركيب بين الاسمين على وجهين احدهما
ان يكون بين اسمين كل منهما بحيث لحكم كل شيء من المعطوف احدهما على الآخر فهذا التركيب بناء جائز
لتضمن معنى الحرف كخمسة عشر مدلول كل منهما مراد بعد التركيب كما اذا مراد قبل التركيب بخمسة وعشرة
وثانيهما اذ لا يكون بحيث كذلك فيكون الجملة لشيء واحد على معنى مراد وهو الرأي بقولك كاد
الجملة الفاذ جعلا اسما واحدا لم يتضمنا معنى الحرف نحو معدي كرب بالجزء الاول بمنزلة بعض الجملة فالاعراب في الجزء الاول تقول هذا معدي كرب ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب

تالآن يعيش فيه شدوخاه احدهما مر جمة الآة التي هو في الجزء الاول فحذفت الدال الآن ناقص
وثانيهما مر جمة الآ كاذيذ آخره الكوفة موضع حركة كالآن في حضرموت واللام في بعلبك وفي بعض نسخ
اصله معدي مر عدايعود واقي اقتصر واجعل الواو ياء لخفة كسر وما قبله فصار معديا الآن
هذه القاعدة قياس في الجزء الثاني في المزج ثم خفف وركب مع الكرب معناه الفساد في الاصل علما
لانسانه وكذا البرهما الاول في بعلبك بني آخر ابنه في الاكثر البعل الزوج في الاصل ثم جعل علما للصنم الآلهة
بعيد اصل بلدة وهو موضع مر يا فوته حمله وبيع يديه اصنام صغار وقيل كل صنم قوم ايضا
وكاد طوله عشرين ذراعا وكاد لدار بعة وجوه وقيل البعل اسم امرأة يعيد دنا من ورد الله
والبكة كر العنق ومنه سميت الكعبة بيكة لكسر ما اعناق الجبابرة والرقاب ايضا والشق ايضا
ومنه البكة لاثنتين مر الفرد وس فائدة لا يضرف للعلمية والتركيب فاذ تكرر لزوال احد
السببين فالمنع مر شرطاه وجودي وهو العلمية لما لولا ذكر لكان اشرف الزوال والمعتبر مر
التركيب للآدم كما قالوا بنيت وعدية وهو يحمل وجوها لا يكون بإضافة والا لوجب اعرابا فلم
يحمل اسما واحدا والاسناد لاقتضاء بقاء الاسم على حالته الاولى ولا بالمكان يكون مر الصوتا ولا
متضمنا للحرف لبنائه واذ لم يتمكن فيه الاعراب حيث قالوا واما اذا تضمن معنى الحرف كالاسماء
مبنيا على الفتح نحو خمسة عشر وسيجيء بعد المبنيات فيه تساهل الآة المتضمن هو المركب لا احد جزئيه
الآة الحرف الا تصل بالآخر في اللفظ دون الاول قالوا الان تضمن لتساهلا في تفصيله لوجوه
الاشارة في لفظ واشار اليه اذا اختار البناء في خمسة عشر بعد العلمية واشار في لبابه على
جواز الوجهين فيه ويجوز في نحو معدي كرب اه يضاف الاول الى الثاني ايضا كما جاز
ليس كما تركيبا مزجيا ويجوز في اي نحو كرب اذ ذاك اذ بمعنى الوقت وذاك اشارة الى
ان يضاف الاول الى الثاني فيما لم يضف مضاف الى الجملة المعرفة على اه يكون مذكورا وتركه على اه
يحمل كرب اسم قبيلة مثلا فيجتمع فيه سببا تمام العلمية والتأنيث المعنوي فيقال
معدي كرب في الانصراف ومعدي كرب في عدمه في الاحوال الثلاثة قيد كليهما بعيني
حالة الرفع وحالتا النصب والجر فيقال في الصورة الاولى هذا معدي كرب ورأيت
معدي كرب ومررت بمعدي كرب بالتنوين كغلام زيد وفي الصورة الثانية هذا معدي كرب

ورايت معديكرب وعمرت بمعديكرب بغير التنوين كقلم زينب فخرة الاعراب في التركيب الياء
من كرب وفي الاضافة الياء من معدي الا انهم سكنوا حملا على الكلب بل هو حامل فيه ذلك على آلة التركيب
افصحي والتقاء الساكنين في نحو معدي كرب لجواز اجراء المنفصل مجرى المتصل فاذا كان ما ينصرف صرفة نحو اذا بعل
بالتنوين والا فلا دام مهزوما رسم حسن فالاصل صاحب الاقليد وبناء دقيقة وهي اداة هذه الاضافة
لفظية لا معنوية كغلام زيد فاداة زيد فيه يدل على ما يدل عليه الغلام فحذاه بالتنوين بعلامة الاضافة
فاذا قلت ليس بهم شيء اضفت اليه بعلا بل هو مرتبط بمنزلة الدال من زيد فلا تفصل الذي بين بعلك
وبين بعلا بك فاذا تضيف فاية هذه الاضافة قلت هي الاشتية على شفا استراح المضاف بالفاء الله
وفصل اتحاد هما حيث جعلوا المضاف اليه لا يدل الا على ما يدل عليه المضاف اليه لكن في الوجه الاول
اتصالا يركب وفي الثاني تفصل عندي صورة المذكر فتح وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة
لانه العلمية لم توجد شوكة فيما فيه سببان او اسباب الا وهي شركة في الجمع او في ما سوى واحد
فيصير العلم العلمية شركة فيه كالتركيب والجمع والالف والنون في الكلم والتانيث بالتاء
معنويا او لفظيا قيل والتعريف وفيه نظر وفي بعضها ليست بشركة كالعدل وزن الفعل اذا كان
بقي بلا سبب او سبب واحد وهما متضادان لانه ما وجد مزاوزانها العدل ليس بشيء مفيد الا ان
زاد الفعل وهو محصور فيما وجد بحسب الاستقراء فلا يكون هذا الاعتبار اذا يكون لهم فيه
علمية ووزن الفعل والعدل حتى لو انكر لم ينصرف لبقائه على سببين بل ليس معها الا احدها
فبقي على سبب واحد اذا نكر فلا يمنع ساجد وصحراء اذا سميا اذ لا تاثير للعلمية تمام
تمام بتمرة كتمام السلم بعد اتمام كما ذا لفظ مستقل بالوصفية وكيف يبقى الوصفية فيه فظ قبل العلمية
كسوداء احمر اذا سميت به انتفاء العلمية ووزن الفعل اذا نكر عن العلمية ذكر في باب ثلث ذكر طائرين
احدهما عاد بيتا والعلم بواحد من الجماعة سماه فاذا اريد لفظ زيد الموضوع لواحد مشخص
التي به صار اسم جنس منقولا على كل من سمي به بالتعطاء وتاثيرها اذ يكون التي شيوعا
بعين من ذلك فيجعل عبارة الجنس الدال على كل الجنس كاشتمار فرعون بالظلم وموسى بالعدل فيقال
كل فرعون موسى جيء بكل ظالم يطلب عادل يحق له جيء بكل سيء بفرعون مسمى بفرعون سيء
بموسى لا حاجة فيه الى التكبير لم يكن تنزيل المثل في العلماء بحالها ولهذا لم يتوهم به الاكثرون ٥

فيه خلاف بين سيبويه والاخفش فلهذا هو لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش وحجة
الاخفش ظاهرة لكن يجوز التسوية على القاعدة الا ان الوصفية قد زالت بالتسمية فزالت العلمية
جميعا فبقي الظلم على سبب واحد وهو وزن الفعل وهو منصرف فمن ثم واما حجة سيبويه فهي ان
ابا عثمان كما ذهب اولا الى ان العلمية هي صرف الوصف والوزن فلما سميت بذات الوصفية للتاني
فلانك لم تبدل الاصل الذي ثبت لمزيح العلة فرجح اعتبار الوصفية لاعلى ان الوصف رجح
حتى يكون رب احمر معناه رب شخص فيه الحمرة بل على انه كان ثابت له لا محالة وزوال ما يمنع
ولو بدليل تام لجاز وان كانت الوصفية زائلة وانما اعيد ليصير احمر على الحكم الاصلي وهو منع
الصرف بعد ان دخله التكبير الذي هو الاصل ويدل على اعتبار ما في جمع ولم خال اللام عليه علما لانها
من الاحكام اللفظية ولولاه لما جاز ذلك كما لم يجز في احمد لان يكونوا لهم منصرفا لهم وارقم كما له
وان خرجت لا بهيئة اجتماعا بذلك الاعتبار وان لم تراعه فهم في افضل العلم وهو مثله مخالفة
لانه حين لم يتصل بزيد في جملة فلا يكون مثله فاته تصل به فهم ونحو متقوف على اذ اذ كما
لم ينصرف لكونه صفة فاذ قلت فلم تغير مع العلمية ولم يجمع نحو ضارب علما من الصرف قلت ينافي
ثبوتها في التحقيق يوجب عدم اعتبارها معها فاذ قلت فلا يعتبر اعتبارا مع التكبير لانه لما
نكر من العلم بعد اعتبار العلمية والوصفية فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك قلت يكون اعتبارها
لزوال ما يضادها فلا يلزم من عدم اعتبارها مع العلمية عدم اعتبارها بعد التكبير فان قلت
هذا التاني تحقيق سيبويه الجمع وادخال اللام فلم اعتبرته قلت لانه بينها فرق من حيث ان
اجتماع الوصفية مع العلمية شرط في منع الصرف لانها بل ما باعتبار الوصفية لا مشاركة العلمية
معها فيما فيهم من الاول اعتبار اجتماع متضادين معا في حكم واحد وهنا نظر لانه في الوصفية
الاصلية انه كان وصفا في الاصل فجاء العلم بصدقه ذلك فما غير متضادين تنافيا في حكم واحد
لجواز ان يحكى كما في اسود لانه اذا سمي رجلا على سوء واما وصار له حال عليها اللام في قوله
اتاني وعبد الحوص من اكرم جعفرا فيا عبد عمرو ولو نبيت الا اما وطا وقد ناظر ابو عثمان الاخفش
في هذه المسئلة فاله عن سبب صرف اربعة عشر وقد مرت بنوع اربع مع تحقق العلتين الوصفية
والوزن فعلل الاخفش في جوابه انصرف اربع بسبب لانه كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية

بالعلمية والعلمية ايضا فذلك ٥

عارضة وحكم الاصل الاطراد حتى قالوا لم اسمع بفواعل جمع فاعل لكنه جاء في الاصل ومما الحقوه بالاصل
عارضة وحكم الاصل الاطراد حتى قالوا لم اسمع بفواعل جمع فاعل لكنه جاء في الاصل ومما الحقوه بالاصل
فلو اعدت بالاصل فجاء بجمع لم يعد الاعداد بسببه ولم يكن عدم الاعتداد به مفسدا للاعتداد
ولم يجب ولو فرض ذلك باذا جمع بعد النقل الى العلمية لم يعد بالنكير الى معناه الاصلي واما اربع فصاعدا فلا
مزية لها وصحا اسقط عنه الالزام وما قال الفراء لعله اشتبه بعض الجموع بجمع ما هو بين معرفة ولم اعثر على
كلامه نعم قال الخليل سيبويه ظريف فيه العجب فتارة يدل لذا تكن في الاولا لا يعرف وتارة يعرف واما ما فيه
الف التانيث ممدودة او مقصورة فانه لا يعرف نكرة بناء على كثرة زيادة ضمائر التانيث مع ان وجدت كما
في سيبويه فاحتاج به كما ذكره المصنف حيث انه زاد الثقل بانضمام العجمية اليه وكما قال ابن باب
والغالب كما يفيد عبارة سيبويه المتكرر كما قاله العلامة اليمني في التانيث فيزيد به وليس شرطا
لان زوله مرتبط بالاتفاق بين الاخفش وسيبويه واما فعلان فتبعا لحاكمه في الحالات حتى النقل بالعلم
يجعله بالغرة منها فاذا سكن مثلا لا يعرف للوصفية واللام والنون فاذا جمعا على فعالين زالت الوصفية فاذا
نكرت الت العلمية ايضا فبقي على سبب واحد فانصرف عند الاخفش واما عند سيبويه فيصرف لانه
بعد التكبير اعيد للوصفية الاصلية فيجري على حكمه الاصلي بعد التكبير الذي هو الاصل واما الجمع الذي كما مجمع
لم يصرف لانه قد ثبت الا مجمعي العلم فيه حيث لم يكن له اي كلا واحد منهما فيضاف الاحاد كما ان كلا مجمعي
لا يظهر فيه الاحاد من كلمات العرب كذلك مجمعي العلم لا يظهر فيه الاحاد فاذا تكرر تم سببه فيضاف فيقول
ورايت كما يصرف اذا سمي رجل بضاربين فيضاف في قوله ضاربي زيد كما كان قبل التسمية بعد التكبير والاضافة
بعد التكبير والاضافة لان ما يعرف بالاضافة للمعرفة لازم له حيث لا يفتقد عنه معرفته كما ان نكرة عند سيبويه
كالف التانيث لان المزوم فلا مدخل للعلمية في تاديتها وانما كان الامر كذلك لعدم الانفكاك على هذا
الطريق وهو تنزل الثابتة منزلة سببين يجب ان لا يصرف عند التكبير على عدة ايضا لان التكبير
لا يزيل ما ثبت بالاجمعي فالاصل الثابتة بالصيغة المعتبرة في بابه وبقاؤه مطردا في الجنسية والعلمية
فما ثبت بالجمع لا يستلزم ما ثبت بالصيغة وان جعلنا ما ثبت بالاجمعي سببا والتعريف سببا آخر
يجب ان يصرف فعلى هذا مذهب الاخفش بعد التكبير لزوال احد السببين وهو العلمية كما هو في احمر واما
عند سيبويه فيصرف على اصله وهو كون ما ثبت بالجمعي فتح ما ثبت بالصيغة الثابتة وجعلنا كلام ان

جمعي ما لا ينصرف عند سيبويه ثلاثة اقسام ما لا ينصرف معرفة ونكرة نحو احمر وما فيه الف التانيث
والجمع الذي لا ينصرف معرفة ولا ينصرف نكرة كذلك وربابع وما ينتهي الى التاسع سبع شدخ
قول المصنف للتنكير وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة مع الشذوذ وما لا ينصرف معرفة وينصرف
نكرة كاسماء الشهور حال التعريف قوله والثلاثي لكن الاوسط يجوز فيه الفتح والتسكين نحو هند
ودعد فاذا جمعت فيها التعريف والتانيث ونوح ولوط فاذا جمع فيها التعريف والعجمة فالتبيين
ان يمنع الفتح لوجود العلتين الا ثالثة الثانية بسكونه الوسط فيما قامت احد السببين و
ازالت ثقله فصرفت لذلك وقد جمعها الناظم في قوله الا جند هند وادرع بها هند وخذ لها
مزيدة بالتاء والبعد وقوله لم يلف بعضل وبزيغ دعد رم سق دعد في العلب وقوم كما تعلم
وبنى وبخر وبابل التبيين فلا يصرفون التبيين والفتحة النيابة عن الكسرة في التنزيل جواز القراءة
قالا لله لقد كذبت قوم نوح وقالا صبرا وسلكا لوطا وقالت راعيل امراة نوح وامراة لوط كانتا
تحت عبدين من عبادنا اكثر الفاظ وجه التعريف في نوح ولوط الاشتمالهم الزيادة على الثلاث او تحركه
الاوسط على الاصح والزيادة على الثلاثة تبيينا وخالفهم الزمخشري فيهما لما رأوا انهم متفقون على جواز
صرف محمد عند ومنع الصرف لما ذكرنا متفقون على وجوب منع الصرف في ساء وجور وهند ليدل
على انها العجمة لها ساء ثلاثي واحد ولولا ذلك لكان حكم ساء حكم هند في جواز الامرين كما نقل
في الوجوب والجواز فدل على اعتبار ما في الاوسط فثبت ان نوحا كهند في الثلاثي الصاحب وهذا
قوي جدا بالنظر الى التعليل اللفظي كذا بالنظر الى المعنى يمنع الصرف في لوط ونوح مع الكثرة في استعمال
والخفاء منع صرف باب هند فوجب اخذ قيد العجمة وهو الذي يشترط في اعتبار الزيادة او الحركة
وحينئذ انتفى الفصل بين نوح وهند لان كلا منهما لاجل العجمة انتفى فيها الاول فيهما السبب واحد وهو العلمية
بخلاف هند وقمر فان لهما مزية العجمة حيث جيء به موزونا في منع الصرف لصلابة في العلمية و
التانيث بخلاف هند وقمر فان لهما مزية العجمة حيث جيء به موزونا في منع الصرف لصلابة في العلمية و
في اكثر الاحوال ملفوظة وهو الياء دليل الضعيف وقمر لاجل مزية العجمة سقوط الياء
بينه كما قال في تحليله بالآيتين بعد قوله والقوة الضعيفة الخ اشار الى ادلة التنزيل في جواز الامرين
وعدني في نوح ولوط واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع اي من الثلاثي الساكن الاوسط كما في حمص